



مجلة الدراسات الاجتماعية

المجلد 31 - العدد (8) 2025 م

مجلة الدراسات الاجتماعية (JSS) هي مجلة أكاديمية علمية محكمة، وتتواجد على موقعها في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) مجاناً، وتصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية بجامعة العلوم والتكنولوجيا بالجمهورية اليمنية.

Online ISSN: 2312-5268

Print ISSN: 2312-525X

مستقبل العلاقات الاجتماعية مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي

هلال بن أحمد الحبسي

الأثار الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بعد حرب 2015م

عبد الرحمن دبان عبده عبدالله، فاطمة عبد الوهاب عبد الله راجح

دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا

فداء أحمد العامر

في مديرية تربية وتعليم قصبة السلط

أثر أبعاد جودة الخدمات في تحقيق رضا العملاء (دراسة ميدانية على عملاء في شركة الخطوط

عبدالله صالح الحاج، نصر ناجي عباس

الجوية اليمنية)

أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهممة وتحقيق الميزة التنافسية في البنوك

يوسف سعيد ثابت علي الزكري

للتمويل الاصغر محافظة مأرب

أثر التدريب في أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة تعز - الجمهورية اليمنية

نورية عبدالكريم عثمان، عبدالله قائد غالب علي

أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء العاملين في مركز الأمل لعلاج الأورام في مدينة تعز

امجد سعيد دبان خالد، مروى عبدالله عبدالرحمن حزام، دينا نبيل محمد عبدالجليل الشميري

نسليم سعيد احمد فارغ، خالد علي محمد قائد الشميري،

Nommo: Self- Naming and Definition of Africana Woman in HaileGerima's

أحمد محمد سلامة شمعون، بدر صالح العبدى

Chil of Resistance

تعزيز التكامل والتعاون الدوليين في التنمية الثقافية في مدينة دا نانغ اليوم

Tigist Alemayehu Gion, Aboneh Ashagrie Zeiyesus, Samuel Tefera Alemu

دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة لمجتمع آسيا

Md. Mizanur Rahman, Tahsin Binta Anis

الاقتصادي (AEC)



جامعة العلوم والتكنولوجيا

University of Science & Technology
المركز الرئيس - عدن

معامل التأثير العربي
مجلة الدراسات الاجتماعية

2.4

المجلة مفهرسة في المواقع التالية:



مجلة الدراسات الاجتماعية

المجلد 31 – العدد (8) 2025 م

الهيئة الاستشارية

- أ.د. داود عبد الملك الحدابي - جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن.
أ.د. محمد عبد الله الصوفي - اليمن.
أ.د. عبد الرحمن عبد ربه الدريجي - اليمن.
أ.د. محمد حامد المخلافي - اليمن.
أ.د. عبد العزيز صالح المقالح - اليمن.
أ.د. محمد أحمد الأفندي - اليمن.
أ.د. محمود فتحي عكاشة - مصر.
أ.د. رشامي زين بي يوسف - ماليزيا.
أ.د. ملحت محمد أبو النصر - مصر.
أ.د. نوري عبد الودود الجناعي - العراق.

رئيس هيئة التحرير

- أ.د. عبد الوهاب عبد الله المعمري
كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيسي عدن.

نواب رئيس التحرير:

- أ.د. علي عشان
جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن.
د. وليد محمد أحمد أحمد
كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.
د. بشير الحمادي
كلية العلوم الإدارية والإنسانية الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن.

هيئة التحرير

- د. مراد محمد النشمي
كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.
أ.د. محمد علي الربيعي
كلية العلوم الإدارية، جامعة صنعاء - اليمن.
أ.د. شيرين حامد أبو وردة
كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية.
د. محمد أحمد الحوري
كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء - اليمن.
د. اسماعيل مسعود ناجي
كلية التربية، جامعة صنعاء - اليمن.
أ.د. عبد الله قايد السويدي
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر - قطر.
د. عبد الغني محمد العمراني
كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.
د. هلال حزام سند
كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.
أ.د. عبد اللطيف مصلح محمد
كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

مساعد التحرير:

- أ. سميرة نصر البعداني
جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن.

مراجعة لغوية:

- أ.د. محمد حسين خاقو
جامعة صنعاء - اليمن.
د. محمد علي المحمدي
جامعة العلوم والتكنولوجيا.

مراجعة إحصائية:

- أ. عمرو محمد صالح علي
جامعة العلوم والتكنولوجيا.

للمراسلات:

مجلة الدراسات الاجتماعية - كلية العلوم الإنسانية والإدارية - جامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيسي - عدن
تلفون: +967 718 032 009
البريد الإلكتروني: jss@ust.edu

سياسة التحكيم والنشر في مجلة الدراسات الاجتماعية

أولاً: القواعد العامة لقبول التحكيم:

- 1- تعنى المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي بالبحوث العلمية في مجال ضمان الجودة.
- 2- تنشر المجلة البحوث العلمية وفق المعايير المتعارف عليها عالمياً في كتابة البحث العلمي.
- 3- تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية وفق الشروط الآتية:
 - ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر لأي جهة أخرى.
 - أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة.
 - أن تتم الإشارة إذا ما كان البحث مستلاً من رسالة علمية.
 - أن يكون البحث مطبوعاً بواسطة الحاسوب.
 - بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة العربية: تكون المسافة بين السطور مزدوجة بنوع خط (Traditional Arabic) وبحجم (14).
 - بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة الانجليزية: تكون المسافة بين السطور مزدوجة بنوع خط (Times New Roman) وبحجم (12).
 - أن تكون هوامش الصفحة (2.50) سم لجميع الجهات.
 - أن توضع الجدول والأشكال بأماكنها الصحيحة وأن تشمل على العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية وبحجم خط (12) للكتابة باللغة العربية أو الانجليزية.
 - ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (25) صفحة أي ما يعادل (7000) كلمة متضمنة المتن. والمراجع والملاحق من نوع (A4).

ثانياً: إجراءات التقديم للنشر:

1. يلتزم الباحث بترتيب البحث وفق الخطوات الآتية:
 - صفحة العنوان: بحيث تخصص الصفحة الأولى من البحث للعنوان شريطة أن لا يتجاوز عدد كلمات العنوان (15) كلمة وأن لا يتم الإشارة إلى اسم وعنوان صاحب البحث.
 - الملخص باللغة العربية: تخصص له الصفحة الثانية من البحث بحيث لا يتجاوز (250) كلمة وأن يتبعه الكلمات المفتاحية التي لا تقل عن ثلاث كلمات.

- الملخص باللغة الإنجليزية Abstract، تخصص له الصفحة الثالثة من البحث للمخلص بحيث لا يتجاوز (250) كلمة وأن تتبعه الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا تقل عن ثلاث كلمات.

- المقدمة Introduction تتضمن الإطار النظري والدراسات السابقة بحيث يتم دمج الإطار النظري والدراسات السابقة معاً بطريقة علمية نافذة، وتشمل المقدمة على العناوين الفرعية الآتية: (مشكلة الدراسة، وأسئلتها/ فرضياتها، ومصطلحات الدراسة وحدودها).

- المنهج والإجراءات Methods، ويتضمن (منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة، وإجراءات الدراسة).
- النتائج Results: يتم التطرق للنتائج المتعلقة بالسؤال الأول / الفرضية الأولى، تليه النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني/الفرضية الثانية، وهكذا.

- مناقشة النتائج Discussion: وتتضمن العمق في مناقشة النتائج بالاستناد إلى الدراسات السابقة والإطار النظري الذي تمت الإشارة إليه في المقدمة أو غير ذلك من دراسات أخرى.

- الاستنتاجات والتوصيات Conclusion & Recommendations: بحيث يقدم الباحث ملخصاً لأبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة وفي ضوء النتائج ومناقشتها يقدم التوصيات والمقترحات.

- المراجع References: توثيق المراجع: تعتمد المجلة التوثيق المتبع لدى الجمعية الأمريكية لعلم النفس (النسخة السادسة) (American Psychological Association, APA 6th Edition).

وحسب ما يأتي:

- ترتيب المراجع أبجدياً والبدء بالاسم الأخير للباحث ثم باسمه الأول.
- إبراز عنوان المرجع أو اسم المجلة بالتسطير المحدد، وعدم ترقيم المراجع.
- عند استخدام الكتب بوصفها مراجع البحث: يتم كتابة اسم المؤلف كاملاً / المؤلفون، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين يليه عنوان الكتاب "بخط مائل"، ثم يذكر اسم مكان ودار النشر.
مثال (1): عبوي، زيد (2006). *إدارة الجودة الشاملة*، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- مثال (2): المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، (2006)، *الإدارة الاستراتيجية بقياس الأداء المتوازن*، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
- مثال (3): إدريس، ثابت عبد الرحمن والمرسي، جمال الدين (2006). *الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية*، الدار الجامعية، القاهرة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات) بوصفها مراجع البحث: يذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة ورقم المجلد "بخط مائل"، ثم رقم العدد ورقم الصفحات.

مثال: صبري، هالتي (2009). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي، تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي 2(4): 148 – 176.

- الالتزام بقواعد وأخلاقيات التوثيق بالرجوع إلى مصادرها الرئيسية حيث سيتم عرض البحث على برنامج الكشف عن السرقات والانتحالات الأدبية والعلمية (Plagiarism).
- 2- توقيع الباحث على نموذج (طلب نشر بحث Cover Letter) وحسب النموذج المعتمد في المجلة يؤكد أن البحث لم ينشر أو لم يقدم للنشر في أي مجلة أخرى.
- 3- ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة على العنوان الآتي: جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن - اليمن.

ثالثاً: إجراءات التحكيم والنشر:

1. تتعهد المجلة بإبلاغ الباحث / الباحثين عند استلام البحث، وحال قبوله، أو عدم قبوله للنشر.
2. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
3. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن يُعاد إرسال البحث إلى المجلة بعد التعديلات خلال مدة أقصاها شهر، والا فسيتم استبعاد البحث من النشر.
4. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال ثلاثة أشهر - على الأكثر - من تاريخ استلام البحث، ويموعد النشر، ورقم المجلد الذي سينشر فيه البحث.
5. في حال الموافقة على نشر البحث؛ للمجلة الحق في إخراج البحث بما يتناسب وأسلوبها في النشر.
6. تؤول حقوق طبع البحث ونشره إلى مجلة الدراسات الاجتماعية بعد موافقة هيئة التحرير على نشر البحث.
7. ما يرد في البحث من معلومات يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة أو الهيئة الاستشارية للمجلة.

موقعنا على الانترنت:

<https://journals.ust.edu/index.php/JSS>

f t Publishing Home الإعلانات الدخول التسجيل

مجلة الدراسات الاجتماعية
Journal of Social Studies

الرئيسية عن المجلة هيئة التحرير الفهرسة الأعداد السابقة اتصل بنا

بحث

عن المجلة



هي مجلة أكاديمية علمية محكمة، وتتواجد على موقعها في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) مجاناً، وتصدر عن (JSS) مجلة الدراسات الاجتماعية للبحوث في العلوم الإدارية، والعلوم الإنسانية بجامعة العلوم والتكنولوجيا بالجمهورية اليمنية.

وترحب المجلة بنشر الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة ذات الصلة بالعلوم الإدارية والاقتصادية والتربوية وغيرها من المجالات المتصلة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتهتم المجلة بالبحوث التي تتوافر فيها الأصالة والجدة والمنهجية العلمية، وتمثل إضافة نوعية في التخصصات المختلفة.

تضمن المجلات الوصول المفتوح والمجاني للجميع (أفراد ومؤسسات).

Online ISSN: 2312-5268

Print ISSN: 2312-525X

إنشاء طلب نشر

اللغة

- العربية
- English

المعلومات

- لتقراء
- للمؤلفين
- لبناء المكتبات

Visitors See more

21,000	15,885	7,153	4,158
18,860	13,853	6,077	
16,646	7,442	5,515	

FLAG counter

Pdf

الصفحة	الموضوع
1	تعزيز التكامل والتعاون الدوليين في التنمية الثقافية في مدينة دا نانغ اليوم Tigist Alemayehu Gion, Aboneh Ashagrie Zeiyesus , Samuel Tefera Alemu
24	مستقبل العلاقات الاجتماعية مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي هلال بن أحمد الحبسي
36	الآثار الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بعد حرب 2015م عبد الرحمن دنوان عبده عبدالله، فاطمة عبد الوهاب عبد الله راجح
57	دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبة السلط فداء أحمد العامر
81	أثر أبعاد جودة الخدمات في تحقيق رضا العملاء (دراسة ميدانية على عملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية عبدالله صالح الحاج، نصر ناجي عباس
104	أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهمة وتحقيق الميزة التنافسية في البنوك يوسف سعيد ثابت علي الزكري
127	أثر التدريب في أداء العاملين ب مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة تعز - الجمهورية اليمنية نورية عبدالكريم عثمان، عبدالله قائد غالب علي
153	أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء العاملين في مركز الأمل لعلاج الأورام في مدينة تعز امجد سعيد دنوان خالد، مروى عبدالله عبدالرحمن حزام، دينا نبيل محمد عبدالجليل الشميري، نسيم سعيد احمد فارغ، خالد علي محمد قائد الشميري
175	Nommo: Self- Naming and Definition of Africana Woman in HaileGerima's Chil of Resistance أحمد محمد سلامة شمعون، بدر صالح العبدوي
195	دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة لمجتمع آسيا الاقتصادي Md. Mizanur Rahman, Tahsin Binta Anis

Nommo: Self- Naming and Definition of Africana Woman in Haile Gerima's Child of Resistance

Tigist Alemayehu Gion (1,*)

Aboneh Ashagrie Zeiyesus (2)

Samuel Tefera Alemu (3)

Received: 21 July 2025

Revised: 20 August 2025

Accepted: 21 August 2025

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

¹ PhD candidate at Center for African and Asian Studies, Assistant Professor at Addis Ababa University, School of Theater Arts, Addis Ababa, Ethiopia

² Associate Professor at Addis Ababa University, School of Theater Arts, Addis Ababa, Ethiopia

³ Associate Professor at Addis Ababa University, Center for African and Asian Studies, Addis Ababa, Ethiopia

* Corresponding author. E-mail: tigistalem79@gmail.com

Nommo: Self- Naming and Definition of Africana Woman in Haile Gerima's Child of Resistance

Abstract:

This article examines the concept of Nommo, which has African roots, within the film *Child of Resistance*, by filmmaker Haile Gerima of African descent in 1972, emphasising its significance for the self-naming and self-definition of Africana women. It explains the rationale behind analysing Gerima's work from an African womanist perspective by investigating the insights that male filmmakers provide on African women's cinematic representation. By examining particular monologues, scenes, and narrative elements, this article underscores how Nommo connects with the film's representation of African-descent women's self-naming and self-definition. It illustrates the empowerment and resistance within the character's narrative and aims to enhance the conversation about the complexities surrounding gender and the representation of Africana women in cinema

Keywords: *Africana Womanism, Child of Resistance, Haile Gerima, Nommo, Self-naming.*

نومّو: التسمية الذاتية وتعريف المرأة الإفريقية في فيلم "طفل المقاومة" لهايلي جريما

تيجست أليمايو غبون⁽¹⁾

أبونه أشغري زيوس⁽²⁾

صموئيل تيفيرا أليمو⁽³⁾

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مفهوم نومّو، بوصفه أحد المفاهيم الفكرية ذات الجذور الإفريقية، من خلال قراءة فيلم طفلة المقاومة للمخرج هايلي جريما في 1972. وتتمثل أهمية البحث في إبراز الكيفية التي يسهم بها هذا المفهوم في بلورة عمليتي التسمية الذاتية والتعريف الذاتي للمرأة الإفريقية، بما يعكس أبعاد هويتها ومقاومتها داخل الخطاب السينمائي. كما تسعى الدراسة إلى تبيان مبررات اعتماد منظور النسوية الإفريقية في تحليل العمل، من خلال استكشاف الرؤى التي يقدمها المخرجون الذكور بشأن تمثيل المرأة الإفريقية على الشاشة. ولتحقيق ذلك، يركز البحث على تحليل عدد من المونولوجات والمشاهد والعناصر السردية المختارة في الفيلم، للكشف عن علاقة مفهوم نومّو بتمثيل مسار الوعي الذاتي لدى المرأة ذات الأصول الإفريقية. وتوضح الدراسة كيف تجلت في السردية أبعاد التمكين والمقاومة، بما يساهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول تعقيدات النوع الاجتماعي وتمثيل المرأة الإفريقية في السينما، فضلاً عن توسيع آفاق البحث في التداخل بين الفكر الإفريقي والإبداع الفني.

الكلمات المفتاحية: النسوية الإفريقية، طفلة المقاومة، هايلي جريما، نومّو، التسمية الذاتية.

¹ قسم مركز الدراسات الإفريقية والآسيوية، كلية الفنون المسرحية، جامعة أديس أبابا، أديس أبابا

² كلية الفنون المسرحية، جامعة أديس أبابا، أديس أبابا، إثيوبيا

³ مركز الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة أديس أبابا، أديس أبابا، إثيوبيا

* عنوان المراسلة: tigistalem79@gmail.com

Background

Nommo is a concept rooted in African traditions that emphasises the significant impact of spoken words and dialogue, particularly in forming the identity and experiences of individuals of African descent. As noted by Karenga (2003), this term originates from the Dogon community in Mali, signifying the ability to harness words, symbols, language, and rituals for transformative purposes, as well as to build an ethical framework within a community. He highlights that it is a crucial instrument for cultural revitalisation, self-determination, and the pursuit of social justice. He asserts that by reclaiming the strength of language, individuals of African descent and their communities validate their true identity, confront oppressive systems, and strive for a more just society. He further clarifies that accurately naming things captures their true essence and considers this act a collective endeavour essential for establishing and nurturing communities, as well as for shaping and creating reality. In his book, *The Afrocentric Ideas*, Asante (1987) also describes spoken language as possessing a creative and generative power.

Karenga (2003) identifies Nommo as the communal, generative capability of speech that fosters harmony and drives humanity's advancement. The spoken word is crucial for bringing together Black individuals, enhancing a sense of community vital to traditional African perspectives (Yancy, 2004) and represented in African orality through rhythm, vocal dynamics, repetition, and other stylistic components (Cummings and Roy, 2002). Spoken language has evolved into various genres, including rap and poetry, with forms like speeches and monologues recognised as spoken-word events (Walker and Kuykendall, 2005).

According to Imperato (1978), the Dogon community also describes Nommo as a traditional sculpture representing a combined male and female mythical figure, linked to their creation myth involving the deity Amma. This myth emphasises femininity and masculinity through the earth and termite mound, respectively, embodying the primordial pair that forms the first ancestors of humanity. Africana womenists use it to express self-naming, which pertains to the self-identification of women of African descent.

Mena and Saucier (2014) explain Africana womanism as a theoretical framework that arose from the 1960s and 1970s movements, influenced by the New Left, the Black Power Movement, and critiques from Third World feminism. Organisations like Black Women Enraged and the Combahee River Collective emerged to combat capitalism, racism, and patriarchy, prompting scholarly discussions about race, gender, and class issues. They have identified that, in this regard, scholars like Nancy Hartsock emphasise introspection for standpoint formation, Bell Hooks outlines strategies for this process, and Patricia Hill Collins stresses cultural production's role in fostering dialogue.

Hudson-Weems (1998) critiques mainstream feminist theories for overlooking the lived realities of Africana women, which led her to create Africana Womanism, a

framework that prioritises community, mutual support, and self-definition, merging both racial and gender identities to address the roles of Africana women in the fight for liberation. This framework is distinct from feminism and its various forms, as it thoughtfully explores the tensions between these different perspectives. Nitri (2001) emphasises that, in contrast to Western feminism, it focuses specifically on the unique social, cultural, and political issues faced by women of African descent. Additionally, Reeds (2001) expands the definition of "Africana Woman" to include all women of African heritage, such as Continental Africans and those in the diaspora—African Caribbean, African American, African European, and African Canadian. Al-Harbi (2017) also points out the framework's focus on the interdependence of Africana women and men in promoting shared cultural goals. In this context, Hudson-Weems (1993) introduces the concept of *nommo*—the power of naming as a means of asserting genuine identity rooted in African traditions—asserting that reclaiming the ability to define oneself is crucial for restoring agency among African-descended individuals who have historically been denied the right to self-definition. This connection between language, cultural heritage, identity, and depiction aims to amplify the voices of Africana women, which have frequently been marginalised in both societal and academic spheres.

Thus, the article analyses Haile Gerima's 1972 film, *Child of Resistance*, to illustrate the role of *Nommo* in Africana womanism and the journey toward self-identification. It explores the connections between *Nommo* and gendered cinematic portrayal while also recognising the necessity of including men within this discourse. Because the Africana womanist notion aims to challenge misrepresentations of women of African descent across various spheres (Al-Harbi, 2017) and asserts that Africana women actively resist racism and sexism, recognising their men as crucial allies in combating oppression (Ntiri, 2000).

Gerima is a filmmaker celebrated for his role as an independent storyteller, screenwriter, philosopher, director, and editor (Belachew, 2021). Alongside his scholarly contributions to the independent cinema of people of African descent, he has created over eleven feature and documentary films. His distinguished works include *Hour Glass* (1972), *Child of Resistance* (1972), *Bush Mama* (1976), *Ashes and Embers* (1982), *Mirt Sost Shi Amit*, known as *Harvest: 3,000 Years* (1976), *Wilmington 10—U.S.A. 10,000* (1978), *After Winter: Sterling Brown* (1985), *Sankofa* (1993), *Imperfect Journey* (1994), *Adwa—An African Victory* (1999), and *Teza* (2008). According to Gion et al. (2025), numerous scholars, critics, and film aficionados value him for his unique cinematic expressions that elevate African issues. Key themes within many of his films focus on Africana women with ancestral ties to Africa, prompting a critical reassessment of his work through the lens of Africana womanist theory. Gerima is a significant figure committed to portraying the lives and experiences of Africana women. Among his films, *Child of Resistance*

particularly highlights the journey of an African-descent social and political activist woman as she expresses both her identity and that of her community.

Gerima (2021) expresses concerns regarding the genuine portrayal of women of African descent in film, critiquing the prevailing presence of male directors who reinforce neocolonial stereotypes. While acknowledging the influential nature of cinema, he cautions against its tendency to represent African women as either exotic or villainous, rather than as empowered individuals. Inspired by significant women in his life, Gerima calls for stories that highlight the intricate identities of African women and confront neocolonial notions—an approach that aligns with Africana womanist tenets emphasizing solidarity in the fight against oppression and the quest for racial freedom (Stewart and Mazama, 2020). This viewpoint underpins an Africana womanist analysis of *Child of Resistance*, where themes of self-identification emerge through monologues and scenes that illustrate the agency and authentic identities of Africana women.

Therefore, the foundation for this research arises from a critical gap in existing scholarship concerning Nommo, Africana womanism, and the cinematic depictions of Africana women—particularly the insufficient examination of the relationships between language, self-identification, and gender representation. While it is acknowledged for its role in cultural revival, its potential to empower Africana women through self-naming in film is still largely unexplored, especially in the works of independent filmmakers like Haile Gerima. Addressing this gap is vital for comprehending how Nommo influences Africana womanist representation in cinema.

Africana Womanism and Nommo

Africana womanism is a theoretical framework rooted in African traditions and Afro-centrism, focusing specifically on the lived experiences, challenges, needs, and aspirations of women of African descent. This framework distinguishes itself from mainstream feminism and traditional womanism by offering a perspective tailored to the unique realities those women of African heritage encounter (Dove, 1998). The concept was formally introduced by Hudson-Weems in 1987, following her extensive engagement in public discussions that highlighted the critical significance of self-identification among women of African descent, who often face distinct challenges. Hudson-Weems (1989, 2007) asserts that it is a model aimed at addressing the obstacles confronted by Africana women, drawing inspiration from the strength and resilience displayed by African women warriors throughout history, while also recognizing the extensive legacy of activism among women of African descent.

Hudson-Weems (2024) further elaborates on Africana Womanism, defining it as an inclusive framework that encompasses women of African descent from various backgrounds, including those from the Continental African region as well as the African Diaspora, which includes the Caribbean, the Americas, Europe, and Canada. The term "Africana woman" signifies this inclusivity, acknowledging the shared

heritage and connection that emerges from African ancestry, irrespective of geographical location. Asante (2020) supports the framework, emphasising its efficacy in comprehending the experiences of Africana women dispersed across the globe. Dove (1998) further elaborated that the theory is essential for the progression of Afrocentric thought, as it prioritises the female perspective and acknowledges the significant roles women play in the narratives of Africa and the African diaspora. She also highlighted that the framework is anchored in Afrocentric principles which enhance the concept of Afrocentricity by clarifying the interplay among race, gender, and class-specific factors that influence the lives of marginalised Africana women.

Hudson-Weems (1993) articulated and refined Africana womanism by outlining eighteen distinctive characteristics. These include "Self Namer", "Self Definer", "Family Centred", "Genuine in Sisterhood", "Strong", "In Concert with Male in the Liberation Struggle", "Whole", "Authentic", "Flexible Role Player", "Respected", "Recognised", "Spiritual", "Male Compatible", "Respectful of Elders", "Adaptable", "Ambitious", "Mothering", and "Nurturing". Among these characteristics, Africana womanists place significant emphasis on the principles of self-naming and self-definition. As noted by Hudson-Weems (1998), the act of naming inherently bestows meaning upon a subject. Historically, Africana individuals have faced systemic denial of their ability to define themselves, making the reclamation of this agency crucial in countering ongoing degradation, isolation, and existential threats.

Hudson-Weems (1993) further posits that she engaged actively in the processes of naming and defining by developing an African-centred paradigm specifically tailored to women of African lineage. This paradigm is shaped through careful observation of the traditional roles, attributes, and activities of this collective group sharing African ancestry. In support of this perspective, Dahy (2021) underscores that self-naming and self-definition are critical to Africana womanism and serve as fundamental elements in the pursuit of self-identity. This interconnection implies that the process of assigning a name to an entity is inherently linked to the infusion of meaning, thus illustrating the significance of these concepts within the broader discourse on identity among Africana women.

Hudson-Weems (2020) emphasises that establishing self-naming and self-definition is crucial for Africana women. Once these foundational elements are recognised, the other sixteen traits of the theory align seamlessly, reflecting both the physical and spiritual essence of Africana women and celebrating their rich traditions. Africana womanists take on the responsibility to define themselves proactively, ensuring they shape their own realities. The concept of *Nommo* is particularly significant in this regard, as it underscores the importance of self-naming and self-identification. Harrison (1972) highlights that it denotes language and the spoken word as a powerful tool that shapes our reality, influences social interactions, and creates shared understandings. Karenga (2003) builds on this, explaining how language unveils deeper meanings of experiences and encourages self-

representation. This concept illustrates spoken words' creative and transformative capacity, extending to collective communication and the creation of cultural narratives. It emphasises the significance of self-expression and the assertion of one's voice amidst oppression. Through it, individuals and communities engage in dialogue, storytelling, and cultural practices that shape their identities, emphasising the importance of Africana individuals in defining themselves.

In African culture, self-naming, known as Nommo, holds great significance under the belief that true existence comes from accurate naming. Ntiri (1993), referencing Lerone Bennett Jr., emphasises that naming should not be left solely to the dominant group, as Black individuals increasingly seek to define themselves. Research by Alexander-Floyd and Simien (2006) highlights how Africana Womenists advocate its importance and the empowerment of women of African origin in shaping their life circumstances.

Africana womanists emphasise that societal stereotypes are rooted in historical labelling and categorisation. Hudson-Weems (2020) argues for a paradigm shift where those previously labelled take on the role of 'namers', rather than allowing the dominant group to define them. Additionally, Mbiti (1969) suggests that names serve as lasting reminders of the African community's shared knowledge. This collective aspect of naming resonates with Africana womanism's focus on the interconnectedness of individuals and their communities. In this regard, it underscores the significance of expression in cultivating social consciousness and solidarity, particularly emphasising the necessity of self-definition among individuals of African ancestry.

Nommo, a key concept in Africana womanism, impacts various artistic and cultural forms and aids in the exploration of the experiences of women of African descent. Hudson-Weems (1997) emphasises the paradigm's focus on the connection between thought and action, which has been effectively utilised to examine modern Black narratives in both fiction and nonfiction. Scholars such as Ndonibi (2023) and El-Leil Dahy (2021) have used this framework to analyse literary and dramatic plays by prominent authors Aidoo, Emecheta, Darko and Tess Onwueme. Meanwhile, Huff et al. (2018) investigate its importance in occupational science concerning gender. Additionally, Makaudze (2024) looks into the concept through Shona children's games, and Chikafa-Chipiro (2019) uses it to evaluate the film *Black Panther*. These instances demonstrate how Nommo acts as an essential tool for self-definition and empowerment, highlighting its importance across different media and its ability to enrich cinematic storytelling.

Research Method

The study of film, as noted by Mathew (2012), encompasses multiple disciplines, focusing on the production, distribution, and interpretation of texts and representations, with emphasis on their aesthetics and implications. This research undertakes a qualitative examination of the film *Child of Resistance* through the lens of Africana womanism, which offers an African-centred perspective on gender. The film prominently features a Black woman's monologue in a detention room, exploring themes of identity and community. The study's objective is to qualitatively assess self-naming and identification among women of African descent, concepts rooted in Nommo.

Viswambharan and Priya (2016) assert that qualitative research systematically interprets issues from the perspectives of the studied individuals or groups, with methodologies tailored to specific questions. This exploratory approach, as discussed by Tong et al. (2012), seeks to understand the workings of social phenomena within particular contexts, focusing on perceptions, behaviours, and lived experiences (Atkinson et al., 2001). The methodological framework is investigative, aimed at uncovering the underlying causes of the current situation (Polkinghorne, 2005), employing the film's narrative, dialogue, and visual symbolism as primary data sources. The analysis intends to highlight recurring themes related to self-naming and identification among women of African origin in relation to Nommo.

According to Hammersley and Atkinson (1983), data analysis is an evolving process that combines the identification of themes with essential concepts from the text. In this context, Lenberg et al. (2017) point out that narrative studies can draw from a variety of sources, such as observations and interviews, which supports the meticulous examination of the film in this study. Hancock et al. (2009) also stress the importance of recognising key characters and the chronological progression within film narratives, which aids in analysing character dialogue and behaviour. This text analysis will focus on investigating monologues and visual elements, including lighting, sound, and mise-en-scène, to assess how these aspects illustrate self-naming and self-definition among Africana women. The analysis will thoroughly explore specific scenes and dialogues that highlight the identity of the Africana female character, thereby enriching the overall findings of the study. To critically investigate the experiences of women of African descent, the research applies Africana womanism, a theoretical framework that examines the intersections of gender, race, and economy, as well as the concept of self-identification.

The choice to use qualitative analysis for examining *Child of Resistance* is necessary due to its capacity to reveal the intricacies of identity and self-identification from the viewpoint of Africana women. While qualitative research can introduce elements of subjectivity, this study reduces bias by incorporating multiple data sources, including narratives, dialogues, and visual symbols, to provide a well-rounded interpretation of the film's themes. Furthermore, while the findings may be

specific to the context and not widely applicable, they offer valuable insights into the experiences depicted in the film. By applying a systematic approach to data analysis, the research efficiently tackles the time-consuming aspects of qualitative methods, ultimately delivering an in-depth exploration of the protagonist's path to self-definition.

Results and Discussion

Inspiration and context of the film

Child of Resistance is a film that draws inspiration from the televised arrest of Black intellectual and activist Angela Y. Davis. It guides viewers through a metaphorical and symbolic journey of a woman imprisoned due to her commitment to social justice. According to West (2016), Davis is a notable figure for her involvement in the revolutionary movements of the 1960s and her continued dedication to marginalised communities. Her influence has been crucial during tumultuous political periods, particularly in resisting neoliberal policies. Davis's activism and scholarship addressing issues related to women, workers, and people of African descent, as well as her critiques of the prison system, have significantly impacted contemporary justice movements. Davis gained international prominence following her arrest in 1970, during which she spent sixteen months in prison before being acquitted in 1972—a journey supported by the global "Free Angela Davis" campaign (Davis, 2000). Her experiences highlight the broader historical injustices faced by Black individuals, cementing her status as a pivotal voice in the struggle for liberation.

As noted by Thomas (2013), while *Child of Resistance* references Davis's narrative, it primarily highlights a community's persistent fight against white racist oppression, tracing the history of Black resistance from slavery to settler colonialism. It showcases a tense encounter between the prisoner, portrayed through the director's lens, and the guard, who symbolises institutional authority. Significantly, the female prisoner is shown as androgynous in her government-issued blue denim clothing, underscoring her intricate identity within this repressive context.

Howard (1985) analyses the film as a deeply emotional work driven by the anger surrounding Davis's arrest. This anger proved essential for Gerima's artistic innovation, enabling him to resist Western norms and pursue new creative avenues. The film serves as a formidable challenge to the notion of Western aesthetic superiority over Third World communities. The film is centred on an African woman, who remains unnamed, and portrays her imprisonment resulting from her dedicated pursuit of social justice. Through the use of voice-over dialogues, symbols, and a sequence of abstractly depicted daydreams and nightmares, Gerima conveys the woman's desires for self-identification and freedom as well as her concerns for her people, whom she describes as descendants of the motherland (Africa). This film

goes beyond conventional concepts of time and place, establishing a unique and transcendent narrative.

Self- Identification in Child of Resistance

Child of Resistance primarily unfolds mainly within the confines of a plain solitary jail cell, centring this unnamed woman who contemplates the perceived degradation and mental colonisation of the Black race, particularly in a Eurocentric context. She contends that her imprisonment is a result of her rejection of this colonisation, positioning herself in contrast to other Black individuals who are metaphorically 'blindfolded' by systemic oppression. She articulates that her presence in this facility serves as a platform for voicing her dissent against a society marked by racial and sexual oppression.

Beyond the jail cell, the film explores two additional settings. The second space is idealistic settings like bars and other unrecognisable places with surreal portrayals that reflect the character's thoughts on the historical and ongoing struggles of Black people. The third space is a long corridor that leads to the unknown, where the character runs through around the end of the film, symbolising her aspirations for ultimate freedom.

The narrative structure of the film employs an anachronic approach, oscillating between the protagonist's current state of isolation in her jail cell and vivid daydreams or nightmarish visions. These sequences feature Black men and women adorned in opulent attire, accompanied by vibrant jazz, cruising in luxurious cars, and socialising with white party-goers on one side, while a group of white individuals gazes upon her from the other. In a dreamlike scene around the beginning, the prisoner enters a bar busy with both Black and white customers led by her guard. A significant moment occurs when the camera descends to reveal that every Black person depicted is physically shackled to one another, binding them by their feet and hands. Despite their captivity, they appear oblivious to their situation, focusing solely on their perceived "social status," as noted by the Black women prisoner's identification (Thomas, 2013). The initial casual interaction between Black and white individuals quickly transforms into a disturbing tableau, wherein white individuals objectify Black bodies, engaging in lewd behaviour while the white males maintain a façade of nonchalance, seemingly revelling in the intrigue.

Following this impactful introductory scene, the film gives a close-up of the protagonist's face, transitioning to a point-of-view shot as she surveys her cell, noting a discarded shoe, a toilet, a derelict sink, and the white guard passing by. The viewer will be introduced to a dark, assertive voice-over, emanating from the imprisoned African woman, whose identity remains undisclosed throughout the film. She articulates her frustration at being merely labelled a "convict", lamenting that even her own society fails to recognise her true self. Expressing fatigue with the burden of self-explanation, she conveys a sense of hopelessness regarding the

likelihood of others understanding her and her community's authentic identities. This is exemplified when she questions, *'Who will understand me? Not even my own people. Even my own skin—they call me convict. How would they know? ... How can they know? ... They are blindfolded ... It is readymade definitions created for them.'* Through this assertion, the character underscores the pressing need for self-recognition and understanding.

In alignment with Hudson-Weems' (1993) perspective, which posits that women of African origin must utilise *nommo* to reclaim their identities by rejecting negative labels, the protagonist ultimately empowers herself by naming herself, asserting her autonomy in defining her identity. This act stands in stark contrast to the impositions of an oppressive system. Her interpretations of Lerone Bennett further emphasise the importance of authenticity in self-identification, asserting that historical classifications and nomenclatures have significantly influenced the narratives surrounding Black identities. Thus, Bennett advocates for individuals of African descent to embrace self-definition as a means to foster empowerment and cultural authenticity.

In his film, Gerima intentionally refrains from providing a name for the character, instead allowing her to inherently define herself and narrate her own story, as well as the broader narrative of her community. Gerima (2021) articulates in a noncreative writing piece that African women possess the unique ability to articulate their own stories and those of their ancestors. This concept is reflected in his work, *Child of Resistance*, where the woman protagonist asserts her identity and self-naming through a combination of voice-over dialogue and symbolic action.

The character identifies herself as a Black woman of African lineage,,, enduring the oppressive structures imposed by a Eurocentric system. She emerges as a figure of resistance, akin to her ancestors who fought against the historical injustices of slavery. Within her community, there is a pervasive scepticism towards the narratives presented by white social scientists, which often perpetuate stereotypes that do not reflect the community's lived experiences. The protagonist emphasises this disconnect, stating, *'They believe everything you [white social scientists] say about them,'* reflecting on the community's struggle against long-standing stereotypes that have been propagated for centuries.

The character articulates a profound sense of interconnectedness with her community, revealing that "my life is intertwined with those of my brothers and sisters," who are similarly ensnared by systemic oppression. Despite acknowledging the fear that comes with such confinement, she expresses a strong defiance against this colonial mentality, stating, *'I am right here because I refused to be a colony.'* This declaration underscores her belief in the sanctity of her mind, which she determines to keep free from manipulation, thereby asserting her agency.

The film illustrates the protagonist's desire for people of African descent to reclaim their identity, rather than passively accepting the definitions imposed by

external entities. She actively advocates for the necessity of self-definition among Black individuals, challenging her community's adherence to the narratives constructed by white social scientists. Through her struggle, she highlights the historical inaccuracies and biases that have mischaracterised her community by saying:

They (her community) believe everything you (white social scientists) say them stereotyping. Theyyy don't know everything social scientists have have have written for centuries. Weee believe ... and fighting its coming. History is unravellingggg the white man's wadding veils. My life is in theseee (person) walls. Brotherssss and sisters out there are are are running with their chains too. We all are inside;;; outside it makes no difference. Malcolm is right;;; we are in the same boat. Most of the shufflinglingling bunch of colonies' minds areareare a colony. I amamam right here because I refused to be a colony ... a brain is a chain. They know it.rain ... I have at least my brain. I couldn't shut up my brain ... no... I can't do that!

Gerima's portrayal of the protagonist's monologue reveals her anguish in the pursuit of authentic self-expression and identity. Citing Eze (2018), the importance of Africana intellectual and cultural traditions in addressing systemic domination becomes evident, as the term "Africana" signifies a confluence of knowledge and experiences between Africa and the African Diaspora. In the film, Gerima seeks to cultivate this bond, illustrating the protagonist's unwavering connection to her heritage. Although she does not explicitly refer to herself as an "Africana woman", her declaration, '*We (Black men and women) are prisoners of war since I have been snatched and abducted from the motherland (Africa),*' clarifies her identity as a Black woman of African descent.

Furthermore, her reference to "my people" solidifies her connection to the collective identity of Black individuals who share a common lineage. In reflective voice-over dialogue, she seeks solidarity with Black men, expressing, '*Hi,Hi,Hi, people, I hope they defend me. I am their woman. I am them, and they are me.*' Through these sentiments, the protagonist embodies the identity of an "African-descendant Black woman", solidifying her agency and connection to her heritage.

The character in the film discards the identity labels ascribed to individuals of African descent by others, particularly white individuals. She articulates her dismay regarding the terms 'thief', 'property', and 'criminal', which are imposed upon Black individuals, stating, '*These are readymade definitions created for them (Blacks, men and women)... 'Thief,, property, and criminal—they are born into their definitions.'*' Her frustration with these reductive labels is powerfully conveyed through a harsh voice-over monologue.

As this internal dialogue progresses, the filmmaker employs a dream sequence in which the protagonist, a Black woman of African descent, confronts a white man attempting to assault her. Concurrently, a montage reveals Black police officers sitting in a state of subjugation, their hands restrained. These visual representations

resonate with the discourse posited by Africana womanists, who advocate for the critical examination of race within the context of Black women's experiences (Nitiri, 2001). According to Houston (1993), understanding the complexities faced by women of African descent requires acknowledging the intertwined dimensions of gender, race, and class, while also recognising the intersecting forms of oppression they endure, including sexism, racism, and classism.

Throughout the film, the protagonist primarily identifies herself through the lens of her racial identity as a Black woman, emphasising the myriad challenges she faces as a result of her race. However, it is not until the film's conclusion that she addresses the issue of her gender and the complexities associated with it. In this moment of self-reflection, she recognises the significance of forming alliances with Black men who genuinely comprehend her lived experiences. Ultimately, in a poignant moment of self-dialogue, she implores all Black men to remain steadfast and acknowledge the harsh realities that confront them.

In alignment with this theme, the filmmaker presents a scene in which the protagonist daydreams about being shackled and dragged by a white man in a bar, a circumstance that elicits indifference from both Black and white patrons. Notably, the camera captures her gaze fixing on a young Black boy in the bar, who is also shackled, with the word "Black" emblazoned on his jacket. Following her departure, the audience observes the boy expressing his frustration by shaking his restrained hands, signifying his yearning for liberation. The scene gradually reveals a group of Black men and women who appear to indulge in the nightlife, yet they are metaphorically linked by a chain. Among the crowd, a Black individual in a wheelchair dons a States Army uniform, further illustrating common issues faced by individuals of African descent. The film highlights these struggles through a scene in which the protagonist navigates the jail floor, deliberately stepping only on the black-painted spaces, underscoring the prominent themes of racial identity and shared oppression among Black individuals.

The character in the film also connects her identity deeply with blues music, expressing it vividly as a part of her essence—'*Like a long steady river... Modern dungeon... Prison in between funky walls.*' Her words reflect a haunting commentary on the legacy of slavery, highlighting her plight and the collective suffering of her people in a "plantation dungeon". She questions the ignorance of others regarding their struggles and underscores her empathy by attempting to help a young Black boy trying to escape his own torment through drugs. As Diallo (2013) elucidates, American Black music—including the blues—has its origins in the work songs of enslaved individuals. The availability of drums and other instruments was restricted by slave owners, who perceived them as instruments of rebellion. Consequently, the blues emerged as a powerful symbol of freedom and resistance. He further argues that women's blues have explicitly challenged the dominant cultural narratives

propagated by the Christian church, providing a platform for the expression of Black cultural identity.

Following the aforementioned voiceover, the character also proclaims, *'More blacks are behind these bars (jail bars). No! No! The European man never examines himself, never throughout history. He never examines himself. Instead, it is always the Black man's fault ... What does he know? He doesn't question himself. He is just a man from the moon. Going in for surgery into the Black man's brain...'* This underscores the shared plight of the imprisoned Black woman and the young boy. While attempting to prevent the young Black prisoner from taking his own life, she attributes the systemic issues they face to the legacy of colonialism. This representation in the film exemplifies the struggle of women to protect subsequent generations while navigating the same racial injustices. The character's self-expressive monologues and the accompanying montage sequences compel the audience to engage with the narrative through the protagonist's perspective, ultimately highlighting the complexities of identity, resistance, and the impact of historical oppression.

The character's exploration of Black men's identity and historical context reveals the complexities of racial and gender dynamics within her narrative. She articulates her questioning of the Black male experience by stating, *'All his time is after my man's bone – tricking,,, measuring, cutting, studding, lying, mystifying, gossiping, peeping my man's...ow he is after his mind. Man's brain is what he is after now. What is wrong with the Black man?'* Accompanying this introspection is a montage scene that establishes her physical and metaphorical confinement—a prominent symbol of societal oppression. The protagonist is depicted sitting in a swaying chair adorned with a cross, surrounded by a group of white men and women who gaze upon her, while a blindfolded Black figure is situated between them. The imagery is starkly contrasted by the white man pushing her chair, whose smile conveys complicity in her subjugation. This visual juxtaposition is complemented by her voiceover, which critiques the surrounding figures as “clowns” and “performers”, suggesting a façade intended to distract from the harrowing realities of racial oppression.

Subsequent scenes unfold within the confines of her prison cell, revealing a significant moment of juxtaposition between her and a Black male character. The Black male figure, similarly isolated and pushed by a white man, is obscured by a cloud of white individuals, illustrating the intentional segregation between Black men and women. The protagonist perceives this division not as a mere coincidence but as a deliberate construct of a white-powered society, framing it as a war waged against both herself and her male counterpart—an ongoing struggle to which she resolutely refuses to succumb.

Within the prison walls, the character embraces her identity as a fighter, deriving strength from her ancestral lineage. She acknowledges the resilience

exhibited by women of African descent throughout history, who have cultivated coping mechanisms rooted in their cultural heritage. This acknowledgement leads her to recognise the indomitable spirit inherited across generations, which informs her values and virtues. She poignantly articulates her understanding of struggle by stating, *'PartingPartingParting walls – – – this is war,,, really war. The whitehitehite man is declaring war on me and on Black people... Constant historical war... I was born in wartime,,, and it is still happening ... it is ... The only choice I have is to keep carrying on a struggle. It is my responsibility to carry on and on and on.'* The accompanying montage—featuring young Black children chained to chairs—visually represents their oppression, while a white performer entertains against the American flag, underscoring racial inequalities. The protagonist, weary and confined, embodies the weight of her struggles, and a moment of distress arises as she symbolically covers her eyes, revealing her anguish. An unsettling scene follows with a white police officer's attack thwarted at the last moment, portraying her resilience. The imagery of Black men breaking free from chains alongside a sewing chair being repaired illustrates the complexity of her fight and emphasises the crucial solidarity needed between Black men and women in their struggle against oppression.

Overall, these cinematic representations and symbolic elements serve as compelling articulations of the multifaceted nature of the Black female protagonist's struggle, while underscoring the significance of unity and mutual support among individuals of African descent. Her identity, intertwined with that of Black men, is encapsulated in her declaration: *'Hi,Hi,Hi,my people, I hope they defend me. I am their woman. I am them,, and they are me.'* This interconnectedness aligns with Myers (2004), who posits that self-knowledge forms the foundation of understanding within the Africana community, emphasising that personal growth and development rest upon deeply valued human relationships.

While the protagonist views Black men as integral to her identity, she challenges them to resist the delusions perpetuated by a dominating white system by asserting, *'White men, tired of their emptiness, are now trying to make you empty too. They keep you away from the reality of these walls—historical walls he has surrounded you with. Concentration camp.'* This sentiment resonates with bell hooks (2015), who articulates that discussions on domination inherently address the dominators, illuminating the power dynamics that dictate the direction and impact of discourse. Similarly, Nitri (1998) emphasises the complexities of language as a battleground for struggle, further contextualising the protagonist's narrative.

The visual narrative presented also includes her rotating barefoot on a black-and-white floor, an image that evokes a sense of disorientation. This is followed by a blurred portrayal of women running freely through a corridor, with a sunset visible at the end, symbolising transition and hope. The scene shifts back to the protagonist, who returns through a corridor illuminated by electric light. Accompanying these visuals is a voiceover from a pivotal character, who addresses

the male audience directly with a powerful message about self-awareness and accountability by saying,

Black man, Blackkk man You hear me,,, but start getting your shit together. For instance,,, it is not right the way you treat your women;;; you know it. No,,, don't give me that shit. Ah ... just start treating her right;;; she is you men;;; she is you. No! No!... Don't give me that same story. Got revenge on on on your master. Change your master. It is your life... I know,,, I know you are the way you are. It is about to change that one. How long haveg haveg have you beennn playing a game? Stop acting like your master ... You can get it together. You and me!!h!h! Just get your shape up and clean your ... Let us move. I. I. I am your queen,,, and you are my king. We walk tall and proud without any talking.

The protagonist urges a "black man" to reflect on his treatment of women and to change harmful habits shaped by oppressive legacies, emphasising autonomy with the call to stop imitating his master. She highlights their partnership, declaring, *'I am your queen, and you are my king,'* which promotes mutual respect and dignity. And her message advocates for authenticity and the potential for positive self-image over negative stereotypes. This dialogue not only encourages the male character to overcome his racial and gender identity limitations but also stresses the importance of solidarity among Black individuals for achieving freedom and self-determination. Ultimately, the visual and vocal elements portray the intricacies of racial and gender identities while championing empowerment and positive representation, asserting that true liberation requires both individual and collective efforts.

Thus, the film *Child of Resistance* centres on a Black woman of African descent who embarks on a journey of self-identification and resistance against community injustices. This narrative resonates with the Africana womanist framework of self-naming and self-definition, as discussed by Hudson-Weems (1998), who highlights the empowering aspect of *nommo* in reclaiming identity. Asante (1987) further elaborates it as the transformative power of language that articulates deeply personal experiences. Through her poignant expressions and limited physical movements, the protagonist symbolises the systemic barriers that impede Black individuals from self-identification while asserting her strength as a Black woman of African descent. Self-identification and resistance are central themes as the protagonist confronts societal challenges while remaining connected to her heritage, exemplifying agency and resistance to externally imposed labels. Cinematically, voice-over dialogue reveals her identity, history, and emotions, alongside symbolic imagery and montages that reflect the complexities of her experiences. This representation aligns with Yancy's (2004) interpretation of *nommo*,,, which describes it as a symbolic action that defines the Black self and actualises life through "creative word magic".

The film concludes with a dramatic prison escape scene, where previously confined Black men break free, shattering their restraints. Described by Thomas

(2013),,, the film finishes with sound over the images.. Her voiceovermes overellouss use of "closing credits" directly to the "Black man", encouraging him to "get ... together" and embrace "revolutionary love", while also addressing the issue of anti-Black sexism. He has also stated that as she moves from sharp critique to a hopeful vision for the future of Black men and women, the scene changes. The credits begin to roll, listing the title, cast, music, cinematography, lighting, assistant director, props, and crew, along with general and special acknowledgements. These credits look like they are etched on the walls of a prison cell, resembling graffiti in hieroglyphic style. The portrayal of the guard underscores the film's critique of neo-slavery and the ongoing struggle for liberation, illustrating true liberation requires both individual agency and mutual support among Africana women and men.

Moreover, the film counters stereotypes by allowing Africana women to reclaim narratives and challenge societal misrepresentations, emphasizing the significance of voice and perspective. Through storytelling, the protagonist asserts her identity and empowers others. The depiction of Nommo underscores the importance of words in articulating both individual and collective identities among people of African descent. By intertwining the concepts of Nommo, self-naming, and self-definition, the film provides a nuanced examination of personal and cultural identity, while highlighting the importance of resistance and self-expression in the face of oppression.

Conclusion

The idea of Nommo, especially in the context of self-naming and identity for Africana women, is examined in Haile Gerima's film *Child of Resistance*. The main character pushes back against negative labels like "convict", "thief", and "weak" and begins her path toward self-identification, which is highlighted by her lack of a name. She recognises her identity as a strong Black woman, descended from Africa, drawing upon the resilience of her ancestors who suffered during slavery. She expresses that her African roots provide her with moral fortitude, shaped by the challenges faced by her family. This choice illustrates the importance of self-naming for Africana women, emphasising their empowerment in defining who they are.

Through the perspective of this unnamed figure, the film stresses the significance of self-identification and the restoration of narratives often twisted by systemic oppression. By integrating themes of Africana womanism, it underscores the necessity for mutual support and solidarity among Africana individuals in the fight against colonial legacies. The film urges men of African descent to actively participate in supporting women's self-identification and addressing gender issues, aligning with the goals of Africana womanists, who seek meaningful engagement from men to honour the history and culture of Africana women.

Gerima's artistic methods, such as voice-over narration and symbolic visuals, effectively convey the resilience and agency of the Black community, ultimately asserting that genuine liberation requires both individual and collective actions to confront societal misrepresentations and reclaim authentic identities. The film acts as a platform that challenges stereotypes and presents the complex identities of Africana women in film.

In conclusion, this article recommends filmmakers prioritise genuine storytelling that highlights the empowerment of Africana women, allowing female characters to define their own identities. It suggests that film studies researchers employ Africana womanism as a critical framework for exploring themes of gender, race, and identity within cinema. Furthermore, it promotes collaboration between Africana men and women to craft inclusive stories that tackle gender-related issues effectively. Lastly, the article emphasises the need for additional research on the relationship between language and representation to enhance the understanding of Nommo in cultural narratives.

Acknowledgment

The authors would like to express their sincere gratitude to the Postgraduate Programs office of Addis Ababa University for their kind financial assistance with this research project. This support has been crucial for the successful completion of the study.

References:

- Al-Harbi, A. O. (2017). Africana womanist perspectives in reading Dangarembga's *Nervous Conditions*. *AWEJ for Translation & Literary Studies*, 1(4), 119–128. <http://dx.doi.org/10.24093/awejtls/vol1no4.9>
- Alexander-Floyd, N. G., & Simien, E. M. (2006). Revisiting "What's in a name?": Exploring the contours of Africana womanist thought. *Frontiers: A Journal of Women Studies*, 27(1), 67–89. <https://doi.org/10.1353/fro.2006.0011>
- Asante, M. K. (1987). *The Afrocentric idea*. Philadelphia, PA: Temple University Press.
- Asante, M. K. (2020). Introductory note. In *Africana womanism: Reclaiming ourselves*. London; New York: Routledge.
- Atkinson, P., Coffey, A., & Delamont, S. (2001). A debate about our canon. *Qualitative Research*, 1(1), 5–21. <https://doi.org/10.1177/146879410100100101>

- Belachew, T. (2021). *Stories from the fireplace: Theological meditations on Haile Gerima's cinema*. Langaa RPCIG.
- Chikafa-Chipiro, R. (2019). The future of the past: Imagi(ni)ng black womanhood, Africana womanism and Afrofuturism in *Black Panther*. *Image and Text*, 33. <https://doi.org/10.17159/2617-3255/2018/n33a4>
- Constant, N., & Roberts, L. (2017). Narratives as a mode of research evaluation in citizen science: Understanding broader science communication impacts. *Journal of Science Communication*, 16(4), Article A03.
- Cummings, M. S., & Roy, A. (2002). Manifestations of Afrocentricity in rap music. *Howard Journal of Communications*, 13(1), 59–76.
- Davis, A. Y., & Rodriguez, D. (2000). The challenge of prison abolition: A conversation. *Social Justice*, 27(3(81)), 212–218. <https://www.jstor.org/stable/29767244>
- Dehy, A. S. (2021). Africana womanism in Osonye Tess Onwueme's *Tell It to Women: An Epic Drama for Women*. *Hermes*, 10(3), 61–87. <https://doi.org/10.21608/herms.2021.207288>
- Diallo, M. D. (2013). Black music, racial identity, and black consciousness in the spiritual and the blues [Thesis]. <http://dx.doi.org/10.34944/dspace/1074>
- Dove, N. (1998). African womanism: An Afrocentric theory. *Journal of Black Studies*, 28(5), 515–539. <http://www.jstor.org/stable/2784792>
- Eze, M. O. (2018). Cultural appropriation and the limits of identity: A case for multiple humanity(ies). *Chiedza*, 20(1), 8–31.
- Gerima, H. (2021). Where are the African women filmmakers? *Black Camera*, 12(2), 168. <https://doi.org/10.2979/blackcamera.12.2.10>
- Gion, T. A., et al. (2025). Interlocking narratives: Reconnoitering the bond and intersection of Africana women and Africa in Haile Gerima films. *Journal of Social Studies*, 31(2), 69–89. <https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2654>
- Hammersley, M., & Atkinson, P. (1983). *Ethnography: Principles in practice*. Tavistock.

- Hancock, B., Ockleford, E., & Windridge, K. (2009). *An introduction to qualitative research* (pp. 1–39). National Institute for Health Research. <http://www.rds-yh.nihr.ac.uk>
- Harrison, P. C. (1972). *The drama of Nommo*. Grove Press.
- Hooks, B. (1989). Choosing the margin as a space of radical openness. *Framework: The Journal of Cinema and Media*, 36(36), 15–23.
- Howard, S. (1985). A cinema of transformation: The films of Haile Gerima. *Cineaste*, 14, 28–39.
- Hudson-Weems, C. (1989). The tripartite plight of African-American women as reflected in the novels of Hurston and Walker. *Journal of Black Studies*, 20, 192–207.
- Hudson-Weems, C. (1993). *Africana womanism: Reclaiming ourselves*. Routledge.
- Hudson-Weems, C. (1998). Self-naming and self-definition: An agenda for survival. In *Sisterhood, feminisms and power: From Africa to the diaspora* (pp. 449–452).
- Hudson-Weems, C. (2007). Contemporary Africana theory. In C. Hudson-Weems (Ed.), *A guide to Africana studies* (pp. 29–41). Africa World Press.
- Hudson-Weems, C. (2020). *Africana womanism: Reclaiming ourselves*. London; New York: Routledge, Taylor & Francis Group.
- Imperato, P. J. (1978). Dogon door locks. *African Arts*, 11(4), 54–57.
- Karenga, M. (1983). Nommo, Kawaida, and communicative practice: Bringing good into the world. In R. Jackson & E. Richardson (Eds.), *Understanding African American rhetoric: Classical origins to contemporary innovations*. Routledge.
- Karenga, M. (2003). Nommo, Kawaida, and communicative practice: Bringing good into the world. In R. Jackson & E. Richardson (Eds.), *Understanding African American rhetoric: Classical origins to contemporary innovations* (pp. 3–22). Routledge.
- Lenberg, P., Feldt, R., Gren, L., Tengberg, L. G. W., Tidefors, I., & Graziotin, D. (2023). Qualitative software engineering research: Reflections and guidelines. <https://doi.org/10.48550/arXiv.1712.08341>

- Makaudze, G. (2014). Africana womanism and Shona children's games. *The Journal of Pan African Studies*, 6(10), 128–143.
- Mathews, E. (2012). Image reference and instruction for film studies. *Art Documentation: Journal of the Art Libraries Society of North America*, 31(1), 77–92. <https://doi.org/10.1086/665030>
- Mbiti, J. S. (1969). *African religions and philosophy*. Heinemann.
- Mena, J. A., & Saucier, P. K. (2014). "Don't let me be misunderstood": Nina Simone's Africana womanism. *Journal of Black Studies*, 45(3), 247–265.
- Myers, J. E., & Sweeney, T. J. (2004). The indivisible self: An evidence-based model of wellness. *Journal of Individual Psychology*, 60(3), 234–245.
- Ndonibi, R. (2023). Africana womanist perspectives in the selected works of African women novelists/writers. *Open Journal of Social Sciences*, 11, 404–416. <https://doi.org/10.4236/jss.2023.115026>
- Ntiri, D. W. (1993). Introduction. In *Africana womanism: Reclaiming ourselves*. Routledge.
- Ntiri, D. W. (2001). Reassessing Africana womanism: Continuity and change. *Western Journal of Black Studies*, 25, 163–167.
- Polkinghorne, D. E. (2005). Language and meaning: Data collection in qualitative research. *Journal of Counseling Psychology*, 52(2), 137–145.
- Reed, P. Y. A. (2001). Africana womanism and African feminism: A philosophical, literary, and cosmological dialectic on family. *Western Journal of Black Studies*, 25(3), 168–176.
- Stewart, J. B., & Mazama, A. (2020). Forward. In *Africana womanism: Reclaiming ourselves*. Routledge.
- Tong, A., Flemming, K., McInnes, E., Oliver, S., & Craig, J. (2012). Enhancing transparency in reporting the synthesis of qualitative research: ENTREQ. *BMC Medical Research Methodology*, 12(1), 181.
- Viswambharan, A. P., & Priya, K. R. (2016). Documentary analysis as a qualitative methodology to explore disaster mental health: Insights from analyzing a documentary on communal riots. *Qualitative Research*, 16(1), 43–59.

Walker, F. R., & Kuykendall, V. (2005). Manifestations of Nommo in "Def Poetry." *Journal of Black Studies*, 36(2), 229–247. <https://doi.org/10.2307/40034330>

Yancy, G. (2004). Geneva Smitherman: The social ontology of African-American language, the power of Nommo, and the dynamics of resistance and identity through language. *The Journal of Speculative Philosophy*, 18(4), 273–299.

Filmography

Gerima, H. (Director). (1972). Child of Resistance [Film]. Mypheduh Films.

مستقبل العلاقات الاجتماعية مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي

الاستلام: 2025/ 06 /29

التحكيم: 2025/ 08 /19

القبول: 2025/ 08 /20

هلال بن أحمد الحبسي^(*)

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 أستاذ علم الاجتماع المساعد قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرقية - سلطنة عمان

* عنوان المراسلة: hilal.alhabsi@asu.edu.om

مستقبل العلاقات الاجتماعية مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي

الملخص:

تتناول الدراسة مستقبل العلاقات الاجتماعية مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تنتقل حياة البشر من طورها التقليدي في التعاملات البشرية، الى التعامل المبرمج وفقا لتقنيات الالة المحوسبة، مما يعني أنماط غير تقليدية في سياقات الفعل الانساني، من أفعال عفوية ذات طبيعة بشرية، الى أفعال مبرمجة من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعي بعيدا عن الصبغة الانسانية وتخلوا من العاطفة البشرية، مما يعني تعاملات غير خاضعة للمزاج الانساني وانما تتحكم بها وتختارها الالة الرقمية.

الدراسة تتدرج في استعراض مسار العلاقات البشرية من طورها التقليدي الى بدايات دخول البرمجيات في حياة الانسان، وانتقالها الى برمجيات أكثر تعقيدا وتدخلا في التحكم باختيارات البشر وتوجيه السلوكيات والغاء ادق الخصوصيات مكن تقنيات الذكاء الاصطناعي مما يلغي دور الارادة البشرية في حرية الاختيار والتحكم بالسلوك.

وتستعرض الدراسة مخاطر التدخل التكنولوجي في حياة البشر وتوجيه السلوكيات البشرية والتحكم في صياغة العلاقات الاجتماعية، مما يعرض حياة البشر للانكشاف والغاء الخصوصيات والتحكم بها من قبل الالة الرقمية والمبرمجين المشغلين لهذه التقنيات، مما يتعدى المخاطر البشرية الضدية الى المخاطر القومية والوطنية من خلال تعريض حياة الاخرين للانكشاف امام المشتغلين والباحثين عن المعلومات من خلال ما تتيحه الالة الرقمية من بيانات محوسبة مكشوفة للعالم أجمع.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: العلاقات الاجتماعية - الذكاء الاصطناعي - تكنولوجيا المعلومات.

The Future of Social Relationships with the Advancement of Artificial Intelligence Technologies

Hilal Ahmed Al-Habsi ^(1,*)

Abstract:

The study addresses the future of social relations with the development of artificial intelligence technologies, as human life shifts from its traditional phase of human interactions to one programmed according to computer-aided technologies. This translates into unconventional patterns in the context of human action, from spontaneous actions of a human nature to actions programmed by artificial intelligence technologies, far removed from human nature and devoid of human emotion. This means interactions not subject to human mood, but rather controlled and selected by digital machines.

The study gradually examines the trajectory of human relations from its traditional phase to the beginning of the entry of software into human life, and its transition to more complex and intrusive software that controls human choices, directs behavior, and eliminates the most subtle privacy features of artificial intelligence technologies, thus eliminating the role of human will in freedom of choice and behavioral control. The study examines the risks of technological intervention in human life, the direction of human behavior, and the control of social relations. This exposes human lives to exposure, the elimination of privacy, and the control of privacy by digital machines and the programmers who operate this technology. This risks extend beyond individual human risks to national and patriotic risks, by exposing the lives of others to exposure before those working with and searching for information through the computerized data that digital machines provide, exposed to the entire world

Keywords: *Social Relations - Artificial Intelligence - Information Technology*

⁽¹⁾ Assistant Professor of Sociology, Department of Sociology College of Arts and Humanities, A'sharqiyah University– Sultanate of Oman.

* Corresponding Email Address: hilal.alhabsi@asu.edu.om

المقدمة

شهدت البشرية تحولات كبرى على صعيد العلاقات الاجتماعية مع دخول تقنيات العالم الرقمي في حياة البشر، حيث تفاقمت العلاقات الاجتماعية كثيراً جراء رقمنة التعاملات والتواصل بين البشر، هذه التحولات كانت طبيعية مع نمط الحياة العصرية المرتبطة بالعالم الرقمي، وعلى خلاف ضررها إلا أنها سرّعت التعاملات بين الناس وقرّبت المسافات وساعدت على تجاوز الحدود السياسية التي كانت تعيق العلاقات البشرية، واختصرت كثيراً من العناء والمشقة في الوصول والنفاذ إلى عوالم بشرية على مختلف مجتمعاتها ولغاتها وثقافتها، ناهيك عن تجاوز الحدود السياسية وطي المسافات الجغرافية، مع فرض وجود هذه التحولات أمراً واقعاً بكافة المجتمعات البشرية، دون الحيولة من تزامن وجود سلبياتها والتشوهات التي تتركها على الأنماط المختلفة للسلوكيات الاجتماعية وصور التفاعلات الاجتماعية، حيث بات السؤال الأكثر أهمية يدور عن مستقبل العلاقات الاجتماعية في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع، والقفزة النوعية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في برمجة المعلومات وتسريع عمليات التحليل والربط المعقد لها.

سوف نناقش في هذا المقال مستقبل العلاقات الاجتماعية مع تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجتمعاتنا العربية بمسألتين هما: السياق التاريخي والتقليدي للعلاقات الاجتماعية في الثقافة العربية، والتحولات التي أحدثتها وسائط التفاعل المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات الرقمية في توجيه سياقات جديدة للعلاقات الاجتماعية بمجتمعاتنا العربية، ونختتمها بمحاذاير ومخاطر تلك التحولات على صعيد الأمن الوطني والهويات الثقافية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة في تحليلاتها على المنهج التاريخي المقارن من خلال تناولها لموضوع البحث، حيث افترضت الدراسة في حدودها الزمانية ثلاث فترات تاريخية لقراءة وفهم وتفسير مسيرة التغيير في العلاقات الاجتماعية، وتقسيم الفترات التاريخية الثلاث يعتمد على معيار وسائط التفاعل (المباشر، والوسيط التكنولوجي، والوسيط الرقمي) وتكون على النحو الآتي: الفترة التقليدية التي اعتمدها الإنسان في تفاعلاته المباشرة مع بني جنسه دون وجود وسائط للتفاعل بينهم، والفترة الثانية مع ظهور تقنيات المعلومات وما أوجدته من وسائل تقنية للتواصل بين البشر، والفترة الثالثة مع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي التي أتت بسياق جديد للتعامل بين البشر، قائم على الانتقائية الرقمية، بعيداً عن الانطباع الإنساني السائد في علاقاتنا الاجتماعية المألوفة، وفي الحدود المكانية سوف تغطي الدراسة المجتمعات العربية كونها متماثلة جميعها في الأنماط السلوكية والثقافة الاجتماعية العربية.

وفي الجانب النظري تعتمد الدراسة في التحليل العام (الماكرو) على المنظور البنائي الوظيفي في فهم سياق التحولات التي أصابت نسق العلاقات الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية، وفي التحليل الجزئي (الميكرو) تعتمد الدراسة على نظرية الشبكات الاجتماعية (Social Network Theory)، بالأخص منظور عالم الاجتماع الأسباني مانويل كاستلز (Manuel Castells)، الذي قدّم تحليلاً معاصراً لفهم العلاقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي وتأثير الثورة الرقمية في العلاقات الاجتماعية بين البشر (Castells, M., 2010).

الدراسات السابقة:

1. العلاقات الاجتماعية مقارنة نظرية، نجوى محمد، المجلة العلمية لكلية الآداب بجامعة أسيوط، 2023م، <https://doi.org/10.21608/AAKJ.2021.286270>.
- الدراسة شددت في نتائجها على أن العلاقات الاجتماعية وجودها يخلق مناخاً نفسياً واجتماعياً قوامه التقارب المكاني، ووجود العلاقات الاجتماعية يحقق رضاء نفسياً واجتماعياً وعاطفياً لإشباع حاجات الإنسان الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية. الدراسة تساعدنا في تقديم مقارنة نظرية للمفاهيم ومعايرة تصنيفنا للحدود الزمانية للدراسة كونها تحوي على تصنيف للعلاقات الاجتماعية القائم على عنصر الوسيط.
2. الاتجاهات الحديثة في بحوث استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتها النفسية والاجتماعية، وسام نصر، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، المجلد: 0202، العدد: 30، سبتمبر 2020م.
- تؤكد الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية للأفراد والمجتمعات، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى اتساع مجال تأثيراتها في مختلف المجالات وعلى مختلف مستويات وأنماط التأثير، وتأتي التأثيرات الاجتماعية والنفسية بأنماطها الفرعية ومستوياتها المختلفة في مقدمة التأثيرات التي تحدثها مواقع التواصل توافقاً مع نوعية الدوافع التي تحرك الأفراد لاستخدامها. الدراسة تساعدنا على رصد شواهد التأثير الذي تتركه الوسائط التكنولوجية والرقمية على شتى مناحي الحياة بما فيها نسق العلاقات الاجتماعية التي تتغير طبقاً لتغير الوسائل الوسيطة.
3. أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغير أنماط العلاقات الأسرية، آسيا شكير، (PDF) أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغير أنماط العلاقات الأسرية <https://www.academia.edu/37728757>.
- أشارت الدراسة أن التطورات التكنولوجية الحديثة في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، في حدوث نقلة نوعية وثورة فعلية في عالم الاتصال؛ خصوصاً مع التطورات العالمية، والانفجار المعرفي، وشيوع الفضائيات Satellites، وشبكة الإنترنت Internet، والهواتف النقالة Mobiles، والاتصالات Communications، إذ انتشرت شبكة الإنترنت في كافة أرجاء المعمورة، فربطت بين أجزاء العالم المترامي الأطراف، وأسهمت في تقارب فعلي لمختلف الثقافات والمجتمعات، كما مهدت الطريق لتقارب الأفراد والتعارف فيما بينهم وتبادل الآراء والأفكار والرغبات، وأتاحت لمستخدميها وسائط متعددة، وتعد مواقع التواصل الاجتماعي مثل: (الفيسبوك، وتويتر، وماي سبيس، ولايف بوون، وهاي فايف، وأوركنت، وتاجد، وليكند إن، ويوتيوب وغيرها) من أكثر الشبكات انتشاراً، لما تتميز به من خصائص تشجع متصفح الإنترنت على ارتيادها، لقد أحدثت شبكات التواصل الاجتماعي هزات وتغيرات في مناح عديدة من حياتنا المعاصرة، كما فرضت العديد من التحديات سواء ما تعلق منها بالجانب الفكري أم الثقافي، أو الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي؛ وأفرزت معطيات جديدة انعكست على حياة الأفراد والمجتمعات مادياً وفكرياً وخلفياً؛ مما أثر في المثل والقيم والمعايير وأنماط الحياة وطرائقها، فاخترقت النسيج المجتمعي والأسري على الخصوص، وخلفت آثاراً كثيرة، منها الإيجابية، إذ قربت البعيد ووطدت العلاقات بين المتباعدين، لكن أهم آثارها السلبية تكمن في عدم إمكانية ضبطها وتوجيهها، فأغلب هذه الوسائل تنقل ثقافات من خارج المجتمع الإسلامي، وضعت أساساً لتحقيق أهداف ومصالح تجارية لأفراد ومؤسسات لا تهتم بالمعايير والقيم الأخلاقية.

4. شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها السلبية على العلاقات الأسرية: دراسة تحليلية، زانت لبيض، مخبر الدراسات الصحراوية جامعة طاهري محمد بشار، المجلد: 11، العدد: 1، الجزائر، 2022م.

تقوم هذه الدراسة برصد الآثار والانعكاسات السلبية الناجمة عن استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وسنسلط الضوء على شبكات التواصل الاجتماعي، باعتبارها الوسائل الاتصالية الأكثر رواجاً واستخداماً لدى أفراد المجتمع، وقد سعت هذه الدراسة للكشف عن أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العلاقات الأسرية، وما أفرزته من تحولات على مستوى العلاقات ومنظومة القيم الاجتماعية، وقد توصلنا إلى أن الاستخدام المضطرب لهذه الوسائل يعزز الاغتراب الأسري، والعزلة الاجتماعية، وتطور العلاقة الزوجية، أي أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مكاناً خصباً لإنشاء العديد من العلاقات، مما بات يؤثر في التفاعل الاجتماعي الأسري وكذا ذهنيات المستعملين، وتصرفاتهم وسلوكياتهم، ومرد ذلك كله إلى طبيعة استعمال الوسيلة، وقد قمنا في نهاية الدراسة بطرح جملة من النصائح التوجيهية للمستعمل لتفادي مخاطرها المستترة والاستفادة الإيجابية من هذه التقنية.

أولاً: السياق التاريخي والتقليدي للعلاقات الاجتماعية

على مر التاريخ الإنساني اعتادت البشرية على أنماط متقاربة من العلاقات الاجتماعية وصور التفاعل الاجتماعي وفقاً لقواعد سلوكية وأخلاقية، ارتبطت بالآثار الثقافية والعمق الحضاري للشعوب، ومع التقدم الزمني لحياة البشر وتعاقد الحضارات البشرية، إلا أن صيغ التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ظلت راسخة في مجتمعات البشر المختلفة، وهذا الرسوخ شكل الهويات الثقافية للشعوب، وأعطت تمايزاً ثقافياً للمجموعات البشرية، لذلك هي عنصر أساس في بناء الهويات الثقافية والوطنية للمجتمعات الإنسانية، وتعكس البعد القومي لكل شعب، بخصائصه المتمردة التي تشكل بناء شخصيته، التي رسخت عبر تراكمات متعاقبة على مدى زمني طويل، بحيث استطاعت الشعوب الحفاظ عليها كونها تمثل الأصالة التي تعتز بها، وترجع إليها في الحالات المصيرية التي تهدد ضياع الهوية وذويان سمات الشخصية، التي قد تفرض على الشعوب جراء تفاعلات حضارية متنوعة، لذلك تحرص الشعوب على التمسك بها وتعزيزها كونها جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي.

لذا تمثل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات عناصر أساسية في البناء الاجتماعي، حيث يشير لها علماء الاجتماع بأنها "نسق معين ثابت، تربط الأفراد حول مادة معينة، أو مصلحة، أو اهتمام معين، أو قيمة معينة تشكل قاعدة لتفاعلهم، إلى جانب أنها نسق معين من الواجبات والمسؤوليات، أو وظيفة مقننة للطرفين بحيث يكون كل طرف ملزم بأدائها نحو الطرف الآخر" (سيد، 1996م، ص 29).

النسيج الاجتماعي لكل مجتمع يقوم أساسه على شكل التفاعلات ونمط السلوكيات المعبرة عن العلاقات الاجتماعية بالمجتمع، لذا أهميتها تعطي للمجتمع طابعه الثقافي وهويته الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية تركز على الأفراد كأشخاص أكثر من تركيزها على الجوانب الاقتصادية أو المادية على خلاف عناصر الثقافة الاجتماعية الأخرى، كما أنها تهتم بالعلاقات المنظمة لتفاعلات البشر وفقاً للمناخ الاجتماعي الذي يهيئ بيئة التفاعلات، وهي تفهم عميق لقدرات الناس وطاقاتهم وامكانياتهم وظروف واقعهم وحاجاتهم الاجتماعية، ويعبر "جورج هومانز" عن تلك التفاعلات بأنه "التأثير المتبادل بين سلوك الأفراد والجماعات الذين تربطهم علاقات مختلفة فيما بينهم، والتفاعل يعد من أهم الأبعاد السوسيولوجية المؤثرة في درجة الرضا والإشباع سلباً أو إيجاباً بين أعضاء البناء الاجتماعي" (الزعيبي وبريكه، 2013م، ص 53)، بذلك تظهر أهمية العلاقات الاجتماعية في أنساق البناء الاجتماعي وتشكيل شخصيته على أنها أكثر الأنساق أثراً في بناء الشخصية والهوية الخاصة لكل مجتمع.

نظراً لتلك الأهمية التي تشكلها صور العلاقات الاجتماعية في المجتمعات، بقيت على مر تاريخ البشرية ثابتة، ووجودها يشكل مصدر قوة لتماسك المجتمعات، وبها تقاس حالة المجتمعات في تعافيتها ومرضاها، إذ متى ما تغيرت العلاقات الاجتماعية أذرت المجتمع بالخلل والتفكك، وتعد العلاقات الاجتماعية شكلاً حيوياً لإضفاء الطابع الإنساني على الحياة، والسلوك والطباع والصلات بين البشر، وما يكتنفها من أخلاقيات ومبادئ وقواعد تنظم السلوك، تعطي الحياة البشرية إنسانيتها، لتمييز حياة البشر عن سائر المخلوقات الأخرى، لذلك هي ليست قابلة لتشيوها أو برمجتها وفقاً لمعطيات مادية أو برجماتية، لأنها محكومة بالعواطف الإنسانية والأخلاق البشرية. ثانياً: التحولات التي أحدثتها وسائط التفاعل المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات الرقمية في توجيه سياقات العلاقات الاجتماعية

مع ظهور تكنولوجيا المعلومات وما فرضته من تغيرات في نواحي الحياة المختلفة، وأنشطة البشر من تفاعلات وتواصل اجتماعي، أسهمت التكنولوجيا الرقمية في إحداث أثر عميق في التفاعلات المشكّلة للعلاقات الاجتماعية، أغلبها في الجانب الإيجابي لما تقدمه من تسهيلات ومرونة وسرعة ودقة في التعاملات الإنسانية، كذلك اختصارها للعناء والمشقة عبر اختصار المسافات والأدوات المعينة في تفاعلاتنا الاجتماعية المختلفة، وبالجانب السلبي تركت التكنولوجيا مثالب عدة تحدث شرخاً كبيراً في العلاقات بين البشر، بسبب التشوّهات التي أُنحقت على السلوكيات المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية، وضياع التوازن بين المتطلبات الضرورية لها، والواقع الجديد الذي جلبته تقنيات التواصل الرقمي، وينبه علماء الاجتماع في هذا الشأن إلى "ضرورة تحقيق توازن بين الجوانب الإيجابية والسلبية للاستخدام المفرط لوسائط التفاعل الاجتماعي الرقمية" (Mahmoud, H. A., 2020, p 47-57)، لكن الواقع يشير إلى المزيد من الخلل في التوازن وفقدان المعايير المنظمة للعلاقات الاجتماعية، حيث لم تخضع للمبادئ والأسس الأخلاقية التي تعودت عليها المجتمعات البشرية في الأنماط التقليدية للعلاقات الاجتماعية، حيث خرجت في الواقع الافتراضي بعيداً عن المحددات السلوكية والقيمية المعتادة، لتظهر في قوالب وأشكال جديدة مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.

إن ظهور وسائط التواصل الاجتماعي نقلت العلاقات الاجتماعية من شكلها المعهود على الواقع الاجتماعي لتصبح على الواقع الافتراضي، لذا تحولت علاقتنا وتواصلنا مع الآخرين عبر هذه الوسائل والوسائط، وأصبحت صداقتنا أكثر اعتماداً على الدردشة الهاتفية (WhatsApp)، وصفحات (Facebook Instagram – Snapchat ...)، والعلاقات والتواصل عبر هذه الوسائل لم يقتصر على التعارف فقط، بل شمل جميع تفاصيل حياتنا الاجتماعية، لذا تجد التجمعات والمشاركات الأسرية والعائلية والزمرات المختلفة كزمالات الدراسة والعمل، وفرق النشاطات المختلفة بحياتنا الاجتماعية كالجيران، والتجمعات التطوعية، وفرق العمل المختلفة الرسمية وغير الرسمية اختصرت علينا التواجد المكاني وسهلت التواصل السريع كبديل عن اللقاءات والتجمعات المكانية، رغم سهولتها ويسر تفاعلنا معها لكنها حولت حياتنا من الواقع الاجتماعي إلى الواقع الافتراضي، من الواقع الذي نعيشه إلى واقع غير ملموس بعيداً عن حياتنا الاجتماعية وتفاعلاتنا البشرية، هذا الواقع الجديد مع ما تركه على حياتنا من سلبيات ومثالب عديدة، وزاد على ذلك تزامن النشاطات الاجتماعية على شبكات التواصل الاجتماعي، مع النشاطات التجارية وما يعرف بالتجارة الإلكترونية، وتعمقت أكثر حينما قررت وسائل الإعلام التقليدية بالتحول إلى الإعلام الإلكتروني لتكتمل حلقات الفعل الاجتماعي من الواقع إلى الشبكات الافتراضية لتكنولوجيا المعلومات، واشتد الأمر أكثر بشكل كلي والزامي دون خيار آخر مع جائحة (COVID 19)، مما فرض على البشرية ضرورة التعامل الرقمي في جميع

تعاملاتهم وأنشطتهم الحياتية، كالتعليم الإلكتروني، والعمل عن بُعد، والتسوق الإلكتروني، والتواصل الإلكتروني، وصار إلزامياً بديلاً عن التقارب الجسدي لخطورة انتقال الفيروسات وانتشار المرض، هذا التحول في شكل العلاقات الاجتماعية جلب علينا الكثير من المساوئ والسلبيات، واقتحم علينا الخصوصيات، وكشف حياتنا من داخل جدران المنزل إلى الفضاء المفتوح للبشرية كلها دون ضوابط أو قدرة على التحكم، وقد عرفت العلاقات الأسرية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية تغيراً كبيراً على إثر التأثيرات المختلفة لمواقع التواصل الاجتماعي، فانصرف جل أفراد الأسرة أو بعضهم إلى تكوين علاقات جديدة بعيداً عن أفراد أسرهم، من خلال التعامل مع فئات مختلفة من الناس، من أديان وجنسيات وثقافات مختلفة، وقد أسهمت شبكات التواصل في إعطاء الأبناء نمطاً جديداً من الحرية، مغايراً لما اعتادوا عليه داخل أسرهم، فأتاحت لهم انتهاج بعض السلوكيات المحظورة داخل الإطار الأسري (شكيب، 2016م، ص 81).

وفي دراسة أكاديمية أجريت بالمجتمع العماني بينت "أن تأثير التكنولوجيا الرقمية كان مرتفعاً فيما يتعلق بمحوري العلاقة بين الزوجين والعلاقات بين الوالدين والأبناء، ويُفسر ذلك بأن العلاقات الاجتماعية من أكثر العناصر عرضة للتغيير، نتيجة العديد من العوامل، كالاتصال الاجتماعي والثقافي مع المجتمعات الأخرى، كما أن الأبناء وهم أحد أطراف العلاقة أكثر انفتاحاً على الثقافات الأخرى، وأكثر استعداداً للتغيير بحكم مرحلتهم السنية ورغبتهم في تغيير نمط حياتهم بشكل عام" (المسلمي وعبد العظيم، 2025م، ص 33)، إذ إن تأثير التكنولوجيا في أنماط وسلوكيات البشر بالواقع الافتراضي الجديد خلق نوعاً جديداً من السلوكيات وأشكال التعامل بين البشر، حتى بين أفراد الأسرة الواحدة، وألغت الخصوصيات، واقتحمت أسرار البيوت والأسر، وعلى إثر ذلك تفاقمت قدرة البشر على احتواء الأشكال الجديدة للعلاقات الاجتماعية التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات، بين ما هو جيد من خلال التسهيلات والسرعة في التعامل وبين ما هو سلبي، من خلال ظهور أشكال جديدة للتعاملات، بعيداً عما اعتاد عليه البشر من أخلاقيات وأسس وقواعد راسخة تحدد أنماط وأشكال التفاعل الاجتماعي بين البشر، هذا التغيير في طريقة التواصل أصبح يهدد العلاقات السائدة في المجتمع ويشكل خطراً على متانتها وتماسكها، فظهرت العلاقات الافتراضية التي تسعى لمحاكاة الواقع، وبالتالي التأثير بشكل كبير في طبيعة العلاقات الحقيقية والواقعية، ويلاحظ من خلال مشاهدة الأنماط السلوكية الاجتماعية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي على الواقع، بأن هناك زيادة مستمرة وإقبالاً مرتفعاً لأعداد الناس، ومن مختلف فئات المجتمع المستخدمين للإنترنت، وبالأخص فئة الشباب منهم، وقد يصل استخدامهم إلى درجة الإدمان، وهذا قد يؤثر في السلوك الإنساني، وشبكة العلاقات الاجتماعية، وطرق التفكير في التعامل مع متغيرات الحياة، والذي من شأنه تعزيز القيم الفردية بدلاً من القيم الاجتماعية (دراحي، 2020م، ص 632).

ومع محاولات البشر للتكيف مع الحياة الرقمية الجديدة، واستيعاب ضرورتها الحتمية والتعامل معها على أنها أمر واقع، سرعان ما تقدمت التكنولوجيا وأنتجت لنا ما يُعرف بتقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، هذه التقنية عبارة عن سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية فتحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، ومن أهم هذه الخصائص: القدرة على التعلم، والاستنتاج، ورد الفعل على حالات لم تبرمج في الآلة، ويمكن أن يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: "ذكاء تبيديه الآلات والبرامج بما يُحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها مثل: القدرة على التعلم، والاستنتاج، ورد الفعل على حالات لم تبرمج في الآلة، وبه تصنع حواسيب وبرامج قادرة على اتخاذ سلوك بشري" (معجم المصطلحات المعلوماتية، 2000م، ص 24). إن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تقفز

بالبشر من آليات التعامل الرقمي إلى ذكاء التعامل والاختيار والتفضيل، بناءً على ما تقدمه التكنولوجيا لنا لا ما نختاره نحن ذاتياً، أي أن عقل الآلة هو من يختار تصرفاتنا وقياس لنا المسافات الاجتماعية وخياراتنا في الصداقات التي تناسبنا.

"إن خوارزميات الذكاء الاصطناعي ليست أدوات محايدة وموضوعية تماماً، حيث يمكن أن تكون متحيزة عبر التنظيم غير الصحيح للبيانات واختيار المتغيرات التي ستسعى الخوارزميات إلى تحسينها، إذا لم يكن المطورون البشريون حذرين، أو كانوا يعملون ذلك عن قصد في إنشاء هذه الخوارزميات، فقد يكون لهذه التحيزات آثاراً ضارة اجتماعياً" (محمد، 2024، ص 75).

التغيرات الجديدة التي تفرضها قدرات الذكاء الاصطناعي على العلاقات الاجتماعية تختلف عن تلك التغيرات التي أتت مع تقنيات الاتصال، حيث تتعدى التغيير في الشكل والممكنات لتصل إلى فرض الخيارات والتفضيلات في تبني العلاقات الاجتماعية، وتتحكم تقنية الذكاء الاصطناعي في خياراتنا وتفكيرنا وقياس ما هو مناسب لنا بناءً على خوارزميات أكثر ذكاءً من قدراتنا الذهنية، لذا اعتمادنا عليها سوف يزيد أكثر من مجرد تقنية نتعامل معها اليوم في عالم المعرفة، إلى تقنية تشكل لنا شخصياتنا وسلوكياتنا، وتفصل لنا علاقتنا مع البشر بحسب ما تعطينا إياه خوارزميات الذكاء الاصطناعي عبر مقاربتنا آلياً بما يناسب ميولنا ومشاعرنا وعواطفنا، وحيث إن تعامل الآلة في هذا الجانب أكثر موضوعية ومصداقية من البشر فهذا يرشحها لتكون محل ثقة لدينا أكثر من المحيطين حولنا من البشر الذين نستشيرهم في أمور حياتنا، ونأخذ منهم التوجيه والنصح الذي اعتدنا عليه في حياتنا ما قبل الذكاء الاصطناعي.

هذا التعمق في استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي لأدق تفاصيل حياتنا يحلق بنا لأفاق جديدة، نعدّه عنصراً مساعداً ومؤتمناً في تحديد خياراتنا بدقة متناهية، ناهيك عن السرعة في المعالجات التي يتطلبها الأمر نظراً للإمكانيات العالية التي تتمتع بها تقنية الذكاء الاصطناعي، لكنه يشكل خطوة من حيث التحكم في حدود تعاملنا مع الآلة، وما يجب أن نتحفظ عليه نحن البشر في علاقتنا مع الآخر، إذ إن التقنيات السحابية فضاء مفتوح ولا يمكن ضمان سريتها أو التحفظ عليها من النقل أو التشويه أو ما تتطلبها خصوصياتنا نحن البشر التي اعتدنا عليها في تفاعلاتنا الإنسانية.

ثالثاً: مخاطر تلك التحولات على صعيد الأمن الوطني والهويات الثقافية

التحول الذي تحدثه تقنية الذكاء الاصطناعي على العلاقات الاجتماعية تمثل تحدياً أمام البناء الاجتماعي ومكوناته، وخصوصاً النسيج الاجتماعي الذي يقوم على ثقافة اجتماعية لها خصوصيتها، حيث تتلاشى خصوصية الثقافة الاجتماعية مع أنماط حياتية مبنية على خيارات الآلة ليس للبشر فيها دور لتحديد مساراتها، لتتحول حياتنا من حياة إنسانية فيها تنوع واختلاف إلى حياة مبرمجة وفقاً لما تحدده لنا الآلة الرقمية، حيث نتاجها يكون متقارباً في كل زمان ومكان، لا اختلاف في تصرفاتنا ولا سلوكياتنا، لأنها محددة سلفاً من قبل التقنية الرقمية لتتماثل مع تصرفات الآخرين في تفاصيلها وخياراتها، بالتالي تلغى الخصوصية، والسرية، والاختلاف في السلوكيات بين البشر. إن المخاطر جراء ذلك تكون على حساب إنسانيتنا وثقافتنا الاجتماعية وهوياتنا الثقافية، بل تتعدى ذلك لتصل إلى ذواتنا وخصوصياتنا نحن البشر، لدرجة أنها تتدخل في تحديد تصرفاتنا وعلاقتنا بالآخر، ونوعية سلوكنا والمسافة الاجتماعية، كل ذلك مبرمج وفقاً لذكاء التقنية، بالتالي تتضاعف المخاطر الحالية التي نعاني منها من جراء تقنيات التواصل الحديثة، لتتجاوز حدود التحديات الحالية إلى تحديات أكبر وأكثر خطورة.

حيث تشير الدراسات البحثية "أن أهم التحديات الأمنية المصاحبة لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي هو انتشار الجرائم الإلكترونية بمختلف أنواعها، حيث تعد شبكات التواصل الاجتماعي وسيلة سهلة لتصيد الضحايا، ونشر البرمجيات الخبيثة، وجمع البيانات والمعلومات الشخصية والسرية للمستخدمين لاستخدامها في تلك الجرائم" (الفراري، 2022م، ص 198)، وهذه النوعية من الجرائم مرشحة أن تتضاعف وتتحول إلى جرائم معقدة أكثر مع شيوع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث إن التقنية الجديدة تولج إلى الخصوصيات الإنسانية بشكل أعمق من التقنية الحالية، إذ إننا نتجه في التوسع لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في موضوعات أكبر وأكثر خصوصية في حياتنا اليومية، على سبيل المثال نستخدم الساعات الذكية في حساب أنشطة الحركة اليومية، وقياس مؤشراتنا الصحية كنبضات القلب وضغط الدم، وكثير من المعطيات الصحية والبدنية، كل هذه المؤشرات سوف تكون في البرامج السحابية، ومعنى ذلك أن أي بحث من أطراف أخرى بإمكانهم الحصول عليها، لذلك أدق المعلومات الجينية والصحية والبدنية، ومسارات الحركة، والعادات الغذائية، والتفاصيل والخصوصيات تكون معروضة على الفضاء العام، مع إمكانيات التنج والمقارنة مع بيانات أخرى ومسائل معقدة أكثر، وهذه برزت استخداماتها مؤخراً في حروب الشرق الأوسط، حين اعتمدت عليها أجهزة الاستخبارات في التتبع والأجهزة العسكرية، في رصد الأهداف والتصويب الدقيق لها من خلال معطيات متاحة بالتقنيات السحابية، بذلك تتعدى المخاطر من مخاطر شخصية لأسرار وخصوصيات فردية إلى قضايا الأمن القومي.

ناهيك عن توجيه وتشكيل الشخصيات البشرية من خلال أدلجة العقول وتوجيهها عن قصد نحو قضايا الساسة والأمن الوطني، حيث إن تقنيات الذكاء الاصطناعي تتدخل في فرض الخيارات السلوكية والفكرية لنا من خلال ما تتيحه التقنية من إمكانيات كبيرة، في اختصار المعلومات وعرض الأنسب لنا في اتخاذ قراراتنا الحياتية، بذلك تستحوذ التقنية على خاصية توجيه العقول بحسب التحكم في البرمجيات، وتتفوق بذلك على التقنيات الحالية والتي نعاني من مشكلاتها في مسائل التوجيه السياسي والأمني، حيث تشير الدراسات "أن لمواقع التواصل الاجتماعي تأثيراتها السلبية التي تضر بالأمن في المجال السياسي أكثر مما سواه من المجالات" (أمين، 2019م، ص 187)، لتتضاعف هذه التأثيرات مع التقنيات الذكية مع الكم الهائل من المعلومات الحساسة التي تجمعها الوسائط الإلكترونية التي تدخل في كل تفاصيل حياتنا.

الخاتمة:

تؤكد الدراسة أن التحول في أنماط العلاقات الاجتماعية أخذاً في التغير مع التغير الحاصل في وسائط التفاعل بين البشر، بحسب نوعية الوسيط، من وسائط تقنية تقليدية إلى وسائط رقمية ذكية، إلى ما سيأتي به العلم مستقبلاً من مبتكرات علمية جديدة في مجال التعامل بين البشر، لذا سوف يكون التغير حاصلًا بسلبيات وإيجابيات، وهو أمر حتمي مع التغير، وعلى البشر أن يتقنوا فن التعامل مع الوسيط، وأن لا يتركوا الفجوة تتسع بين متطلبات التغير ومقاومته.

التغير في نسق العلاقات الاجتماعية ليس محصوراً على شعوب بذاتها، بل هي سنة في الحياة لجميع الشعوب، سواء كانت شعوب مصتعة للتقنية أم مستوردة لها، وعلى الشعوب التأقلم مع كل موجة تغيير، لأن استخدام وسائط التفاعل غير قابل للتحكم من أي طرف، فسرعة انتشارها وتعدد استخداماتها وعمق الحاجة لها تجعلها من ضروريات الحياة ولوازمها.

التغير السريع والدقيق الذي أحدثته تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال العلاقات الإنسانية وتحديدًا علاقتنا الاجتماعية لن تكون الأخيرة، وكذلك هي ليست كل أقصى ما لدى الذكاء الاصطناعي من قدرات، الاحتمال الأكبر أنها تقنية أخذة في التقدم أكثر فأكثر، لذا تحرز مزيداً من التأثيرات المختلفة في حياتنا وعلاقتنا الاجتماعية مستقبلاً.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- ابتسام، د. (2020). تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية للشباب الجزائري. *مجلة المعيار*، 24، (50).
- شكيرب، آ. (بدون تاريخ). أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغير أنماط العلاقات الأسرية. Retrieved from <https://www.academia.edu/37728>
- جابر، ع. س. (1996). *(التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية)*. السويس، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- الفزاري، خ. (2022). التحديات الأمنية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع العماني في ضوء تحليل الدراسات السابقة. *مجلة الأمانة*، 39، 198.
- أمين، ر. ع. و. (2019). شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالحفاظ على أمن المجتمع: دراسة ميدانية على النخبة الإعلامية بمملكة البحرين. *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، 35، (2).
- لبيض، ز. (2022). شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها السلبية على العلاقات الأسرية: دراسة تحليلية. *مخبر الدراسات الصحراوية، جامعة طاهري محمد بشار*، 11، (1).
- المسلمية، ش. ب. س.، & عبد العظيم، ح. إ. (2025). تأثير التكنولوجيا الرقمية على العلاقات الأسرية: تحليل سوسولوجي من وجهة نظر طلاب الجامعة. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية* 1.7-33. <https://doi.org/10.4197/Art.33-1.7>
- الزعبي، ع. ف.، & بن بريكة، ع. و. (2013). *(مبادئ الإدارة: الأصول والأساليب العلمية)* (ط1). الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- محمد، ن. (2023). العلاقات الاجتماعية: مقاربة نظرية. *المجلة العلمية لكلية الآداب بجامعة أسيوط*. <https://doi.org/10.21608/AAKJ.2021.286270>
- محمد، ه. م. إ. (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة: التحديات والفرص. *مجلة الدراسات الاجتماعية*، 30، (1).
- الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية. (2000). *(معجم المصطلحات المعلوماتية)* (ط1). دمشق: المؤلف.
- نصر، و. (2020). الاتجاهات الحديثة في بحوث استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتها النفسية والاجتماعية. *المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال*، 30، 2020.

المراجع الإنجليزية:

- Mahmoud, H. A. (2020). The effect of social media on family relationships. *Journal of Nursing and Health Science (JNHS)*, 9(6), 47–57.
- Castells, M. (2010). *The rise of the network society* (2nd ed., Vol. 1). Chichester, West Sussex: Wiley-Blackwell.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بعد حرب 2015م

الاستلام: 2025/ 06 /22
التحكيم: 2025/ 08 /23
القبول: 2025/ 08 /24

عبد الرحمن دبان عبده عبد الله⁽¹⁾

فاطمة عبد الوهاب عبد الله راجح⁽²⁾

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 أستاذ العلوم الاقتصادية المساعد، كلية العلوم الادارية والانسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن

2 باحثة ماجستير، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن

* عنوان المراسلة: Ab.dabwan@ust.edu

الآثار الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بعد حرب 2015م

الملخص:

يُعد الاقتصاد اليمني اقتصاداً ريعياً، يعتمد بشكل رئيسي على النفط والغاز كمورد وحيد، في ظل ضعف شديد في البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية، ومع اندلاع الحرب في العام (2015م) تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، مما دفع الباحثين إلى دراسة وتحليل واقع الاقتصاد اليمني خلال فترة الحرب الممتدة بين عامي (2014-2024م)، بهدف فهم آثار الصراع في مؤشرات الاقتصاد الكلي والاجتماعي، واستكشاف سبل التعافي وإعادة الإعمار.

اعتمدت الدراسة على تحليل مقارنة بين مرحلتين زمنية (ما قبل الحرب وما بعدها)، باستخدام منهج وصفي مدعوم بتحليل سببي ومقارن، وذلك استناداً إلى بيانات رسمية وتقارير محلية ودولية، وركز التحليل على عدد من المؤشرات الأساسية مثل (الناتج المحلي، والبطالة، والفقر، والنزوح، والتضخم)، في محاولة للإجابة عن سؤال محوري: ما مدى تأثير الحرب في الاقتصاد اليمني، وما التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، وما التحديات المستقبلية المحتملة في طريق إعادة الإعمار؟

أظهرت النتائج وجود تدهور حاد في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة للحرب، مما يعكس هشاشة البنية الاقتصادية، وتهديداً لاستقرار البلاد في المستقبل القريب، وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تهدف إلى تقديم حلول واقعية واستشرافية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، في سبيل بناء مرحلة جديدة أكثر استقراراً واستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد اليمني، مؤشرات الاقتصاد الكلي، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تداعيات الحرب، التحديات المستقبلية

Social Innovation in Yemen: Opportunities and Challenges

Abdulrahman Dabwan Abdo Abullah ^(1,*)
Fatima Abdulwahab Abdullah Ragueh ⁽²⁾

Abstract:

The Yemeni economy is fragile, relying mainly on oil and gas as its sole resource due to the severe weakness of its infrastructure and economic institutions. The outbreak of war in 2015 significantly worsened economic and social conditions, prompting researchers to study the Yemeni economy during the war (2014–2024). The aim was to understand the conflict's effects on macroeconomic and social indicators and to explore recovery and reconstruction strategies.

The study compared two time periods (pre- and post-war) using a descriptive approach supported by causal and comparative analyses based on official data and local and international reports. The analysis focused on key indicators such as GDP, unemployment, poverty, displacement, and inflation to answer a central question: What is the extent of the war's impact on the Yemeni economy? What are the economic and social repercussions? What are the potential future challenges on the road to reconstruction?

The results revealed a significant decline in most economic and social indicators, highlighting the vulnerability of the economic structure and posing a threat to the country's stability in the near future. The researchers developed a set of findings and recommendations aimed at providing realistic, forward-looking solutions on economic and social levels to build a more stable and sustainable future.

Keywords: *Yemeni economy, Macroeconomic indicators, Economic and social stability, War implications, Future challenges.*

⁽¹⁾ Assistant Professor of Economics, College of Administrative and Human Sciences, University of Science and Technology, Aden, Yemen

⁽¹⁾ Master's Thesis, University of Science and Technology, Aden, Yemen

* Corresponding Email Address: Ab.dabwan@ust.edu

المقدمة

أدى نشوب الحرب في اليمن في العام 2015م إلى دخول الاقتصاد اليمني في مرحلة معقدة من التدهور والانهييار التدريجي، وذلك يستدعي من صناع القرار والباحثين وضع الخطط والبرامج اللازمة للخروج من هذا الوضع المتردي، وعليه فقد تناول هذا البحث تأثير الحرب في الاقتصاد اليمني من خلال ثلاثة، تناول المحور الأول تقييم وضع الاقتصاد اليمني قبل الحرب، وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بينما خصص محور الثاني لتحليل الآثار الاقتصادية للحرب، كما تناول المحور الثالث الآثار الاجتماعية للحرب، وكذا أهم سبل المعالجات للاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب، وفي ختام البحث تم استعراض أهم النتائج والتوصيات، مع الاعتماد على مجموعة متنوعة من المراجع والمصادر العربية والأجنبية.

مشكلة البحث:

على الرغم من تعدد التقارير والدراسات حول الوضع الإنساني في اليمن، لا تزال هناك فجوة واضحة في التحليل العلمي المتكامل الذي يتناول الآثار الاقتصادية الشاملة والمركبة للحرب، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أم على مستوى القطاعات الرئيسية، ومن هنا تنبع مشكلة البحث في التساؤل الجوهرية الآتي:
ما الأثر الذي أحدثته الحرب في الاقتصاد اليمني منذ عام (2015م)، وكيف يمكن توصيف وتحليل تداعياتها الكلية والقطاعية والاجتماعية، واستشراف التحديات المستقبلية لإعادة الإعمار؟
وتنبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

1. كيف كان وضع الاقتصاد اليمني قبل اندلاع الحرب؟ وما أبرز سماته البنيوية؟
2. ما أبرز مظاهر التدهور الاقتصادي الكلي منذ بدء النزاع؟
3. كيف تأثرت القطاعات الرئيسية (الزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات) جراء الحرب؟
4. ما الآثار الاجتماعية غير المباشرة التي خلفها الانهيار الاقتصادي؟
5. ما أبرز التحديات التي ستواجه اليمن في مرحلة ما بعد الحرب، خصوصاً على صعيد إعادة الإعمار الاقتصادي؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث، ليس فقط لتحليل أبعاد الانهيار الاقتصادي، بل أيضاً لاستكشاف التداعيات الاجتماعية والإنسانية المترتبة عليه، وتلمس ملامح الطريق الطويل نحو التعافي وإعادة البناء.

أهداف البحث:

1. تقديم قراءة تحليلية مقارنة لمسار الاقتصاد اليمني قبل حرب 2015م وبعد مضي عشر سنوات منها، متتبعاً أسبابه وتحولاته.
2. إفادة أصحاب القرار في البلد للخروج من هذه الأزمة، وإعادة الإعمار في ظل التحديات المركبة التي تواجه البلاد.
3. تقديم صورة واضحة للباحثين عن التداعيات المترتبة على الحرب.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا القطاعات المكونة للاقتصاد اليمني، مسنوداً بأسلوب الدراسات السببية المقارنة لأهم تلك المؤشرات والقطاعات، وذلك قبل الحرب وبعد حدوثها، خلال الفترة (2014-2024م).

الدراسات السابقة:

1. أشارت دراسة (الشجري، 2017م) المعنونة "أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني" (2015-2017م) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة تراكمية بلغت 55%، مع زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة 70% ليصل إلى 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفضت قيمة العملة بمعدل سنوي بلغ 66%، وارتفعت المديونية لتصل إلى 128% من الناتج المحلي الإجمالي.
 2. وفي دراسة لمركز الجزيرة للدراسات بعنوان "التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات"، أوضحت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكمش بنسبة 45% بين عامي (2015 - 2019م)، وتراجعت الإيرادات العامة بنسبة 50% في السنة الأولى من الحرب، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3.577 دولاراً إلى 1.950 دولاراً (Al Jazeera Center for Studies, 2019).
 3. أما دراسة "التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع" الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، فقد أظهرت أن خسارة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت نحو 47.1% خلال الفترة (2015 - 2018م)، وتراجعت الإيرادات العامة من 2.2 تريليون ريال يمني عام 2014م إلى 900 مليار ريال عام 2016م، كما توقفت رواتب نسبة كبيرة من الموظفين. (Al Jazeera Center for Studies, 2018).
 4. كما تناولت دراسة صادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمني بعنوان "تداعيات الحرب والحصار وآثارهما على الاقتصاد اليمني" انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 34.6% عام 2015م، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 532 دولاراً عام 2010م إلى 239 دولاراً عام 2015م، مع الإشارة إلى الارتفاع الحاد في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي (Yemeni Center for Political and Strategic Studies, 2018).
 5. في حين رصدت دراسة البنك الدولي (2022م) بعنوان "آثار الحرب على التنمية الاقتصادية والبشرية في اليمن" تراجع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 50% مقارنة بما قبل الحرب، وارتفاع مستويات الفقر إلى أكثر من 80% من السكان، بالإضافة إلى تفكك المؤسسات المالية والنقدية، وتوقف شبه كامل لقطاع النفط، مع تركيز التحليل على الأثر الإنساني للنزاع أكثر من التحليل القطاعي التفصيلي (World Bank, 2022).
 6. دراسة (الأكوعي، عبد الله 2020م)، "تأثير النزاع المسلح على أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2014-2019م"، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية.
- تعد من الدراسات المحلية القليلة التي استخدمت بيانات رسمية في تحليل الناتج المحلي والتضخم وسوق العمل، حيث أظهرت وجود علاقة طردية بين تصاعد العنف وتدهور المؤشرات الاقتصادية، ومن ميزات الجمع بين الوصف الإحصائي والتحليل التفسيري، رغم محدودية نطاق العينة الزمنية.

7. "اقتصاد الحرب في اليمن (2021م)" - مركز صنعاء للدراسات. (Sana'a Center for Strategic Studies)

تناولت الدراسة هيكل اقتصاد الظل الذي تشكل خلال الحرب، مثل اقتصاد السوق السوداء، والتهرب، وفرض الجبايات من قبل أطراف النزاع، وقدّمت تحليلاً نوعياً عميقاً لتغير طبيعة الاقتصاد اليمني، مع تسليط الضوء على ممارسات اقتصادية غير رسمية أصبحت جزءاً من الواقع الاقتصادي اليومي. وبناءً على ما سبق نلاحظ أن الدراسات السابقة تفتقر لمنظور تحليلي شامل يجمع بين البعد الكلي والجزئي، ومن هنا يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم معالجة وصفية تحليلية متكاملة للأثر الاقتصادي للحرب، تربط بين المؤشرات الكلية والأداء القطاعي، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، مع اعتماد بيانات حديثة حتى عام (2024م).

تقييم وضع الاقتصاد اليمني قبل الحرب وهيكلته (2014م)

الوضع الاقتصادي لليمن قبل الحرب (2014م)

كان الاقتصاد اليمني يعاني من ضعف واضح في بنيته الأساسية قبل الحرب، والأرقام والمؤشرات الاقتصادية تعكس ذلك الضعف، وفيما يلي عرض لتلك المؤشرات.

أولاً: ملامح الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لليمن في عام (2014م) نحو (37) مليار دولار (وفقاً لتعادل القوة الشرائية)، وهو رقم يبدو - للوهلة الأولى - معقولاً بالنسبة لدولة نامية، غير أن التحليل الهيكلي لهذا الناتج يكشف عن خلل عميق في تركيبة الاقتصاد، إذ كانت نحو (30%) من قيمة هذا الناتج تأتي من قطاع النفط، وهو مورد ناضب ومتقلب بطبيعته، بينما كانت (70%) من إيرادات الدولة تعتمد عليه بشكل كامل (صندوق النقد الدولي، تقرير اليمن، 2014م).

ثانياً: معدلات الفقر:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع البنك الدولي (2014م) إلى أن أكثر من (4806%) من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر، بل إن النسبة تجاوزت 70% في بعض المحافظات الريفية مثل حجة والحديدة، إذ بلغ متوسط دخل الفرد في عام (2014م) نحو (1,200 إلى 1,400) دولار سنوياً، وهو من أدنى المعدلات عربياً، بل ويضع اليمن في مصاف الدول ذات الدخل المنخفض، بحسب صندوق النقد الدولي - تقرير اليمن (2014م).

ثالثاً: البطالة:

تشير التقديرات الرسمية إلى أن معدل البطالة قبيل الحرب بلغ (17-18%)، بل تقدّرها تقارير دولية بنحو (25) إلى (35%) في أوساط الشباب، (بحسب منظمة العمل الدولية ILO، 2014م، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، 2014م)، وبالرغم من أن أكثر من 70% من السكان تحت سن الثلاثين إلا أن غياب الاستثمار، وتقلص القطاع الخاص، وانكماش القطاع الحكومي أدى إلى تحول البطالة إلى تهديد وجودي، وليس مجرد أزمة اقتصادية (بحسب تقارير منظمة العمل الدولية ILO (2014م) ووزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، 2014م).

رابعاً: ميزان المدفوعات:

لقد كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري قبل الحرب، فقد سجل العجز التجاري (2.94) مليار دولاراً في العام (2011م)، مع اعتماد كبير على القروض الخارجية، كما تراجعت الاحتياطيات الأجنبية من (5.9) مليار دولار في العام (2010م) إلى (4.3) مليار دولار في العام (2011م)، كما بلغت الواردات اليمنية حوالي (10)

إلى 12) مليار دولار سنوياً، بينما لم تتجاوز الصادرات غير النفطية سوى (1.5) مليار دولار، مما جعل الميزان التجاري في حالة عجز مزمن، وفقاً لتقارير الحسابات القومية الصادرة عن البنك المركزي اليمني (2012-2014م).
خامساً: التضخم:

بلغ معدل التضخم السنوي نحو (11%) في العام (2011م)، ثم انخفض تدريجياً ليصل إلى 5.02% في العام (2014م)، وفق بيانات صندوق النقد الدولي، لكن هذا الانخفاض الظاهري لم يكن نتيجة تحسن فعلي في الأداء الاقتصادي، بل بسبب تراجع الطلب الكلي وركود الأسواق، أما التضخم البنيوي، فظل قائماً تغذيه البيروقراطية، وضعف الإنتاج المحلي، واعتماد السوق على الواردات، في ظل هشاشة الرقابة على الأسعار، والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في اليمن قبل الحرب (2014م).

جدول (1) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في اليمن قبل الحرب (2014م)

المؤشر	القيمة/ النسبة
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	حوالي 36 مليار دولار أمريكي
مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية	أكثر من 70% من الإيرادات العامة
معدل البطالة	13.5%
معدل التضخم	8.10%
معدل الفقر	14%
معدل الأمية	حوالي 35%

المصدر: البنك الدولي (2014م).

من خلال الجدول السابق يتضح أن الاقتصاد اليمني كان يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، تمثلت في الاعتماد المفرط على قطاع النفط، إذ مثلت أكثر من 70% من الإيرادات العامة، مما أدى إلى غياب التنوع الاقتصادي، كما أن ارتفاع معدلات البطالة والفقر التي وصلت إلى (14%) مما أدى إلى ضعف في خلق فرص العمل وتنمية رأس المال البشري، وسوء توزيع للثروة، وغياب سياسات فعالة للحد من الفقر وضعف البنية التحتية، هذه العوامل مجتمعة جعلت الاقتصاد اليمني هشاً وغير قادر على الصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية، وقد ساهمت هذه التحديات في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما مهد الطريق لتدهور أكبر بعد اندلاع الصراع في عام (2015م).

هيكل الاقتصاد اليمني قبل الحرب (2014م)

لم يكن هيكل الاقتصاد اليمني عنواناً لاقتصاد منتج أو مستقر قبل الحرب، بل كان أشبه بجسد منهك تتنازع أطرافه قوى الشلل القطاعي والاعتماد الأحادي، وفيما يلي استعراض لوضع أهم القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي.

أولاً: قطاع النفط والغاز:

كان النفط يشكل حوالى (40%) من الناتج المحلي الإجمالي و(70%) من إيرادات الحكومة، و(90%) من صادراتها تأتي من هذا القطاع، ما جعله الشريان الوحيد الذي يمد الاقتصاد بالموارد المالية، لكن إيرادات النفط تراجعت من (438) ألف برميل يومياً في (2003م) إلى (270) ألف برميل يومياً في (2010م) (وزارة النفط اليمنية، 2014م) - (البنك الدولي، 2014، Yemen Economic Monitoring Report)، بينما زاد الاستهلاك المحلي أكثر من ثلاث مرات خلال نفس الفترة، أي من (47) ألف برميل يومياً في (2003م) إلى (157) ألف برميل يومياً في (2010م)، (وزارة النفط والمعادن اليمنية، التقرير السنوي، 2011م)، كما أن تصدير النفط تراجع تقريباً من (340) ألف برميل يومياً في

(2003م) إلى (120) ألف برميل في (2010م)، بسبب نزوب الآبار وسوء الإدارة (بحسب تقارير وزارة النفط 2014م، البنك الدولي 2014م).

ثانياً: قطاع الزراعة:

في بلد يشكل الريف فيه أكثر من (70%)، كانت الزراعة مصدر عيش رئيسي لأكثر من نصف السكان، لكنها بالمضارفة لم تساهم بأكثر من (12-14%) من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الزراعة اليمنية، 2014م)، هذا التناقض الجوهري يعكس قصوراً بنيوياً في بنية الاقتصاد، وعليه فإن الزراعة اليمنية بقيت محصورة في أساليب تقليدية، غير مؤهلة لمواكبة تحديات المناخ أو الندرة المائية، بينما التوسع في زراعة القات يستهلك أكثر من (30%) من الموارد المائية الزراعية وفق بيانات وزارة الزراعة اليمنية.

ثالثاً: قطاع الخدمات:

رغم أن قطاع الخدمات شكل ما بين (45% إلى 50%) من الناتج المحلي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء اليمني، 2014م)، فإن معظمه كان عبارة عن خدمات روتينية حكومية، لا ترتبط بالإنتاج أو الابتكار، بل تعتمد على الإنفاق العام وتحريك الاستهلاك غير المنتج، بمعنى لم يكن هناك قطاع خدمات حديثة (مالية، ولوجستية، ورقمية) قادر على خلق وظائف عالية الكفاءة أو جذب استثمارات نوعية، وبالتالي كانت الخدمات تعكس ضعف الاقتصاد بدلاً من أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي.

رابعاً: قطاع الصناعة:

أظهر قطاع الصناعة التحويلية بعض القيود، واقتصر في المقام الأول على تكرير النفط إلى جانب بعض المواد الخام، بما في ذلك الأسمت، في حين أظهرت الصناعة التحويلية هشاشة كبيرة، فقد أسهمت بنحو (41.6%) من الناتج المحلي وبشكل غير مستدام (UNIDO – Industrial Profile of Yemen, 2014)، والجدول التالي يوضح تلك النسب.

جدول (2) يوضح نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد اليمني في الناتج المحلي قبل الحرب

القطاع	نسبة المساهمة بالناتج المحلي
النفط والغاز	30 - 25%
الزراعة	14 - 12%
الصناعة التحويلية	أقل من 5%
الخدمات	50 - 45%

(الجهاز المركزي للإحصاء اليمني - بيانات الناتج المحلي 2014م).

هذا الهيكل يعكس غياب التنوع الاقتصادي، وتضخم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مقابل غياب المبادرات الإنتاجية الخاصة، فمن خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع نسبة مساهمة القطاعين (النفط والغاز، والخدمات) بنسبة (25-30% و 45-50%) على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي على حساب بقية القطاعات، كما أن عدم التوازن الجغرافي زاد من التهميش في مساهمة بعض القطاعات، فقد تراجعت مساهمة الصناعة التحويلية إلى أقل من (5%) من الناتج المحلي، وكانت معظمها صناعات خفيفة استهلاكية موجهة للسوق المحلي، دون قدرة تنافسية خارجية. الآثار الاقتصادية للحرب في اليمن (حتى 2024م)

امتدت آثار الحرب لعام 2015م لأكثر من (10) سنوات، مما أدى إلى تداعيات سلبية عالية على الاقتصاد اليمني، وهذا ما سيتناوله هذا الفصل توضيحاً وتحليلاً، وذلك من خلال مبحثين، حيث سيتناول المبحث الأول الآثار الكلية على الاقتصاد اليمني، وفي المبحث الثاني سيتعرض بالتحليل آثار الحرب في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

الآثار الكلية في الاقتصاد اليمني

أدخلت الحرب الدائرة منذ عام (2015م) الاقتصاد اليمني في حالة من الانهيار الشامل، انعكست مظاهره على كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية، لتتحول التحديات الاقتصادية الهيكلية التي كانت قائمة قبل الحرب إلى أزمات حادة وعميقة، وفيما يلي استعراض لأهم تلك الآثار:

أولاً: الانكماش الحاد للنتائج المحلي الإجمالي:

انكمش الناتج المحلي بنسبة (54%) خلال (10) سنوات من الحرب، حيث تراجع بالقيمة الفعلية من (43.23) مليار دولار في العام (2014م) إلى (18.95) مليار دولار في العام (2024م) (البنك الدولي)، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى (859) دولاراً فقط للفرد، أي أن اليمن خسر (54%) من ناتجه المحلي للفرد خلال الحرب.

ثانياً: تصكك المالية العامة:

تشير التقديرات إلى انكماش النمو بنسبة (2%) في عام (2023م)، بينما ظل التضخم مرتفعاً بسبب فقدان صادرات النفط التي كانت تمثل أكثر من نصف إيرادات الحكومة (4%) من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أدى ذلك إلى اتساع العجز المالي إلى (4.5%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2023)، مما زاد من الضغوط على الاحتياطيات وسعر الصرف. كما انخفضت الإيرادات الحكومية بأكثر من (80%) مما استلزم انخفاضاً كبيراً في الإنفاق العام من قبل الحكومة (البنك الدولي، 2023م).

ثالثاً: الانهيار النقدي والتضخم:

شهد الريال اليمني تدهوراً غير مسبوق في قيمته، حيث فقد أكثر من (600%) من قوته الشرائية مقارنة بما قبل الحرب، لاسيما في المناطق الخاضعة للحكومة، أي من (215 ريال/ دولار عام 2014م إلى 1,650 ريال/ دولار عام 2024م) وفق بيانات البنك المركزي اليمني، وأدى ذلك إلى تضخم جامح، حيث قفز معدل التضخم السنوي إلى (45%) في العام (2024م)، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة (500%) مقارنة بفترة ما قبل الحرب (البنك المركزي اليمني، 2024م)، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للسكان، وانتشار الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، وفيما يلي جدول يبين الانهيار الحاد في قيمة الريال اليمني منذ بداية الحرب في العام (2015) حتى (2025م).

جدول (3) يوضح حجم انهيار قيمة الريال اليمني (2015 - 2025م)

السنة	سعر الدولار مقابل الريال
2015	280 - 215
2016	300
2017	510 - 370
2018	530 - 410
2019	600 - 500
2020	837 - 599
2021	1700 - 750
2022	1200 - 670
2023	1520 - 1420
2024	2070 - 1750
يناير 2025	2300

المصدر: البنك المركزي اليمني (Central Bank of Yemen, 2025).

من خلال الجدول السابق يتضح أن انهيار الريال اليمني خلال العقد الماضي لم يكن مجرد تقلب مالي تقليدي، بل هو عرض مركب لأزمة بنيوية عميقة تضرب صميم الاقتصاد الوطني، فالعملة التي بدأت الحرب بقيمة (215 ريالاً للدولار الواحد) وجدت نفسها في العام (2025م) تتهاوى إلى قاع غير مسبق عند أكثر من (2500 ريال)، أي أن القيمة الشرائية للريال تراجعت بأكثر من عشر مرات خلال عشر سنوات فقط، فقد بدأ التراجع في قيمة الريال اليمني عقب الحرب مباشرة، ثم تصاعد الانهيار لقيمه سنوياً تدريجياً، مما سبب صعوبة كبيرة في السيطرة على الكتلة النقدية، حتى حصل الحدث الأبرز في العام 2020م، وذلك بظهور اقتصاديين نقديين، ومع توفر الودعنة السعودية بمبلغ (3.2) مليار دولار في العامين 2018 و2023م، مما أدى إلى تحسن في قيمة العملة، في العام 2022م، إلا أنه أعقب ذلك انهيار لقيمة الريال حتى وصل أوجه في بداية العام 2025م ليصل قيمة الدولار الواحد حوالي (2300) ريال يمني.

رابعاً: الاحتياطيات الخارجية وميزان المدفوعات؛

تآكلت احتياطيات النقد الأجنبي بشكل سريع خلال الحرب، حيث انخفضت الاحتياطيات الأجنبية من (5.1) مليار دولار (2014م) إلى (0.9) مليار دولار، أي ما يعادل أقل من شهر من الواردات، (وفق بيانات صندوق النقد الدولي، 2023م)، وانعكس هذا التدهور على ميزان المدفوعات الذي يعاني من عجز مزمن، مع اعتماد متزايد على المساعدات الإنسانية وتحويلات المغتربين كمصادر رئيسية للعمليات الأجنبية، فقد وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى (4.7) مليار دولار (2023م)، أي (68%) من إجمالي الإنفاق، (البنك المركزي اليمني - بيانات مالية 2023م) (صندوق النقد الدولي، 2023م).

خامساً: تفكك السوق الوطنية وتجزؤ السياسات الاقتصادية؛

أدى الانقسام السياسي والعسكري إلى انقسام المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك البنك المركزي إلى سلطتين متنافستين (في صنعاء، وعدن)، مما أدى إلى ازدواجية في السياسات النقدية والمالية، وعليه فقد تجزأت السوق الداخلية إلى مناطق نفوذ متصارعة، وأصبحت حركة السلع والخدمات تخضع لضرائب وجبايات متعددة عند نقاط التفتيش، مما أضعف من الكفاءة الاقتصادية وأدى إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الكساد التجاري.

سادساً: التدهور في مؤشرات التنمية البشرية؛

أدى الانهيار الاقتصادي إلى تراجع كافة مؤشرات التنمية البشرية، حيث ارتفعت معدلات الفقر إلى أكثر من 80% من السكان، وبلغت معدلات البطالة مستويات كارثية، خصوصاً بين الشباب والنساء (وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP (2024م)، كما تفاقم مظاهر سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، حيث أصبح أكثر من (17.3) مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وقرابة (6 ملايين) على بُعد خطوة من المجاعة (صندوق النقد الدولي، IMF (2023م)، والجدول الآتي يبين مقارنة بين أهم تلك المؤشرات قبل وبعد الحرب.

جدول (4): أهم المؤشرات في الاقتصاد الكلي قبل وبعد الحرب.

المؤشر	قبل الحرب (2014م)	أثناء الحرب (2023-2024م)
الناتج المحلي الإجمالي	43.23 مليار دولار	19.8 مليار دولار
التضخم السنوي	9.5%	45%
عجز ميزان المدفوعات	3.2 مليار دولار	4.7 مليار دولار
الاحتياطي النقدي	5.1 مليار دولار	0.9 مليار دولار

المصادر: البنك الدولي (2024م)، و(صندوق النقد العربي، 2024م).

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن هذه المؤشرات تأثرت سلباً بشكل كبير، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي من (43.23) مليار دولار قبل الحرب، أي في العام (2014م) إلى (19.8) مليار دولار في العام (2024م)، بمعنى لم يعد يعادل سوى (44%) فقط مما كان عليه قبل الحرب، كما أن نسبة التضخم ارتفعت بمعدل خمسة أضعاف، أي من (9.5%) إلى (45%) لنفس الفترة، وهذا ما يسمى بالتضخم الجامح، أما عجز ميزان المدفوعات فقد ارتفع من (3.2) مليار دولار قبل الحرب إلى (4.7) مليار دولار بعد عشر سنوات من الحرب، كما أن الاحتياطي النقدي انخفض من (5.1) مليار دولار قبل الحرب (2014م) إلى (0.9) مليار دولار فقط عام (2024م)، بمعنى أن الاحتياطيات لم تعد تكفي إلا لأقل من شهر من الواردات، مما عرض الاقتصاد لصدمة خارجية.

آثار الحرب في القطاعات الاقتصادية الرئيسية

لقد تعمقت آثار الحرب في الاقتصاد اليمني إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث أعادت تشكيل ملامح النشاط الاقتصادي بشكل جذري، وقد تباينت حدة التأثير بين قطاع وآخر، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

أولاً: قطاع النفط:

توقّف إنتاج النفط بنسبة (80%)، حيث انخفض من (259) ألف برميل/ يوم (2014م) إلى (51) ألف برميل/ يوم (2023م) (وفق تقرير EIA، 2024م)، وعليه فقدت اليمن حوالي (126) مليار دولار من عائدات النفط خلال (2015-2024م)، مع توقف (78%) من المنشآت النفطية (مصفاة عدن، ومنصة مسيلت) عن العمل.

ثانياً: قطاع الزراعة:

تضرر القطاع الزراعي - الذي كان مصدر دخل رئيسي لنحو (70%) من السكان قبل الحرب - بشكل حاد، كما أن الحرب قد أدت إلى تدمير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك أنظمة الري، وشبكات النقل، والأسواق الزراعية المحلية، فقد دُمّر نحو (45%) من مشاريع الري (بحسب الفاو 2023م)، وفقدت اليمن (40%) من الأراضي القابلة للزراعة بسبب الألغام، أما فيما يخص المدخلات الزراعية فقد انخفض استيراد البذور والأسمدة بنسبة (90%)، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الغذائي إلى (35%) من الاحتياجات (مقارنة بـ 75% قبل الحرب).

ثالثاً: قطاع الصناعة:

كان القطاع الصناعي محدوداً وهشاً حتى قبل الحرب، ومع اندلاع الصراع تعرض لضربات قاسية أدت إلى انهياره بشكل شبه كامل، حيث أغلقت آلاف المصانع الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً في مجالات (الأغذية، والنسيج، ومواد البناء)، إما بسبب الدمار المباشر أو انقطاع الكهرباء والوقود، أو فقدان الأسواق المحلية والإقليمية، وانخفاض الناتج الصناعي بنحو (60-70%) بحسب تقديرات البنك الدولي (2021م)، مع نزوح رأس المال إلى خارج البلاد وتآكل المهارات الصناعية، وأدى انهيار هذا القطاع إلى فقدان عدد ضخم من فرص العمل، وزيادة الاعتماد على السلع المستوردة.

رابعاً: قطاع التجارة والخدمات:

تضررت التجارة الخارجية بشدة نتيجة الحصار البحري والجوي، وانخفاض الصادرات النفطية وغير النفطية إلى أدنى مستوياتها، حيث تقلصت الواردات بشكل كبير، وأصبحت السلع الأساسية خاضعة لرسوم عبور متزايدة واحتكار التجار المرتبطين بأطراف النزاع، مما فاقم أزمة الغذاء وأدى إلى تفشي السوق السوداء.

أما قطاع الخدمات الذي يشمل (السياحة، والنقل، والمصارف، والتعليم الخاص) فقد تعرض لشلل شبه تام، حيث توقفت السياحة تماماً، وتعرضت شبكات النقل للتدمير، وانخفضت التحويلات المالية الرسمية بسبب انقسام النظام المصرفي، فيما لجأ المواطنون إلى القنوات غير الرسمية لنقل الأموال، مما زاد من ضعف القطاع المالي.

خامساً: القطاع المصرفي؛

تعرض القطاع المصرفي لشح في السيولة، حيث انخفضت الودائع المصرفية بنسبة (68%)، أي من 4.2 مليار دولار عام 2014م إلى 1.3 مليار دولار عام 2023م) وفق البنك المركزي اليمني، وتفكك النظام المالي، حيث أغلق (62%) من الفروع المصرفية، بينما تعمل (85%) من المعاملات عبر تحويلات "الحوالات غير الرسمية"، مما يهدد بانتهاء كامل للنظام المصرفي، بالإضافة إلى ذلك تضاخت كمية النقود المعروضة بنسبة (400%) منذ (2015م)، مع فقدان الثقة بالعملة المحلية كمخزن للقيمة.

سادساً: قطاع الطاقة؛

تعرضت منشآت إنتاج وتوزيع الطاقة مثل محطات الكهرباء وخطوط أنابيب النفط والغاز لأضرار جسيمة، حيث توقف تصدير الغاز المسال كلياً، فيما تراجعت قدرة توليد الكهرباء إلى أقل من (20%) من مستويات ما قبل الحرب (وفقاً لتقرير البنك الدولي، 2022م)، وأصبح الحصول على الكهرباء رفاهية نادرة، مما أثر سلباً في كافة الأنشطة الاقتصادية، بدءاً من الزراعة وصولاً إلى الصناعة والخدمات الطبية والتعليمية. وفيما يلي جدول يوضح آثار الحرب في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد اليمني مقارنة بما كان الوضع عليه قبل الحرب في العام (2014م):

الجدول (5): آثار الحرب في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

القطاع	قبل الحرب	أثناء الحرب
إنتاج النفط والغاز	259 ألف برميل/ يوم	51 ألف برميل/ يوم
تغطية الزراعة للاحتياجات الغذائية	75%	35%
ودائع القطاع المصرفي	4.2 مليار دولار	1.3 مليار دولار
السكان المحتاجون للمساعدات	16 مليون	24.1 مليون

المصادر: تقرير منظمة الفاو (2023م)، يونيسف (2024م).

يتضح من الجدول السابق أن القطاعات الاقتصادية اليمنية تأثرت بشدة نتيجة للحرب، فقد انخفض إنتاج النفط والغاز من (259) ألف برميل/ يوم قبل الحرب إلى (51) ألف برميل/ يوم في العام (2024م)، أي أصبح الإنتاج لا يعادل سوى (20%) تقريباً، وهذا أدى إلى خسائر مالية تقدر بحوالي (126) مليار دولار بين العامين (2015-2024م)، أما القطاع الزراعي فقد كان يغطي (75%) من الاحتياجات الغذائية للسكان قبل الحرب لكنه لم يعد يغطي سوى (35%) من الاحتياجات الغذائية في العام (2024م)، أي أن حوالي (17.4) مليون يمني أصبحوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفيما يتعلق بالودائع المصرفية فقد بلغت قبل الحرب حوالي (4.2) مليار دولار، لكنها انخفضت في العام (2024م) إلى حوالي (1.3) مليار دولار فقط، أما على الصعيد الإنساني فقد هناك حوالي (16) مليون نسمة بحاجة للمساعدات قبل الحرب، بينما ارتفع العدد حالياً إلى حوالي (24.1) مليون بحاجة للمساعدات، وذلك مع وجود (50%) من المنشآت الصحية مدمرة.

الآثار الاجتماعية للحرب في اليمن (حتى 2024م) وسبل المعالجة اقتصادياً واجتماعياً

تتأثر اليمن من تداعيات اجتماعية سلبية كبيرة نتيجة الحرب المستمرة، وهذا أدى إلى حدوث انقسام اجتماعي كبير قد تمتد آثاره لفترة طويلة، وبالتالي سيتناول الفصل هذا الموضوع من خلال مبحثين، يتناول المبحث الأول آثار الحرب في الواقع الاجتماعي، بينما يستعرض المبحث الثاني أبرز التوجهات المستقبلية لإعادة الإعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي.

الآثار الاجتماعية للحرب:

شكّلت الحرب في اليمن منذ وقوعها عام (2015م) نقطة تحول كارثية، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي المباشر، بل تعدّت آثارها إلى النسيج الاجتماعي بأكمله، مولدة سلسلة من التغيرات العميقة والمركبة في المجتمع، ويمكن إيجاز هذه التأثيرات على النحو الآتي:

أولاً: تفكك النسيج الاجتماعي:

أدى استمرار الحرب وما رافقها من نزاعات مسلحة وصراعات مناطقيّة إلى تهتك الأواصر الاجتماعيّة التقليديّة التي كانت تشكل عماد الهوية الوطنيّة، ونشأت أنماط من الانقسام المجتمعي على أسس طائفيّة ومناطقية، مما زاد من حالة الشك وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع، كما أسفر النزوح الداخلي الواسع عن تشريد (4.5) مليون يمني، أي بما يعادل (14% من السكان) (وفقاً للمفوضية السامية للاجئين، 2024م)، مما أدى إلى تشوّه التركيبة السكانية واكتظاظ المدن الكبرى - كعدن - بنسبة (220%) فوق طاقتها الاستيعابية.

ثانياً: الفقر والبطالة وتدهور مستوى المعيشة:

تسببت الحرب في ارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، ووفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024م) يعيش (82%) من اليمنيين تحت خط الفقر (أقل من 1.9 دولار يومياً)، مقارنةً بـ (49%) عام (2014م)، كما انخفضت قيمة الأجور الحقيقيّة بنسبة (70%) بسبب التضخم، وتوقفت (90%) من برامج الدعم الحكومي (كالدعم الغذائي والوقود)، وذلك بسبب انهيار شبكات الأمان الاجتماعي، كما يعتمد حوالي (80%) من السكان (24.1) مليون نسمة على المساعدات، بينما يعاني (2.2) مليون طفل من سوء التغذية الحاد، وفق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2024م)، وتفاقمت البطالة خصوصاً بين فئة الشباب حتى وصلت إلى (60%) (وفقاً لمؤشر أوكسفام، 2023م)، وتعاني حوالي (64%) من الأسر من فقر مُركّب يشمل الجوانب (الغذائية، والصحية، والتعليمية).

ثالثاً: التعليم والصحة:

أغلقت آلاف المدارس والجامعات بسبب الدمار أو تم تحويلها إلى ملاجئ للنازحين، مما أدى إلى تعطيل العملية التعليميّة لقرابة (3) ملايين طالب وطالبة (بحسب منظمة اليونيسيف، 2022م)، كما فقد حوالي (4.5) مليون طفل فرصة التعليم، مع تدمير (27%) من المدارس، مما أسفر عن نشوء جيل بلا مهارات، وغير قادر على المساهمة في إعادة الإعمار. أما القطاع الصحي، فقد شهد انهياراً شبه كامل، حيث دُمّرت حوالي (50%) من المنشآت الصحيّة، وتوقفت العديد من المنشآت الطبيّة عن العمل بسبب نقص الكوادر والإمدادات الطبيّة، هذا الوضع جعل ملايين اليمنيين عرضةً للأوبئة والمجاعة، كالكوليرا التي أصابت (2.5) مليون شخص منذ (2016م)، وفيما يأتي جدول يوضح أبرز تلك الآثار الاجتماعيّة للحرب:

الجدول (6): الآثار الاجتماعيّة للحرب حالياً ومستقبلاً.

المؤشر	الوضع الحالي (2024م)	التداعيات المستقبلية
معدل الفقر في السكان	82%	جيل كامل محاصر في فخ الفقر متعدد الأبعاد.
النزوح الداخلي (مليون)	4.5	تشوّه ديموغرافي يهدد بفقدان 22% من الإنتاجية.
البطالة بين الشباب	60%	ارتفاع الجريمة والهجرة غير الشرعية كمخارج وحيدة.

خسارة جيلين من القوى العاملة
الماهرة.

4.5 مليون

الأطفال خارج المدارس

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2024)، المفوضية السامية للاجئين.

يتضح من الجدول السابق أن الآثار الاجتماعية للحرب في اليمن بلغت مستويات حرجة تنذر بتفكك البنية المجتمعية، فقد بلغ معدل الفقر نحو (82%) من السكان، وهو بالغ الخطورة، كما أسفر النزوح الداخلي الذي تجاوز (4.5) مليون نازح عن نشوء تشوه ديموغرافي يهدد بفقدان (22%) من الطاقة الإنتاجية الوطنية، أما معدل البطالة بين الشباب فقد ارتفع إلى (60%)، مما قد يتسبب في ارتفاع الجريمة والهجرة غير الشرعية كمخارج وحيدة، كما أن هناك (4.5) مليون طفل خارج المدارس، وهذه الآثار تحتاج جهداً عالياً للتغلب عليها وإعادة مسار العجلة الاجتماعية لمسارها الصحيح ولو تدريجياً.

التحديات المستقبلية لإعادة الإعمار:

رغم أن الحرب في اليمن لم تضع أوزارها بعد حتى الآن، فإن التفكير في مرحلة ما بعد النزاع بات ضرورة ملحة، خصوصاً أن حجم الدمار الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي الذي خلفته الحرب يجعل من عملية إعادة الإعمار مهمة معقدة ومتشابكة، وعليه يمكن تحديد أبرز تلك التحديات من وجهة نظر الباحثين على النحو الآتي:

أولاً: إعادة بناء البنية التحتية المتهاككة:

يُعد إصلاح البنية التحتية خطوة محورية في استراتيجية تعافي الاقتصاد اليمني، لاسيما في ظل الأضرار الجسيمة التي خلفتها الحرب، حيث تم فقدان مئات الآلاف من الوظائف، وتدمير نصف المنشآت الصناعية، وأسهم هذا الانهيار في خلق اقتصاد مواز تحول فيه النظام المالي إلى سوق سوداء معلومة، وتقدر تكلفتها إعادة الإعمار بنحو (178) مليار دولار (وفق تقديرات الأمم المتحدة، 2024م)، أي ما يعادل (9) أضعاف الناتج المحلي الحالي، في حين يتطلب إصلاح البنية التحتية الأساسية (طرق، وموانئ، وكهرباء) ما لا يقل عن (88) مليار دولار بحسب البنك الدولي (2025م).

ثانياً: إعادة بناء مؤسسات الدولة:

إن تآكل مؤسسات الدولة نتيجة الحرب يمثل عقبة رئيسية أمام جهود الإعمار، إذ لا يمكن تصور إعادة بناء ناجحة دون مؤسسات قادرة وفاعلة تتسم بالكفاءة والنزاهة، وتستلزم هذه العملية إصلاحاً جذرياً للمنظومة الإدارية، وإعادة تأهيل الكادر البشري، وتعزيز منظومة الحوكمة الرشيدة، بما يضمن بناء دولة قادرة على إدارة عملية الإعمار بكفاءة وعدالة (البنك الدولي، 2022م).

ثالثاً: إزالة الانقسام السياسي والاجتماعي:

يُعد الانقسام العميق الذي خلفته الحرب بين المكونات السياسية والاجتماعية واحداً من أكبر التحديات أمام إعادة الإعمار، فبدون توافق وطني شامل تظل جهود إعادة الإعمار معرضة للفشل أو التوظيف السياسي، ومن هنا تبرز أهمية المصالحة الوطنية، والحوار المجتمعي، وإعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة تضمن شمولية كافة الأطراف السياسية والاجتماعية (وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024م).

رابعاً: تعزيز مصادر التمويل وإدارة الموارد:

يتطلب الإعمار توفير مصادر تمويل ضخمة، سواء من خلال المساعدات الخارجية أو استقطاب الاستثمارات الأجنبية أو تفعيل الموارد المحلية، غير أن التحدي الأكبر يكمن في إدارة هذه الموارد بطريقة شفافة وعادلة تضمن عدم

تكرار أنماط الفساد وسوء الإدارة التي كانت سبباً في هشاشة الاقتصاد قبل الحرب، كما أن جذب الاستثمارات يتطلب خلق بيئة آمنة ومستقرة على الصعيدين السياسي والقانوني (منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، 2022م).
خامساً: إعادة تأهيل رأس المال البشري؛

فقد اليمن خلال سنوات الحرب جزءاً كبيراً من رأسمائه البشري، نتيجة للهجرة، والدمار التعليمي، وتدهور الخدمات الصحية، وإعادة الإعمار لا تقتصر على الحجارة والإسمنت، بل تتطلب أيضاً الاستثمار في الإنسان عبر برامج واسعة لإعادة تأهيل الكفاءات، وتطوير التعليم والتدريب المهني، وبناء جيل جديد قادر على قيادة مرحلة البناء والتنمية (منظمة اليونسكو، 2022م).

سادساً: معالجة المخاطر البيئية والتنمية؛

هناك العديد من التحديات البيئية الخطيرة التي تفاقت بفعل الحرب، مثل تلوث المياه، وتدهور الأراضي الزراعية، وانعدام الأمن الغذائي، وهذا يتطلب أن تستند عمليات الإعمار إلى رؤية تنموية شاملة تدمج بين أهداف التنمية المستدامة، ومتطلبات بناء اقتصاد متنوع ومقاوم للأزمات. (FAO, 2023)
سابعاً: التنوع الاقتصادي؛

تظهر المؤشرات أن النفط ما زال يشكل (32%) من الناتج المحلي لعام (2024م) رغم تراجع إنتاجه، بينما لا يساهم قطاعا الزراعة والصناعة بأكثر من (11%) من الناتج مقارنةً بـ (19%) قبل الحرب، وذلك يؤكد ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وتطوير القطاعات الإنتاجية (صندوق النقد الدولي، 2024م).

ثامناً: الاستثمار في القطاعات الواعدة؛

يمكن للطاقة المتجددة والثروة السمكية أن تشكلا رافعتين اقتصاديتين رئيسيتين، إذ تقدر القدرة الكامنة للطاقة الشمسية بحوالي (6000) ميجاوات، بينما قد تصل عائدات الثروة السمكية إلى (3) مليارات دولار سنوياً في حال تطوير البنية التحتية الساحلية (وفق تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، 2023م).
تاسعاً: إصلاح مؤسسي جذري؛

إن خفض الفساد المالي بنسبة (50%) قد يعيد (2.1) مليار دولار سنوياً لخزينة الدولة بحسب مؤشر الشفافية الدولية، بينما قد يساهم تطوير النظام الضريبي في تقليص (34%) من العجز المالي بحسب صندوق النقد العربي (2024م)، والجدول الآتي يوضح أهم المجالات التي لا بد من إصلاحها كأولويات لإعادة البناء والتعافي للاقتصاد اليمني، والتكلفة التقديرية لإعادة الإعمار:

الجدول (7): مجالات الإصلاح وتكلفة إعادة الإعمار المستقبلية

المجال	التكلفة التقديرية	التحديات الرئيسية
البنية التحتية	88 مليار دولار	نقص التمويل المحلي والدولي
القطاع الصحي	3.2 مليار دولار	استمرار تفشي الأوبئة (الكوليرا، الحصبة)
التنوع الاقتصادي	12 مليار دولار (سنوياً)	مقاومة النخب الاقتصادية للإصلاح
الطاقة المتجددة	6,000 ميجاوات (هدف 2030)	غياب الإطار التشريعي الجاذب للاستثمار

المصادر: البنك الدولي (2025م)، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA).

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا بد جملة من المعالجات اللازمة، وأولها إعادة تأهيل البنية التحتية للهيكلة الاقتصادي والاجتماعي للبلد، والعمل على التنوع الاقتصادي، والاهتمام بالقطاع الصحي والتعليمي وقطاع الطاقة كأولوية قصوى، حيث يتطلب ذلك مئات المليارات من الدولارات، وهذا يستلزم تمويلًا كبيراً سواء كان داخلياً أم خارجياً، كما يتطلب ذلك مدى زمنياً طويلاً، وخططاً جادة للخروج من هذه الأزمة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- في ختام هذا البحث ومن خلال إبراز وتحليل الواقع الاقتصادي اليمني قبل الحرب وبعد حدوثها في العام (2015م) واستمرارها حتى كتابته، فقد أمكن للباحثين التوصل للعديد من النتائج التي كان أبرزها:
1. بالنسبة لدراسة وتحليل الوضع الاقتصادي قبل نشوب الحرب في العام (2015م) فقد كشفت المؤشرات الاقتصادية الكلية عن هشاشة بالغة وبيادرزمات متراكمة هددت استقرار البلاد حينها، حيث تمثلت بالآتي:
 - أ. الناتج المحلي الإجمالي كان يعاني من خلل عميق في تركيبة الاقتصاد، فقد كانت نحو (30%) من قيمته تأتي من قطاع النفط فقط، وهو مورد ناضب ومتقلب بطبيعته.
 - ب. إن أكثر من (48.6%) من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر، بل إن النسبة كانت تتجاوز (70%) في بعض المحافظات الريفية مثل حجة والحديدة.
 - ج. بلغ معدل البطالة قبيل الحرب (17-18%)، بل ربما كانت أعلى بكثير، حيث تقدرها تقارير دولية بنحو (25-35%) في أوساط الشباب، وهذه معدلات عالية جداً.
 - د. بلغ العجز التجاري (2.94) مليار دولار عام (2011م)، مع اعتماد كبير على القروض الخارجية، كما تراجعت الاحتياطات الأجنبية من (5.9) مليار دولار (2010م) إلى (4.3) مليار دولار (2011م).
 - هـ. بلغ معدل التضخم السنوي نحو (11%) في عام (2011م)، ثم انخفض تدريجياً ليصل إلى (5.2) في عام (2014م)، وهذا الانخفاض الظاهري لم يكن نتيجة تحسن فعلي في الأداء الاقتصادي، بل بسبب تراجع الطلب الكلي وركود الأسواق.
 2. أوضح البحث غياب التنوع الاقتصادي قبل الحرب، وتضخم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد كانت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي كما يأتي:
 - أ. كانت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز تتراوح بين (25-30%)، وهي نسبة عالية وغير مأمونة نظراً لنضوب هذا المورد وتقلبات أسعاره عالمياً.
 - ب. نسبة قطاع الزراعة تتراوح بين (12-14%)، وهو قطاع كثيف العمالة، ضعيف الإنتاجية، وهي مساهمة بسيطة في بلد يشكل الريف أكثر من (70%) من جغرافيته السكانية.
 - ج. تراجعت مساهمة الصناعة التحويلية إلى أقل من (5%) من الناتج المحلي، وكانت معظمها صناعات خفيفة استهلاكية موجهة للسوق المحلي، دون قدرة تنافسية خارجية.
 - د. أما قطاع الخدمات فقد تراوحت نسبة مساهمته بين (45-50%)، وهي مساهمة ريعية تعتمد أساساً على الدولة.
 3. أظهرت النتائج أن الآثار الكلية للحرب في الاقتصاد اليمني كانت عميقة، مما أدى إلى تراجع المؤشرات الكلية، وأبرز تلك الآثار ما يأتي:

- أ. تراجع الناتج المحلي الإجمالي من (43.23) مليار دولار في العام (2014م) إلى (19.8) مليار دولار في (2023م)، بمعنى أنه فقد نصف قيمته خلال تلك الفترة.
- ب. تسببت الحرب في تدمير (68%) من البنى التحتية الإنتاجية (منشآت نفطية، ومصانع، وموانئ)، وانخفاض الإنتاجية بنسبة (72%) بسبب انهيار سلاسل التوريد.
- ج. تراجعت الإيرادات الحكومية بأكثر من (80%) نتيجة توقف صادرات النفط والغاز، وتقلص النشاط الاقتصادي الداخلي، مما اضطر الحكومة إلى تقليص إنفاقها العام، مما أدى إلى توقف دفع الرواتب لنحو مليون موظف حكومي.
- د. فقد الريال اليمني أكثر من (400%) من قوته الشرائية مقارنة بما قبل الحرب، لاسيما في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية، أي من 215 ريال/ دولار عام (2014م) إلى 1,650 ريال/ دولار عام (2024م).
- هـ. وصلت نسبة التضخم السنوي إلى (45%) في العام (2024م)، وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة (500%) مقارنة بفترة ما قبل الحرب، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، وانتشار الفقر، وانعدام الأمن الغذائي.
- و. انخفضت الاحتياطيات الأجنبية من (5.1) مليار دولار في العام (2014م) إلى (0.9) مليار دولار في (2023م)، أي ما يعادل أقل من شهر من الواردات.
- ز. وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى (4.7) مليار دولار في (2023م)، أي (68%) من إجمالي الإنفاق.
- ح. أدى الانقسام السياسي والعسكري إلى انقسام المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك البنك المركزي، إلى سلطتين متنافستين (في صنعاء وعدن)، مما أدى إلى ازدواجية في السياسات النقدية والمالية.
4. أثرت الحرب في القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث أعادت تشكيل ملامح النشاط الاقتصادي بشكل جذري، وتباينت حدة التأثير بين قطاع وآخر كالآتي:
 - أ. توقف إنتاج النفط بنسبة (80%)، حيث انخفض من (259) ألف برميل/ يوم في (2014م) إلى (51) ألف برميل/ يوم (2023م)، بمعنى فقدت اليمن حوالي (126) مليار دولار من عائدات النفط خلال (2015-2024م)، مع توقف (78%) من المنشآت النفطية (مصفاة عدن، ومنصة مسيلت) عن العمل.
 - ب. كانت الزراعة تغطي (75%) من الاحتياجات الغذائية قبل الحرب، بينما تقلص الرقم بعد عشر سنوات من الحرب إلى حوالي النصف (35%) من الاحتياجات الغذائية فقط، وهذا يعني أن (17.4) مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي.
 - ج. انخفض الناتج الصناعي بنحو (60-70%)، مع نزوح رأس المال إلى خارج البلاد وتآكل المهارات الصناعية، مما أدى إلى فقدان عدد كبير من فرص العمل.
 - د. تضررت التجارة الخارجية بشدة، وانخفضت الصادرات النفطية وغير النفطية إلى أدنى مستوياتها، كما تقلصت الواردات بشكل كبير، وأصبحت السلع الأساسية خاضعة لرسوم عبور متزايدة واحتكار التجار المرتبطين بأطراف النزاع، مما فاقم أزمة الغلاء وأدى إلى تفضي السوق السوداء.
 - هـ. أما قطاع الخدمات بما يشمله من (السياحة، والنقل، والمصارف، والتعليم الخاص) فقد أصيب بالشلل الكامل تقريباً حيث توقفت السياحة تماماً، وتعرضت شبكات النقل للتدمير.

- و. تعرض القطاع المصرفي إلى شح في السيولة، حيث انكسرت الودائع المصرفية بنسبة (68%)، أي (من 4.2 مليار دولار عام 2014م إلى 1.3 مليار دولار عام 2023م)، وتفكك النظام المالي، حيث أغلق (62%) من الفروع المصرفية، بينما تحولت حوالي (85%) من المعاملات إلى نظام "الحوالات غير الرسمية"، وبالتالي تضخم عرض النقود بنسبة (400%) منذ العام (2015م).
- ز. تعرضت منشآت إنتاج وتوزيع الطاقة - بما في ذلك محطات الكهرباء وخطوط أنابيب النفط والغاز- لأضرار جسيمة، فقد توقف تصدير الغاز المسال كلياً، فيما تراجعت قدرة توليد الكهرباء إلى أقل من (20%) مقارنة بما قبل الحرب.
5. على الصعيد الاجتماعي فقد سببت الحرب هزات اجتماعية مؤثرة كان لها تداعياتها العميقة، وأبرز تلك التداعيات ما يأتي:
- أ. نشأت أنماط من الانقسام المجتمعي على أسس طائفية ومناطقية، ما عزز حالة الشك وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع.
- ب. أدى النزوح الداخلي الواسع إلى تشرد ونزوح (4.5) مليون يمني، أي ما يعادل (14% من السكان)، مما أدى إلى تشوه التركيبة السكانية، واكتظاظ المدن الكبرى (كعدن) بنسبة (220%) فوق طاقتها الاستيعابية.
- ج. ارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يعيش (82%) من اليمنيين حالياً تحت خط الفقر (أقل من 1.9 دولار يومياً)، مقارنةً بـ (49%) عام (2014م).
- د. تسببت الحرب بضعف القوة الشرائية للمواطنين، حيث انخفضت قيمة الأجور الحقيقية بنسبة (70%) بسبب التضخم، وتوقفت (90%) من برامج الدعم الحكومي (كالدعم الغذائي والوقود)، وذلك بسبب انهيار شبكات الأمان الاجتماعي.
- هـ. ارتفعت البطالة بين الشباب إلى ما يقارب (60%)، وهذا معدل كارثي قد يؤدي إلى ارتفاع الجريمة والهجرة غير الشرعية كمخارج وحيدة.
- و. أدت الحرب إلى تعطيل العملية التعليمية لقرابة (3) ملايين طالب وطالبة، كما فقد (4.5) مليون طفل فرصة التعليم، مع تدمير (27%) من المدارس.
- ز. تم تدمير (50%) من المنشآت الصحية، وتوقفت كثير من المنشآت الطبية عن العمل بسبب نقص الكوادر والإمدادات الطبية، مما جعل ملايين اليمنيين عرضة للأوبئة والمجاعة (كالكوئيرا التي أصابت 2.5 مليون منذ 2016م).
6. إن تكلفة إعادة بناء الاقتصاد اليمني تقدر بمبالغ كبيرة جداً تبلغ مئات المليارات من الدولارات، تتمثل أهمها بالآتي:
- أ. تكلفت الإعمار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في اليمن تقدر بحوالي (178) مليار دولار، أي (9) أضعاف الناتج المحلي الحالي.
- ب. أما إصلاح البنية التحتية (طرق، وموانئ، وكهرباء) فقد تحتاج إلى (88) مليار دولار، حيث يُشكل قطاع الطاقة لوحده (40%) من التكلفة، بسبب تدمير (85%) من محطات الكهرباء.
- ج. أوضح البحث أن إصلاح القطاع الصحي يستلزم حوالي (3.2) مليار دولار.
- د. أوضح البحث أن التنويع الاقتصادي يتطلب حوالي (12) مليار دولار سنوياً.

ثانياً: التوصيات:

بعد اكتمال البحث يمكن إجمال التوصيات اللازمة كالآتي:

1. لا بد من ترميم الثقة الاجتماعية، وإصلاح المؤسسات الحكومية، وإعادة توجيه الاقتصاد نحو مسار تنموي مستدام يشمل إعادة بناء البنية التحتية المتهاككة للاقتصاد اليمني.
2. العمل على عقد مؤتمر حوار اقتصادي، يتضمن دراسة وتشخيص مشكلات الاقتصاد اليمني المترتبة على الحرب، وصولاً إلى بناء استراتيجية وطنية شاملة للإصلاح الاقتصادي.
3. الإصلاح الجذري للمنظومة الإدارية، وإعادة تأهيل الكادر البشري، وتعزيز منظومة الحوكمة الرشيدة، بما يضمن بناء دولة قادرة على إدارة عملية الإعمار بكفاءة وعدالة.
4. العمل على بناء خطة دقيقة لإنجاز سلسلة من الإجراءات النقدية والمالية، التي تساهم في عمليات التعافي الاقتصادي، وتقليص التضخم، والحد من البطالة، وتحسين ميزان المدفوعات.
5. العمل على إزالة الانقسام السياسي والاجتماعي، وذلك بتحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة تضمن شمولية كافة الأطراف السياسية والاجتماعية.
6. تعزيز مصادر التمويل وإدارة الموارد، وذلك بتوفير مصادر تمويل ضخمة، سواء من خلال المساعدات الخارجية أو استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتفعيل الموارد المحلية.
7. الترشيد في الإنفاق الحكومي، وحصره على البنود الضرورية، ومراجعة وإصلاح جودة ونزاهة عملياته وآلياته وإجراءاته الضرورية.
8. إعادة تأهيل رأس المال البشري، عبر برامج واسعة لإعادة تأهيل الكفاءات، وتطوير التعليم والتدريب المهني، وبناء جيل جديد قادر على قيادة مرحلة البناء والتنمية.
9. تنوع مصادر الدخل، وذلك بالاستفادة من موارد البلد بشكل عام، بالإضافة إلى التركيز على أنشطة تحقيق الاستدامة المالية.
10. العمل على وضع خطة وطنية لزيادة مساعدات المانحين الخارجيين، تشمل دراسات جدوى عملية لاستيعاب تلك المنح والمساعدات الخارجية، طبقاً لمعايير الشفافية والنزاهة والكفاءة.
11. تنشيط الاستثمار في القطاعات الواعدة، كالأسمك والتعدين والزراعة والطاقة المتجددة والسياحة والصناعات التحويلية، والعمل على خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة المشجعة، وتشجيع المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص.
12. العمل على إيجاد إصلاح مؤسسي جذري يعمل على تخفيض الفساد المالي تدريجياً، وتطوير نظام ضريبي حديث وفعال.
13. التركيز على إصلاح وتطوير قطاع التعليم والصحة، ورفع جودتهما وكفاءتهما ومخرجاتهما بصورة تلبية متطلبات سوق العمل وبيئته الصحية المناسبة.
14. العمل على دعم برامج الحماية الاجتماعية، مثل صندوق الرعاية الاجتماعية، والعمل على إيجاد برامج مماثلة تعمل على الحد من الفقر واثبات تنمية مجتمعية شاملة.
15. وضع خطة وطنية مناسبة تعمل على إعادة صادرات النفط والغاز، وتطوير هذا القطاع لإعادة الثقة بالاقتصاد الوطني تدريجياً، وتمويل عجز الموازنة بشكل أساسي.

16. العمل على إصلاح القطاع المصرفي، والمبادرة من قبل الحكومة بتفعيل الإجراءات التي كانت قد بدأتها في توحيد شبكة التعامل النقدية عبر البنك المركزي في عدن، وإلغاء إجراءات مركزي صناعاء.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أوكسفام. (2023). مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في اليمن.

اقتصاد الحرب في اليمن. (2021). (مركز صناعاء للدراسات الاستراتيجية. Sana'a Center for Strategic Studies .

الأكوعي، ع. (2020). تأثير النزاع المسلح على أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2014-2019. مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (2)، 133-158.

البنك المركزي اليمني. (2023). تقارير الحسابات المالية والنقدية.

الجهاز المركزي للإحصاء اليمني. (2014). (الحسابات القومية السنوية).

الشجري، ع. م. ص. (2017). أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني (2015-2017). (المجلة العلمية، جامعة إقليم سبأ، (3)، 77-101.

عبد الله، ن. (2019). انعكاسات الحرب على قطاع الزراعة في اليمن. مجلة دراسات يمنية، (1)، 92-117.

فاو (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة). (2023). تقرير الأمن الغذائي في اليمن.

مركز الجزيرة للدراسات. (2019). (التكلفة الاقتصادية للحرب في اليمن وأثرها على أطراف الصراع.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمنية. (2018). (تداعيات الحرب والحصار على الاقتصاد اليمني.

منظمة العمل الدولية. (2014). (ILO) تحديات سوق العمل في اليمن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية. (2014). (مؤشرات سوق العمل والتنمية البشرية.

وزارة الزراعة والري اليمنية. (2014). (الإحصاء الزراعي السنوي.

وزارة النفط والمعادن اليمنية. (2011). (التقرير السنوي لقطاع النفط والغاز.

يونيسف. (2022). (UNICEF) الوضع الإنساني للأطفال في اليمن.

المراجع الأجنبية

- Baldwin, D. A. (1985). *Economic statecraft*. Princeton University Press.
- Ballentine, K., & Sherman, J. (2003). *The political economy of armed conflict: Beyond greed and grievance*. Lynne Rienner Publishers.
- Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. *Oxford Economic Papers*, 56(4), 563–595.
- Goodhand, J. (2001). Violent conflict, poverty and chronic poverty. *CPRC Working Paper*, 6.
- Hirschman, A. O. (1945). *National power and the structure of foreign trade*. University of California Press.
- International Monetary Fund (IMF). (2014). *Republic of Yemen: Selected issues and statistical appendix*. (IMF Country Report No. 14/xx). IMF.
- International Monetary Fund (IMF). (2023). *Yemen: Economic outlook*. Retrieved from <https://www.imf.org>
- International Renewable Energy Agency (IRENA). (2023). *Yemen energy transition outlook*. IRENA.
- Miller, J. (2007). The black economy and hyperinflation: Lessons from Lebanon. *Middle East Economic Review*.
- Putnam, R. D. (2000). *Bowling alone: The collapse and revival of American community*. Simon & Schuster.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2021). *Assessing the impact of war on development in Yemen*. Retrieved from <https://www.undp.org>
- United Nations Development Programme (UNDP). (2024). *Socio-economic effects of conflict in Yemen*. UNDP.
- World Bank. (2022). *Yemen: Development challenges in a conflict-affected state*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. (2024). *Yemen economic update*. Washington, DC: World Bank.

دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبة السلط

الاستلام: 2025/ 07 /05
التحكيم: 2025/ 08 /19
القبول: 2025/ 08 /20

فداء أحمد العامر⁽¹⁾

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة [مؤسسة المشاع الإبداعي](#) شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 وزارة التربية والتعليم، مديرية تربية قصبة السلط، محافظة البلقاء، الأردن

* عنوان المراسلة: fidaajordan54@gmail.com

دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبه السلط

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبه السلط، ومن أجل تحقيق الهدف من الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي المسحي التحليلي لملاءمته لتحقيق أهداف الدراسة، وتم اختيار عينة قصديّة تكونت من (117) معلماً ومعلمة، ومثلت ما نسبته (20%) من مجتمع الدراسة، وقد وزعت الباحثة الاستبانة على العينة باليد، وتم استعادة (110) استبانة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي العام لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبه السلط جاء بدرجة تقدير متوسطة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات أفراد العينة على الأبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات أفراد العينة على الأبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ولصالح مؤهل البكالوريوس، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الأبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي تبعاً لمتغير سنوات الخدمة ولصالح من كانت خدمتهم أقل من 5 سنوات.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة والمعلومات، الفاقد التعليمي، قصبه السلط.

The role of knowledge and information management in addressing educational loss from the point of view of geography teachers in the Directorate of Education in Qasbat Salt

Fidaa Ahmad Al-Amer^(1,*)

Abstract:

The study aimed to identify the role of knowledge and information management in addressing learning loss from the perspective of geography teachers in the Directorate of Education of Qasbah Al-Salt. The descriptive survey-analytical method was used due to its suitability for the study's objectives. A purposive sample of 117 teachers, representing 20% of the study population, was selected. Questionnaires were distributed by hand, and 110 valid responses were retrieved for analysis. The findings revealed that the overall mean score for the role of knowledge and information management in addressing learning loss was of a moderate degree. The results also showed statistically significant differences in participants' responses according to gender, in favor of females, and according to academic qualification, in favor of those holding a bachelor's degree. Additionally, statistically significant differences were found based on years of service, in favor of teachers with less than five years of experience. The study emphasizes the importance of activating knowledge and information management as a tool to address learning loss, while taking into account individual differences among teachers. It also highlights the need for training and professional development opportunities tailored to teachers' qualifications and experience to enhance education quality and reduce achievement gaps.

Keywords: *knowledge and information management, educational loss, Qasbat Salt.*

⁽¹⁾ Ministry of Education, Directorate of Education for Qasabat Al-Salt, Balqa Governorate, Jordan.

* Corresponding Email Address: fidaajordan54@gmail.com

المقدمة

حظيت المعرفة باهتمام الفلاسفة منذ عهود قديمة، وقد تزايد الاهتمام بها أواخر القرن الحادي والعشرين من قبل المنظمات بسبب التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فامتلاك المعرفة وتوافرها لأي منظمة هو المكوّن الأساس لإحداث التعلم الذي يتبعه إبداع، وبالتالي فإنها محرك النمو الاقتصادي والمحفز للتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية، كما أن تنمية المعرفة في المنظمة تساعد على تعزيز وتقوية الخبرات والقدرات الجوهرية وتنمية معارف العاملين فيها (الهمشري، 2013م).

إدارة المعرفة تمثل إطاراً متكاملًا يتجاوز الحياة البسيطة للأصول المعرفية (رأس المال الفكري)، لتشمل أيضاً مجموعة العمليات الديناميكية اللازمة لاستثمار هذه الأصول بفعالية؛ إذ تتضمن توليد المعرفة (إنشائها واكتسابها)، وتنظيمها وتخزينها، واسترجاعها عند الحاجة، ونشرها وتوزيعها داخل المنظمة، ثم استخدامها وتطبيقها، وصولاً إلى تحويلها إلى منتجات وخدمات مبتكرة تحقق قيمة مضافة وتمنح المنظمة ميزة تنافسية مستدامة، وتحقيق ذلك يتطلب تخطيطاً منهجياً لتطوير الأصول المعرفية، بما في ذلك رأس المال البشري، والبنوي، والعلاقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإدارة العمليات المعرفية لتحقيق التناغم بين الموارد الديناميكية والثابتة، ما يسهم في تحسين الكفاءة المؤسسية وتعزيز الأداء التنظيمي. (Abualoush et al, 2017)

وقد تسهم إدارة المعرفة في تحسين التواصل والتعاون بين المعلمين، مما يسهل تبادل الخبرات والمعرفة بينهم من خلال منصات إدارة المعرفة، ومن هنا يمكن للمعلمين مشاركة الحلول الفعالة والتجارب الناجحة في التعامل مع الفاقد التعليمي، مما قد يعزز من قدرتهم على تطبيق أساليب تدريس مبتكرة، بالإضافة إلى ذلك توفر إدارة المعرفة موارد تعليمية مخصصة تدعم الطلاب في التعلم الذاتي وتساعدهم على تويض الفاقد التعليمي، وهذا يعزز من قدرة الطلاب على الوصول إلى المواد التعليمية ذات الجودة العالية في أي وقت، مما قد يدعم تقدمهم الأكاديمي، ويقلل من الفجوات التعليمية بشكل مستدام. (Bontis, 2025)

إذ إن للفاقد التعليمي تأثير كبير في الطلبة، حيث يساهم في تحديد مستوى تحصيلهم الأكاديمي ومعالجة النقائص في معرفتهم ومهاراتهم من خلال التعرف على الفاقد التعليمي ومعالجته، ويمكن تحسين تجربتهم التعلم للطلاب وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الضرورية للنجاح الأكاديمي، ويتضمن ذلك تقديم دعم إضافي وبرامج تقوية تساعد الطلاب على تجاوز الصعوبات الأكاديمية، مما يعزز من ثقتهم بأنفسهم ويزيد من حافزهم للتعلم، بالإضافة إلى ذلك يمكن تقليل معدلات الرسوب والتسرب المدرسي من خلال معالجة الفاقد التعليمي بشكل فعال (Alrashdan, et al, 2022).

وبالنسبة للمعلمين فإن فهم الفاقد التعليمي يعد أداة أساسية لتحسين جودة التعليم الذي يقدمونه، من خلال تحديد الفجوات التعليمية، يمكن للمعلمين تطوير استراتيجيات تدريس مخصصة تلبي احتياجات الطلاب بشكل أفضل، هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين فعالية التعليم وزيادة رضا المعلمين عن عملهم، كما أن معالجة الفاقد التعليمي تسهم في بناء علاقة أقوى بين المعلمين والطلاب، حيث يشعر الطلاب بأن معلمهم ملتزمون بمساعدتهم على النجاح، مما يعزز من التفاعل الإيجابي داخل الفصول الدراسية (Andrea & Berkova, 2020).

وأما على مستوى النظام التعليمي ككل فإن معالجة الفاقد التعليمي تساهم في رفع معايير التعليم وتحسين الأداء الأكاديمي العام، وذلك من خلال التقييم المستمر للفاقد التعليمي وتطوير استراتيجيات لمعالجته، ويمكن للمدارس تحسين نتائجها التعليمية وتقليل الفجوات بين الطلاب، وهذا يساهم في بناء مجتمع تعليمي أكثر تكافؤاً،

حيث يحصل جميع الطلاب على الفرص نفسها للتعلم والتطور، بالإضافة إلى ذلك يعزز النظام التعليمي الفعّال القدرة التنافسية للطلاب على مستوى أعلى، سواء كان ذلك في التعليم العالي أم في سوق العمل (Hebebcı, et al, 2020).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد إدارة المعرفة والمعلومات من الأدوات الحيوية التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة التعليم ومعالجة الفاقد التعليمي، خصوصاً في مادة الجغرافيا التي تتطلب فهماً دقيقاً لمجموعة متنوعة من المعلومات والمفاهيم، ومع ذلك لا يزال هناك نقص في الأبحاث التي تستكشف دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي الجغرافيا.

وفي ظل عمل الباحثة كمعلمة لمادة الجغرافية فإنها ترى أن المشكلة تتمثل في ضرورة فهم كيفية تطبيق استراتيجيات إدارة المعرفة والمعلومات من قبل المعلمين، وتأثيرها في تحسين مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب وتقليل الفاقد التعليمي، إذ تحتاج الدراسة إلى التحقق من الفوائد المحتملة لهذه الاستراتيجيات، ومدى فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة إدارة المعرفة في تعزيز قدرات المعلمين على تقديم المحتوى التعليمي بشكل أكثر فاعلية، بالإضافة إلى ذلك من الضروري استكشاف التحديات التي يواجهها معلمو الجغرافيا في تبني هذه الأدوات والاستراتيجيات، ومدى تأثير ذلك في تحقيق الأهداف التعليمية.

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط؟
2. هل هناك اختلافات في آراء عينت الدراسة تجاه دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط تعزى لمتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة؟

أهمية الدراسة

تمثلت أهمية الدراسة بما يأتي:

الأهمية النظرية:

- تكمن أهمية دراسة دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في توسيع الفهم الأكاديمي حول كيفية تأثير إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم وتقليل الفاقد التعليمي.
- تقدم هذه الدراسة إطاراً نظرياً يمكن استخدامه لتحليل العوامل التي تسهم في الفاقد التعليمي وكيفية معالجة هذه الفجوات من خلال استراتيجيات إدارة المعرفة.
- تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الموجودة حول الموضوع من خلال تقديم رؤى جديدة ونماذج نظرية تشرح العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء التعليمي في مجال الجغرافيا.

الأهمية التطبيقية:

- تقدم الدراسة توصيات عملية يمكن تنفيذها في المدارس لتحسين أداء معلمي الجغرافيا وتقليل الفاقد التعليمي، ويمكن للمدارس استخدام نتائج الدراسة لتطوير برامج تدريبية تعتمد على أفضل الممارسات في إدارة المعرفة والمعلومات.
- يمكن استخدام النتائج لتصميم منصات ومنهجيات تعليمية تساعد المعلمين على تبادل المعرفة والخبرات مما يعزز من فعالية التدريس.
- تساهم الدراسة في توجيه صناع القرار في المجال التعليمي نحو تبني استراتيجيات إدارة المعرفة كجزء أساسي من سياساتهم التعليمية، مما يؤدي إلى تحسين شامل في جودة التعليم والحد من الفاقد التعليمي.

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- التعرف إلى دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط.
- التحقق من وجود اختلافات في آراء عينات الدراسة تجاه دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط تعزى لمتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة؟

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية:

إدارة المعرفة: مجموعة من العمليات داخل المؤسسة بهدف توليد المعرفة وتخزينها ونقلها وتطبيقها وتوزيعها، وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز قدرة المؤسسة على التعلم المستمر من بيئتها الداخلية والخارجية، وذلك لدعم عملية صنع القرارات بشكل أكثر فعالية (Laudon, 2011).

الفاقد التعليمي: ظاهرة عالمية تعد أحد العوامل التي تعوق نظام التعليم عن تحقيق أهدافه وغاياته، وتعزى بعض أسباب هذا التعثر إلى قضايا متعلقة بتوفير جودة التعليم في المدارس، وإذا لم يتم معالجتها من قبل جميع أصحاب المصلحة في قطاع التعليم فإن نسبة معينة من المواطنين قد تفقد فرص الاستفادة المثلى من أجندة التنمية المجتمعية على المستوى الفردي (Pier et, 2021).

وتعرف إجرائياً بأنها مستوى الاستجابات لمعلمي مادة الجغرافيا في قصبته السلط على فقرات الأداة التي تقيس دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي التي قامت الباحثة بإعدادها.

حدود الدراسة:

تناولت هذه الدراسة دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط، وذلك ضمن الحدود الآتية:

الحدود الزمنية: اقتصر نتائج الدراسة بالسياق الزمني الذي أجريت فيه، وذلك في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2023 - 2024م).

الحدود البشرية: معلمو مادة الجغرافيا في قصبته السلط.

الحدود الموضوعية؛ تقتصر الدراسة على حدودها الموضوعية المتعلقة بمتغيرات إدارة المعرفة والمعلومات والمصادر التعليمية.

الحدود المكانية؛ اقتصرت الدراسة على معلمي مادة الجغرافيا في قسبة السلط بالأردن.

الإطار النظري:

أولاً: إدارة المعرفة والمعلومات

إدارة المعرفة والمعلومات هي عملية تنظيم واستخدام المعرفة والمعلومات في المنظمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتهدف هذه العملية إلى تحسين الوصول إلى المعلومات ذات الصلة وتسهيل تبادل المعرفة بين الأفراد داخل المنظمة، وإدارة المعرفة تشمل التعرف على مصادر المعرفة، وجمعها، وتخزينها، ومشاركتها، واستغلالها بطريقة فعالة ومبتكرة، والهدف هو تعزيز القدرة على الابتكار واتخاذ القرارات المبنية على المعرفة (Abeysekera, 2021).

1. أهمية إدارة المعرفة والمعلومات:

تؤدي إدارة المعرفة دوراً حاسماً في تعزيز أداء المدارس وزيادة قدرتها التنافسية من خلال تنظيم المعرفة والمعلومات، ويمكن للمدارس تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكرار غير الضروري، كما تسهم إدارة المعرفة في تعزيز الابتكار من خلال توفير بيئة تعاونية تشجع على تبادل الأفكار والخبرات، بالإضافة إلى ذلك تمكن إدارة المعرفة المدارس من الحفاظ على المعرفة الحيوية حتى مع تغير الموظفين، مما يساعد على ضمان الاستمرارية والاستقرار في العمل (القهيوي، 2013م).

2. استراتيجيات إدارة المعرفة ومكوناتها:

استراتيجية التدوين: تركز هذه الاستراتيجية على تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة يمكن تخزينها واسترجاعها بكل سهولة، ويتم ذلك بواسطة توثيق الخبرات، وإنشاء الأدلة الإرشادية، وتخزين الممارسات الأفضل في قواعد بيانات أو أنظمة إدارة محتوى قابلة للبحث، والهدف هو أن تصبح المعرفة متاحة للجميع داخل المؤسسة، لتعزيز الكفاءة وتقليل التكرار (MyHubIntranet, 2025).

استراتيجية التخصيص: تعتمد هذه الاستراتيجية على نقل المعرفة بشكل شخصي بين الأفراد، حيث يتم تشجيع التواصل المباشر مع الخبراء ونقل الخبرات الضمنية (Tacit Knowledge) دون تحويلها إلى مستندات، ويكون التركيز على بناء شبكات توجيهية داخلية، مثل أنظمة "دليل الخبراء"، لتعزيز تبادل المعرفة عبر التفاعل البشري والمناقشة الحيّة (MyHubIntranet, 2025).

وتتضمن استراتيجيات إدارة المعرفة عدة مكونات رئيسية، يجب تحديد مصادر المعرفة الداخلية والخارجية وجمعها بشكل منتظم، بعد ذلك يتم تصنيف المعرفة وتنظيمها باستخدام أدوات وتقنيات متقدمة مثل قواعد البيانات وأنظمة إدارة المحتوى، كما تعد ثقافة المشاركة والتعاون بين الموظفين عنصراً أساسياً، حيث تشجع على تبادل المعرفة والخبرات، بالإضافة إلى ذلك يجب توفير التدريب والدعم المستمر للموظفين لتحفيزهم على استخدام تقنيات إدارة المعرفة بفعالية (الكبيسي، 2013م).

3. التكنولوجيا وإدارة المعرفة:

تؤدي التكنولوجيا دوراً كبيراً في دعم إدارة المعرفة والمعلومات، والأنظمة التكنولوجية مثل قواعد البيانات والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ومنصات التعاون الرقمية تسهم في تخزين وتنظيم ومشاركة المعرفة

بشكل فعال، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يمكن أن يعزز من قدرات إدارة المعرفة من خلال تحليل البيانات واستخراج المعلومات القيمة بشكل أسرع وأكثر دقة، بالإضافة إلى ذلك توفر الأنظمة السحابية إمكانية الوصول إلى المعرفة من أي مكان وفي أي وقت، مما يعزز من مرونة وكفاءة العمل (نور الدين، 2010م).

4. التحديات في إدارة المعرفة:

رغم الفوائد العديدة لإدارة المعرفة إلا أن هناك تحديات تواجه المنظمات في تطبيقها، من بين هذه التحديات مقاومة التغيير من قبل الموظفين الذين قد يكونون غير مستعدين لتبني أساليب جديدة في العمل، كما يمكن أن تواجه المنظمات صعوبة في تحديد وتصنيف المعرفة بشكل فعال، مما يؤدي إلى تراكم المعلومات بدون تنظيم، بالإضافة إلى ذلك تتطلب إدارة المعرفة استثمارات مالية وبشرية، وهو ما قد يكون تحدياً لبعض المنظمات، وللتغلب على هذه التحديات يجب على المدراء تبني استراتيجيات شاملة تعزز من قيمة إدارة المعرفة وتدعم ثقافة الابتكار والتعاون المستمر (Memisoglu, 2016).

ثانياً: الفاقد التعليمي

الفاقد التعليمي يشير إلى الفجوات أو النقص في التحصيل الدراسي التي يعاني منها الطلاب نتيجة عدة عوامل مثل الغياب المتكرر، ونقص الموارد التعليمية، أو ضعف في العملية التعليمية نفسها، ويعد الفاقد التعليمي مشكلة رئيسية تواجه العديد من النظم التعليمية حول العالم، حيث يؤثر بشكل مباشر في جودة التعليم ومستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب، والفاقد التعليمي يتطلب استراتيجيات وإجراءات مخصصة لمعالجته وضمان تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة (Kaume-Mwinzi, 2017).

1. أسباب الفاقد التعليمي:

تتنوع أسباب الفاقد التعليمي وتشمل العوامل الفردية، والمدرسية، والمجتمعية، ومن بين الأسباب الفردية نجد الصعوبات الأكاديمية التي يواجهها بعض الطلاب، والتي قد تكون ناتجة عن اضطرابات التعلم أو عدم توفر الدعم الكافي من الأهل على المستوى المدرسي، ويمكن أن يؤدي نقص الموارد التعليمية، وقلّة تدريب المعلمين، وضعف الإدارة المدرسية إلى زيادة الفاقد التعليمي، أما العوامل المجتمعية فتشمل الفقر، والاضطرابات الاجتماعية، وعدم الاستقرار الذي يؤثر سلباً في قدرة الطلاب على التركيز والتحصيل الدراسي (Kraft, 2020).

2. تأثير الفاقد التعليمي في الطلاب:

إن الفاقد التعليمي له تأثيرات سلبية متعددة في الطلاب، ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى التحصيل الأكاديمي، وزيادة معدلات الرسوب، والتسرب من المدرسة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يسبب الفاقد التعليمي شعوراً بالإحباط وفقدان الثقة بالنفس لدى الطلاب، مما يؤثر في حافزهم ورغبتهم في التعلم، وعلى المدى الطويل قد يؤدي الفاقد التعليمي إلى تقليل فرص الطلاب في الحصول على تعليم عال ووظائف جيدة، مما يؤثر في مستقبلهم وحياتهم المهنية (Lamb et al, 2020).

3. معالجة الفاقد التعليمي:

لمعالجة الفاقد التعليمي يجب تبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة، من بين هذه الاستراتيجيات تقديم دعم إضافي للطلاب الذين يعانون من صعوبات تعليمية، وذلك من خلال برامج تقوية ودروس خصوصية، ويجب أيضاً توفير تدريب مستمر للمعلمين على أحدث الأساليب التعليمية والتربوية، بالإضافة إلى تحسين البيئة المدرسية، وتوفير الموارد

التعليمية اللازمة، والتعاون بين المدرسة والأهل والمجتمع يؤدي دوراً حاسماً في معالجة الفاقد التعليمي، حيث يمكن للأهل دعم أبنائهم من خلال متابعة تقدمهم الدراسي، وتوفير بيئة تعليمية محفزة في المنزل (Clark et al, 2021). وأظهرت الدراسات الحديثة أن من أكثر الاستراتيجيات فاعلية في معالجة الفاقد التعليمي: أولاً: التدريس عالي الجرعة (High-Dosage Tutoring)، والذي يتضمن جلسات تعليمية مركزة فردياً أو في مجموعات صغيرة (بحد أقصى أربعة طلاب)، بمعدل ثلاث إلى أربع مرات أسبوعياً خلال اليوم الدراسي، باستخدام استراتيجيات تعليمية مبنية على البيانات والتقييم المستمر لتحقيق زيادات تعليمية ملموسة تصل إلى ستة أشهر أو أكثر في فترة قصيرة. ثانياً: الممارسة المتباعدة (Spaced Repetition)، حيث يُكرر محتوى التعلم عبر فترات زمنية متباعدة، بما يُعزز الاحتفاظ طويل الأمد وتقليل النسيان مقارنة بالدراسة المتكررة المتقاربة، مع دعم الأدلة العصبية التي تؤكد أن الاستدعاء المتكرر يقوّي الذاكرة ويزيد من فعالية التعلم خصوصاً لدى الطلاب ذوي القدرات المنخفضة، Latimier et al, (2021).

الدراسات السابقة:

1. الدراسات ذات الصلة بإدارة المعرفة والمعلومات:

هدفت دراسة (جادو، ومقار، وغنايم، 2020م) لتحليل متطلبات تطبيق عمليات إدارة المعرفة لدى الباحثين في العلوم التربوية باستخدام المكتبات الرقمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وركز البحث على عدد من النقاط الرئيسية، حيث تناول أولاً مفهوم إدارة المعرفة، كما بين الثاني أهمية إدارة المعرفة، وقد عرضت أهداف هذه الإدارة في الفقرة الثالثة وتشمل تأكيد مبدأ الثقافة المعرفية، والمحافظة على أصول ومبادئ تحقيق أهداف المؤسسة، وجذب رأس المال الفكري وتوظيفه لخدمة المؤسسة، وتعزيز التوليد والتشارك الناجح للمعرفة بين كافة العاملين في المؤسسة، وأكد الفصل الرابع الحاجة الملحة للمكتبات الرقمية إلى إدارة فعالة للمعرفة، وتناول الفصل الخامس عمليات إدارة المعرفة التي تتضمن تحديد واكتساب وتوليد وتخزين واسترجاع ونقل وكذلك تطبيقها بفاعلية، أما النقطة السادسة فقد ناقشت مبررات تطبيق نظام لإدارة المعرفة داخل المكتبات الرقمية، وكشفت النقطة السابعة عن متطلبات التطبيق الناجح لهذا النظام.

هدفت دراسة (لي ودياب، 2017م) للتعرف إلى إدارة المعرفة ودور المكتبات، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المعرفة يجب ألا ينظر إليها كطريقة لمراقبة توليد أو إنتاج المعرفة، وفي كل مكتبة يجب أن تحاول جاهدة لأن تكون أداة تمكين وأداة تسهيل لحشد كل جهودها ومواردها.

كما أجرى (شطناوي، 2017م) دراسة هدفت للكشف عن تأثير المعرفة الإلكترونية لدى طلبة وأساتذة الجامعات الأردنية في تحصيلهم العلمي ودورها في المساهمة في الاستفادة من المكتبات الإلكترونية وأثرها في البحث العلمي لديهم، وتكونت عينة الدراسة من (200) طالب وأستاذ من الدارسين والعاملين في جامعة اليرموك، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثر للمعرفة الإلكترونية في الطلبة، كما لها دور مهم في الاستفادة من المكتبات الإلكترونية.

2. الدراسات ذات الصلة بالفاقد التعليمي:

سعت دراسة (ديربي وآخرون، 2015م) إلى تقييم مدى الهدر التعليمي في المدارس الابتدائية في منطقة إنفور ووريدا، إثيوبيا، وبعتماد المنهجية الوصفية لتسليط الضوء على ارتفاع معدلات عدم الكفاءة التعليمية، شملت الدراسة

عينت مكونة من خمس مدارس تضم (280) طالباً و(46) معلماً و(5) مديرين من مؤسسات التعليم الابتدائي، وأكدت نتائج البحث أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالطلاب وبيئات التعلم الخاصة بهم ساهمت بشكل كبير في انخفاض الكفاءة الداخلية داخل هذه المدارس، علاوة على ذلك فإن معالجة هذه القضايا تتطلب تدخلات كبيرة تهدف إلى الحد من الهدر التعليمي.

وأجرى (صموئيل، 2017م) تحليلاً لمعرفة الأسباب الكامنة وراء فقدان التعليم في مقاطعة كاثياني، كينيا، من خلال الاستفاضة من أساليب المسح والأدوات النوعية على عينات تشمل (31) مدير مدرسة، و(59) معلماً في الصف الرابع، بالإضافة إلى مجموعات من المتسربين والمعيقين، كل مجموعة تحتوي على عشرة مشاركين، تم اختيارهم بشكل مقصود، بالإضافة إلى معلم صف واحد يتم اختياره عشوائياً في كل مدرسة، واستخدم الباحث المقابلات واستبانات تم تحليلها إحصائياً لجمع البيانات، وكشفت النتائج أن معدلات التسرب والتغيب عن المدرسة تأثرت جزئياً بالتحويلات الجماعية للطلاب طوال رحلتهم المدرسية، وتقرر أن الخسارة التعليمية تنبع من عوامل مختلفة متعلقة بالمدرسة، بالإضافة إلى القضايا المنزلية والظروف الفردية للطلاب.

وتميزت هذه الدراسة عن غيرها في تناولها لمتغيرين لم يتم في حدود علم الباحثين الجمع فيما بينهما، وهما متغير إدارة المعرفة والمعلومات، ومتغير الفاقد التعليمي، كما تميزت في مجتمعها وعينتها والذي طبق على معلمي مادة الجغرافيا.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق الهدف من الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي المسحي والتحليلي لملاءمته لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط، والذي بلغ حجمه (585) معلماً ومعلمة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2023-2024م).

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة قصديّة، تكونت من (117) معلماً ومعلمة، ومثلت ما نسبته (20%) من مجتمع الدراسة، وقد وزعت الباحثة الاستبانة على العينة باليد، وتم استعادة (110) استبانة، وشكلت ما نسبته (96.9%) من الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة، وكان هناك (7) استبانات مفقودة، ونسبته (3.1%) من الاستبانات الموزعة، وبهذا فقد تكونت العينة النهائية من (110) معلماً ومعلمة، والجدول رقم (1) يبين توزيع خصائص عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة.

الجدول (1): توزع خصائص عينة الدراسة بحسب متغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	36	32.7
	أنثى	74	67.3
	المجموع	110	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	72	65.5
	دراسات عليا	38	34.5
	المجموع	110	100.0
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	33	30.5
	5- أقل من 10 سنوات	91	41.4
	10 سنوات فأكثر	31	28.2
	المجموع	110	100.0

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لقياس دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط، وذلك بعد الرجوع للأدب النظري الذي تناول موضوع الدراسة والدراسات السابقة كدراسة (جادو، ومقار، وغنايم، 2020م)، ودراسة (شطناوي، 2017م)، وقد تكونت من قسمين، القسم الأول: تضمن المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة)، أما القسم الثاني فقد تضمن الفقرات التي تقيس دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي، وتتألف من (15) فقرة، تم توزيعها على ثلاثة أبعاد هي:

1. جمع المعرفة وتنظيمها وتمثله الفقرات (1-5).
2. تخزين المعرفة واسترجاعها وتمثله بالفقرات (6-10).
3. تبادل المعرفة وتمثله بالفقرات (11-15).

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة باستخدام:

أولاً: صدق المحتوى: تم عرض الأداة على ثمانية محكمين مختصين في موضوع الدراسة من الجامعات الأردنية، وذلك لإبداء آرائهم حول فقرات الأداة، وقد تم تقييم الفقرات بناءً على مدى انتمائها للمجالات المطلوبة وصحة الصياغة اللغوية، حيث استخدم معيار اتفاق بنسبة 80% بين المحكمين لاعتماد كل فقرة.

ثانياً: صدق البناء: من خلال استخراج معاملات الارتباط بين الفقرات والأبعاد والدرجة الكلية، وبين الأبعاد نفسها والدرجة الكلية، وذلك بعد استخدام الأداة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارجها، والجدول (2) يعرض النتائج:

الجدول (2): معاملات ارتباط الفقرات مع الأبعاد والدرجة الكلية، الأبعاد مع الدرجة الكلية.

الرقم	ارتباط الفقرات مع الأبعاد	ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية	ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط
0.000		**0.81	
البعد الأول: جمع المعرفة وتنظيمها			
1	**0.82	0.000	**0.72
2	**0.71	0.000	**0.65
3	**0.75	0.000	**0.56
4	**0.64	0.000	**0.48
5	**0.86	0.000	**0.69
0.000		**0.84	
البعد الثاني: تخزين المعرفة واسترجاعها			
6	**0.85	0.000	**0.70
7	**0.83	0.000	**0.68
8	**0.87	0.000	**0.77
9	**0.73	0.000	**0.52
10	**0.81	0.000	**0.78
0.000		**0.92	
البعد الثالث: تبادل المعرفة			
11	**0.72	0.000	**0.60
12	**0.77	0.000	**0.71
13	**0.73	0.000	**0.77
14	**0.80	0.000	**0.78
15	**0.60	0.000	**0.47

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$).

توضح نتائج الجدول (2) أن معاملات ارتباط الفقرات مع الأبعاد تراوحت بين 0.60 و0.87، بينما تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية بين 0.47 و0.78، أما معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية فقد تراوحت بين 0.81 و0.92، وجميع هذه القيم دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.01$ ، مما يشير إلى صدق البناء لأداة الدراسة.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأبعاد الكلية للأداة ودرجة موثوقيتها باستخدام معامل ثبات الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، تم ذلك بعد تطبيق الأداة على عينة استطلاعية تتألف من (30) معلماً ومعلمة، جمعت من داخل مجتمع الدراسة وخارج عينته، ويعرض الجدول الثالث النتائج بالتفصيل.

الجدول (3): معاملات ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأبعاد الأداة والدرجة الكلية.

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	جمع المعرفة وتنظيمها	5	0.81
2	تخزين المعرفة واسترجاعها	5	0.87
3	تبادل المعرفة	5	0.79
	الدرجة الكلية	15	0.91

تظهر نتائج الجدول (3) أن الثبات الكلي لأداة الدراسة قد بلغ (0.91)، في حين تراوحت درجات الثبات للأبعاد الأداة ما بين (0.79-0.87)، وهي درجات تدل على ثبات الأداة ومناسبتها لإجراء الدراسة.

تصحيح وتفسير أداة الدراسة:

تم توزيع استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي، حيث أعطيت الاستجابة دائماً (5) درجات، غالباً (4) درجات، أحياناً (3) درجات، نادراً (2) درجتان، مطلقاً (1) درجة، فأعلى درجة يحصل عليها المبحوث (75)، وأقل درجة (15)، وبدرجة قطع (45)، ولتفسير تقديرات أفراد العينة على الدرجة الكلية، والفقرات في هذه الدراسة، فقد تم اعتماد المتوسطات الحسابية للحكم على مستوى دور إدارة المعرفة والمعلومات على معالجة الفاقد التعليمي، وفقاً لمعادلة المدى، حيث إن المدى = أعلى درجة استجابة - أقل درجة استجابة مقسوماً على 3 فئات، 5-4=1.33=3/4، والجدول (4) يبين توزيع المتوسطات على المستويات.

الجدول (4) الوزن النسبي لتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة على الدرجة الكلية والفقرات.

المستوى	المتوسط الحسابي
منخفض	1- 2.33
متوسط	2.34- 3.67
مرتفع	3.68- 5

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل بيانات الدراسة، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson coefficient)، وألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) للتحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن سؤال الدراسة الأول، واختبار (ت) للبيانات المستقلة (t-test for independent Sample)، وتحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الذي ينص على: ما دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد، والدرجة الكلية لأداة الدراسة، والجدول (5) يعرض النتائج:

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة العينة على الأبعاد والدرجة الكلية مرتبة تنازلياً بحسب المتوسط الحسابي.

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الدور
2	جمع المعرفة وتنظيمها	3.06	0.631	1	متوسط
1	تخزين المعرفة واسترجاعها	2.98	0.679	2	متوسط
3	تبادل المعرفة	2.96	0.824	3	متوسط
-	الدرجة الكلية	3.00	0.605	-	متوسط

تظهر النتائج المبينة في الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط بلغ (3.00) مع انحراف معياري قدره (0.605)، مما يعكس درجة تقدير متوسطة، على مستوى الأبعاد الفردية، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.96- 3.06)، وجاءت بُعد "جمع المعرفة وتنظيمها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ (3.06) وانحراف معياري قدره (0.631)، مما يدل على دور متوسط المستوى، كذلك تلاه بُعد "تخزين المعرفة واسترجاعها" بمتوسط حسابي يبلغ (2.98) وانحراف معياري قدره (0.679) بدور متوسط أيضاً، وجاء "تبادل المعرفة" في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي يساوي (2.96) وانحراف معياري أكبر نسبياً عند مستوى (0.824) ولكنه لا يزال يعرض دوراً متوسطاً أيضاً.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال جمع المعرفة وتنظيمها مرتبة تنازلياً بحسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	المقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
5	أرى أن جمع وتنظيم المعرفة يسهم في تقليل الفاقد التعليمي	3.20	0.640	1	متوسط
2	أستفيد من المصادر الرقمية في تحسين معارفي الجغرافية	3.10	0.630	2	متوسط
4	أخصص وقتاً دورياً لتحديث معرفتي الجغرافية	3.05	0.620	3	متوسط
3	أنظم المعرفة المكتسبة لتسهيل استخدامها في التدريس	3.00	0.640	4	متوسط
1	أحرص على جمع المعلومات الجغرافية الحديثة المتعلقة بالمناهج	2.95	0.620	5	متوسط
	المجموع الكلي	3.06	0.631	-	متوسط

يظهر الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمحتوى جمع المعرفة وتنظيمها تراوحت بين (2.95 - 3.20)، مما يشير إلى درجات موافقة متوسطة من قبل المعلمين، وقد حصلت الفقرة "أرى أن جمع وتنظيم المعرفة يسهم في تقليل الفاقد التعليمي" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.20)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة "أستفيد من المصادر الرقمية في تحسين معارفي الجغرافية" بمتوسط حسابي قدره (3.10)، وشر جاءت الفقرة "أخصص وقتاً دورياً لتحديث معرفتي الجغرافية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.05)، أما الفقرة "أنظر المعرفة المكتسبة لتسهيل استخدامها في التدريس" فحصلت على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (3.00)، وأخيراً جاءت الفقرة "أحرص على جمع المعلومات الجغرافية الحديثة المتعلقة بالمناهج" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (2.95)، أما المتوسط الحسابي الإجمالي للمقياس فقد بلغ (3.06)، مما يعكس تقييماً متوسطاً للممارسات المتعلقة بجمع وتنظيم المعرفة.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تخزين المعرفة واسترجاعها.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
4	أرى أن استرجاع المعرفة المخزنة يدعم تقليل الفاقد التعليمي	3.10	0.670	1	متوسط
1	أستخدم أدوات إلكترونية لتخزين الموارد الجغرافية	3.00	0.660	2	متوسط
2	أحفظ المعلومات بشكل يسهل استرجاعها عند الحاجة	2.95	0.680	3	متوسط
3	أراجع المعرفة المخزنة لتحديثها وفق المستجدات	2.90	0.690	4	متوسط
5	أواجه صعوبة أحياناً في تنظيم وتخزين الموارد بشكل فعال	2.85	0.700	5	متوسط
	المجموع الكلي	2.98	0.679	-	متوسط

يظهر الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بتخزين المعرفة واسترجاعها تراوحت بين (2.85 - 3.10)، مما يشير إلى درجات موافقة متوسطة من قبل المعلمين، وحصلت الفقرة "أرى أن استرجاع المعرفة المخزنة يدعم تقليل الفاقد التعليمي" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.10)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة "أستخدم أدوات إلكترونية لتخزين الموارد الجغرافية" بمتوسط حسابي قدره (3.00)، ثم جاءت الفقرة "أحفظ المعلومات بشكل يسهل استرجاعها عند الحاجة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.95)، أما الفقرة "أراجع المعرفة المخزنة لتحديثها وفق المستجدات" فحصلت على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (2.90)، وأخيراً جاءت الفقرة "أواجه صعوبة أحياناً في تنظيم وتخزين الموارد بشكل فعال" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (2.85)، أما المتوسط الحسابي الإجمالي للمقياس فقد بلغ (2.98)، مما يعكس تقييماً متوسطاً للممارسات المتعلقة بتخزين المعرفة واسترجاعها.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تبادل المعرفة.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
5	أرى أن تبادل المعرفة بين المعلمين يعزز التعاون وتقليل الفاقد التعليمي	3.10	0.810	1	متوسط
1	أشارك زملائي الموارد الجغرافية لتعزيز العملية التعليمية	3.05	0.820	2	متوسط
2	أستفيد من تبادل الخبرات في تحسين معالجة الفاقد التعليمي	2.95	0.830	3	متوسط
3	أشارك في ورش عمل وندوات لتبادل المعرفة الجغرافية	2.90	0.840	4	متوسط
4	أستخدم منصات إلكترونية لمشاركة الموارد مع زملائي	2.80	0.850	5	متوسط
	المجموع الكلي	2.96	0.824	-	متوسط

يظهر الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بتبادل المعرفة تراوحت بين (2.80 - 3.10)، مما يشير إلى درجات موافقة متوسطة من قبل المعلمين، فقد حصلت الفقرة "أرى أن تبادل المعرفة بين المعلمين يعزز التعاون وتقليل الفاقد التعليمي" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.10)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة "أشارك زملائي الموارد الجغرافية لتعزيز العملية التعليمية" بمتوسط حسابي قدره (3.05)، ثم جاءت الفقرة "أستفيد من تبادل الخبرات في تحسين معالجة الفاقد التعليمي" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.95)، أما الفقرة "أشارك في ورش عمل وندوات لتبادل المعرفة الجغرافية" فحصلت على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (2.90)، وأخيراً جاءت الفقرة "أستخدم منصات إلكترونية لمشاركة الموارد مع زملائي" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (2.80)، أما المتوسط الحسابي الإجمالي للمقياس فقد بلغ (2.96)، مما يعكس تقييماً متوسطاً للممارسات المتعلقة بتبادل المعرفة بين المعلمين.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني: هل هناك اختلافات في آراء عينتنا الدراسية تجاه دور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبه السلط تعزى لمتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (t-test for independent samples) بالنسبة لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي، كما تم اللجوء إلى تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمتغير سنوات الخدمة، وذلك نظراً لوجود ارتباط بين إدارة المعرفة والمعلومات ومعالجة الفاقد التعليمي، ويهدف هذا الإجراء إلى تحديد الفروق بشكل دقيق، وذلك وفقاً لما يأتي:

1. الفروق تبعاً لمتغير الجنس.

الجدول (9): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة (t-test for independent Sample) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية على الأبعاد والدرجة الكلية تبعاً لمتغير الجنس.

البعد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
جمع المعرفة وتنظيمها	ذكر	36	2.76	-3.349**	218	0.001
	أنثى	74	3.09			
تخزين المعرفة واسترجاعها	ذكر	36	2.89	-2.740**	218	0.007
	أنثى	74	3.14			
تبادل المعرفة	ذكر	36	2.70	-3.338**	218	0.001
	أنثى	74	3.08			
الدرجة الكلية	ذكر	36	2.78	-3.805**	218	0.000
	أنثى	74	3.10			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$).

تبين نتائج الجدول رقم (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على الأبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبه السلط تبعاً لمتغير الجنس، اعتماداً على قيم (ت) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق والبالغة على التوالي (3.349, 2.740, 3.338, 3.805) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.001, 0.007, 0.001, 0.000$)، وهي دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت الفروق على الأبعاد والدرجة الكلية لصالح الإناث، حيث إن متوسطاتهن الحسابية كانت أكبر من المتوسطات الحسابية للذكور.

وقد يعزى هذا إلى عدة عوامل محتملة، منها أن المعلمات غالباً ما يبدن اهتماماً أكبر بالتفاصيل التربوية وبتطبيق استراتيجيات تعليمية متنوعة لمعالجة مشكلات التعلم، إضافة إلى حرصهن على استخدام المعرفة والمعلومات لتعويض الفاقد التعليمي لدى الطلبة، كما قد يعود ذلك إلى اختلافات في الأسلوب التعليمي أو الدافعية المهنية بين الجنسين، أو إلى انخراط المعلمات بدرجة أكبر في أنشطة تطويرية وتدريبية مرتبطة بإدارة المعرفة والمعلومات، مما انعكس على تقييمهن الإيجابي للدور الذي تؤديه هذه الإدارة في تحسين التحصيل الدراسي.

2. تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول (10): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة (t-test for independent Sample) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية على الأبعاد والدرجة الكلية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

البعد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
جمع المعرفة وتنظيمها	بكالوريوس	72	2.89	-2.710**	218	0.007
	دراسات عليا	38	3.15			
تخزين المعرفة واسترجاعها	بكالوريوس	72	2.95	-3.677**	218	0.000
	دراسات عليا	38	3.27			
تبادل المعرفة	بكالوريوس	72	2.86	-2.372*	218	0.019
	دراسات عليا	38	3.14			
الدرجة الكلية	بكالوريوس	72	2.90	-3.385**	218	0.001
	دراسات عليا	38	3.18			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$).

تبيين نتائج الجدول رقم (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على الأبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبة السلط تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، اعتماداً على قيم (ت) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق والبالغة على التوالي:

($t=2.710, 3.677, 2.372, 3.385$) عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.007, 0.000, 0.019, 0.001$) وهي دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت الفروق لصالح الدراسات العليا حيث إن متوسطاتهم الحسابية كانت أكبر من المتوسطات الحسابية لمن كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس.

وتعزى الفروق لصالح حملة الدراسات العليا إلى أن هذه الفئة غالباً ما تمتلك مستوى أعمق من المعرفة الأكاديمية والخبرة البحثية، مما يؤهلهم لفهم أوسع لمفاهيم إدارة المعرفة والمعلومات وتطبيقها في الممارسات التربوية، كما أن دراستهم المتقدمة قد زودتهم بمهارات تحليلية وأدوات علمية تساعدهم على توظيف استراتيجيات فعالة لمعالجة الفاقد التعليمي، إضافة إلى ذلك فإن برامج الدراسات العليا غالباً ما تركز على تنمية القدرات في مجالات البحث، وتقويم الأداء، وتوظيف التقنيات الحديثة في التعليم، وهو ما ينعكس إيجاباً على وعيهم بأهمية إدارة المعرفة والمعلومات ودورها في تحسين التحصيل الدراسي ومعالجة الفاقد.

3. تبعاً لمتغير سنوات الخدمة:

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي تبعاً لمتغير سنوات الخدمة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	فئات المتغير	البعد
0.743	3.34	33	أقل من 5 سنوات	جمع المعرفة وتنظيمها
0.588	2.75	91	5- أقل من 10 سنوات	
0.566	2.92	31	10 سنوات فأكثر	
0.679	2.98	110	الكلية	
0.606	3.31	33	أقل من 5 سنوات	تخزين المعرفة واسترجاعها
0.625	2.86	91	5- أقل من 10 سنوات	
0.569	3.07	31	10 سنوات فأكثر	
0.631	3.06	110	الكلية	
0.854	3.35	33	أقل من 5 سنوات	تبادل المعرفة
0.782	2.71	91	5- أقل من 10 سنوات	
0.698	2.90	31	10 سنوات فأكثر	
0.824	2.96	110	الكلية	
0.630	3.33	33	أقل من 5 سنوات	الدرجة الكلية
0.537	2.77	91	5- أقل من 10 سنوات	
0.509	2.96	31	10 سنوات فأكثر	
0.605	3.00	110	الكلية	

تظهر نتائج الجدول (11) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الدرجة الكلية والأبعاد، وفقاً لمتغير سنوات الخدمة، وللتحقق ما إذا كانت الفروق دالة إحصائياً فقد تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والجدول (12) يعرض النتائج:

الجدول (12): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لبيان دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الدرجة الكلية والأبعاد، وفقاً لمتغير سنوات الخدمة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة الإحصائية
جمع المعرفة وتنظيمها	بين المجموعات	13.815	2	6.908	**17.212	0.000
	داخل المجموعات	87.089	217	0.401		
	المجموع	100.904	219			
تخزين المعرفة واسترجاعها	بين المجموعات	8.053	2	4.026	**11.036	0.000
	داخل المجموعات	79.169	217	0.365		
	المجموع	78.221	219			
تبادل المعرفة	بين المجموعات	15.911	2	7.955	**12.987	0.000

		0.613	217	132.928	داخل المجموعات	
			219	148.838	المجموع	
0.000	**19.576	6.132	2	12.264	بين المجموعات	الدرجة
		0.313	217	67.975	داخل المجموعات	الكلية
			219	80.239	المجموع	

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$).

يبين الجدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الأبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبه السلط، تبعاً لمتغير سنوات الخدمة، اعتماداً على قيم (ف) المحسوبة البالغة على التوالي (F=17.212, 11.036, 12.987, 19.576) عند مستوى دلالة ($\alpha=0.000, 0.000, 0.000, 0.000$) وجميعها دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد اتجاه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات المتعددة، والجدول (13) يعرض النتائج:

الجدول (13): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لتحديد اتجاه الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، تبعاً لمتغير سنوات الخدمة.

البعد	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5- أقل من 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
جمع المعرفة وتنظيمها	أقل من 5 سنوات	3.34	-	*0.59	*0.42
	5- أقل من 10 سنوات	2.75	*0.59-	-	0.17-
	10 سنوات فأكثر	2.92	*0.42-	0.17	-
تخزين المعرفة واسترجاعها	أقل من 5 سنوات	3.31	-	*0.46	0.24
	5- أقل من 10 سنوات	2.86	*0.46-	-	0.21-
	10 سنوات فأكثر	3.07	0.24-	0.21	-
تبادل المعرفة	أقل من 5 سنوات	3.35	-	*0.64	*0.45
	5- أقل من 10 سنوات	2.71	*0.64-	-	0.19-
	10 سنوات فأكثر	2.90	*0.45-	0.19	-
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	3.33	-	*0.56	*0.37
	5- أقل من 10 سنوات	2.77	*0.56-	-	0.19-
	10 سنوات فأكثر	2.96	*0.37-	0.19	-

تبيّن نتائج الجدول رقم (13) أن الفروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة بحسب متغير سنوات الخدمة تصب لصالح الأفراد الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات، مقارنةً بأولئك الذين تتراوح خبرتهم بين خمس إلى أقل من عشر سنوات، وذوي الخدمة التي تبلغ عشر سنوات فما فوق.

قد تعزى هذه الفروق إلى أن المعلمين الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات غالباً ما يكونون أكثر حماساً لتطبيق أساليب جديدة في التعليم، وأكثر انفتاحاً على توظيف إدارة المعرفة والمعلومات لمعالجة الفاقد التعليمي، كما أنهم يكونون حديثي عهد بالتدريب الجامعي أو الدورات التأهيلية، مما يجعلهم أكثر إلماماً بالتقنيات الحديثة واستراتيجيات التعلم النشط، وفي المقابل قد يعتمد المعلمون ذوو الخبرة الأطول على أساليب تقليدية اعتادوا عليها، مما يقلل من درجة استفادتهم أو تقييمهم لأدوات إدارة المعرفة والمعلومات، وبالتالي ينعكس ذلك على متوسطاتهم الحسابية.

النتائج:

1. المتوسط الحسابي العام لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبه السلط بلغ (3.00) مع انحراف معياري قدره (0.605)، مما يعكس درجة تقدير متوسطة، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى وجود توازن بين الجوانب الإيجابية والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، ومن ناحية أخرى قد تكون إدارة المعرفة قد ساهمت في توفير بعض الموارد التعليمية الهامة وتقديم تدريبات تساعد المعلمين في تعزيز قدراتهم على معالجة الفاقد التعليمي، وهذا الجانب الإيجابي يمكن أن يكون قد ساهم في تحقيق بعض النجاحات في تحسين مستويات التحصيل الأكاديمي للطلاب، مما أدى إلى تقييم مقبول من المعلمين، وربما هناك جوانب معينة في إدارة المعرفة لم تلق الاهتمام الكافي، مثل توفير الدعم المستمر للمعلمين، أو تطوير بنية تحتية تقنية قوية تمكنهم من تطبيق المعرفة بشكل فعال، ما ساهم في تقليص التقدير العام إلى درجة متوسطة.

كما يمكن عزو هذه النتيجة إلى تفاوت تجارب المعلمين والموارد المتاحة لهم يمكن أن يكون سبباً آخر لبلوغ درجة التقدير المتوسطة، وقد يختلف مستوى الدعم والتدريب الذي يتلقاه المعلمون بناءً على المدرسة أو المنطقة التي يعملون فيها، مما يؤدي إلى تفاوت في الفوائد المستفادة من إدارة المعرفة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون هناك تفاوت في القدرة على الوصول إلى الموارد التعليمية والتكنولوجية بين المدارس المختلفة، مما يؤثر في فعالية تطبيق استراتيجيات إدارة المعرفة، وهذه الفجوات في الدعم والموارد قد أدت إلى تباين في تقييم المعلمين لدور إدارة المعرفة، مما انعكس في متوسط حسابي عام يعكس تقديراً متوسطاً، ولتحقيق تحسن في المستقبل يجب العمل على توحيد مستوى الدعم والموارد المتاحة لجميع المعلمين لضمان استفادة الجميع بشكل متساو وفعال.

2. وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على الأبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبه السلط تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

وقد تعزو الباحثة ذلك إلى أن الإناث ربما يكن أكثر اهتماماً بالتفاصيل الدقيقة وتطبيق استراتيجيات إدارة المعرفة بشكل أكثر منهجية وفعالية، وقد تكون المعلمات أكثر استعداداً لاستخدام الأدوات التكنولوجية والموارد التعليمية المتاحة لتحسين تجربة التعلم للطلاب، مما ينعكس إيجاباً على تقييمهم لدور إدارة المعرفة، بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك دعم وتدريب مستمر يركز بشكل أكبر على تطوير مهارات الإناث في هذا المجال، ما يجعلهن أكثر تأهيلاً واستعداداً لتطبيق مفاهيم إدارة المعرفة والمعلومات بشكل فعال في الفصول الدراسية، وهذا

الفارق في التدريب والدعم يمكن أن يساهم في زيادة تقدير المعلمات لدور إدارة المعرفة في معالجة الفاقد التعليمي مقارنة بزملائهم الذكور Top of FormBottom of Form.

3. وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على الأبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ولصالح مؤهل البكالوريوس. وتعزى هذه النتيجة إلى أن معلمي الجغرافيا الحاصلين على مؤهل البكالوريوس قد يكونون أكثر تفاعلاً مع استراتيجيات إدارة المعرفة والمعلومات نظراً لكونهم حديثي التخرج نسبياً، وقد تلقوا تدريباً أكاديمياً حديثاً يشمل أحدث التقنيات والأدوات التعليمية، هذا التدريب الحديث يمكن أن يجعلهم أكثر استعداداً لتبني واستخدام مفاهيم إدارة المعرفة والمعلومات في تعليمهم.

بالإضافة إلى ذلك ربما يكون معلمو البكالوريوس أكثر اندماجاً في البيئة التعليمية الحالية ويكون لديهم حماس أكبر لتطبيق ما تعلموه حديثاً في ممارساتهم التعليمية، ويمكن أن يكون لديهم أيضاً رؤية واضحة حول أهمية إدارة المعرفة في تحسين التحصيل الأكاديمي وتقليل الفاقد التعليمي، مما يجعلهم أكثر تقديراً لدوره الاستراتيجيات مقارنة بزملائهم الذين يحملون مؤهلات علمية أعلى والذين قد يكونون أقل انخراطاً في التطورات الحديثة في هذا المجال.

4. وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الأبعاد والدرجة الكلية لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي من وجهة نظر معلمي مادة الجغرافيا في مديرية تربية وتعليم قصبته السلط، تبعاً لمتغير سنوات الخدمة ولصالح من كانت خدمتهم أقل من 5 سنوات.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن المعلمين الذين لديهم الخدمة أقل من 5 سنوات عادة ما يكونون أكثر انفتاحاً على التغيرات والتكنولوجيا الحديثة نظراً لتخرجهم حديثاً، وقد يكونون أكثر تعرضاً واستفادة من التدريب على استخدام أدوات إدارة المعرفة والمعلومات كجزء من تعليمهم الأكاديمي وتدريبهم العملي، علاوة على ذلك يمكن أن يكون المعلمون الأقل خدمة أكثر حماساً واندفاعاً لتطبيق مفاهيم جديدة في ممارساتهم التعليمية، سعياً منهم لتحقيق أفضل النتائج في عملهم، ورغبتهم في إثبات كفاءتهم يمكن أن تدفعهم لاستخدام استراتيجيات إدارة المعرفة بشكل أكثر فعالية وحماس، مقارنة بزملائهم الأكثر الخدمة الذين قد يعتمدون على الأساليب التقليدية التي استخدموها على مدار سنوات عملهم الطويلة، هذا الانفتاح على الابتكار والتغيير يساهم في جعل المعلمين الجدد أكثر تقديراً لدور إدارة المعرفة والمعلومات في معالجة الفاقد التعليمي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- أحمد، الذهبي. (2017). (نموذج النضج المتكامل لإدارة المعرفة) (CK3M ط1). عمان: دار الرنيم للنشر والتوزيع.
- الكبيسي، ص. ا. (2013). (إدارة المعرفة. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- غزالي، ع. (2016). (دور إدارة المعرفة في الرفع من أداء التنظيم الصناعي في الجزائر) أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة محمد ملين دباغين سطيف، الجزائر.
- العلي، ع.، قنديل، ع.، & العمري، غ. (2006). (المدخل إلى إدارة المعرفة. عمان: دار المسيرة.
- نجم، ع. (2007). (إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- نور الدين، ع. (2010). (إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة. عمان: دار أسامة للتوزيع والنشر.
- الهمشري، ع. (2013). (إدارة المعرفة: الطريق إلى التميز والريادة) (ط1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- القهيوي، ل. (2013). (استراتيجية إدارة المعرفة والأهداف التنظيمية) (ط1). عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- الطهراوي، م. (2017). (إدارة المعرفة وتطبيقات الجودة الشاملة) (ط1). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- شطناوي، ه. ع. (2017). دور المعرفة الرقمية لدى طلبة وأساتذة الجامعات وأثرها على التحصيل والبحث العلمي في بيئة المكتبات الإلكترونية: دراسة ميدانية على طلبة وأساتذة جامعة اليرموك. المؤتمر الدولي الثالث في النشر الإلكتروني، المكتبة الجامعة الأردنية نحو مكتبات حديثة - الجودة والاعتمادية. عمان: مكتبة الجامعة.
- لي، ه. و.، & دياب، م. (2017). إدارة المعرفة ودور المكتبات. مجلة الجامعي، 1(1)، 380-390.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abeysekera, I. (2021). Intellectual capital and knowledge management research towards value creation: From the past to the future. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(6), 238.
- Abualoush, S., Masa'deh, R., Bataineh, K., & Alrowwad, A. (2017). The role of knowledge management process and intellectual capital as intermediary variables between knowledge management infrastructure and organization performance. *International Journal of Information and Knowledge Management Studies*, 13, 279–309.
- Alrashdan, H., Al-Ajmi, H., Alnasraween, M., & Karra, S. (2022). Efficiency determinants of educational wastage programs. *Journal of Education and e-Learning Research*, 9(9), 79-86.
- Andrea, J., & Berkova, R. (2020). Teaching theory of probability and statistics during the Covid-19 emergency. *Symmetry*, 12(9), Article 1577.

- Bontis, N., & Choo, C. W. (2025). *Knowledge management: The process of identifying, organizing, storing and disseminating information within an organization*. IBM.
- Clark, A., Nong, H., Zhu, H., & Zhu, R. (2021). Compensating for academic loss: Online learning and student performance during the COVID-19 pandemic. *China Economic Review*, 68, 101629.
- Dreibe, D., Endale, B., & Ashebir, B. (2015). Factors contributing to educational wastage at primary level: The case of Lanfuro Woreda, Southern Ethiopia. *Global Journal of Human-Social Science: Linguistics and Education*, 15(1), 9-20.
- Hebebcı, M. T., Bertiz, Y., & Alan, S. (2020). Investigation of views of students and teachers on distance education practices during the Coronavirus (COVID-19) pandemic. *International Journal of Technology in Education and Science (IJTES)*, 4(4), 267-282.
- Kaume-Mwinzi, R. K. (2017). Causes of education wastage and mitigation strategies in public secondary schools in Kitui central sub county in Kitui County, Kenya. *International Journal of Academic Research in Education*, 3(1), 21-32.
- Kraft, M. (2020). Interpreting effect sizes of education interventions. *Educational Researcher*, 49(4), 241-253.
- Lamb, S., Maire, Q., Doecke, E., Macklin, S., Noble, K., & Pilcher, S. (2020). *Impact of learning from home on educational outcomes for disadvantaged children: Brief assessment*. Victoria State Government, Department of Education and Training.
- Latimier, A., Peyre, H., & Ramus, F. (2021). A meta-analytic review of the benefit of spacing out retrieval practice episodes on retention. *Educational Psychology Review*. <https://doi.org/10.1007/s10648-021-09631-8>
- Memisoglu, S. (2016). Teachers' and administrators' perceptions of knowledge management competence of high school administrators. *Academic Journal*, 11(4), 125-133.
- MyHubIntranet. (2025). *Knowledge management strategy in 8 simple steps*. Retrieved from <https://www.myhubintranet.com>
- Samuel, S. M. (2017). Factors that influence educational wastage in public secondary schools in Kathiani sub-county, Machakos county, Kenya (Doctoral dissertation). *Kenyatta University*.

أثر أبعاد جودة الخدمات في تحقيق رضا العملاء (دراسة ميدانية على عملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية)

الاستلام: 2025 / 06 / 15
التحكيم: 2025 / 08 / 23
القبول: 2025 / 08 / 24

عبدالله صالح الحاج⁽¹⁾

نصر ناجي عباس⁽²⁾

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 أستاذ إدارة الأعمال المشارك، كلية المجتمع وجامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن اليمن.
2 باحث في كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.
* عنوان المراسلة: nasrnaji001@gmail.com

أثر أبعاد جودة الخدمات في تحقيق رضا العملاء (دراسة ميدانية على عملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد جودة الخدمات المتمثلة بـ (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة)، في تحقيق رضا العملاء دراسة ميدانية في شركة الخطوط الجوية اليمنية؛ باستخدام نموذج (AIRQUAL) ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة إدارة رئيسية لجمع البيانات من العينة المستهدفة، واشتمل مجتمع الدراسة على العملاء المسافرين في شركة الخطوط الجوية اليمنية، وتم اختيار عينة مكونة من (198) مسافراً، وتوصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لتوافر أبعاد جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية كان متوسطاً، كما أظهرت النتائج أن المتوسط العام لمستوى رضا العملاء كان بمستوى متوسط، وأثبتت نتائج الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائياً لأبعاد جودة الخدمات في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) مع اختلاف قوة التأثير بين تلك الأبعاد، وأوصت الدراسة إلى ضرورة التحسين المستمر لجودة الخدمات عبر التقييم الدوري، وتحديد مجالات التحسين في كل بعد لزيادة مستوى رضاهم وتحسين تجربتهم مع الشركة.

الكلمات المفتاحية: أبعاد جودة الخدمات، رضا العملاء، نموذج AIRQUAL، شركة الخطوط الجوية اليمنية.

The Impact of Service Quality Dimensions on Customer Satisfaction *A Field Study on Customers of Yemenia Airways.*

Abdullah Saleh Al-Haj^(1,*)
Nasr Najji Abbas⁽²⁾

Abstract:

The study aimed to identify the impact of service quality dimensions—namely, (Airline Tangibles, Terminal Tangibles, Employee Quality, Safety and Security, Empathy, and Airline Image)—on achieving customer satisfaction. This was a field study conducted on Yemenia Airways using the AIRQUAL model. To achieve the study's objective, the researchers adopted the descriptive analytical method and utilized a questionnaire as the primary tool for data collection from the target sample. The study population consisted of passengers traveling with Yemenia Airways, and a sample of (198) passengers was selected. The study found that the overall mean of the availability of service quality dimensions in Yemenia Airways was moderate. Similarly, the overall level of customer satisfaction was also at a moderate level. The findings showed a statistically significant effect of the service quality dimensions on customer satisfaction at a significance level of (0.05), with varying degrees of influence among the dimensions. The study recommended the need for continuous improvement in service quality through periodic evaluation and identification of areas for enhancement in each dimension to increase customer satisfaction and improve their experience with the airline.

Keywords: *Service quality dimensions, customer satisfaction, AIRQUAL model, Yemenia Airways.*

⁽¹⁾ Associate Professor of Business Administration, Community College and University of Science and Technology, Aden, Yemen.

⁽²⁾ Researcher, College of Administrative and Human Sciences, University of Science and Technology, Aden, Yemen.

* Corresponding Email Address: nasrnaji001@gmail.com

المقدمة

تعد خدمات قطاع النقل الجوي أحد أهم المجالات الحيوية في تنمية الاقتصاد لأي دولة، وذلك بفضل الانفتاح العالمي وما سببه من تطورات متلاحقة في حركة الأشخاص والبضائع وتزايد الطلب عليه من قبل العملاء، الأمر الذي استدعى شركات النقل الجوي إلى التركيز على الجودة في الخدمات التي تقدمها، وعليه فإن جودة الخدمات تعد من المجالات الرئيسية التي تساعد الشركات الخدمية في تحقيق أهدافها وبلوغ أفضل النتائج المتعلقة بجودة الخدمات المقدمة، كما يمثل موضوع رضا العملاء عاملاً هاماً من عوامل نجاح الشركات العامة وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية السائدة (زبدة، 2018م)، لذا تكتسب دراسة العلاقة بين أبعاد جودة الخدمات ومستوى رضا العملاء أهمية كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي، حيث عبرت عدد من الدراسات السابقة المحلية والأجنبية أن المؤشرات الرئيسية للتحسين المستمر هي من خلال فهم تأثير أبعاد جودة الخدمات وتقييمها بشكل دوري، الأمر الذي يمكن الشركات من معرفة المجالات التي تحتاج إلى تحسين ولضمان تحقيق رضا العملاء بصورة مستدامة، في هذا الإطار تأتي الدراسة الحالية التي تسعى بشكل أساسي إلى دراسة وتحليل الأثر الذي تقوم به أبعاد جودة الخدمات وعلاقتها في تحقيق رضا العملاء (دراسة ميدانية على عملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية)، والتي تم تحديدها عبر الدراسة الاستطلاعية الأولية وبالاستفادة من توصيات الدراسات السابقة التي أكدت أهمية موضوع الدراسة

مشكلة الدراسة

يعد قطاع النقل الجوي أحد القطاعات المهمة في التنمية الاقتصادية للدول، ويساهم بشكل فاعل في عملية النمو والازدهار الحضاري للمجتمعات، ولذلك شهد قطاع النقل الجوي توسعاً بشكل متسارع في الفترات الأخيرة على المستوى العالمي، إلا أن هذا القطاع عانى عدداً من المشكلات في ظل ظروف الحرب الراهنة والتي تعاني منها اليمن في جميع القطاعات بشكل عام، وقطاع النقل الجوي بشكل خاص، حيث تعرض هذا القطاع إلى تغييرات كبيرة أدت إلى توقف عمل شركة الخطوط الجوية اليمنية، كما أن الحظر الجوي أثر في أداء عمل شركة الطيران وتعليق جميع رحلاتها من وإلى اليمن، ونتيجة للتغيرات التي مرت بها الدولة بشكل عام وشركة الخطوط الجوية اليمنية بشكل خاص أدت إلى نقل المركز الرئيس للشركة إلى العاصمة المؤقتة عدن؛ وذلك لمواصلتها أعمالها واستمرار مزاولة نشاطها، وفي هذا الإطار تعززت لدى الباحثين تناول فكرة موضوع هذه الدراسة والقيام بدراسة المتغيرات ذات العلاقة وما مدى تأثيرها في رضا العملاء تجاه جودة الخدمات المقدمة في شركة الخطوط الجوية اليمنية، و تعزيزاً في تحديد المشكلة فقد اعتمد على مجموعة من مصادر المشكلة البحثية منها:

1. الدراسة الاستكشافية: أجرى الباحثان دراسة استكشافية أولية، اعتمد على توزيع استبانة أولية وزعت على مجموعة من العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية، وقام الباحثان بإجراء تحليل تفصيلي لفقرات الاستبانة واحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لتقديرات عينات البحث الأولية حول رضا العملاء لشركة الخطوط الجوية اليمنية، وأسهمت هذه الدراسة الاستطلاعية في بلورة المشكلة بشكل أكثر وضوحاً، كما هو موضح في الجدول أدناه، الذي يعرض ملخص نتائج اختبار متوسط رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

جدول (1-1): نتيجة اختبار متوسط رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية محل البحث.

المحور	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية df	إحصائية T	الاحتمالية Sig.
رضا العملاء	22	2.76	0.589	21	-1.89	0.07

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي 2024م.

وتوضح من النتائج وجود مشكلة بحثية أظهرتها نتائج الدراسة الاستطلاعية والتي تحتاج إلى دراسة شاملة تتناول فيها الأسباب الحقيقية التي تحول دون تحقيق رضا العملاء وتدني مستوى الرضا لدى عملاء شركة الخطوط الجوية اليمنية.

وبناءً على ما سبق، يمكن للباحثين صياغة مشكلة الدراسة عبر التساؤل الرئيس الآتي:

1. ما أثر أبعاد جودة الخدمات المتمثلة بـ (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن

والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة) في تحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية؟

وينبثق من السؤال الرئيس أسئلة فرعية:

1. ما مستوى تطبيق أبعاد جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية؟

2. ما مستوى رضا العملاء عن أبعاد جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية؟

هدف الدراسة الرئيس:

التعرف على أثر أبعاد جودة الخدمات المتمثلة بـ (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة) في رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

الأهداف الفرعية:

1. التعرف على مستوى تطبيق أبعاد جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

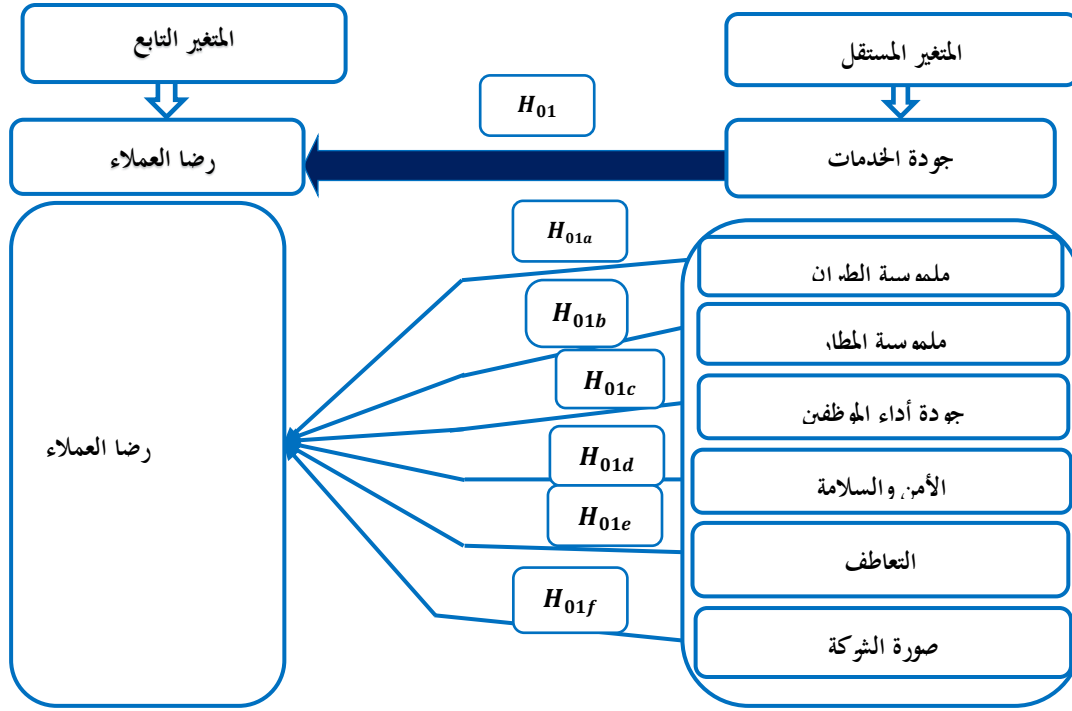
2. التعرف على مستوى رضا العملاء عن جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية التعرف على أثر أبعاد جودة الخدمات من قبل شركة الخطوط الجوية اليمنية، وتحليل الأبعاد التي تؤثر في مستوى رضا العملاء من الناحية العملية، واحتمالية مساهمة نتائج هذه الدراسة في لفت انتباه الجهات المعنية المتمثلة بمجلس الإدارة في شركة الخطوط الجوية -محل الدراسة- إلى الاهتمام في التقييم المستمر لجودة الخدمات والسعي لتحسينها للوصول إلى رضا مناسب للعملاء، وإعطاء متخذي القرار الصورة الشاملة عن الأثر التي تحدثه أبعاد جودة الخدمات مما يحقق لها التقدم المستمر والريادة في مجال أعمالها.

النموذج المعرفي الافتراضي:

اعتمد نموذج الدراسة الحالية على (Jameel, 2025)، و(الناصر، وإسماعيل، 2022م)، و(حميد، 2022م)، و(حدادي، وعياض، 2022م)، و(Othman, Others, 2022)، و(Farooq, Others, 2017)، و(Abdel Rady, 2018)، و(Ibrahim, 2017)، و(Ali, Others, 2015)، كما هو موضح بالشكل الآتي :



الشكل (1-1): يوضح الأنموذج المعرفي الافتراضي للدراسة.

فرضيات الدراسة:

بناءً على أهداف ومشكلة الدراسة والاستفادة من الدراسات السابقة ويهدف دراسة الأنموذج المعرفي الافتراضي والموضح بالشكل (1-1) واختبار الأثر الموجود بين متغيرات الدراسة تم صياغة فرضيتين رئيسيتين، وتفرعت منهما عدد (6) فرضيات فرعية، وفقاً لأبعاد متغيرات الأنموذج الافتراضي للدراسة بحسب الآتي:

الفرضية الرئيسية: H_{01} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الخدمات بأبعادها منفردة والمتمثلة بـ (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة) في تحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

وتفرعت من هذه الفرضية عدد (6) من الفرضيات الفرعية تتمثل بالآتي:

1. H_{01a} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد (ملموسية الطيران) في تحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية.
2. H_{01b} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد (ملموسية المطار) في تحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية.
3. H_{01c} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد (جودة أداء الموظفين) في تحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية.
4. H_{01d} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد (الأمن والسلامة) في تحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

5. H_{01d} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد (التعاطف) في تحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية.
6. H_{01f} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد (صورة الشركة) في تحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

مصطلحات الدراسة (التعريف الإجرائية):

جودة الخدمات (المتغير المستقل):

اعتمد الباحثان في تعريفهما الإجرائي لهذا المفهوم على دراسة: (حواس، طاهير، 2022م، 368)، و(حسام وعبد الكريم، 2022م، 339)، ولغرض البحث فقد عرفت جودة الخدمات بأنها: عبارة عن أداء الخدمات المدركة التي تقدمها شركة الخطوط الجوية اليمنية، والتي تتمتع بالموثوقية وخلوها من الشكوك أو المخاطر سواء كانت ملموسة أم غير ملموسة، وتشعر العملاء (المسافرين) بالاهتمام والراحة، وتلبي احتياجاتهم المعلنة والضمنية، وتشبع رغباتهم وفقاً لتصوراتهم بما يعكس قدرتها على تحقيق رضاهم.

رضا العملاء (المتغير التابع):

اعتمد الباحثان في تعريفهما الإجرائي لهذا المفهوم على دراسة: (بولعبيزة، وبولعتالي، 2021م، 18). (مخلوف، 2020م، 37)، فعرفا رضا العملاء بأنه: الشعور العاطفي بالاطمئنان والإحساس بالمتعة والسعادة، أو بخيبة الأمل عن مستوى جودة الخدمات المدركة ومقارنتها مع التوقعات، ويختلف الرضا من شخص لآخر بحسب إشباع الحاجات النفسية، أو المادية، حيث يرتبط بمؤشرات يعتمد عليها في التعبير عن مدى قناعاته وتعكس رأيه أثناء وبعد استهلاكه للخدمات المقدمة له من شركة الخطوط الجوية اليمنية.

الدراسات السابقة:

(1) دراسة (Jameel, 2025): جودة الخدمة ورضا العملاء من خلال أبعاد AIRQUAL: دراسة ميدانية على الخطوط الجوية العراقية.

Service quality and customer satisfaction through AIRQUAL dimensions: An empirical investigation on Iraqi airways.
هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير أبعاد جودة الخدمة في رضا العملاء، وتكون المجتمع من جميع الزبائن المتعاملين مع شركة الخطوط الجوية العراقية في مطاري بغداد وأربيل، كانت العينة قصديّة مكونة من (381) مفردة، واعتمدت على الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، واستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي، أظهرت النتائج أن أبعاد جودة الخدمة تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي على رضا العملاء، وأوصت بتوسيع نطاق الدراسة مستقبلاً ليشمل شركات طيران أخرى ومقارنة النتائج.

(2) دراسة (إسماعيل، والناصر، 2022م) بعنوان: دور جودة الخدمة في تحسين مستوى رضا عملاء الخطوط الجوية الكويتية (دراسة تطبيقية) جامعة مدينة السادات.

هدفت الدراسة التعرف إلى دور أبعاد جودة الخدمة المقدمة من شركة الخطوط الجوية الكويتية على رضا العملاء، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المسافرين على الخطوط الجوية الكويتية، واشتملت العينة على مجموعة قوامها (380) من العملاء المسافرين على الخطوط الجوية الكويتية، اعتمدت على المقابلة لجمع البيانات، واستخدمت

المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت إلى عددٍ من النتائج أهمها: أن مستوى رضا العملاء عن شركة الخطوط الجوية الكويتية كان متوسطاً، وهناك علاقة طردية (إيجابية) بين أبعاد جودة الخدمة ورضا العملاء، وأوصت بالتقييم المستمر لمستوى جودة الخدمة المقدمة للعملاء بأبعادها لضمان رضاهم عنها.

(3) دراسة (Othman, Others, 2022) بعنوان: تقييم جودة الخدمة ورضا العملاء الناتج عن شركة الخطوط

الجوية المحلية الماليزية.

Evaluation of Service Quality and Resulting Customer Satisfaction of Malaysia Local Airlines Company
هدفت الدراسة إلى تقييم العملاء لجودة الخدمات المقدمة بأبعادها وتأثيرها في رضا العملاء، وتكون المجتمع من جميع المسافرين على الخطوط الجوية المحلية الماليزية، وتمثلت العينة من (100) من المسافرين، واعتمدت على الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، واستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي، والنمذجة المعادلات الهيكلية للتحليل، وتوصلت إلى أنه يوجد أثر بين الجودة المدركة ب (ملموسية الطيران، وصورة شركة) على رضا العملاء، ولا يوجد تأثير كبير بين الجودة المدركة المتعلقة ب (الملموسة للمطار، وخدمات الموظفين، والتعاطف) في رضا العملاء، وأوصت بتحسين أبعاد جودة الخدمات.

(4) دراسة (حميد، ومحمد، 2022م) بعنوان: جودة الخدمة وأثرها على رضا الزبون في شركات النقل الجوي:

دراسة حالة شركة الطاسيلي للطيران وكالت تندق الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية جودة خدمة النقل الجوي بأبعادها في تحقيق رضا العملاء، وتكون مجتمع الدراسة من كل زبائن مؤسسة طاسيلي للطيران فرع تندق الجزائر، واشتملت العينة على (220) مسافراً، واعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، وتوصلت إلى عددٍ من النتائج أهمها: إن مستوى جودة الخدمات ومستوى رضا العملاء كان منخفضاً، وأوصت بضرورة قيام الشركة بإجراء تعديلات جذرية على بعض العمليات القائمة داخل الوكالة لتحسين مستويات الرضا المحققة.

(5) دراسة (Abdel Rady, 2018) بعنوان: قياس جودة خدمة الخطوط الجوية باستخدام أنموذج AIRQUAL:

دراسة تطبيقية على مصر للطيران.

Measuring Airline Service Quality Using AIRQUAL Model: A Study Applied to EgyptAir

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر جودة الخدمة باستخدام أنموذج (AIRQAUL) على رضا المسافرين في مصر للطيران، وتكون مجتمع الدراسة من عملاء الخطوط الجوية المصرية، تم اختيار عينة مكونة من (300) من عملاء شركة الخطوط الجوية المصرية، واعتمدت على الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، واستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت إلى أن التقييم العام لجودة خدمات الطيران بأبعادها المختلفة متوسطاً، وأن تقييم الرضا عالياً، وأوصت بضرورة تحسين أبعاد جودة الخدمة في شركة مصر للطيران، على وجه الخصوص الملموسية والتعاطف.

دراسة (Ibrahim, 2017) بعنوان: أثر جودة الخدمة المدركة على جودة الخدمة الشاملة ورضا العملاء: دراسة حالة الخطوط الجوية الوطنية السعودية.

Investigating Effects Of Perceived Service Quality On Overall Service Quality And Customer Satisfaction: Case Of Saudi Airlines.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر جودة الخدمة المتصورة (المدركة) بأبعادها على جودة الخدمة الشاملة ورضا العملاء، وتكون مجتمع الدراسة من الخطوط الجوية الوطنية السعودية، تم اختيار عينة مكونة من (712) من عملاء الخطوط الجوية الوطنية السعودية، اعتمدت على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أنه يوجد أثر بين أبعاد جودة

المُدركَة والجودة الشاملة على رضا العملاء، وأوصت بتعزيز مستوى بُعد التعاطف من قبل إدارة الشركة للحفاظ على صورة الجودة المُدركَة تجاه المسافرين، وتعزيز الاعتناء بالمسافرين، والإجابة السريعة على استفساراتهم - (6) دراسة (أحمد، 2014م) بعنوان: جودة الخدمات وأثرها في رضا الزبون، دراسة حالة شركة الخطوط الجوية اليمنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تقييم جودة الخدمات التي تقدمها الخطوط الجوية اليمنية لزيائنها المسافرين بأبعادها، والتعرف على مستوى رضا المسافرين على الخدمات المقدمة من الخطوط الجوية اليمنية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع عملاء الخطوط الجوية اليمنية - صنعاء، تم اختيار عينة من عملاء الخطوط الجوية اليمنية مكونة من (650) مفردة، واعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي، والاستبانة لجمع المعلومات والبيانات، وتوصلت إلى عددٍ من النتائج أهمها: إن مستوى جودة الخدمات و مستوى رضا المسافرين في الخطوط الجوية اليمنية كان متوسطاً، وقد أوصت الدراسة ب: ضرورة العمل على تحسين مستوى أبعاد الجودة للخطين الداخلي والخارجي، وخصوصاً جانب التعاطف في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الجودة:

من الصعب وضع تعريف محدد وشامل للجودة بسبب طبيعتها الذاتية والنسبية، حيث يختلف مفهومها بين الأفراد وفقاً لأذواقهم واحتياجاتهم. ومع ذلك، يمكن القول إن الجودة في خدمات النقل الجوي تعني: مجموعة المعايير والمواصفات التي تلبى احتياجات المسافرين وتحقق رضاهم بأقل تكلفة ممكنة (سعيد، 2023م)، فالجودة هي: مجموعة المعايير والمواصفات والخصائص التي تتمتع بها خدمات النقل الجوي في شركة الخطوط الجوية، والتي تكون قادرة على تحقيق رضا العملاء (المسافرين)، عبر تلبية احتياجاتهم ووفقاً لرغباتهم وتوقعاتهم، وبأقل التكاليف الممكنة.

مفهوم الخدمة:

هي نشاط أو منفعة يتم الحصول عليها بواسطة أنشطة ناشئة من التداخل بين المؤسسة والزيائن ومن الأنشطة الداخلية في المؤسسة، وهي تهدف أساساً إلى إشباع حاجات الزيائن وارضائهم (مقدم، واسماعيل، 2022م، 18)، فالخدمة: عبارة عن مجموعة من المنافع والأنشطة التي تقدمها شركة الخطوط الجوية اليمنية؛ لتلبية احتياجات العملاء المسافرين وفقاً لرغباتهم وتحقيق رضاهم أثناء رحلاتهم، وغالباً ما تكون هذه المنافع مرتبطة بخدمات إضافية مرافقة، وسلع مادية ملموسة لضمان رحلة سفر مريحة وأمنة للمسافرين.

مفهوم جودة الخدمة:

تشير الأدبيات إلى اختلاف وجهات النظر حول طبيعة جودة الخدمة؛ فبعض الباحثين يعتبرها مفهوماً موضوعياً مرتبطاً بخصائص الخدمة ذاتها، بينما يرى آخرون أنها مفهوم شخصي يعتمد على إدراك العميل لمستوى إشباع الخدمة لاحتياجاته (الناصر، واسماعيل، 2022م)، فجودة الخدمة هي "تقييم الزيائن لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة المقدمة إليهم مقارنة مع توقعاتهم لهذه الخدمة، حيث تعبر جودة الخدمة عن الفرق بين توقعات الزيائن للخدمة وإدراكهم للأداء الفعلي لها" (العمرى، 2021م، 269)، ومما سبق يمكن القول إن جودة الخدمة هي: تقديم خدمات

عالية الجودة تضي بتوقعات العملاء بل وتتجاوزها فهي تركز على تلبية احتياجات العملاء ورغباتهم وتوفير تجربة إيجابية ومرضية لهم.

أبعاد جودة الخدمات:

استخدم الباحثان نموذج (AirQual) والذي يعنى بخدمات النقل الجوي:

أنموذج (AIRQUAL):

يُعد قياس جودة الخدمة في قطاع النقل الجوي تحدياً نظراً لتعدد العوامل المؤثرة في عملية القياس، خاصة من وجهة نظر المسافرين. مما دفع شركات الطيران - ومنها الشركة محل الدراسة- إلى البحث المستمر عن تطوير أبعاد الجودة بما يتوافق مع توقعات العملاء.

ومن هذا المنطلق تم تطوير أنموذج (AIRQUAL) بواسطة (Bari et al, 2001)؛ وذلك لقياس جودة الخدمات في شركات الطيران، حيث كان الباحثون حريصين على تطوير أبعاد جودة الخدمات لتكون أكثر دقة في وصف جودة الخدمات المقدمة وبالشكل التي تلي وتلائم مع متطلبات خدمات النقل الجوي لشركات الطيران، وبعد إجراء العديد من الاختبارات للتأكد من صلاحيته وصحته، تم استخدام أنموذج (AIRQUAL) في أول دراسة أجريت في شمال قبرص، وتم التحقق في إذا كان بإمكان هذا الأنموذج قياس جودة الخدمة بنجاح عبر تصورات عملاء شركات الطيران. لكون المقاييس والنماذج الموجودة السابقة عامة وغير قابلة للتكيف مع المتطلبات في قطاع الطيران، وتهمل الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعملاء في البلدان المختلفة، ومع ذلك لا تزال الأبحاث المتعلقة بالتحقيق في أبعاد جودة خدمة شركات الطيران واسعة النطاق ومستمرة في هذا الغرض (Ekiz et al, 2006) و Farooq (Others,2018). الجدير بالذكر أن النموذج تميز بتخصه القطاعي، مقارنة بالنماذج العامة التي تتجاهل الاختلافات الاجتماعية والثقافية بين العملاء. مع ذلك؛ لا تزال الأبحاث مستمرة لتطوير أبعاد جودة الخدمة في هذا المجال. (Ekiz et al., 2006; Farooq et al., 2018).

ويتكون أنموذج (AIRQUAL) من خمسة أبعاد متميزة وهي:

1. ملموسية الطيران:

اعتمد الباحثان في تعريفهما الإجرائي لهذا المفهوم على دراسة: (Othman, Others, 2022, 67) ولغرض البحث فقد عرفها على أنها: تلك الماديات الموجودة والمرتبطة بالطائرة والخدمات المتعلقة بها، وتتضمن الأطعمة المقدمة، والمقاعد المريحة، والمنظر الجذاب، والتقنيات المتطورة المستخدمة في الطائرة، والتي يمكن للعملاء ملاحظتها وملاستها أثناء الرحلة الجوية والحكم على جودتها عبر تصوراتهم وتجاربهم عنها، والتي تؤثر في رضاهم تجاه الخطوط الجوية اليمنية.

2. ملموسية المطار:

اعتمد الباحثان في تعريفهما الإجرائي لهذا المفهوم على دراسة: (Abdel Rady, 2018, 276) ولغرض البحث عرفها بأنها: الأصول الملموسة الموجودة في المطار والمتمثلة بالمظهر الجذاب، والتسهيلات المقدمة في مرافق البنية التحتية، والمعدات والوسائل والتصاميم والأثاث المناسب والحديث، والتي يمكن للعملاء ملاحظتها والشعور بها في مكاتب وصلات المطار والتي تؤدي دوراً حاسماً في تشكيل تصوراتهم وتجاربهم، وتؤثر في رضاهم تجاه الشركة.

3. جودة أداء الموظفين:

اعتمد الباحثان في تعريفهما الإجرائي لهذا المفهوم على دراسته: (Farooq, Others, 2018, 171) ولغرض البحث فقد عرفت بأنها: مقدرة موظفي شركة الخطوط الجوية اليمنية على تقديم أفضل خدمات، والاستماع الجيد والتعامل الفعال واللطيف واللباقة في التخاطب بلغتهم يفهمها المسافرون، والسمات الشخصية التي يتمتع بها الموظفون وتتضمن سرعة الاستجابة، والكفاءة، والخبرة، والموثوقية، وآداب السلوك العام، والمهارات المهنية، والقدرات الفنية الاحترافية، والتعاملات الإنسانية التي يجدها العملاء المسافرون من موظفي الشركة.

4. التعاطف:

اعتمد الباحثان في تعريفهما الإجرائي لهذا المفهوم على دراسته: (Ngan, 2018, 16)، ولغرض البحث فقد عرفاه بأنه: قدرة الشركة على تقديم خدمات تراعي الاهتمام الفردي لعملائها المسافرين، ويعكس ثقافتاً تنظيمية شاملة تهدف إلى تحقيق رضا العملاء وتوفير تجربة سفر مميزة، ويشمل ذلك الالتزام بالمواعيد، وتقديم الرعاية والاهتمام بالمسافرين، وتسهيل خدمات النقل بين المدن والمطار، والتعويض العادل عند فقدان الأمتعة أو تلفها، وتوفير مكاتب الشركة في مواقع ملائمة مع جدول رحلات يُلبي احتياجات العملاء.

5. صورة الشركة:

اعتمد الباحثان في تعريفهما الإجرائي لهذا المفهوم على دراسته: (Farooq, Others, 2018, 171)، (بو مرحب، ومحمودي، 2021م، 6)، فعرفا صورة الشركة بأنها: عبارة عن مجمل التصورات الشاملة التي أدركها (المسافرون) والمرتبطة بالخبرات والتجارب السابقة لهم تجاه سمعة الشركة، وعروضها المقدمة، وملاءمة قيمة الخدمات المقدمة، والتي تؤثر في رضا العملاء (المسافرين) في الخطوط الجوية اليمنية.

6. الأمن والسلامة:

أضاف الباحثان بُعد الأمن والسلامة في الدراسة الحالية كبعد مهم للمسافرين اليمنيين نظراً للظروف الراهنة التي تعيشها اليمن، بالإضافة إلى أهميته وجوده في نظام جودة الخدمات المقدمة من قبل شركات الخطوط الجوية، واعتمد الباحثان في تعريفهما الإجرائي لهذا المفهوم على دراسته: (لشهب، وكواش، 2023م، 23)، (وبوزيد، وبوبكري، 2017م، 28)، فعرفا الأمن والسلامة: تعبير عن أنظمة الأمن والسلامة ضمن الخدمات التي تقدمها شركة الخطوط الجوية اليمنية لعملائها المسافرين والذي يعكس خلو جميع المعاملات من الأخطاء أو المخاطر والشكوك، بحيث يحظى العملاء بالثقة في نفوسهم ويشعرون بالاطمئنان في التعامل مع الشركة وموظفيها.

وعليه فقد اعتمد الباحثان على أنموذج (AIRQUAL) لقياس جودة الخدمات في الخطوط الجوية اليمنية- محل الدراسة- بأبعاده، كما تم إضافة بُعد الأمن والسلامة كبعد مهم للمسافرين اليمنيين نظراً للظروف الراهنة التي تعيشها اليمن.

رضا العملاء:

يُعدُّ إرضاء العملاء هدفاً استراتيجياً لأي شركة تسعى للنجاح والاستدامة، كما أنه يعكس مدى تلبية توقعات واحتياجات العملاء عبر تجربتهم مع الخدمات المقدمة، ونظراً لأن رضا العميل يُعد علامة على جودة الخدمة، فلا يمكن أن تكون الخدمة عالية الجودة ما لم يكن العميل راضياً عنها، (سعيد، 2022م)، والرضا يعبر عن حالة نفسية شعورية إيجابية أو سلبية تتولد لدى الزبون بعد استخدامه للمنتج أو الخدمة، وذلك بالمقارنة بين ما كان يتوقع الحصول عليه وبين ما حصل عليه فعلياً (بوشكريط، وبو غلاف، 2020م، 8)، ومما سبق فإن رضا العملاء: هو

الشعور العاطفي بالاطمئنان والإحساس بالمتعة والسعادة أو خيبة الأمل، ينتج عن تجربة الخدمة ومقارنتها بالتوقعات ويتأثر الرضا بالعوامل الشخصية وتقييم جودة الخدمة المدركة وقد رتقا على تلبية الاحتياجات النفسية والمادية، ويتم التعبير عن الرضا عبر مؤشرات محددة تعكس رأي العملاء في الخدمات المقدمة من شركة الخطوط الجوية اليمنية.

منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة البحث والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، تم اعتماد المنهج الوصفي المسحي في استعراض الجوانب النظري لموضوع البحث والإجابة على أسئلة البحث، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي لاختبار فرضيات البحث ومعالجة البيانات.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على وسيلة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تصميم استمارة استقصاء/ استبانة تهدف إلى قياس رأي أفراد العينة حول أثر أبعاد جودة الخدمات في تحقيق رضا العملاء، دراسة ميدانية على عملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية، بالاعتماد على عدد من الدراسات في تصميم الاستبانة منها: (Jameel, 2025)، و(لشهب، وكواشي، 2022م)، و(Othman, Others, 2022)، و(Farooq, Others, 2017)، و(Abdel Rady, 2018)، و(Ibrahim, 2017)، و(Ali, Others, 2015).

صدق وثبات أداة الدراسة

الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء الأكاديميين والمتخصصين كمحكمين للأداة، لمراجعة صياغتها اللغوية ومدى ارتباط فقراتها بالموضوع، وقد قام المحكمون بإبداء الرأي نحو مدى وضوح صياغة كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، ومدى ملاءمة الفقرة لقياس ما وضعت لأجله، ومدى مناسبة الفقرة للمحور الذي تنتمي إليه، وإسداء النصح بإدخال أية تعديلات على صياغة الفقرات؛ وتم الأخذ بمقترحات وتوصيات الخبراء، وأجريت التعديلات التي اتفق عليها المحكمون بنسبة (80%)، وجاءت هذه التعديلات في صياغة بعض الفقرات؛ لتزداد وضوحاً، حتى أصبحت استمارة الاستبانة بصورتها النهائية.

الصدق الداخلي (صدق الاتساق الداخلي للأداة):

أجرى الباحثان اختباراً لمعامل الصدق سييرمان (Pearson Correlation) للتجزئة النصفية، ويشير إلى أنه لو تم إعادة توزيع الاستبانة بعد فترة من الزمن لحصلنا على نفس النتائج بمعامل صدق كلي للأداة بلغت قيمته (0.811)، وهو معامل قوي يجعل الأداة تتمتع بالصدق لما أعدت له، وكما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول (2-1): معامل الصدق والثبات لأداة البحث.

المحاور/ الأبعاد	عدد الفقرات	معامل سبيرمان للتجزئة النصفية	مستوى الدلالة
جودة الخدمات	42	0.841	.000
1. ملموسية الطيران	7	0.737	.000
2. ملموسية المطار	10	0.686	.000
3. جودة أداء الموظفين	8	0.593	.000
4. الأمن والسلامة	5	0.851	.000
5. التعاطف	7	0.806	.000
6. صورة الشركة	5	0.806	.000
رضاء العملاء	11	0.819	.000
الاستبانة ككل	53	0.811	.000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2024م.

ثبات الأداة:

أجرى الباحثان اختبار الثبات بعد جمع البيانات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cornbach's Alpha) للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ لجميع متغيرات البحث (0.943)، وهو معامل قوي جداً يجعل من الاستبانة أداة مناسبة للبيانات التي تم جمعها بواسطتها، وكما هو موضح في الجدول (3-1).

جدول (3-1): معامل الصدق والثبات لأداة البحث.

المحاور/ الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
جودة الخدمات	42	0.925
1. ملموسية الطيران	7	0.811
2. ملموسية المطار	10	0.733
3. جودة أداء الموظفين	8	0.599
4. الأمن والسلامة	5	0.866
5. التعاطف	7	0.879
6. صورة الشركة	5	0.900
رضا العملاء	11	0.882
الاستبانة ككل	53	0.943

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2024م.

حيث بلغت قيمته لمحور جودة الخدمات (0.925)، وبلغت قيمته لمحور رضا العملاء (0.882)، وهي معاملات قوية جداً تجعل من المقياس أداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العملاء المسافرين في الرحلات الجوية لشركة الخطوط الجوية اليمنية، ونظراً لحجم المجتمع ولقيود الوقت تم توزيع استبانة خلال عشرة أيام من شهر يوليو ابتداءً من تاريخ (20 - 30) يوليو 2024م لعدد

(9) تسع رحلات شملت (1257) مسافراً، وقد تم أخذ عينة عشوائية بسيطة منهم مثلت عينة الدراسة وبنسبة بلغت (16%) من مجتمع الدراسة المحدد، وقدم تم توزيع استمارة الاستبانة على العينة أثناء الرحلات الجوية من صالة المطار، حيث تم توزيع (205) استبانة، عادت منها (200) استبانة وبنسبة استجابة بلغت (97.6%)، كما أن من بين الاستبانات المعادة هناك استبانتان غير صالحتين للتحليل الإحصائي، وبالتالي فإن عدد الاستبانات التي تم تحليلها من إجمالي الاستبانات هي (198) بنسبة (96.6%) من الإجمالي وهي نسبة مقبولة.

التحليل الوصفي لإجابات عينة البحث عن فقرات جودة الخدمات:

جدول (1-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمحور جودة الخدمات.

م	عناصر جودة الخدمات	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التوافر	اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)
1	جودة أداء الموظفين.	1	3.69	0.87	73.8	عال	11.13	0.00
2	ملموسية الطيران.	2	3.39	0.67	67.8	متوسط	8.32	0.00
3	الأمن والسلامة.	3	3.26	0.84	65.2	متوسط	4.45	0.00
4	ملموسية المطار.	4	3.21	0.72	64.8	متوسط	4.80	0.00
5	التعاطف.	5	2.81	0.86	56.2	متوسط	-2.99	0.00
6	صورة الشركة.	6	2.55	0.98	51.0	ضعيف	-6.37	0.00
	المتوسط العام لمحور جودة الخدمات.		3.15	0.64	63.8	متوسط	4.32	0.00

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يتبين من الجدول (1-4) تحليل إجابات أفراد عينة البحث عن درجة توافر أبعاد جودة الخدمات التي تراوحت (-3.96) (1.85)، وكانت توافر الأبعاد متوزعة في المستوى "متوافرة بدرجة عالية"، و"متوافرة بدرجة متوسطة"، و"متوافرة بدرجة ضعيفة"، حيث إن أعلى تلك الأبعاد توافراً هو بُعد جودة أداء الموظفين في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (0.87)، ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول البعد، ووزن نسبي (73.8%)، ويشير إلى وجود موافقة على هذا البعد، كانت ذات دلالة إحصائية حيث كانت قيمة اختبار (T)، وكان مستوى المعنوية لها (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمدة في هذا الدراسة (0.05)، فيما جاء أدنى تلك الأبعاد توافراً هو بُعد صورة الشركة بمتوسط حسابي (2.55)، وانحراف معياري (0.98)، ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول البعد، ووزن نسبي (51%)، و الموافقة على هذا البعد، وكان قيمة مستوى دلالة المعنوية لها (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا الدراسة (0.05)، أي أنه تم الإجابة على السؤال الفرعي الأول الذي ينص على ما مستوى تطبيق أبعاد جودة الخدمات في الشركة (محل الدراسة)

التحليل الوصفي لإجابات عينة البحث عن فقرات رضا العملاء:

جدول (1-5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات محور رضا العملاء.

م	المتوسط العام	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التوافر	اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)
1	محور رضا العملاء.	2.82	0.75	56.4	متوسط	-3.32	0.00

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2024م. يُبين الجدول (1-5) درجة التوفر لبعده رضا العملاء حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة البحث عن محور رضا العملاء (2.82)، ويشير إلى توافر متوسط لرضاء العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.75)، وتشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول رضا العملاء وبتوزن نسبي متوسط بلغ (56.4%)، و موافقة أفراد العينة على هذا البعد في شركة الخطوط الجوية محل الدراسة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمدة في هذا البحث (0.05)، بذلك تم الإجابة على السؤال الفرعي الثاني الذي ينص على (ما مستوى رضا العملاء عن جودة الخدمات في الشركة (محل الدراسة)

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات بإبعاده المتمثلة بـ (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة) في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية. ولاختبار الفرضية تم اختبار الفرضيات المنبثقة منها كما يأتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملموسية الطيران في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

جدول (1-6): نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر ملموسية الطيران في تحقيق رضا العملاء.

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوب	قيمة f المحسوب	مستوى الدلالة (P.value)
ملموسية الطيران	معامل الانحدار a	0.57	0.58	0.34	2.54	102.37	0.00
	معامل الانحدار b	0.66			10.11		

$$y = 0.57 + 0.66x$$

يتضح من الجدول (1-6) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية لبعده بملموسية الطيران في تحقيق رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.66)، أي أنه كلما زادت ملموسية الطيران في شركة الخطوط الجوية اليمنية بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في تحقيق رضا العملاء بمقدار (0.66) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.58)، ويشير إلى ارتباط طردي معنوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بمعنى أنه كلما زادت تطبيق ملموسية الطيران أدى إلى زيادة في مستوى تحقيق رضا العملاء والعكس صحيح، وهذان المعاملان: معامل الانحدار، ومعامل الارتباط ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار (T)، أما القابلية التفسيرية لأنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.34)، مما يشير إلى أن (34%) من التغيرات في تحقيق رضا العملاء تعود إلى ملموسية الطيران، بينما (66%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في تحقيق رضا العملاء تعود إلى عوامل

أخرى، وقد أشار اختبار (F) إلى أن أنموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج تم التوصل إلى رفض فرضية العدم للفرض الفرعي، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموسمية الطيران في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية).
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموسمية المطار في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

جدول (1-7): نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر لموسمية المطار في تحقيق رضا العملاء.

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوب	قيمة f المحسوب	مستوى الدلالة (P.value)
لموسمية المطار	ثابت الانحدار a	1.06	0.51	0.26	5.02	71.26	0.00
	معامل الانحدار b	0.53			8.44		

$$y = 1.06 + 0.53x$$

يتضح من الجدول (1-7) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بموسمية المطار بوصفها أحد أبعاد جودة الخدمات في المتغير التابع والمتمثل بتحقيق رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.53)، أي أنه كلما زادت لموسمية المطار بوصفها أحد أبعاد جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في تحقيق رضا العملاء بمقدار (0.53) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.51)، وهو معامل ارتباط طردي معنوي، ويشير إلى أنه كلما زادت لموسمية المطار زاد رضا العملاء والعكس صحيح، وهذان المعاملان: معامل الانحدار، ومعامل الارتباط ذو دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار (T)، أما القابلية التفسيرية لأنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.26)، مما يشير إلى أن (26%) من التغيرات في تحقيق رضا العملاء تعود إلى لموسمية المطار، بينما (74%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في تحقيق رضا العملاء تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار (F) إلى أن أنموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج تم التوصل إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموسمية المطار في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية).
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة أداء الموظفين في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

جدول (1-8): نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر جودة أداء الموظفين في تحقيق رضا العملاء.

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوب	قيمة f المحسوب	مستوى الدلالة (P.value)
جودة أداة الموظفين	ثابت الانحدار a	1.22	0.49	0.42	5.99	64.54	0.00
	معامل الانحدار b	0.43			8.03		

يتضح من الجدول (8-1) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بجودة أداء الموظفين بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمات في المتغير التابع والمتمثل بتحقيق رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.43)، أي أنه كلما زادت جودة أداء الموظفين بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في تحقيق رضا العملاء بمقدار (0.43) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.49)، وهو معامل ارتباط طردي معنوي، ويشير إلى أنه كلما زادت جودة أداء الموظفين زاد رضا العملاء والعكس صحيح، وهذان المعاملان: معامل الانحدار، ومعامل الارتباط ذو دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار (T)، أما القابلية التفسيرية لأنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.24)، مما يشير إلى أن (24%) من التغيرات في تحقيق رضا العملاء تعود إلى جودة أداء الموظفين، بينما (76%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في تحقيق رضا العملاء تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار (F) إلى أن أنموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج تم التوصل إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة أداء الموظفين في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية)

الفرضية الفرعية الرابعة، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأمن والسلامة في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

جدول (9-1): نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الأمن والسلامة في تحقيق رضا العملاء.

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوب	قيمة f المحسوب	مستوى الدلالة (P.value)
الأمن والسلامة	معامل الانحدار b	0.63	0.71	0.50	4.92	199.60	0.00
ثابت الانحدار a		0.74					
$y = 0.74 + 0.63x$							

يتضح من الجدول (9-1) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالأمن والسلامة بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمات في المتغير التابع والمتمثل بتحقيق رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.63)، أي أنه كلما زاد الأمن والسلامة بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في تحقيق رضا العملاء بمقدار (0.63) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.71)، وهو معامل ارتباط طردي معنوي، ويشير إلى أنه كلما زاد الأمن والسلامة زاد تحقيق رضا العملاء والعكس صحيح، وهذان المعاملان: معامل الانحدار، ومعامل الارتباط ذو دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار (T)، أما القابلية التفسيرية لأنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.50)، مما يشير إلى أن (50%) من التغيرات في تحقيق رضا العملاء تعود إلى الأمن والسلامة بينما (50%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في تحقيق رضا العملاء تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار (F) إلى أن أنموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج تم التوصل إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأمن والسلامة في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية)

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعاطف في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

جدول (1-10): نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التعاطف في تحقيق رضا العملاء.

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوب	قيمة f المحسوب	مستوى الدلالة (P.value)
التعاطف	ثابت الانحدار a	0.89	0.77	0.60	7.66	293.66	0.00
	معامل الانحدار b	0.68			17.13		

$$y = 0.89 + 0.68x$$

يتضح من الجدول (1-10) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالتعاطف بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمات في المتغير التابع والمتمثل بتحقيق رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.68)، أي أنه كلما زاد التعاطف في شركة الخطوط الجوية اليمنية بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في رضا العملاء بمقدار (0.68) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.77) وهو معامل ارتباط طردي معنوي ويشير إلى أنه كلما زاد التعاطف زاد رضا العملاء والعكس صحيح، وهذان المعاملان: معامل الانحدار، ومعامل الارتباط ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار (T)، أما القابلية التفسيرية لأنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.60)، مما يشير إلى أن (60%) من التغيرات في تحقيق رضا العملاء تعود إلى التعاطف، بينما (40%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في تحقيق رضا العملاء تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار (F) إلى أن أنموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج تم رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعاطف في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية)

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصورة الشركة في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

جدول (1-11): نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر صورة الشركة في تحقيق رضا العملاء

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوب	قيمة f المحسوب	مستوى الدلالة (P.value)
صورة الشركة	ثابت الانحدار a	1.36	0.74	0.54	13.48	237.61	0.00
	معامل الانحدار b	0.57			15.41		

$$y = 1.36 + 0.57x$$

يتضح من الجدول (1-11) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بصورة الشركة بوصفها أحد أبعاد جودة الخدمات في المتغير التابع والمتمثل بتحقيق رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.57)، أي أنه كلما زادت صورة الشركة بوصفها أحد أبعاد جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في تحقيق رضا العملاء بمقدار (0.57) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.74)، وهو معامل ارتباط طردي معنوي، ويشير إلى أنه كلما زادت صورة الشركة زاد تحقق

رضا العملاء والعكس صحيح، وهذان المعاملان: معامل الانحدار، ومعامل الارتباط ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار (T)، أما القابلية التفسيرية لأنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.54)، مما يشير إلى أن (54%) من التغيرات في تحقيق رضا العملاء تعود إلى صورة الشركة، بينما (46%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في تحقيق رضا العملاء تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار (F) إلى أن أنموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج تم رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصورة الشركة في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية).

اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد:

والتي تنص على (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات بأبعادها (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة) في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية، عبر استخدام الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يبينها الجدول (1-12).

جدول (1-12): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر جودة الخدمات في تحقيق رضا العملاء.

المتغيرات المستقلة	ثابت الانحدار	معامل الانحدار B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة (P.value)	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة (P.value)
ملموسية الطيران.		0.08	1.42	0.15				
ملموسية المطار.		0.04	0.77	0.43				
جودة أداء الموظفين.	0.29	0.11	2.65	0.00	0.84	0.71	78.32	0.00
الأمن والسلامة.		0.11	1.88	0.06				
التعاطف.		0.35	6.45	0.00				
صورة الشركة.		0.23	5.02	0.00				

يلاحظ من الجدول (1-12) وجود علاقة تأثير إيجابية طردية وذات دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة المتمثلة بأبعاد جودة الخدمات والمتغير التابع المتمثل برضا العملاء، وفقاً لهذا الأنموذج تساهم المتغيرات المستقلة المتمثلة ب (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة) في تحقيق رضا العملاء ب (0.08، 0.04، 0.11، 0.11، 0.35، 0.23) على التوالي، أي أن ملموسية الطيران تزيد في رضا العملاء بمقدار (0.08)، وتعمل ملموسية المطار في زيادة رضا العملاء بمقدار (0.04)، ووجود أداء الموظفين تزيد رضا العملاء بمقدار (0.11)، ويعمل الأمن والسلامة في زيادة رضا العملاء بمقدار (0.11)، والتعاطف يزيد رضا العملاء بمقدار (0.35)، وتعمل صورة الشركة في زيادة رضا العملاء بمقدار (0.23)، مع الأخذ بالحسبان تأثير العوامل الأخرى في كل بعد في الوقت نفسه، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (0.84) إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين مكونات

جودة الخدمات وتحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية، أي أنه كلما زادت جودة الخدمات تؤدي إلى زيادة في تحقيق رضا العملاء والعكس صحيح، أما القابلية التفسيرية لأنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.71)، مما يشير إلى أن (71%) من التغيرات في تحقيق رضا العملاء تعود إلى أبعاد جودة الخدمات مع افتراض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، وقد أشار اختبار (F) الذي بلغت قيمته (78.32) إلى أن أنموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.00)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، ومن ذلك تم رفض فرضية العدم الرئيسية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات بأبعادها المتمثلة بـ (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة) في تحقيق رضا العملاء عند مستوى معنوية (0.05) في شركة الخطوط الجوية اليمنية.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة:

- أن المتوسط العام لتوافر أبعاد جودة الخدمات في شركة الخطوط الجوية اليمنية كان متوسطاً.
- أن المتوسط العام لمستوى رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية كان متوسطاً.
- وجود علاقة تأثير إيجابية طردية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بجودة الخدمات بأبعادها المتمثلة بـ (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة) والمتغير التابع المتمثل في تحقيق رضا العملاء.
- أن أعلى تلك الأبعاد توافراً هو بُعد جودة أداء الموظفين في المرتبة الأولى بوسط حسابي عالٍ، وأن أدنى تلك الأبعاد توافراً هو بُعد صورة الشركة بمتوسط حسابي منخفض.
- تم رفض الفرضية الرئيسية الأولى وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات بأبعادها المتمثلة بـ (ملموسية الطيران، وملموسية المطار، وجودة أداء الموظفين، والأمن والسلامة، والتعاطف، وصورة الشركة) في تحقيق رضا العملاء في شركة الخطوط الجوية اليمنية".

التوصيات:

1. التحسين المستمر لأبعاد جودة الخدمات في الشركة عبر تقييم وقياس جودة الخدمات بشكل دوري لتحديد مجالات التحسين.
2. تحسين بُعد صورة الشركة عبر إعادة النظر في استراتيجيات الأسعار ومراجعتها، وتقديم برامج ولاء أو خصومات للعملاء المتكررين.
3. تحسين بُعد التعاطف عبر تقليل فترات الانتظار والالتزام بمواعيد الرحلات وتحسين إجراءات الحجز وتبسيطها، وتوسيع نطاق الجغرافي لوجهات جديدة للرحلات وتكثيف الرحلات لبعض الوجهات الحالية.
4. الاهتمام ببعد ملموسية المطار عبر تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل تحديث تصميم المطار وتحسين التكييف، والنظافة، وتوفير خدمات تلبية احتياجات المسافرين.

المراجع:

المراجع العربية:

- بوشكريط، ويوهراوة. (2021). (خدمات الطيران المدني ودورها في التنشيط السياحي في الدول العربية: دراسة مقارنة بين بعض شركات النقل الجوي) رسالت ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الحاج، ع. ا. (2013). (دائرة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية) (الطبعة الأولى). اليمن.
- سعدي، ن. (2022). (أثر جودة الخدمة على القيمة المدركة وولاء العميل: دراسة حالة مؤسسة موبيليس) أطروحة دكتوراه). جامعة جيلالي ليباس، الجزائر.
- مخوف، س. (2020). (دراسة تحليلية لرضا المستعملين عن جودة خدمات النقل الحضري الجماعي: المؤسسة الحكومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة عنابة نموذجاً) أطروحة دكتوراه). جامعة باتنت، الجزائر.
- زبدة، ش. ز. (2018). (تقييم مستوى جودة الخدمات البريدية وعلاقتها بالرضا من وجهة نظر متلقي الخدمة: البريد الفلسطيني أنموذجاً) رسالت ماجستير). جامعة القدس، فلسطين.
- الصبري، ص. ع. (2016). (جودة خدمات النقل السياحي وأثرها في رضا العملاء: دراسة ميدانية لأراء عملاء شركات النقل البري السياحي في الجمهورية اليمنية) رسالت ماجستير). جامعة عدن، اليمن.
- حساني، ع. ك.، وبوكثير، ج. (2020). (قياس فجوة جودة الخدمة في البنوك التجارية: دراسة حالة عينت من زبائن البنوك التجارية بأمر البواقي. مجلة المالية وحوكمة الشركات، 3(2)، 24-41.
- العريقي، م. م. ا. (2013). (طرق البحث للباحثين في العلوم الإدارية والتسويقية والمالية والمصرفية) الطبعة الرابعة). جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
- العمرى، س. (2021). (أثر محددات جودة الخدمة على رضا الزبون: دراسة حالة متعامل الهاتف النقال موبيليس - وكالة تبسة. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 4(1)، 266-289.
- حدوي، ع. (2022). (أثر تطبيق التكنولوجيا في تحسين جودة الخدمات التسويقية لتحقيق رضا الزبون: دراسة حالة على مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية - فرع ورقلة) رسالت ماجستير). جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- بو مرحب، ل.، ومحمودي، أ. (2021). (أبعاد جودة الخدمة وأثرها على الصورة الذهنية للمؤسسات الخدمية وفق نموذج الأداء الفعلي للخدمة: (SERVPERF) دراسة حالة خدمة الجيل الرابع لمعامل الهاتف النقال موبيليس - الجزائر. مجلة الاقتصاد والمالية، 7(2)، 1-19.
- شهب، ي.، وكواشي، آ. (2023). (رضا الزبائن على خدمة النقل الجوي: دراسة ميدانية الخطوط الجوية الجزائرية مطار وهران) رسالت ماجستير). جامعة ابن خلون - تيارت، الجزائر.

- محمد، أ. (2014). (جودة الخدمات وأثرها في رضا الزبون: دراسة حالة شركة الخطوط الجوية اليمنية) رسالت ماجستير). جامعة عدن، اليمن.
- بولعبيزة، م.، وبو لعثالي، ن. (2021). (قياس رضا الزبائن على جودة خدمات النقل الجوي: دراسة حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية لولاية جيجل) رسالت ماجستير). جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.
- حيمد، م. (2022). (جودة الخدمة وأثرها على الزبون في شركات النقل الجوي: دراسة حالة شركة الطاسيلي للطيران وكالت تندق. مجلة المنهل الاقتصادي، 5(2)، 119-128.
- مقدم، وبوسماعيل. (2022). (تقييم جودة خدمات النقل الجوي من وجهة نظر العملاء: دراسة حالة شركة ستيرام ترامواي ورقلة) رسالت ماجستير). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- حواس، م.، وظاهير، ن. (2022). (أثر خدمة النقل الجوي على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على عينات من زبائن الخطوط الجوية الجزائرية. مجلة الاقتصاد والمال والأعمال، 7(1)، 361-384.
- الناصر، م. ع.، واسماعيل، ع. ف. م. (2022). (دور جودة الخدمة في تحسين مستوى رضا عملاء الخطوط الجوية الكويتية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 13(3)، 560-583.

المراجع الأجنبية:

- Abdel Rady, H. (2018). *Measuring airline service quality using AIRQUAL model: A study applied to EgyptAir*. *International Journal of Heritage, Tourism and Hospitality*, 12(1/2), 271-290.
- Ali, F., & Filieri, B. (2015). *An assessment of service quality and resulting customer satisfaction in Pakistan International Airlines*. *International Journal of Quality & Reliability Management*, 32(5), 486-502.
- Ekez, E., & Hussain, K. (2006). *Perceptions of service quality on the national airline of North Cyprus*. In *Creating Customer Value in Tourism and Hospitality Industry* (pp. 778-790).
- Farooq, et al. (2018). *Impact of service quality on customer satisfaction in Malaysia Airlines*. *Journal of Air Transport Management*, 67, 169-180.
- Ibrahim, A. (2017). *Investigating the effects of perceived service quality depending on the quality of overall service and customer satisfaction: The case of Saudi Airlines*. *Journal of Spatial and Organizational Dynamics*, 5(4), 463-470.
- Jameel, A. S. (2025). *Service quality and customer satisfaction through AIRQUAL dimensions: An empirical investigation on Iraqi Airways*. *International Journal of Management Studies*, 32(1), 1-18. <https://doi.org/10.32890/ijms2025.32.1.1>

- Ngan, T. H. (2018). *Link between service quality and customer satisfaction in low-cost airline industry: A case of Vietjet Air* (Master's thesis). Ritsumeikan Asia Pacific University.
- Othman, et al. (2022). *Evaluation of service quality and resulting customer satisfaction of Malaysia local airlines company*. *New Innovations in Economics, Business and Management*, 5, 65–78.
- Thapa, et al. (2020). *Effects of service quality on customers' satisfaction of domestic airlines in Nepal*. *Quest Journal of Management and Social Sciences*, 2(2), 240–250.

أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهمة وتحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الاصغر محافظة مأرب

الاستلام: 2024/ 04 /24
التحكيم: 2025/ 08 /25
القبول: 2025/ 08 /26

يوسف سعيد ثابت علي الزكري^(*)

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيسي عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 أستاذ مساعد، إدارة الأعمال، جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن، فرع الجامعة مأرب، اليمن
* عنوان المراسلة: y734929229@gamil.com

أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهمة وتحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب

المخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القيادة الملهمة بأبعادها (الرؤية الاستراتيجية، الثقة بالنفس، إدارة التغيير والتحويلات البيئية، تمكين العاملين)، التفكير الابتكاري كمتغير وسيط بأبعاده (الاصالة، الطلاقة، المرونة)، وتحقيق الميزة التنافسية بأبعادها (الجودة، التكلفة، الربحية)، في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة (7) بنوك، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تكونت العينة من (110) مضردة غير أن عدد الاستبانات التي استعيدت وكانت صالحة للتحليل (103) استبانة، ومن تحليل البيانات باستخدام أساليب التحليل الوصفي بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود أثر للقيادة الملهمة في التفكير الابتكاري، ووجود أثر للقيادة الملهمة في تحقيق الميزة التنافسية، ووجود أثر للتفكير الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية وكان بعد الرؤية الاستراتيجية، إدارة التغيير والتحويلات البيئية، أكثر الأبعاد تأثيراً في التفكير الابتكاري، لتحقيق الميزة التنافسية، وكانت أهم التوصيات، زيادة الاهتمام بالقيادة الملهمة، لتحفيز التفكير الابتكاري، وإشراك العاملين والعملاء بصناعة القرار، لتحقيق الميزة التنافسية في بيئة أعمال البنوك للتمويل الأصغر، في ظل البيئة الغير المستقرة، واعطاء اهتمام أكبر لبعده الجودة في المتغير التابع للميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: القيادة الملهمة، التفكير الابتكاري، الميزة التنافسية، البنوك للتمويل الأصغر.

The Impact of Innovative Thinking as a Mediating Variable on the Relationship Between Inspirational Leadership and Achieving Competitive Advantage in Microfinance Banks in Marib Governorate

Youssef Saeed Thabet Al-Zakari ^(1,*)

Abstract:

The study aimed to identify the impact of inspirational leadership (strategic vision, self-confidence, change management, environmental transformations, employee empowerment), with innovative thinking (authenticity, fluency, flexibility) as a mediating variable, on achieving competitive advantage (quality, cost, profitability) in microfinance banks in Marib Governorate. Adopting a descriptive-analytical approach, the study population consisted of (7) banks. A questionnaire was used for data collection from a sample of (110) individuals; (103) questionnaires were retrieved and valid for analysis. Data was analyzed using descriptive analysis methods via the SPSS program.

Key results confirmed a significant impact of inspirational leadership on innovative thinking, and of both inspirational leadership and innovative thinking on achieving competitive advantage. The dimensions of strategic vision, change management, and environmental transformations were the most influential on innovative thinking.

Recommendations include increasing focus on inspirational leadership to stimulate innovation, involving employees and clients in decision-making to achieve a competitive advantage in the unstable operating environment, and placing greater emphasis on the quality dimension of competitive advantage.

Keywords: *inspirational leadership, innovative thinking, competitive advantage, microfinance banks.*

⁽¹⁾ Assistant Professor, Business Administration, University of Science and Technology, Main Campus, Aden, University, Marib, Yemen

* Corresponding Email Address: y734929229@gamil.com

المقدمة

تعد القيادة من الموضوعات المحورية في دراسات الإدارة الحديثة، لما لها من دور فاعل في توجيه عناصر العمل المصرفي والتأثير في العاملين بما يسهم في تحقيق أهداف البنوك، واستثمار الفرص المتاحة، والتعامل بفاعلية مع المخاطر المحتملة [1]، ويُعد أسلوب القيادة الإلهامية من أكثر الأنماط تأثيراً، إذ يقوم على الإقناع والتوجيه، وتقدير القدوة الحسنة، والتحفيز الإيجابي، إلى جانب ما يحمله من أبعاد إنسانية وأخلاقية تعزز العلاقات التنظيمية وتدفع العاملين لتبني اتجاهات إيجابية نحو أعمالهم [2]، ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي في بيئته الخارجية، وانطلاقاً من مفهوم "النظام المفتوح"، يصبح من الصعب على القيادة أن تنعزل عن هذه المتغيرات، بل يتوجب عليها تبني أنماط قيادية ملهمة تمكن البنوك من تحقيق ميزة تنافسية تضمن النمو والاستمرارية والقدرة على التفوق، وفي ظل بيئات الأعمال التنافسية، يبرز دور القيادة في تعزيز التفكير الابتكاري لدى الموظفين كأحد المرتكزات الجوهرية لتطوير بيئة العمل، فالبنوك تعمل ضمن اقتصاديات قائمة على المعرفة والمعلومات، حيث تعد السرعة والمرونة والابتكار عناصر حاسمة للنجاح، وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن تفوق البنوك لا يرتبط دائماً بخفض الأسعار أو استخدام أحدث التقنيات فحسب، وإنما بقدرة على الابتكار الذي يعد المصدر الأهم لتميزها وتنافسيتها، إذ يمثل العنصر البشري الركيزة الأساسية لذلك، ويُعد التفكير الابتكاري من أبرز الدعام التي تمنح البنوك الريادة والتميز في السوق [3].

مشكلة الدراسة

إن ما تمر به البيئة المحيطة بالبنوك للتمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية بصفه عامته ومحافظة مأرب بصفه خاصة، هي جزء من منظمات الاعمال التي تتأثر بالبيئة الخارجية المتمثلة بالعوامل السياسية والاقتصادية، التي تؤثر على الميزة التنافسية، وتؤثر على طموح وتوقعات البنوك للتمويل الأصغر، وممارسة نشاطها بعدم استقرار سعر صرف العملات، والانقسام السياسي، الذي اثر بقراراتها على البيئة المحيطة، ومن خلال التغيرات البيئية التي يمارس به البنوك للتمويل الاصر، تتطلب قيادة ملهمة لتنهج رؤية استراتيجية طموحه وواضحة، وكذلك تتمتع بالثقة بالنفس في عملية اتخاذ قراراتها الاستراتيجية طويلة الاجل، وادارة التغيير والتحويلات بالبيئة، وتمنح تمكين العاملين في البنوك، من ممارسة أداء أعمالهم، تحفيز التفكير الابتكاري، والذي يحقق الميزة التنافسية للبنوك، ومن متطلبات السمات القيادية التي تتوجب إدارة التحويلات البيئية والسيطرة عليها، لإيجاد الحلول الاستراتيجية المناسبة، وتحقيق الميزة التنافسية، لاعتبارها حجر الزاوية في نجاح تلك البنوك، خاصة في بيئة العمل شديدة التنافسية، [4]، وبناءً عليه أصبح من المسلم به الحاجة الماسة الى تبني فكر جديد ومهارات ذات طابع إبداعي وابتكاري، لتحفيز العاملين وقيادتهم في سبيل التطور بشكل مستمر في ظل بيئة العمل سريعة التغيير [5]، وتسعى البنوك في ظل ارتفاع حده المنافسة، الى الارتقاء والتفوق والتميز، من خلال القيادة الملهمة من مدراء البنوك، في تبني التفكير الابتكاري في عملية تحديد رؤية ورسالة واهداف واستراتيجية البنوك، لتصبح الاستراتيجية واضحة ومفهومة لدى جميع العاملين، وتحقيق التفكير الابتكاري في قدرة العاملين على توليد الأفكار الابتكارية الابداعية والمبتكرة، في انجاز أعمالهم بالبنوك، وتحويلها الى حلول عملية ومفيدة، لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك [6]، ومن خلال تطبيق القيادة الملهمة من مدراء البنوك، والسمات القيادية التي تتسم بالصدق والوضوح في التعامل مع فريق العمل، والتي لها تأثير إيجابي على فريق العمل، في تحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الثقة

بين افراد الفريق والقيادة، من خلال تحسين التواصل الفعال بين افراد الفريق، يعزز روح التعاون وتقليل الصرعات وزيادة الرضا الوظيفي، وتطوير المهارات الابتكارية والابداعية المبتكرة لدى فريق العمل، وكون البنوك تتفاوت في درجات أدائها وصولاً للتميز حتى تصبح بنوك متميزة في أدائها، لذا تحددت مشكلة الدراسة في التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهمة وتحقيق الميزة التنافسية، من خلال دور مدراء البنوك للتمويل الأصغر كقادة ملهمين.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي:

- ما أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهمة وتحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب؟

التساؤلات الفرعية:

- ما أثر القيادة الملهمة في التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب؟
- ما أثر القيادة الملهمة في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر بمحافظة مآرب؟
- ما أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر بمحافظة مآرب؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس:

- التعرف على أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهمة وتحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر في محافظة مآرب.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على أثر القيادة الملهمة في التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب.
- معرفة أثر القيادة الملهمة في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب.
- التعرف على أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر بمحافظة مآرب.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور مديري البنوك للتمويل الأصغر في محافظة مآرب، ومدى ممارستهم للقيادة الملهمة، وأثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في تعزيز الميزة التنافسية، وتزداد أهمية الموضوع في ظل اشتداد المنافسة، حيث أصبح التفكير الابتكاري أحد الأساليب المحورية التي تمنح البنوك قدرة على التميز عن منافسيها، وفتح آفاق جديدة أمام المؤسسات المالية لتحقيق النمو والاستمرارية.

أولاً: الأهمية النظرية

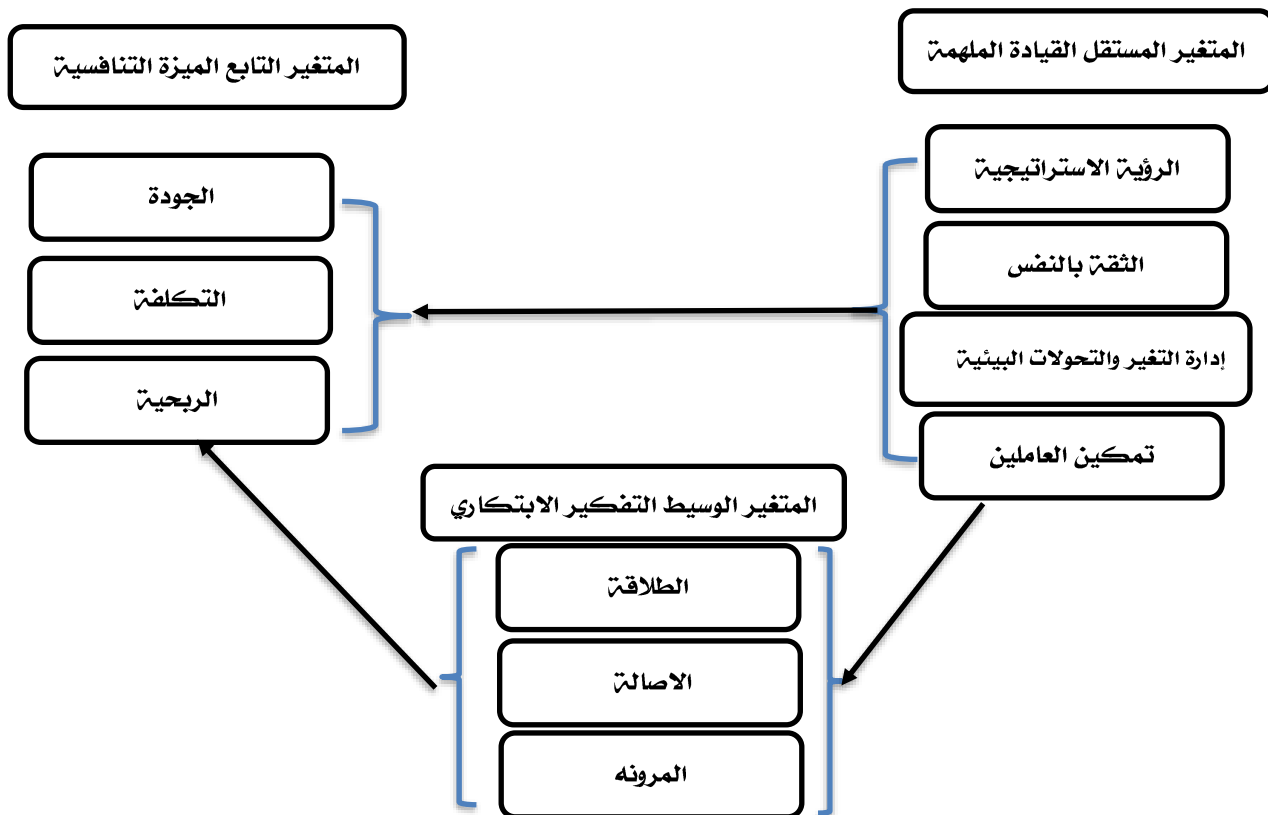
- تسهم الدراسة في تقديم إطار نظري متكامل لمتغيرات البحث (القيادة الملهمة، التفكير الابتكاري، الميزة التنافسية)، من خلال توضيح مفاهيمها وأبعادها وأهميتها في بيئة العمل المصرفي.
- توفر هذه الدراسة مادة علمية يمكن للباحثين الاستفادة منها بوصفها مرجعاً يساعد في إجراء دراسات مستقبلية حول القيادة الملهمة وعلاقتها بمتغيرات أخرى في قطاعات مختلفة.
- تضيف بعداً أكاديمياً يثري الأدبيات المتعلقة بالقيادة والتفكير الابتكاري والميزة التنافسية

ثانياً: الأهمية التطبيقية

- من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة وتوصياتها في تحديد الاحتياجات التدريبية لمديري البنوك للتمويل الأصغر بمحافظته مآرب، بما يعزز قيم وسلوكيات القيادة الملهمة لديهم.
 - تساعد مخرجات الدراسة على تحسين أداء البنوك من خلال تحفيز التفكير الابتكاري للعاملين، بما ينعكس على تحقيق الميزة التنافسية والاستدامة في بيئة عمل متغيرة.
 - تعدّ هذه الدراسة تغذية راجعة مهمة لمديري وموظفي البنوك، كونها تبرز أهمية القيادة الملهمة في تحفيز العاملين وزيادة إنتاجيتهم ورفع مستوى رضاهم الوظيفي
- وبذلك، فإن هذه الدراسة تمثل إضافة علمية وعملية، سواء للباحثين أو للمؤسسات المصرفية، من خلال إبراز الدور المحوري للقيادة الملهمة في دعم التفكير الابتكاري وتحقيق الميزة التنافسية.

النموذج المعرفي:

في ضوء عنوان الدراسة الذي يشير إلى أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهمة وتحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب، وبناءً على أبعاد متغيرات الدراسة والدراسات السابقة، فقد تم الاستعانة بعدد من نماذج سابقة، ويوضح الشكل (1) النموذج المعرفي للدراسة، وقد قام الباحث بتساؤلات الدراسة لتحقيق أهدافها واختيار فرضياتها، ويبين النموذج متغير الدراسة المستقل، والمتمثل في أبعاد القيادة الملهمة (الرؤية الاستراتيجية، الثقة بالنفس، إدارة التغيير والتحويلات، تمكين العاملين)، التفكير الابتكاري كمتغير وسيط بأبعاده (الطلاقة، الاصالة، المرونة)، والمتغير التابع المتمثل في أبعاد الميزة التنافسية (الجودة، التكلفة، الربحية).



شكل رقم (1) النموذج المعرفي لمتغيرات الدراسة.

(اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة)

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتفكير الابتكاري كمتغير وسيط بأبعاده (الأصالة، الطلاقة، المرونة) في العلاقة بين القيادة الملهمة بأبعادها (الرؤية الاستراتيجية، الثقة بالنفس، إدارة التغيير والتحويلات، تمكين العاملين) وتحقيق الميزة التنافسية بأبعادها (الجودة، التكلفة، الربحية) في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب.

وينبثق من هذه الفرضية الفرعية الآتية:

H₀₁- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للقيادة الملهمة في التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب.

H₀₂- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للقيادة الملهمة في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب.

H03- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ a) للتفكير الابتكاري كمتغير وسيط في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب

التعريفات الإجرائية للدراسة

أولاً: التفكير الابتكاري: عرفه الصفي، وآخرون (2011) على "أنه نشاط عقلي وكل عملية معرفية تستند الى استخدام الرموز، أي الاستعاضة عن الأشياء والمواقف والاحداث برموزها بدلا من معالجتها معالجة فعلية". (الصفي، وآخرون، 2011:115).

ثانياً: القيادة الملهمة:

القيادة الملهمة: هي "القيادة التي تقوم على الدافع الملهم (توليد الحماس والعمل الجماعي وتوفير رؤية (التوقعات المستقبلية والالتزام بالأهداف المشتركة)، وتبني اعتبار للأفراد، بالإضافة الى التحفيز الفكري (أي التفكير في المشكلات بطرق جديدة من خلال الابداع)" (Katene,2010:2).

ثالثاً: الميزة التنافسية: هي ميزة تفوق المؤسسات على منافسيها، أي قدرة المؤسسات على أداء أنشطة متميزة أو أكثر كفاءة من المنافسين باستعمال موارد أقل، او بتقديم منافع أكثر للزبون باستعمال نفس الموارد المتاحة (pitts&lei,2016:8).

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على موضوع أثر التفكير الابتكاري كمتغير وسيط بأبعاده (الطلاقة، الاصالته، المرونة) في العلاقة بين القيادة الملهمة بأبعادها (الرؤية الاستراتيجية، الثقة بالنفس، إدارة التغيير و التحولات، تمكين العاملين) وتحقيق الميزة التنافسية بأبعادها (الجودة، التكلفة، الربحية) في البنوك للتمويل الأصغر محافظة مآرب.
- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على البنوك للتمويل الأصغر الفاعلة في محافظة مآرب.
- الحدود الزمنية: نُفذت الدراسة خلال عام (2024-2025م).
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على مدراء البنوك ونواب البنوك ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام، والموظفين بالبنوك للتمويل الأصغر في محافظة مآرب.

الدراسات السابقة:

1. دراسة أيوبي وآخرون (2015) بعنوان: أنماط القيادة في الجامعات السورية واتجاهات الفروق فيما بينهما في ضوء القطاع وخصائص المرؤوسين.
هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى ممارسة الجامعات السورية لنمطين من الأنماط الحديثة للقيادة، وهما القيادة الملهمة والقيادة التحويلية، تم اعتماد المنهج الكمي في هذه الدراسة، تكون مجتمع الدراسة من الكوادر الإدارية في الجامعات السورية وهي (6) جامعات حكومية و(17) جامعة خاصة، وتمت الدراسة في جامعة دمشق وجامعة خاصة، توصلت الدراسة أنه يتم ممارسة القيادة التحويلية بمستوى مرتفع، والاعتبارات الفردية والذي جاء بمستوى متوسط، كما كشفت عدم اختلاف أنماط القيادة معنوياً بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة.
2. دراسة عطاء الله (2017) بعنوان: دور القيادة في تنمية الابداع الإداري دراسة حالة جامعة محمد خضير بسكرة.

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة الإدارية بأبعادها (القيادة الاجرائية، القيادة الملهمة، القيادة التحويلية) وبين الابداع الإداري في الجامعة محل الدراسة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم اختيار عينته مكونة من (80) مفردة من القادة الإداريين في الجامعة، واعتمدت على الاستبانة وأجراء المقابلات، وتوصلت الدراسة الى ممارسة القيادة التحويلية في الجامعة بمستوى متوسط، وممارسة الابداع الإداري في الجامعة بمستوى مرتفع، كما وجدت تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقيادة التحويلية على الابداع الإداري في الجامعة المدروسة.

3. دراسة بن عطية (2012) بعنوان: السلوك القيادي لأستاذ التربية البدنية والرياضية وعلاقته بمستوى التفكير الابتكاري لدى تلاميذ المرحلة الثانوية.

هدفت الدراسة الى على السلوك القيادي المميز لأساتذة التربية البدنية والرياضية، ومستوى التفكير الابتكاري لدى التلاميذ في الطور الثانوي، والتعرف على العلاقة بينهما، وتوصلت الدراسة أن السلوك القيادي الاجتماعي هو الأكثر استعمالاً وتميزاً من قبل أساتذة التربية البدنية والرياضية، وان هناك علاقة ارتباطية بين السلوك القيادي المسيطر ومستوى التفكير الابتكاري للتلاميذ، وان هناك علاقة طردية قوية في الاتجاه الموجب بين السلوك القيادي الاجتماعي ومستوى التفكير الابتكاري عند التلاميذ.

4. دراسة الشهراني (2018) درجة ممارسة القادة الاكاديميين ببيئته للقيادة الابتكارية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

هدفت الدراسة الى التعرف على درجة ممارسة القيادة الابتكارية لدى القادة الاكاديميين بجامعة ببشت من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد استخدم المنهج الوصفي المسحي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة وتكونت العينة من (209) عضو هيئة تدريس، واستخدمت استبانة مكونة من (42) فقرة لجمع البيانات من افراد عينته الدراسة، وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة القيادة الابتكارية لدى القادة الاكاديميين بجامعة بيئته لدى أفراد عينته البحث، كان بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (3.83) وبانحراف معياري (0.614)، واطهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة الابتكارية والتي تعزي الى متغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، الخبرة، التخصص، مكان العمل) وقد اوصت الباحثة بعدد من التوصيات منها العمل على الاهتمام بالابتكار من قبل القادة الاكاديميين لتحسين طريقة العمل والقيام بالمهام المطلوب.

5. دراسة فرج (2023) دور القيادة الملهمة في تعزيز التفكير الابتكاري لدي العاملين دراسة ميدانية على شركة مصر للتأمين.

هدفت الدراسة الى القيادة الملهمة باعتبارها الركيزة الأساسية لتحسين أداء العاملين من تعزيز التفكير الابتكاري، وتوصلت الدراسة الى استخدام راس المال الفكري الحقيقي للمنظمات باعتباره الركن الذي يلعب الدور الرئيس في عملية الابتكار والتجديد، وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج قصور التوجه نحو تطبيق مدخل القيادة الإلهامية في البنوك محل الدراسة، وتوصلت الدراسة الى اهم التوصيات ضرورة توافر بيئة إيجابية تساعد العاملين على الابتكار والابداع في العمل، تم استخدام أسلوب الاستقصاء كأداة رئيسية للدراسة الميدانية بهدف التواصل إلى البيانات، واستغلال الأصول الغير ملموسة.

6. دراسة حميري (2021) بعنوان: أثر الوسائط التكنولوجية التعليمية (الفيديوك أنموذجاً) في تنمية التفكير الابتكاري لدى طلاب الجامعة.

هدفت الدراسة الى الكشف عن أثر الوسائط التكنولوجية التعليمية (الفيديوك أنموذجاً) في تنمية التفكير الابتكاري، وقد اتبع المنهج شبه التجريبي، وقد تم اختيار عينة قصديّة مكونة من (60) طالباً من طلبة علم النفس، تم تقسيم عينة الدراسة الى مجموعتين، مجموعة تجريبية والتي قدر عدد أفرادها (30) طالب، ومجموعة ضابطة وعدد أفرادها (30) طالباً، وتم اخضاع المتغير المستقل للتجريب وقياس أثره على التفكير الابتكاري، وتم اعداد اختبار خاص بالتفكير الابتكاري، وطبق قبلها وبعدياً على مجموعتي الدراسة، وتوصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في القياس البعدي لمهارات الاصالّة والطلاقة والمرونة لصالح التجريبية، وأن حجم الأثر الذي يتركه التدريس بالفيديوك في مهارات التفكير الابتكاري لدى أفراد العينة التجريبية في القياس البعدي كبير بحيث تساوى أو تزيد قيمته عن (0.14).

7. دراسة العمري (2021) بعنوان: تأثير تطبيق مبادئ نظرية الحل الابتكاري للمشكلات (تريز triz) في تنمية التفكير الابتكاري لدى متريصي التكوين المهني.

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير تطبيق مبادئ نظرية الحل الابتكاري للمشكلات في تنمية التفكير الابتكاري لدى متريصي التكوين المهني، تم تطبيق اختبار القدرة على التفكير الابتكاري للسيد خير الله على عينة قصديّة تتكون من (15) متريصاً من المعهد الوطني للتكوين المهني ببلدية جامعة ولاية المغير، وتوصلت الدراسة الى وجود فروق دالة إحصائية في متوسطات درجات أداء المتريصين في التطبيق القبلي لصالح التطبيق البعدي في بعد المرونة والاصالة والدرجة الكلية من التفكير الابتكاري، ولا توجد فروق دالة في متوسطات أداء المتريصين بين التطبيق القبلي والبعدي في بعد الطلاقة.

8. دراسة التميمي بعنوان: مستوى التفكير الإبداعي لدى طلبة قسم اللغة العربية في كلية التربية، هدفت الدراسة الى معرفة مستوى التفكير الإبداعي بالعراق حيث اختار الباحث عينة مكونة من (50) طالباً وطالبة بواقع ثلاثون (30) طالباً وعشرون (20) طالبة، استخدم المنهج الوصفي معتمداً في قياس التفكير الإبداعي مقياس (سيد خير الله) لملائمته للبيئة العربية، وقد توصلت الدراسة الى امتلاك عينة البحث لاتجاهات جيدة وإيجابية نحو الابداع والسبب حسب الباحث يعود للنضج الذي لديهم ويؤهلهم للابداع.

9. دراسة مزهر (2001) بعنوان: معوقات التفكير الإبداعي في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية. هدفت الدراسة على ابراز اهم المعوقات للتفكير الإبداعي للتعليم الجامعي وركزت على ثمانية محاور، وقد استعمل الباحث للتحقق من الفرضيات الموضوعية مقياس معوقات التفكير الإبداعي من اعداد الدكتور سعيد مبلغ، وتكونت استبانة الدراسة من (350) فقرة، وقد توصلت الدراسة الى التأكيد على النتائج وهناك معوقات تحول دون التفكير الإبداعي بالتعليم الجامعي حيث كان المتوسط الحقيقي (1.84) والمتوسط الافتراضي (2.00).

10. دراسة ثابت، وآخرون بعنوان: الاستراتيجيات التنافسية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة. هدفت الدراسة الى تحديد دور الاستراتيجيات التنافسية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد تم استخدام أدوات المنطق لتحليل بيانات الاستبيان، وتوصلت الدراسة الى أن الاستراتيجيات التنافسية تلعب دوراً مهماً وحاسماً في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وتوصلت الدراسة بوجود تبني جميع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لاستراتيجيات تنافسية ملائمة لنشاطها وقطاعها السوقي وتطوير الكوادر الشابة من اجل تحقيق ميزة تنافسية مستدامة فعالة.

ما تميزت به الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما تميزت بها هذه الدراسة هي التركيز على إدارة التغيير والتحويلات والتي تعمل في ظلها البنوك للتمويل الأصغر في محافظة مأرب، والتي ركزت على الأساليب والطرق الحديثة واتخاذ القرارات الابتكارية لحل المشكلات في ظل هذه الظروف، وكيفية ممارسات قيادة البنوك لتمويل الأصغر لسمات القيادة الملهمة، لتحفيز التفكير الابتكاري، وتحقيق الميزة التنافسية، وأثناء البحث والاطلاع لم نجد دراسة بحثت في هذا المجال في المجتمع المبحوث، وقد يكون هناك قصور في توثيق الدراسات ونشرها، ويأمل الباحث إيصال النتائج للمجتمع المبحوث، أملاً منه للاستفادة من نتائجها.

الإطار النظري للدراسة:

القيادة الملهمة

قبل الحديث عن القيادة يمكننا الإشارة إلى نظرية السمات التي افترضت أن فاعلية القيادة تتحدد بضوء توافر مجموعة من السمات رغم أن هذه النظرية واجهت نقداً لكون هذه الصفات قد تكون متوافرة لدى بعض الأفراد ممن لا يشغلون المركز القيادي (حريم 2004.200)، ومع ذلك فقد وجد الباحث من هذه الصفات منطلقاً لطرح مفهوم القيادة الملهمة التي ترجع جذورها إلى المصطلح (charisma) المستمد من اللغة اللاتينية وكلمة (charisma) تعني الإلهام أي القوى التي يصعب تفسيرها بوضوح من خلال الوسائل المنطقية.

أبعاد القيادة الملهمة:

الرؤية الاستراتيجية: أنها القدرة على التوقع وعلى النحو الذي يساهم في تحسين الوضع القائم وهذه الرؤية تمثل خاصية يتميز بها القادة الملهمين ورؤيتهم الاستراتيجية (العمرى، 2022).

الثقة بالنفس: تمثل القدرة التي تمكن القائد من السيطرة على المشكلات وتعد عامل حاسم في تعزيز نجاح المنظمة (العزى، 2018)

التغيير وإدارة التحويلات البيئية: تعكس هذه الخاصية إمكانية التوافق مع البيئة وعلى نحو يمكنه من اجادة تحديد الاتجاه للمشكلات التي يتعد رحلها، والاحساس والشعور بالمشكلة واحتياجات المنظمة من البيئة الخارجية ويفترض بالقائد أن يكون واقعياً وإيجابياً في التعاطي مع البيئة المحيطة ليصل بمنظمته إلى الأمان. [9] تمكين العاملين: عرفه (Mustafa, 2015:126) بأنه "نقل المسؤولية والسلطة بشكل متكافئ من المديرين إلى العاملين، ويتمثل تمكين العاملين كما ذكرها الطروانه (AL-Tarawneh,2016:47) يساهم في جذب الافراد واشباع رغباتهم، ويعزز استمرارهم في العمل، ويثير المنافسة لديهم لتحسين الأداء.

مفهوم الميزة التنافسية:

تعرف على أنها "القدرة على مواجهة القوى المضادة في الأسواق، والتي تزيد من نصيب الشركة من السوق المحلي أو العالمي ويترتب عن التنافسية الوصول إلى مركز تنافسي ما" (الشبواني، 2015)

أبعاد الميزة التنافسية:

لكي تحافظ البنوك على ميزتها التنافسية ينبغي عليها أن تستمر في التركيز على الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية، ولقد أورد الباحثون والمتخصصون أنواع عدة من الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية وأهمها:

الجودة: عرفت بأنها مجموعة المواصفات والخصائص لمنتج أو للخدمة التي تولد القدرة لاتساع الحاجات المعلنة أو الضمنية (الفضل والطائي، 2014:23) كما عرفها كل من (Heizer&Render,2016:194) بأنها قدرة المنتج أو الخدمة لبناء الميزة التنافسية فإنها تركز على أبعاد الجودة التي تعد ذات أهمية كبرى للزبون. التكلفة: إن ازدياد المنافسة العالمية وضعت المؤسسات تحت ضغط مستمر لتخفيض تكلفتها الخدمات أو المنتجات المباعة، لذا المحاسبة الإدارية اليوم تحاول معرفة المهام أو الأنشطة التي تسبب في ارتفاع التكاليف، وتعمل الإدارة مع المحاسبة الإدارية على تحقيق التكلفة المستهدفة من خلال تخفيض الأنشطة بوظائف سلسلة القيمة ابتداءً من البحث والتطوير (R&D) وصولاً إلى خدمة الزبائن (Horngren,et,al,2019:33-34). الربحية: الربحية تعكس قدرة المنظمة على تحقيق ميزة تنافسية من خلال تقديم قيمة أفضل أو بتكلفة أقل مقارنة بالمنافسين، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح (عبدالله، 2017) التفكير الابتكاري:

عرفه جيلفورد (Guilford) الابتكار بأنه سمات استعدادية تضم الطلاقة في التفكير والاصالة والمرونة، وإعادة تعريف المشكلة، وإيضاحها بالتفضيلات أو الاسباب (جروان، 2011:22). ويمكن القول بأن الابتكار يتضمن القدرة على التخلص من العادي بتخيل واختراع أشياء جديدة، وكذا تقبل التغيير سواء عن طريق الأفكار القديمة أو تغييرها لإنتاج شيء جديد، ويتكون من جملة من المهارات، كالطلاقة، والاصالة والمرونة (عطية، 2012) ابعاد التفكير الابتكاري:

الطلاقة: عرفها "جيلفورد" بأنها "صدور الأفكار بسهولة وتعني غزارة الأفكار الصادرة من الفرد بكل سهولة ويسر"، ويرى أحمد حامد (1986) بأن الطلاقة هي "القدرة على استدعاء أكبر عدد ممكن من الأفكار المناسبة في فترة زمنية محددة للمشكلة أو مثيرة" (سعدالله، 2018)، الابعاد السيكولوجية لمكونات القدرة على التفكير الابتكاري). (محمد وامل، 2019).

الاصالة: يعرفها جيلفورد بأنها "القدرة على انتاج استجابات غير شائعة وماهرة وذات ارتباطات بعيدة، أما خيرالله السيد فيري أنها: " القدرة على انتاج استجابات أصيلة أي قليلة التكرار بالمعنى الاحصائي داخل الجماعة التي ينتمي اليها الفرد أي أنه كلما قلت درجة شيوع الفكرة زادت درجة اصالتها". (خليل وموسى، 1998) المرونة: هي قدرة الفرد على انتاج أنواع مختلفة من الأفكار مع القدرة على تحويل تفكيره من مدخل إلى آخر باستخدام مجموعة مختلفة من الاستراتيجيات (واضح والزوي، 2021)

الدراسة الميدانية:

تحليل البيانات الأولية للدراسة:

تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لتخدم أهداف وأسئلة الدراسة وقد تضمنت (60) فقرة على محاور الدراسة وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي للوصول الى استنتاجات تسهم في ممارسات التفكير الابتكاري كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهمة وتحقيق الميزة التنافسية. توزيع أداة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من عينة قصديّة، من مجتمع الدراسة تمثلت بـ (110) مفردة، تم تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) وتوزيعها على عينة الدراسة.

جدول رقم (1) عدد الاستثمارات الموزعة والمستعادة والمفقودة والقابلة للتحليل ونسبة كل منها

الاستثمارات المستعادة		استمارة (110)		الاستثمارات
الاستثمارات القابلة للتحليل	الاستثمارات المستبعدة	الاستثمارات المفقودة	الاستثمارات المستعادة	العدد
103	2	5	105	
%93.63	%1.81	%4.54	%95.45	النسبة من عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

وبعد استعادة استمارات الاستبيان وترميز إجابات المبحوثين وفقاً لمقياس (Likert) الخماسي، وتم تحديد فئات المقياس على النحو التالي:

جدول رقم (2) يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات الدراسة

كيفية احتساب التقدير اللفظي		
إذا كان المتوسط	التقدير اللفظي	إذا كانت النسبة
أقل من 1.8	غير موافق بشدة	أقل من 36%
من 1.8 وأقل من 2.6	غير موافق	من 36% وأقل من 52%
من 2.6 وأقل من 3.4	غير متأكد	من 52% وأقل من 68%
من 3.4 وأقل من 4.2	موافق	من 68% وأقل من 84%
من 4.2 حتى 5	موافق بشدة	من 84% حتى 100%

صدق الاتساق الداخلي:

للتعرف على مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة بحساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين درجت كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه من ناحية قام الباحث باحتساب معاملات ارتباط بيرسون لحساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة ودرجة جميع العبارات التي تضمنتها أداة الدراسة من ناحية أخرى كما يوضح ذلك الجداول التالية:

جدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون للمحور بالدرجة الكلية للمحور للقيادة الملهمة

تمكين العاملين		إدارة التغيير والتحويلات البيئية		الثقة بالنفس		الرؤية الاستراتيجية	
معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م
.759**	1	.747**	1	.630**	1	.703**	1
.818**	2	.720**	2	.896**	2	.658**	2
.616**	3	.610**	3	.795**	3	.816**	3
.760**	4	.503**	4	.688**	4	.573**	4

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

من الجدول تبين أن جميع العبارات دالّة عند مستوى (0.02) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ثانياً: جدول يبين معاملات ارتباط بيرسون للمحور بالدرجة الكلية للمحور التفكير الابتكاري
جدول رقم (4) يبين معاملات ارتباط بيرسون للمحور بالدرجة الكلية للمحور

الأصالة		الطلاقة		المرونة	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	.503**	1	.730**	1	.847**
2	.558**	2	.796**	2	.820**
3	.616**	3	.795**	3	.810**
4	.773**	4	.588**	4	.703**

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

من الجدول يبين أن جميع العبارات دالّة عند مستوى (0.01) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ثالثاً: جدول يبين معاملات ارتباط بيرسون للمحور بالدرجة الكلية للمحور التفكير الميزة التنافسية

جدول رقم (5) جدول يبين معاملات ارتباط بيرسون للمحور بالدرجة الكلية للمحور

الجودة		التكلفة		الربحية	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	.680**	5	.811**	9	.762**
2	.854**	6	.742**	11	.829**
3	.832**	7	.741**	12	.833**
4	.759**	8	.785**	13	.798**

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

من الجدول يبين أن جميع العبارات دالّة عند مستوى (0.01) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

تحليل ومناقشة وتفسير النتائج:

القيادة الملهمة:

م	القائد الملهم في البنك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الترتيب
1	يحدد الاعمال التي تخدم الرؤية الاستراتيجية للبنك	1.7619	0.47076	72.4%	موافق	7
2	يستشرف المستقبل من فهم أحداث الماضي والحاضر للمؤسسة	2.0381	0.39036	84.8%	موافق بشدة	6
3	يتبنى مبدأ الالتزام نحو تحقيق رؤية المؤسسة.	2.0095	0.35342	90.5%	موافق بشدة	2
4	يقوم بصياغة الخطة الاستراتيجية بدقة.	1.2952	0.45834	70.5%	موافق	8
5	يشارك العاملين في تحديد التوجهات المستقبلية	1.9619	0.33752	91.4%	موافق بشدة	1
6	يشارك العملاء في صياغة رؤية البنك المستقبلية.	2.0762	0.45352	89.5%	موافق بشدة	4
7	تبرز ثقته بنفسه بأقواله وأفعاله	1.9524	0.35030	90.5%	موافق بشدة	3
8	يسعى لتطوير نفسه من خلال مواكبة ما هو جديد في مجال عمله	1.9810	0.45953	89.5%	موافق بشدة	5
	الدرجة الكلية للقائد الملهم في البنك	3.29	.447	84.89%	موافق بشدة	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول رقم (6) الآتي:

أن الدرجة الكلية لمتوسط القيادة الملهمة في البنوك للتمويل الأصغر بلغت (3.29) وبانحراف معياري (0.447) وبنسبة مئوية (84.89%) ، وهذا يشير إلى أن أفراد العينة لديهم مستوى مرتفع من الاتفاق وبدرجة موافقة شديدة حول ممارسات القائد الملهم.

- المرتبة الأولى: جاءت فقرة "يشارك العاملين في تحديد التوجهات المستقبلية" بمتوسط (1.96) ونسبة (91.4%)، مما يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية المشاركة الفاعلة للعاملين في صياغة المستقبل المؤسسي.
- المرتبة الثانية: فقرة "يتبنى مبدأ الالتزام نحو تحقيق رؤية المؤسسة" بمتوسط (2.00) ونسبة (90.5%)، وهو ما يعكس إيمان القائد بأهمية الالتزام لتحقيق الأهداف والرؤية.
- المرتبة الثالثة: فقرة "تبرز ثقته بنفسه بأقواله وأفعاله" بمتوسط (1.95) ونسبة (90.5%)، وهو ما يشير إلى دور الثقة بالنفس في تعزيز إلهام الآخرين.

- المرتبة الرابعة: فقرة "يشارك العملاء في صياغة رؤية البنك المستقبلية" بمتوسط (2.07) ونسبة (89.5%)، مما يبين إدراك القادة لأهمية العملاء في تحديد التوجهات المستقبلية للبنك.
- المرتبة الخامسة: فقرة "يسعى لتطوير نفسه من خلال مواكبة ما هو جديد في مجال عمله" بمتوسط (1.98) ونسبة (89.5%)، وهو ما يعكس حرص القادة على التعلم المستمر.
- المرتبة السادسة: فقرة "يستشرف المستقبل من فهم أحداث الماضي والحاضر للمؤسسة" بمتوسط (2.03) ونسبة (84.8%)، مما يدل على قدرة القادة على التنبؤ واستشراف المستقبل.
- المرتبة السابعة: فقرة "يحدد الأعمال التي تخدم الرؤية الاستراتيجية للبنك" بمتوسط (1.76) ونسبة (72.4%)، وهو ما يعكس موافقة متوسطة مقارنة ببقية الفقرات.
- المرتبة الأخيرة (الثامنة): فقرة "يقوم بصياغة الخطة الاستراتيجية بدقة" بمتوسط (1.29) ونسبة (70.5%)، وهو أدنى إدراك بين الفقرات، ما يشير إلى أن صياغة الخطط الاستراتيجية بدقة قد لا تكون بارزة بشكل كبير في ممارسات القادة.

التفكير الابتكاري

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتفكير الابتكاري

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الترتيب
5	يشجع العاملين على اتخاذ القرارات لحل المشكلات التي قد تواجههم.	3.88	.848	77.6%	موافق	1
3	يساهم في اكساب العاملين المعارف ومهارات العمل الجديدة.	3.79	.957	75.8%	موافق	3
4	يفوض العاملين في المهام الملائمة لامكانياتهم وقدراتهم.	3.79	.771	75.8%	موافق	2
1	يشجع العاملين على الأفكار الابتكارية في العمل.	3.76	.057	75.2%	موافق	4
2	يقدم الدعم والمساندة للعاملين في المواقف الصعبة المتعددة.	3.74	.885	74.8%	موافق	5
	الدرجة الكلية لتفكير الابتكاري	3.82	.712	75.8%	موافق	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول رقم (7) الآتي:

- أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ (3.82) وبلغ الانحراف المعياري (0.712) ودرجة موافقة (78.6%) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بأنه يوجد تحفيز لتفكير الابتكاري في البنوك للتمويل الأصغر.
- حيث حلت الفقرة رقم (5) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.88) ودرجة موافقة (75.8%) وهذا يعني أن أفراد العينة توافق أنه يوجد تشجيع العاملين لاتخاذ قراراتهم.

- وحلت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.79) وبدرجة موافقة (75.8%) وهذا يعني أن العينة توافق أن القائد يسهم في اكساب العاملين معارف ومهارات جديدة في أعمالهم.
- وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.79) وبدرجة موافقة (75.8%) وهذا يعني أن العينة توافق على تفويض وتشجيع العاملين في المهام الملائمة لقدرتهم.
- وحلت الفقرة رقم (1) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.79) وبدرجة موافقة (75.2%)، وهذا يعني أن أفراد العينة توافق على وجود التحفيز والتشجيع من قبل القائد على التفكير الابتكاري.
- فيما جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.46) وبدرجة موافقة (74.8%) وهذا يعني أن أفراد العينة توافق على وجود الدعم والمساندة من قبل القائد.

الميزة التنافسية

جدول (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للميزة التنافسية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير اللفظي	الترتيب
1	يحرص البنك إلى تطبيق معايير الجودة المصرفية	1.65	0.67082	90%	موافق بشدة	4
2	يعمل البنك على التواصل المستمر مع العملاء والتعرف على آرائهم .	1.5	0.51299	96%	موافق بشدة	1
3	يحرص البنك على تقديم خدماته بوقت مناسب مقارنة مع بقية المنافسين.	1.6	0.82078	90%	موافق بشدة	5
4	يعمل البنك على الاستثمار الأمثل لموارده .	2.2	1.10501	70%	موافق	7
5	يتملك البنك نظام آلي دقيق وسريع يعمل على تقليل الوقت والجهد والتكلفة.	1.35	0.58714	95%	موافق بشدة	3
6	يلتزم البنك بتطبيق المعايير الأخلاقية في جميع عملياته وخدماته المصرفية.	1.65	0.98809	85%	موافق	6
7	يسعى البنك إلى خفض رسوم خدماته مقارنة بالبنوك الأخرى المنافسة.	1.65	0.58714	95%	موافق بشدة	2
	الدرجة الكلية للميزة التنافسية	1.66	0.753138	88.71%	موافق بشدة	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول (8) أعلاه الآتي:

- أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ (1.66) وبلغ الانحراف المعياري (0.75) وبدرجة موافقة (88.71%) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بشدة وينسبته مرتفعة بأنه يوجد ميزة تنافسية بين البنوك.
- حيث احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (1.5) وبدرجة موافقة (96%) وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة توافق بشدة بأن البنك يعمل على التواصل المستمر مع العملاء والتعرف على آرائهم.
- وحلت الفقرة رقم (7) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (1.65) وبدرجة موافقة (95%) وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة توافق بشدة بأن البنك يسعى إلى خفض رسوم خدماته مقارنة بالبنوك الأخرى المنافسة.

- وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.35) وبدرجة موافقة (95%) وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة توافق بشدة بأن البنك يمتلك نظام آلي دقيق وسريع يعمل على تقليل الوقت والجهد والتكلفة.
- فيما جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (1.65) وبدرجة موافقة (90%) وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة توافق بشدة بأن البنك يحرص إلى تطبيق معايير الجودة المصرفية.
- وحلت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.6) وبدرجة موافقة (90%)، وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة توافق بشدة بأن البنك يحرص على تقديم خدماته بوقت مناسب مقارنة مع بقية المنافسين.

مناقشة نتائج الدراسة وتفسيراتها

أولاً: دور القائد الملهم أظهرت النتائج أن هناك اتفاقاً على استخدام الاستراتيجيات الموائمة للتغيرات البيئية وكذلك في جانب تطوير الذات وإبراز الثقة بالنفس ويشرك العاملين والعملاء بصياغة الرؤية المستقبلية. ثانياً: التفكير الابتكاري أظهرت النتائج درجة موافقة مرتفعة (78.6%)، أن القادة يشجعون العاملين على اتخاذ القرارات، ويدعمونهم في اكتساب مهارات جديدة، ويمارسون التفويض في المهام بما يتناسب مع قدراتهم، وهذا يعكس دوراً محورياً للقادة في إيجاد بيئة عمل مشجعة على الابتكار. ثالثاً: الميزة التنافسية فقد جاءت النتائج مرتفعة جداً بنسبة موافقة (88.71%)، وهو ما يدل على أن البنوك محل الدراسة تتمتع بعناصر واضحة للميزة التنافسية، من أبرزها: التواصل المستمر مع العملاء، خفض رسوم الخدمات مقارنة بالمنافسين، امتلاك أنظمة آلية دقيقة وسريعة، والحرص على تطبيق معايير الجودة المصرفية.

تحليل الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

بالاستناد إلى نتائج التحليل الوصفي والاستنتاجات، تم تأكيد الفرضية، حيث أظهرت النتائج أن القيادة الملهمة لها تأثير مباشر في تحقيق الميزة التنافسية، تمارس بشكل أوضح في جانب الرؤية الاستراتيجية وصياغة الخطط، إشراك العاملين والعملاء في صياغة الرؤية المستقبلية، وأن التفكير الابتكاري ظهر بدرجة موافقة مرتفعة، الأمر الذي يعزز العلاقة المترابطة بين هذين المتغيرين في تحقيق الميزة التنافسية.

الفرضية الفرعية الأولى: (H01)

قد دعمت النتائج هذه الفرضية، حيث تبين أن القائد يشجع العاملين على الاستقلالية، اتخاذ القرارات، وتنمية المهارات، وهي جميعها عناصر تعزز التفكير الابتكاري. وتشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين القيادة الملهمة والتفكير الابتكاري، حيث بلغ معامل الارتباط (0.579**) عند مستوى دلالة (0.01) وبحجم عينة (103)، وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى القيادة الملهمة يساهم في تعزيز التفكير الابتكاري لدى العاملين في البنوك للتمويل الأصغر بمحافظته مآرب، وبذلك فإن النتائج أكدت الفرضية الفرعية الأولى (H01) التي تنص على وجود أثر للقيادة الملهمة في التفكير الابتكاري.

الفرضية الفرعية الثانية:(H02)

أظهرت النتائج أن دور القيادة الملهمة يبرز بشكل ملحوظ في صياغة الاستراتيجيات واستشراف المستقبل، وهو ما يعكس تأثيرها المباشر في تحقيق الميزة التنافسية (مثل الجودة والتكلفة والربحية)، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين القيادة الملهمة والميزة التنافسية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.568^{**}) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يدل على أن القيادة الملهمة تسهم بشكل واضح في تعزيز الميزة التنافسية من خلال تحسين الجودة، وخفض التكلفة، وزيادة الربحية. وبالتالي فإن النتائج تؤكد الفرضية الفرعية الثانية (H02).

الفرضية الفرعية الثالثة:(H03)

أظهرت النتائج أن التفكير الابتكاري يمثل بعداً مهماً، من خلال تشجيع العاملين على القرارات، وتمييز مهاراتهم، وتفويض الصلاحيات، وهو ما ينعكس إيجاباً على تحقيق الميزة التنافسية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية جداً وذات دلالة إحصائية بين التفكير الابتكاري والميزة التنافسية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.857^{**}) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يدل على أن التفكير الابتكاري يعد من أهم العوامل المؤثرة في تعزيز الميزة التنافسية للبنوك الأصغر بمحافظته مآرب، وذلك من خلال مساهمته في رفع الجودة، وخفض التكاليف، وتحقيق معدلات أعلى من الربحية، وبذلك فإن النتائج أكدت الفرضية الفرعية الثالثة (H03) بمستوى قوي جداً.

وتشير نتائج التحليل إلى أن الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية الثلاث قد أكدت الارتباط الإيجابي، حيث أظهرت الدراسة أن القيادة الملهمة لها تأثير مباشر في تحقيق الميزة التنافسية، وكذلك تسهم في تعزيز التفكير الابتكاري، وكما أظهرت الدراسة أن كلاهما معاً يسهمان في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الأصغر بمحافظته مآرب.

الاستنتاجات:

تشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر وعلاقة مباشرة للقيادة الملهمة وتحقيق الميزة التنافسية، كما أظهرت أن المتغير المستقل والمتغير الوسيط يسهمان في تحقيق الميزة التنافسية بدرجة مرتفعة، وبناءً على النتائج قدم الباحث بمجموعة من الاستنتاجات:

1. زيادة اهتمام القادة باشراك العاملين في صياغة الخطة الاستراتيجية بما تواكب المتغيرات البيئية.
2. الاستثمار الأمثل للموارد التي تحقق الميزة التنافسية وزيادة الربحية.
3. تقديم الدعم والمساندة للعاملين في المواقف الصعبة.
4. تشجيع العاملين على الأفكار الابتكارية في العمل.
5. إبراز الأعمال التي تخدم الرؤية الاستراتيجية

المراجع:

- احمد بلال، و يحضيه سملالي. (2018). ممارسات ادارة الموارد البشرية الخضراء والميزة التنافسية. *مجلة رؤي اقتصادية جامعة الشهيد حمتة لخضر نالواوي الجزائر*، الصفحات 116-220.
- احمد تحسين. (2012). الفلسفة الاخلاقية وعلم القيادة وتطبيقاتها في قيادة فرق العمل الامنية جامعة نايف للعلوم الامنية. *مركز البحوث والدراسات*.
- أحمد حسن الشخي & أسامة عبد الرحمن مجلد. (2023). *دور القيادة الابداعية في تحقيق التميز المؤسس ي*.
Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Issue 13 (2023) • P: 16 - 34.
- البكري، ثامر، حمدان، و خالد. (2013). الاطار المفاهيمي للاستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة للشركة في اعتماد لاسرراتيجية الاستدامة. *مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية العدد (9)*.
- الحاج عمر عدي & يعقوب بن سالم الناعبي & منى بنت علي الهنائية. (2024). *أثر القيادة الريادية على الابداع الإداري للعاملين- عمان: EPS (International Journal of Educational and Psychological Studies)* المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية.
- الشنطي، و عبد الرحمن محمود. (2015). *اثر ممارسة اساليب القيادة التحويلية في جودة الحياة الوظيفية. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال*، الصفحات 14-51.
- الطويل، اكرم احمد، اسماعيل، و رغد ابراهيم. (2014). *العلاقة بين انواع الابداع التقني وابعاد الميزة التنافسية. المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة- عمان الاردن*.
- العمرى واضح، و عبد القادر بن الزاوي. (ديسمبر، 2021). *تأثير تطبيق مبادئ نظرية الحل الابتكاري للمشكلات (تريز) في تنمية التفكير الابتكاري لدى متربي التكوين المهني. مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية*، الصفحات 75-80.
- أمة الباري عبد الله محمد عامر، جبر عبد القوي اسماعيل السنباني. (2023). *أثر التوجه الريادي في التميز المنظمي في الجامعات الأهلية اليمنية - صنعاء: مجلة جامعة صنعاء للعلوم الانسانية*.
- اوياجي محمد، و بن يوسف امال. (2019، 12 19). *تمايز الذات وعلاقتها بالتفكير الابتكاري لدى عينت من طلبة الارشاد والتوجيه - مجلة القيس للدراسات النفسية والاجتماعية*، الصفحات 223-225.
- ايمان محمد عبد الله. (2017). *دور السياسة الحكومية في تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات زراعة وتصنيع وتصدير القطن المصري. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، الصفحات 4-9.
- ايوبي، رامي، و خليفة. (2015). *بيان انماط القيادة في الجامعات السورية واتجاهات الفروق فيما بينها في ضوء القطاع وخصائص المرؤوسين. المجلة العربية للاعمال والاقتصاد*، الصفحات 1-8.
- بسام سمير الرميدي. (مارس، 2019). *اثر تطبيق نمطي القيادة الموزعة والقيادة الملهمة على التهكم التنظيمي دراسة تطبيقية على شركات السياحة المصرية. مجلة اقتصاد المال والاعمال المجلد 3 العدد 1*، الصفحات 340-357.

- بشير بن عطية. (ديسمبر، 2012). السلوك القيادي لاستاذ التربية البدنية والرياضية وعلاقتها بمستوى التفكير الابتكاري لدى تلاميذ المرحلة الثانوية. *مجلة الابداع الرياضي* ، الصفحات 17-79.
- تحسين احمد. (2023). الفلسفة الاخلاقية وعلم القيادة وتطبيقاتها في قيادة فرق العمل الأمنية جامعة نايف للعلوم الأمنية مركز البحوث والدراسات الرياض، السعودية. *المجلة العربية للإدارة*.
- ثناء معوض علي & أيمن عبد العال مبارز عبد العال. (2022). دور القيادة الريادية في تحقيق التميز المؤسسي دراسة ميدانية على المدارس الحكومية بإدارة الشيخ زايد، 6 أكتوبر التعليمية. مصر : مجلة بحوث الشرق الأوسط العدد الواحد والثمانون.
- جمال درهم أحمد زيد & حنان حسن ناجي الشجاع. (2021). أثر التوجه الريادي في تحقيق التميز المؤسسي في الجامعات الأهلية اليمنية في العاصمة صنعاء. صنعاء: *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*.
- حمود، طه، عالي بن وهيب، و نادية. (2015). تنمية التفكير الابداعي في المدرستا . *مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية*، الصفحات 31-57.
- خليل، و نبيل موسى. (1998). الميزة التنافسية في الاعمال - مركز الاسكندرية مصر .
- خولت الشايب، و خليفه مهريته. (2018). مهارات التفكير الابتكاري لدى تلاميذ التعليم المتوسط . *مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية*، صفحة 497.
- دبادي سوهام، و احمد عبد القادر. (23 ديسمبر، 2018). العصف الذهني كأسلوب لتنمية التفكير الابتكاري في المكتبات الجامعية . *مجلة بيليفيليا للدراسات المكتبات والمعلومات* ، صفحة 75.
- سامي وفيق صالح. (2023). *المجلة العربية للإدارة*. دور القيادة الملهمة في تعزيز التفكير الابتكاري لدى العاملين.
- سلطان احمد خليف، و وزيرة يحي محمد. (تشرين الثاني، 2014). القيادة الملهمة والمفاجأة الاستراتيجية دراسة استطلاع لآراء عينت من القيادات الادارية في عدد من دوائر محافظة نينوي. *مجلة دراسات ادارية*، الصفحات 43-70.
- سماح فرج محمد عبد. (ديسمبر، 2023). دور القيادة الملهمة في تعزيز التفكير الابتكاري لدى العاملين. *المجلة العربية للإدارة*، الصفحات 253-257.
- سميرة ميسون، اسماء خويلد، و رحيمه قبائلي. (ديسمبر، 2017). علاقة بعض المتغيرات الاسرية بالقدرة على التفكير الابتكاري لدى تلاميذ المرحلة الثانوية. *مجلة العلوم الانسانية*، الصفحات 214-217.
- عبد الله السنفي، ومنصور محمد اسماعيل العريقي. (2015). كتاب مبادئ الإدارة (صفحة 286). صنعاء: الامين للنشر والتوزيع.
- علي السلمي. (2001). *ادارة الموارد البشرية الاستراتيجية* . القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
- غدير خطابية، و اسماء العبد الرحمن. (2022). القيادة الملهمة لدى مديري مدارس محافظة اربد وعلاقتها بشغف المعلمين تجاه مهنتهم من وجهة نظر المعلمين. *المجلة الاردنية في العلوم التربوية*، الصفحات 347-364.

- قصي علي عمار، و غالية نعيان سراقبي. (27 سبتمبر، 2018). دور القيادة التحويلية في تنمية الابداع الاداري . الصفحات 425-450.
- محمد العيساوي. (2018). القيادة الملهمة وأثرها على الالتزام لدى الموظفين في وزارة الصناعة والتجارة الاردنية . جامعة آل البيت.
- محمد اوياجي. (1 31، 2023). تصور تلاميذ الطور الثانوي لمعوقات التفكير الابتكاري المرتبطة بالمدرسة . مجلة البحوث والدراسات العلمية، صفحة 550.
- مرام عبد السلام الشبواني. (2015). دور التفكير الابتكاري في دعم الميزة التفاعلي في تنمية مهارات التفكير الابتكاري رسالت ماجستير. كلية التجارة جامعة المنصورة، الصفحات 70-75.
- مروة حمود محمد قدحه & عبد العزيز عبد الهادي العامري. (2022). الصحة التنظيمية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي في الجامعات اليمنية الحكومية. صنعاء & حجة: Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 7, Issue 6 (2023) • P: 1 - 23.
- مسعود شريقي ، وعبد السلام مخلوفي. (2021). المستوى الخامس للقيادة: التناقض المؤدي إلى النجاح. الجزائر: Journal Homepage: <https://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx>
- منال أحمد عبد الرحمن الغامدي. (2021). القيادة الريادية كمدخل لتطوير ممارسات القادة الأكاديميين في جامعة الملك عبد العزيز (استراتيجية مقترحة). الرياض المملكة العربية السعودية: مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية.
- منال جبار سرور، و حسام احمد محمد. (2017). دور الذكاء التنافسي والهندسة العكسية في تحقيق التنافسية. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية.
- مها زايد العنزي. (2018). فاعلية استراتيجية قائمة على التعلم التفاعلي في تنمية مهارات التفكير الابتكاري وحل المشكلات في الرياضيات لطالبات المرحلة الثانوية في دولة الكويت اطروحة دكتوراه . كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة، الصفحات 102-108.
- نماء نشنت بشير، محسن عثمان حسن. (2024). دور القيادة الريادية في تحقيق التميز الاستراتيجي: دراسة تحليلية لآراء عينت من أعضاء مجلس الكليات في الجامعات الخاصة في مدينة اربيل. اربيل العراق: مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإنسانية.
- هاجر عادل مصطفى. (23 يناير، 2023). تأثير البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق الميزة التنافسية. مجلة البحوث المالية والتجارية، الصفحات 48-55.
- هند يحيى بكري كيلاني. (نوفمبر، 2022). دور القيادة الملهمة في تحسين العملية التعليمية بإدارة التعليم في مدينو الرياض. المجلة العلمية، صفحة 20.
- واضح العمري. (16 4، 2022). فعالية تطبيق بعض استراتيجيات نظرية الحل الابتكاري للمشكلات (تريز) في تنمية التفكير الابتكاري لدى متريصي التكوين المهني (النمط الاقامي). مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، صفحة 319.

- وداد بنت عبد الله البحراني. (2005). قدرات التفكير الابتكاري لدى طلاب التعليم الاساسي والتعليم العام في سلطنة عمان رسالة ماجستير . جامعة السلطان قابوس ، الصفحات 89-95.
- وهيبة حميذي. (2021). اثر الوسائط التكنولوجية التعليمية (الفيسبوك أنموذجاً) في تنمية التفكير الابتكاري لدى طلاب الجامعة . المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات ، الصفحات 632-649.

أثر التدريب في أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة تعز- الجمهورية اليمنية

الاستلام: 2025/ 07 /15

التحكيم: 2025/ 08 /30

القبول: 2025/ 08 /31

نوريّة عبدالكريم عثمان^(*)

عبدالله قائد غالب علي⁽²⁾

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 باحثة ماجستير إدارة الأعمال- قسم ادارة اعمال تنفيذي - مركز الدراسات العليا- جامعة تعز - اليمن.

2 أستاذ إدارة الأعمال المساعد، قسم العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس

عدن - اليمن.

* عنوان المرسلات: : alqaed2004ali@gmail.com

أثر التدريب في أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة تعز - الجمهورية اليمنية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التدريب بأبعاده (تحديد الاحتياجات التدريبية، وتخطيط وتصميم التدريب، وتنفيذ التدريب، وتقييم التدريب) في أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات من المجتمع المتمثل في جميع العاملين في المكتب وعددهم (120) عاملاً، فأصبحت العينة (60) التي تم تحليلها، ومن أهم نتائج الدراسة أن مستوى التدريب بشكل عام كان متوسطاً، وأيضاً في بعدي تحديد الاحتياجات التدريبية وتخطيط وتصميم البرامج التدريبية، أما في بعدي تنفيذ التدريب، وتقييم التدريب كان عالياً، وأن مستوى أداء العاملين بشكل عام كان عالياً، كما كان عالياً جداً في بُعد الأداء السياقي، ومتوسطاً في بُعد أداء المهمة، وأنه يوجد أثر للتدريب على أداء العاملين، ولا توجد فروق معنوية تجاه محوري التدريب وأداء العاملين وفقاً لمتغيرات الدراسة، ومما أوصت به الدراسة ضرورة استخدام أدوات تقييم متنوعة لتحديد الاحتياجات التدريبية.

الكلمات المفتاحية: التدريب - أداء العاملين - مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل.

The Impact of Training on the Performance of Employees of the Office of Social Affairs and Labor in Taiz Governorate - Republic of Yemen

Nouria Abdel Karim Othman ^(1,*)

Abdullah Qaid Ghaleb Ali ⁽²⁾

Abstract:

The study aimed to determine the impact of training in its dimensions) identification of training needs ,planning and design of training ,implementation of training ,evaluation of training (on the performance of employees in the Office of Social Affairs and Labor .The descriptive-analytical approach and questionnaire were used as a tool to collect data from the community represented by all the employees in the office ,(120) so that the sample became (60) analyzed .One of the most important results of the study was that the level of training in general was average ,and also in the dimensions of identifying training needs and planning and designing training programs , while in the dimensions of training implementation and training evaluation ,it was high .The level of performance of the workers in general was high .It was also very high in the contextual performance dimension ,and medium in the task performance dimension .There is also an impact of training on the performance of workers .There are no significant differences towards the training and employee performance axes according to the study variables .The study recommended the use of various assessment tools to identify training needs.

Keywords: *Training - Performance of employees - Office of Social Affairs and Labor.*

(1) MBA Researcher, Executive Business Administration Department, Graduate Studies Center, Taiz University, Yemen.

(2) Assistant Professor of Business Administration, Department of Administrative Sciences, College of Administrative Sciences and Humanities, University of Science and Technology, Head Office Aden, Yemen.

* Corresponding Email Address : alqaed2004ali@gmail.com

المقدمة

تكمن الأهمية الأساسية للتدريب في توفير الأنشطة والخدمات اللازمة، لرفع كفاءة وفاعلية المنظمة في أداء عملياتها، على ضوء احتياجاتها الحالية والمستقبلية، وتهدف البرامج التدريبية إلى تحقيق الاستمرارية في العمل والابداعية والابتكارية، بشكل أساسي في رفع معدلات الأداء.

وتعد القوى العاملة المدربة تدريباً جيداً مصدراً رئيساً للميزة التنافسية في ظل اشتداد حدة المنافسة، سواء على الصعيد المحلي أم الدولي، وقد أكدت الكثير من الدراسات على أهمية التدريب ودوره في التأثير في أداء المنظمة والعاملين على حد سواء مثل دراسة (الجميلي، 2014م)، كما أكدت دراسات أخرى على أثر التدريب بعدد من المتغيرات المتصلة بالأداء الوظيفي كدراستي (المخلافي، 2021م)، و(نشاش، 2021م)؛ إلا أن تلك الدراسات ركزت اهتمامها على بيانات مختلفة عما هو الوضع في الجمهورية اليمنية ومنها محافظة تعز، حيث تندر البحوث والدراسات حول هذه الموضوع مما أوجد فجوة مثيرة للاهتمام والدراسة يستدعي سدها لتشكيل إضافة نوعية إلى المكتبة اليمنية والعربية.

وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى دراسة أثر أبعاد التدريب في أداء العاملين في مجال القطاع الاجتماعي على وجه العموم، وعلى وجه الخصوص في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز.

الإطار العام للدراسة:

مشكلة الدراسة:

في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن ونتيجة للحرب الدائرة في البلاد منذ العام 2015م لا تزال تعاني النظم الاجتماعية والاقتصادية الوطنية في اليمن وخصوصاً منظمات الأعمال أو المؤسسات على بمختلف أنواعها الحكومية والخاصة ضعفاً في ممارسة النشاط، وقصوراً في تنفيذ البرامج التدريبية، ونقصاً في الخبرات. وحيث إن الموارد البشرية هي أساس نجاح المنظمات فهذا يرض على المنظمات القيام بتدريب وتأهيل العاملين فيها واعطاؤهم أولوية قصوى ضمن سياساتها وخططها الاستراتيجية، وبما يمكنها من التعامل والتكيف مع البيئة الديناميكية والظروف غير المؤكدة التي تعمل بها، ومع قصور الرؤية الاستراتيجية لدى قيادات بعض تلك المؤسسات بأهمية التدريب وأثره؛ قد ينتج عن ذلك قصور في تنفيذ البرامج التدريبية وخصوصاً خلال الفترة الراهنة.

ومن خلال العمل والمعاشية لأحد الباحثين في المكتب محل الدراسة، ومن واقع التقارير الصادرة عن مكتب الشؤون الاجتماعية، وكذلك قلة الدراسات والأبحاث التطبيقية في موضوع التدريب في البيئة الاجتماعية اليمنية وفي تعز خصوصاً، كل ذلك مثل دافعاً للباحثين لتناول موضوع التدريب لمعرفة أثر التدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، وبما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة لهذه الدراسة، وتنبؤ مشكلات الدراسة في الإجابة على التساؤلات الرئيسة الآتية:

1. ما مستوى التدريب في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز؟
2. ما مستوى الأداء في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز؟
3. ما أثر التدريب على أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس الثالث التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في أداء العاملين في المكتب؟
 - ما أثر تخطيط وتصميم التدريب في أداء العاملين في المكتب؟
 - ما أثر تنفيذ التدريب في أداء العاملين في المكتب؟
 - ما أثر تقييم التدريب في أداء العاملين في المكتب؟
1. هل يوجد فروق معنوية بين آراء أفراد العينة تجاه التدريب وأداء العاملين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والدورات المشارك بها).

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

- تساهم الدراسة في إثراء المعلومات وزيادة المعارف في موضوعي التدريب وأداء العاملين يمكن أن تشكل إضافة علمية للمكتبة اليمنية والعربية.
- ستعود هذه الدراسة بالفائدة على مؤسسات القطاع الاجتماعي في الجمهورية اليمنية في فهم أهمية تدريب العاملين، وبالتالي سيساعد في معرفة الجانب الذي يؤدي فيه التدريب دوراً حيوياً في تطوير أداء العاملين.

الأهمية العملية:

- تركز هذه الدراسة على القطاع الاجتماعي الحكومي وبحسب علم الباحثين تعد من أوائل الدراسات في البيئة اليمنية التي جمعت بين مفهوم التدريب وتأثيره في أداء العاملين في مؤسسات القطاع الاجتماعي.
- طبقت هذه الدراسة على قطاع مهم وحيوي يهتم بالجانب الاجتماعي في حياة الناس والمحافظة على سلامة المجتمع، وأثناء الدراسات والبحوث في هذا المجال سيكون له أثر إيجابي في تحسين أداء العاملين ومن ثم تحسين بيئة تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين.
- تقديم اقتراحات وتوصيات ستساعد صناع القرار في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على وجه الخصوص في المكتب بمدينة تعز في وضع استراتيجيات من شأنها تحسين وتطوير أداء العاملين بها.

أهداف الدراسة:

الهدف العام لهذه الدراسة هو معرفة تأثير التدريب بأبعاده الأربعة في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز في اليمن من خلال دراسة ميدانية في أحد فروع المكاتب الحكومية الهامة في القطاع الاجتماعي.

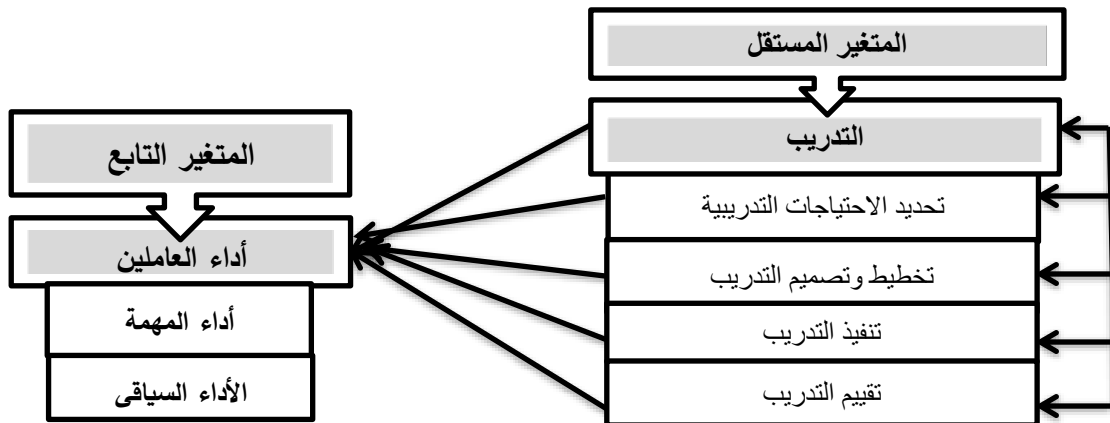
وبالتالي يمكن إيجاز الأهداف الفرعية للدراسة كالآتي:

- التعرف على مستوى التدريب في المكتب.
- التعرف على مستوى أداء العاملين في المكتب.

- معرفة أثر التدريب بأبعاده بأبعاده الأربعة (تحديد الاحتياجات التدريبية، وتخطيط وتصميم التدريب، وتنفيذ التدريب، وتقييم التدريب) على أداء العاملين في المكتب.
- التعرف على مدى وجود فروق معنوية بين آراء أفراد العينة تجاه التدريب وأداء العاملين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والدورات المشارك بها).

النموذج المعرفي للدراسة:

يتكون النموذج المعرفي للدراسة من المتغير المستقل (التدريب المكون من أربعة أبعاد) والمتغير التابع (أداء العاملين يتكون من بعدين)، وقد استندت الدراسة في تصميم النموذج المعرفي إلى عدة دراسات منها دراسة (Kuruppu al et.2021) ودراسة (الطيب، 2021م)، ودراسة (النيسافي، 2020م)، كما في الشكل (1):



شكل (1) النموذج المعرفي للدراسة

المصدر: اعداد الباحثان استنادا للدراسات السابقة

فرضيات الدراسة:

إضافة إلى تساؤلات الدراسة، وبناءً على النموذج المعرفي للدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات الآتية:
الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر للتدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز.
وتنبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر لتحديد الاحتياجات التدريبية في أداء العاملين في المكتب.
 2. لا يوجد أثر لتخطيط وتصميم التدريب في أداء العاملين في المكتب.
 3. لا يوجد أثر لتنفيذ التدريب في أداء العاملين في المكتب.
 4. لا يوجد أثر لتقييم التدريب في أداء العاملين في المكتب.
- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق معنوية بين أداء أفراد العينة تجاه التدريب وأداء العاملين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والدورات المشارك بها).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة أثر (التدريب) في (أداء العاملين).
- الحدود البشرية: جميع الأفراد العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بجميع المستويات.
- الحدود المكانية: تم تنفيذ الجانب الميداني لهذه الدراسة في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة تعز.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال العام 2023-2024م.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (المخلافي، 2021م) بعنوان: (أثر التدريب على أداء العاملين في المستشفيات الحكومية في مدينة تعز (دراسة ميدانية في المستشفى الجمهوري التعليمي)).
هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التدريب وفق أبعاده المختلفة في أداء العاملين في المؤسسات الصحية العامة في مدينة تعز في اليمن، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المستشفى الجمهوري في مدينة تعز والبالغ عددهم (422) موظفاً، وتم اختيار عينة مكونة من (200) موظفاً، وكانت العينة عددها (173) مفردة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي، ومن أهم النتائج: أن كلاً من التدريب وأداء العاملين في المستشفى الجمهوري في مدينة تعز عند المستوى المتوسط، كما وجد أثر دلالة إحصائية لكل من بعدي اختيار المديرين ومحتوي التدريب على أداء العاملين في المستشفى الجمهوري بينما لا يوجد أثر للاحتياجات التدريبية.
2. دراسة (البساطي، 2021م) بعنوان: (أثر التدريب الإداري في الأداء الوظيفي - دراسة تطبيقية على العاملين بجمعية تنمية المشروعات الصغيرة ببورسعيد).
هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التدريب الإداري في الأداء الوظيفي بالتطبيق على العاملين بجمعية تنمية المشروعات الصغيرة ببورسعيد، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقائمة استقصاء لجمع البيانات، واعتمد على أسلوب العينة العشوائية والتي بلغ حجمها (196) مفردة، وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أبعاد التدريب الإداري، وأبعاد الأداء الوظيفي، ووجود تأثير ذي دلالة معنوية لأبعاد التدريب الإداري في أبعاد الأداء.
3. دراسة (جميعان، 2021م) بعنوان: (أثر تدريب الموارد البشرية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية).
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تدريب الموارد البشرية في الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، وقد تمثل مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وقد اعتمد الباحث في استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية والمفصّل عنها عبر مواقع سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدريب الموارد البشرية في تحسين العائد التشغيلي على الأصول في البنوك التجارية الأردنية في ظل تباين عمر البنك.
4. دراسة (الطيب، 2021م) بعنوان: (أثر برنامج التدريب التأهيلي على أداء العاملين بشركات نפט وغاز مختارة في السودان).

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر برنامج التدريب التأهيلي في أداء العاملين، تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في ثلاث من الشركات السودانية العاملة في مجال النفط والغاز (بترودار- النيل للبتروول - الروات) واستهدفت الدراسة الأشخاص الذين أهلكوا عن طريق برنامج التدريب التأهيلي في هذه المؤسسات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدم الباحث العينة العمدية، من خلال الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث بلغت العينة (103) مفردة، وأظهرت النتائج وجود تفصيلات إيجابية بين التدريب النظري وأداء المهمة، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين العمل تحت التدريب والأداء السياقي، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمل تحت التدريب وأداء المهمة.

5. دراسة (النيسافي، 2020م) بعنوان: (أثر استراتيجيات التدريب في الأداء الوظيفي، دراسة ميدانية في قطاع المؤسسة العامة للنفط في سورية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات التدريب في الأداء الوظيفي ببعديه: (أداء المهام، والأداء السياقي)، وكانت عينة الدراسة (119) عاملاً في مستوى الإدارة العليا والوسطي، وخلصت الدراسة إلى أن اهتمام المؤسسة العامة للنفط والشركات بتطبيق مراحل استراتيجيات التدريب متوسط، وكذلك مستوى الأداء الوظيفي متوسط، يوجد علاقة ارتباط قوية وموجبة بين استراتيجيات التدريب وبعد الأداء الوظيفي، كما يوجد أثر معنوي لاستراتيجيات التدريب في أداء المهام والأداء الوظيفي، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الإدارة العليا في المؤسسة العامة للنفط والشركات محل الدراسة بوضع استراتيجيات تدريب تحاكي تطور الأعمال.

6. دراسة (نعمان، 2018م) بعنوان: (علاقة التدريب بأداء الأفراد العاملين في الإدارة الوسطى جامعة تعز الجمهورية اليمنية).

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة التدريب بأداء الأفراد العاملين في الإدارة الوسطى في الجامعة والى المقارنة بين اتجاهات القيادات الإدارية وأفراد الإدارة الوسطى في العملية التدريبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد تكون مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في جامعة تعز والبالغ عددهم (240) موظفاً وموظفة، وقد اقتصرت الدراسة على الأفراد الذين التحقوا بدورات تدريبية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي، وأظهرت الدراسة أن هناك ضعف في الاهتمام بالأساليب التدريبية الحديثة والتركيز على الأساليب التقليدية في تقديم الدورات التدريبية، كما أن للوساطة والآراء الشخصية لها دور كبير في اختيار المتدربين.

7. دراسة (Tahir et al, 2014) بعنوان: (أثر التدريب والتطوير على أداء العاملين وإنتاجيتهم، دراسة حالة البنوك المتحدة المحدودة في مدينة بيشاور في باكستان).

هدفت هذه الدراسة لدراسة أثر التدريب والتطوير كمتغيرات مستقلة على أداء العاملين وإنتاجيتهم كمتغيرات تابعة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمت الدراسة على (76) عاملاً من العاملين في البنوك المتحدة المحدودة في مدينة بيشاور، حيث تم توزيع الاستبانة في ثمانية فروع، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتدريب والتطوير في أداء العاملين وإنتاجيته.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. تميزت الدراسة الحالية في تطبيقها في مكتب حكومي ذات طابع اجتماعي؛ بينما أجريت الدراسات السابقة سواء منها الأجنبية والعربية واليمنية في بيئات وفي قطاعات غير اجتماعية حكومية سواء منها الخدمائية أم الإنتاجية.
2. أن هذه الدراسة أجريت في مرفق استراتيجي وقطاع حكومي حيوي وهو قطاع الشؤون الاجتماعية الذي يحتاج إلى دراسة وتحليل لمعرفة أثر التدريب في أداء العاملين فيه، وذلك للأهمية التي يتمتع به مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باعتبارها من أهم وزارات الدولة التي تتفرد بتقديم الخدمة الاجتماعية.
3. أن هذه الدراسة هي الأولى - على حد علم الباحثين - لدراسة أثر التدريب في الأداء في مكتب الشؤون الاجتماعية بمحافظة تعز وستكون نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية في مكاتب مختلفة بمحافظة تعز والمحافظات الأخرى.

الإطار النظري:

أولاً: المتغير التابع: أداء العاملين:

يرتبط مفهوم الأداء بكل من سلوك الفرد والمنظمة ويحتل مكانة خاصة داخل أي منظمة باعتباره الناتج النهائي لمحصلة جميع الأنشطة بها وذلك على مستوى الفرد والمنظمة والدولة (الطيب، 2021م)، ويعرف (al et. 2021) Kuruppu الأداء بأنه إنجاز مهمة معينة تقاس بمعايير الدقة، والكفاءة والتكلفة والسرعة. ويمكن تعريف الأداء إجرائياً بأنه العملية التي يتم بموجبها تقدير جهود العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز، بشكل منصف وعادل، لتجري مكافأتهم بقدر ما يعملون وينتجون، وذلك بالاستناد إلى معايير ومعدلات تتم على أساسها مقارنة مستويات أدائهم لتحديد مستوي كفاءتهم في الأعمال الموكلة إليهم.

معايير أداء العاملين:

أشار (الطيب، 2021م) إلى أن معايير الأداء هي عبارة عن مقاييس ومؤشرات لوصف النتيجة النهائية التي يتوقع أن يصل إليها الموظف الذي يتولى القيام بمهمة معينة، بينما يري (هلاسة، 2020م) أن المعايير تشمل معايير كمية مثل كمية الإنتاج في زمن محدد مقاس بوحدة رقمية واضحة، ومعايير نوعية مثل: دقة الأداء، والسلوك مثل: الالتزام، الولاء.

أبعاد أداء العاملين:

هنالك العديد من الأبعاد للأداء الوظيفي التي قام الباحثون بدراستها، لكن في هذه الدراسة نركز على أهمها: أداء المهمة والأداء السياقي، وهما البعدان اللذان تناولتهما الدراسة في النموذج:

أداء المهمة:

ذكر (البساطي، 2021م) أن أداء المهمة يقصد به السلوكيات التي تسهم في إنجاز عمليات جوهرية في المنظمة، مثل إنتاج المنتجات، والبيع، وكل أداء يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تنفيذ عمليات المنظمة، فمثلاً في الوظائف الإدارية يمكن أن يشمل هذا الأداء تحويل الأفراد من حالة النزاع والصراع إلى جو تنافسي.

الأداء السياقي:

تنطلق أهمية هذا البعد إلى أن المنظمات التي تعتمد على قيام الأفراد بمهامهم الرسمية فقط هي منظمات ضعيفة وغير قادرة على الصمود لأجل طويل، حيث غالباً ما تحتاج إلى قيام الأفراد بمهام تتجاوز دورهم الرسمي، وهو ما أطلق عليه الباحثون بالأداء السياقي أو كما يسمى أيضاً بالأداء خارج الدور، ويشير الأداء السياقي إلى السلوكيات التي لا تدعم الجوهر الفني للمنظمة، بل تدعم البيئة النفسية والاجتماعية التي تجري فيها العمليات الفنية (النصافي، 2020).

ثانياً: المتغير المستقل التدريب:

تعد وظيفة التدريب إحدى الوظائف الهامة لإدارة الموارد البشرية، ولا تختلف أهمية هذه الوظيفة بالنسبة إلى المؤسسة وتنظيماتها عن باقي الوظائف الأخرى، وتختلف باختلاف مجالاتها واتخاذ الأساليب المختلفة لتطبيق برامجها التدريبية (نشاش، 2020).

تعريف التدريب:

إن التدريب في جوهره جهد نظامي متكامل ومستمر يهدف إلى إثراء وتنمية مهارة الفرد لأداء عمله بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية (فضيل، 2019)، كما يُنظر إليه بأنه "النشاط المنظم المستمر والمبدول لتزويد المتدربين بالمعارف والمهارات لرفع مستوى أدائهم ولتغيير سلوكهم في الاتجاه المرغوب فيه لصالح الفرد والمنظمة (المخلافي، 2021).

ويمكن تعريف التدريب إجرائياً بأنه عملية منظمة لتطوير مهارات ومعارف وسلوكيات الموظفين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز لتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية أكبر.

أبعاد التدريب:

1. تحديد الاحتياجات التدريبية:

إن مفهوم الاحتياجات التدريبية يتعلق ببعدين هما الحاضر والمستقبل، وبذلك تعد الاحتياجات التدريبية متجددة ومستمرة (فضيل، 2019م)، وينظر (مدني، 2020) إلى الاحتياجات التدريبية على أنها التغيرات المطلوبة إحداثها في معارف ومهارات وقيم وسلوكيات المتدربين؛ وذلك لرفع مستواهم المهني وكفاءاتهم في أداء عملهم.

2. تصميم وتخطيط البرامج التدريبية:

تعد الاحتياجات التدريبية هي قاعدة أساس لمرحلة تصميم البرنامج التدريبي، فتقوم الإدارة بتصميم برنامج التدريب وتخطيطه بشكل دقيق وواضح يضمن تلبية الاحتياجات، وللوصول إلى برنامج تدريبي مجدي (الرفاعي، 2017).

3. تنفيذ البرامج التدريبية:

تتم عملية تنفيذ التدريب بعد أن يتم وضع البرنامج التدريبي في صورته النهائية، وتحديد عقد الاتفاق بين المؤسسة ومراكز التدريب، وكذلك الاتفاق على كافة الأمور الضرورية لسيير العملية (فتيحة، 2016).

4. تقييم البرامج التدريبية:

تعد عملية التقييم عملية أساسية لتحديد القيم الحقيقية للبرنامج التدريبي، فهي عملية تتضمن الحصول على المعلومات الضرورية التي تستخدم في الحكم على صلاحية البرنامج التدريبي والأسلوب المتبع في تنفيذه ومدى تحقيق أهدافه (البساطي، 2019).

ثالثاً: نبذة عن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل محل الدراسة الميدانية:

يؤكد مكتب العمل في رسالته على ضرورة أن يقدم عدداً من الخدمات لمنظمات المجتمع المدني من خلال لوائح ونظم خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتتمثل هذه الخدمات في القطاعات الآتية:

1. قطاع التنمية الاجتماعية (إدارة الجمعيات والاتحادات - إدارة الأسر المنتجة):

- منح تصاريح إنشاء/ تأسيس الجمعيات التعاونية، والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، والاتحادات النوعية، واتحاد المحافظة، والاتحاد العام.
- الدخول في شراكة مع منظمات المجتمع المدني في دعمهم بالآلات والمعدات والمواد الخام.
- تأهيل العنصر النسوي الفقير محدود الدخل وتدريبه على الحرف اليدوية المدرة للدخل.

2. قطاع الرعاية الاجتماعية (إدارة الرعاية والحماية الاجتماعية):

- قبول الأحداث في دور الرعاية ومراكزها.
- حماية وتأهيل أطفال الشوارع.
- مساعدة أطفال ضحايا التهريب وإعادةتهم إلى أسرهم.
- قبول الكفيف في مراكز التأهيل والرعاية.
- برامج التأهيل المجتمعي.

3. قطاع القوي العاملة

- تنظيم استخدام العمالة الأجنبية بشأن منح وتحديد تصاريح العمل.
- تسجيل الباحثين عن العمل من العمالة المحلية.
- منح تصاريح إنشاء وفتح مكاتب خاصة لتوفير وتشغيل العمالة.

4. قطاع علاقات العمل (إدارة النقابات والمنازعات) ويشمل الإدارات الآتية:

- إدارة النقابات.
- إدارة المنازعات.
- إدارة الصحة والسلامة.

5. صندوق رعاية وتأهيل المعاقين:

- تمويل برامج وخدمات التأهيل والتدريب المختلفة.
- رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم.

6. صندوق الرعاية الاجتماعية:

- إعانة الضمان الاجتماعي.
- المساعدات النقدية الفورية.
- تدريب المستفيدين من مساعدات الصندوق، وتمويل المشاريع الصغيرة وتأهيلهم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة، ولتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدراسات.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين الإداريين والمشرفين والاختصاصيين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل والمراكز التابعة له بمدينة تعز وفقاً لكشوفات الدوام في المكتب، والبالغ عددهم (120) عاملاً وعاملت.

عينات الدراسة وأداة جمع بيانات الدراسة الميدانية:

تم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة "ستيفن ثامبسون"، وقد تم توزيع (90) استبانة على عينة الدراسة، واستعيد منها (67)، واستبعد منها (7)، فأصبحت العينة (60) مضردة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانة تشمل الأبعاد والفقرات اللازمة لدراسة موضوع أثر التدريب في أداء العاملين بالاستناد إلى عدة دراسات مثل (البساطي، 2021)، و(المخلافي، 2021)، و(الطيب، 2021م)، و(النيسافي، 2020م)، واختبار الموثوقية والصلاحية لأداة الدراسة تم استخدام (معامل الثبات Cornbrash's Alpha، ومعامل التجانس Rho-A، ودرجة معامل الثقة CR)، كما في الجدول (1).

جدول (1) تحليل الموثوقية لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	معامل الثبات Cornbrash's Alpha	معامل التجانس Rho-A	درجة معامل الثقة CR
مدى المؤشر	أكبر من 0.60	أكبر من 0.70	أكبر من 0.70
تحديد الاحتياجات التدريبية	0.847	0.874	0.885
تخطيط وتصميم البرنامج التدريبي	0.780	0.801	0.846
تنفيذ البرنامج التدريبي	0.768	0.771	0.844
تقييم البرنامج التدريبي	0.757	0.795	0.835
التدريب	0.931	0.936	0.939
أداء المهمة	0.896	0.904	0.914
الأداء السياقي	0.951	0.952	0.976
أداء العاملين	0.894	0.901	0.912

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (1) مؤشرات الموثوقية للمتغيرات الكامنة المعبرة عن أبعاد ومحاوور الدراسة والتي في مجملها قد تجاوزت تقريباً الحدود الدنيا لمدى كل مؤشر، حيث نلاحظ بأن معامل الثبات قد تجاوز الحد الأدنى (0.60) لجميع الأبعاد، مما يدل على أن مقياس أداة الدراسة يتمتع بمستويات ثبات مقبولة لأغراض البحث العلمي، وكذلك بالنسبة لمعامل التجانس فقد تجاوز الحد الأدنى (0.70) مما يدل على أن المتغيرات المقاسة لكل بعد متجانسة مع المتغير الكامن الذي تقيسه والممثل لها، كما أن معامل الثقة أيضاً تجاوز الحد الأدنى (0.70) مما يعني أن جميع المتغيرات الكامنة الداخلة في نموذج الدراسة قد مثلت المتغيرات المقاسة المكونة لها بدرجة عالية.

الإجراءات المنهجية للدراسة
وصف نتائج بعد الاحتياجات التدريبية؛

جدول (2) وصف نتائج بعد الاحتياجات التدريبية.

م	ترميز الفقرة	الوسط المرجح	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	حسن المطابقتة X2
1	Q1	3.42	68%	23%	<.001
2	Q2	3.03	61%	38%	<.001
3	Q3	2.72	54%	47%	<.001
4	Q4	2.48	50%	45%	<.001
5	Q5	2.93	59%	31%	<.001
6	Q6	3.12	62%	31%	<.001
7	Q7	3.88	78%	25%	<.001
		3.07	61%		

بُعد تحديد الاحتياجات التدريبية

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من الجدول (2) أعلاه بناءً على الوسط الحسابي المرجح وأهميته النسبية يبين درجة متوسطة لبُعد تحديد الاحتياجات التدريبية بشكل عام، وكذلك درجة موافقة متوسطة لمعظم فقرات هذا البعد، حيث كانت أعلى فقرة هي Q7 والتي نصها (معلومات الدورات التدريبية قريبة من واقع العمل) بأهمية نسبية 78%، ومعامل اختلاف 25%، وكانت أدنى فقرة Q4 التي تنص أنه (يتم اختيار المادة التدريبية وفق المستويات المعرفية والمهارية للمندربين) بأهمية نسبية 50%، ومعامل اختلاف 45%، وأهمية نسبية 61% للبعد ككل. كما تشير قيم الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي X2 لحسن المطابقتة إلى معنوية تكرارات آراء المستجيبين لجميع فقرات هذا البعد عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

تخطيط وتصميم البرنامج التدريبي؛

جدول (3) وصف نتائج بعد تخطيط وتصميم البرنامج التدريبي

م	ترميز الفقرة	الوسط المرجح	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	حسن المطابقتة X2
1	H1	3.27	65%	26%	<.001
2	H2	2.32	46%	51%	<.001
3	H3	3.72	74%	28%	<.001
4	H4	3.93	79%	23%	<.001
5	H5	3.88	78%	28%	<.001
6	H6	2.51	50%	49%	<.001
		3.27	65%		

بُعد تخطيط وتصميم البرنامج التدريبي

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من الجدول (3) أعلاه بناءً على الوسط الحسابي المرجح وأهميته النسبية يبين درجة متوسطة لبُعد تخطيط وتصميم البرنامج التدريبي بشكل عام، وكذلك أن درجة موافقة متفاوتة بين ضعيفة ومتوسطة لجميع فقرات هذا البعد، حيث كانت أعلى فقرة هي H4 ونصها (تهتم الإدارة على اختيار المكان والزمان المناسب للتدريب) بأهمية نسبية

79% ومعامل اختلاف 23%، وكانت أدنى فقرة هي H2 ونصها (ترصد الإدارة ضمن موازنتها مبالغ مناسبة لتغطية نفقات العملية التدريبية) بأهمية نسبية 46% ومعامل اختلاف 51% وأهمية نسبية 65% للبعد ككل. كما تشير قيم الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي X2 لحسن المطابقة إلى معنوية تكرارات آراء المستجيبين لجميع فقرات هذا البعد عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

تنفيذ البرنامج التدريبي؛

جدول (4) وصف نتائج بعد تنفيذ البرنامج التدريبي.

م	الفقرة	الوسط المرجح	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	حسن المطابقة X2
1	Z1	3.48	70%	30%	<.001
2	Z2	3.87	77%	24%	<.001
3	Z3	2.53	51%	46%	<.001
4	Z4	3.18	64%	32%	<.001
5	Z5	4.24	85%	23%	<.001
		3.46	69%		

بعد تنفيذ البرنامج التدريبي

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من الجدول (4) أعلاه بناءً على الوسط الحسابي المرجح وأهميته النسبية يبين درجة موافقة عالية لبعده تنفيذ البرنامج التدريبي بشكل عام وكذلك لمعظم فقرات هذا البعد، حيث كانت أعلى فقرة هي Z5 والتي نصها (تهتم الإدارة بطباعة وتوزيع المادة التدريبية بشكل واضح) بأهمية نسبية 85% ومعامل اختلاف 23%، وكانت أدنى فقرة هي Z3 والتي نصها (الأساليب التدريبية المتبعة تشجع المتدربين على الابتكار والإبداع) بأهمية نسبية 51% ومعامل اختلاف 46%، وأهمية نسبية 69% للبعد ككل. كما تشير قيم الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي X2 لحسن المطابقة إلى معنوية تكرارات آراء المستجيبين لجميع فقرات هذا البعد عند مستوى دلالة 0.05.

تقييم البرنامج التدريبي؛

جدول (5) وصف نتائج بعد تقييم البرنامج التدريبي

م	الفقرة	الوسط المرجح	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	حسن المطابقة X2
1	K1	3.42	68%	20%	<.001
2	K2	3.67	73%	19%	<.001
3	K3	3.09	62%	26%	<.001
4	K4	4.34	87%	18%	<.001
5	K5	3.40	68%	24%	<.001
		3.58	72%		

بعد تقييم البرنامج التدريبي

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من الجدول (5) أعلاه بناءً على الوسط الحسابي المرجح وأهميته النسبية يبين درجة موافقة عالية لبعده تقييم البرنامج التدريبي، وكذلك لمعظم فقرات هذا البعد، فقد كانت أعلى فقرة هي K4 (تعد عملية التدريب أداة من أدوات الرقابة الأدائية والسلوكية) بأهمية نسبية 87% ومعامل اختلاف 18%، وكانت أدنى فقرة هي K3 (توظف الإدارة نتائج التقييم في تحسين البرامج التدريبية وتطويرها) بأهمية نسبية 62% ومعامل اختلاف 26% وأهمية

نسبية 72% للبعد ككل. كما تشير قيم الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي X2 لحسن المطابقة إلى معنوية تكرارات آراء العينة.

وصف نتائج المحور الثاني المتغير التابع (أداء العاملين):

وصف نتائج بعد أداء المهام:

جدول (6) وصف نتائج بعد أداء المهام.

م	الفقرة	الوسط المرجح	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	حسن المطابقة X2
1	D1	3.28	66%	25%	<.001
2	D2	3.45	69%	26%	<.001
3	D3	3.58	72%	23%	<.001
4	D4	3.79	76%	23%	<.001
5	D5	2.35	47%	50%	<.001
	D6	2.65	53%	42%	0.00
	D7	3.00	60%	32%	<.001
	D8	3.55	71%	27%	<.001
	D9	2.37	47%	50%	0.01
	D10	2.18	44%	56%	<.001
6	D11	2.48	50%	58%	0.002
	بعد أداء المهام	2.97	59%		

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من الجدول (6) أعلاه بناءً على الوسط الحسابي المرجح وأهميته النسبية يبين درجة موافقة متوسطة لبعده أداء المهام بشكل عام، وكذلك لمعظم فقرات هذا البعد، حيث كانت أعلى فقرة هي D4 التي نصها (يعتمد أداء المهمة على تركيز الفرد في الأداء بدون أي خطر) بأهمية نسبية 76% ومعامل اختلاف 23%، وكانت أدنى فقرة التي نصها D10 (معايير الأداء التي تستخدمها مكتب العمل قادرة على قياس أداء الموظف بشكل فعال) بأهمية نسبية 44% ومعامل اختلاف 56%، وأهمية نسبية 59% للبعد ككل، كما تشير قيم الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي X2 لحسن المطابقة إلى معنوية تكرارات آراء المستجيبين لجميع فقرات هذا البعد عند مستوى دلالة 0.05.

وصف نتائج بعد الأداء السياقي:

جدول (7) وصف نتائج بعد الأداء السياقي.

م	الفقرة	الوسط المرجح	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	حسن المطابقة X2
1	A1	4.22	84%	25%	<.001
2	A2	4.38	88%	24%	<.001
	بعد أداء السياقي	4.30	86%		

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من الجدول (7) أعلاه بناءً على الوسط الحسابي المرجح وأهميته النسبية يبين درجة موافقة عالية لبعده الأداء السياقي بشكل عام، وكذلك لمعظم فقرات هذا البعد، حيث كانت أعلى فقرة هي A2 والتي نصها (التدريب يعمل على توسيع مجال الاتصال مع زملائه لغاية تنفيذ واجبات العمل) بأهمية نسبية 88% ومعامل اختلاف 24%، وكانت أدنى فقرة هي A1 والتي تنص أن (التدريب يزيد من ارتباط الموظف بالمنظمة التي يعمل لديها) بأهمية نسبية 84%

ومعامل اختلاف 25%، وأهمية نسبية 86% للبعد ككل. كما تشير قيم الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي X^2 لحسن المطابقتة إلى معنوية تكرارات آراء المستجيبين لجميع فقرات هذا البعد عند مستوى دلالة إحصائية 0.05. وصف عموم محتوى أبعاد ومحاوير الدراسة:

جدول رقم (8) الدرجة الكلية لمستويات الاستجابة بحسب مقياس أداة الدراسة لعموم محتوى أبعاد ومحاوير الدراسة.

البعء / الفقرة	المتوسط	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	معامل الالتواء	Z
تحديد الاحتياجات التدريبية	3.07	61%	24%	0.242	0.78
تخطيط وتصميم البرنامج التدريبي	3.27	65%	22%	0.018	0.06
تنفيذ البرنامج التدريبي	3.46	69%	21%	-0.540	-1.75
تقييم البرنامج التدريبي	3.58	72%	16%	-0.796	-2.58
محور التدريب	3.35	67%	21%	-0.27	-0.87
أداء المهمة	2.97	59%	25%	0.680	2.20
الأداء السياقي	4.30	86%	24%	-1.948	-6.31
محور أداء العاملين	3.63	73%	20%	-1.252	-4.06

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

تبيين النتائج في الجدول (8) أعلاه الدرجة الكلية لمستويات الاستجابة بحسب مقياس أداة الدراسة لعموم محتوى أبعاد ومحاوير الدراسة، وكلاً من معاملات الاختلاف والالتواء، كما تبين النتائج مستويات متوسط الاستجابة بحسب مقياس أداة الدراسة لعموم محتوى أبعاد محور التدريب بشكل عام بمستوى متوسط قدره (3.35)، وأهمية نسبية (67%)، ومعامل اختلاف (21%)، أما على مستوى أبعاد المحور فكان أعلاها بعد (تقييم البرنامج التدريبي) بمتوسط (3.58) وأهمية نسبية (72%) ومعامل اختلاف (16%)، وأدناها بعد (تحديد الاحتياجات التدريبية) بمتوسط (3.07) وأهمية نسبية (61%) ومعامل اختلاف (24%).

وبالنسبة لمحور أداء العاملين كان مستوى أداء العاملين بشكل عام بمستوى متوسط قدره (3.63) وأهمية نسبية (73%) ومعامل اختلاف (20%)، أما على مستوى أبعاد المحور فنلاحظ مستوى متدني من الموافقة على بعد (أداء المهمة) بمتوسط (2.97) وأهمية نسبية (59%) ومعامل اختلاف (25%)، بينما حظي بعد (الأداء السياقي) بمستوى عال من الموافقة بمتوسط (4.30) وأهمية نسبية (86%) ومعامل اختلاف (24%). كما وتبين الدرجة المعيارية لمعامل الالتواء إلى رفض فرضية تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي في المجلد، حيث إن معظم القيم خارج الفترة (-2، 2).

اختبار فرضيات الدراسة:

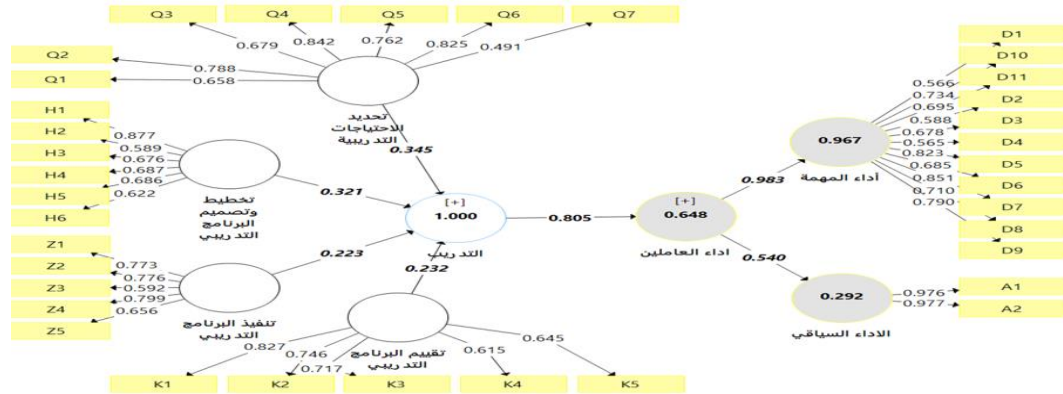
للإجابة على تساؤلي الدراسة الأول والثاني:

يلحظ من بيانات جدول رقم (9) السابق ما يأتي:

- التساؤل الأول: وجد أن مستوى (التدريب) في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل كان متوسطاً بشكل عام.
- التساؤل الثاني: وجد أن مستوى (أداء العمل) في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل كان مرتفعاً بشكل عام.

اختبار فرضيات الدراسة:

أ. اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الأولى والتي تنص على أنه: (لا يوجد أثر للتدريب في أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في مدينة تعز)، ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان تحليل الأنموذج البنائي للمتغيرات الكامنة، وكانت النتائج كما هي موضحة بالشكل (2) والجدول (11) الآتيين.



شكل رقم (2) يبين أثر التدريب في أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل.

جدول رقم (10) يبين أثر التدريب في أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل.

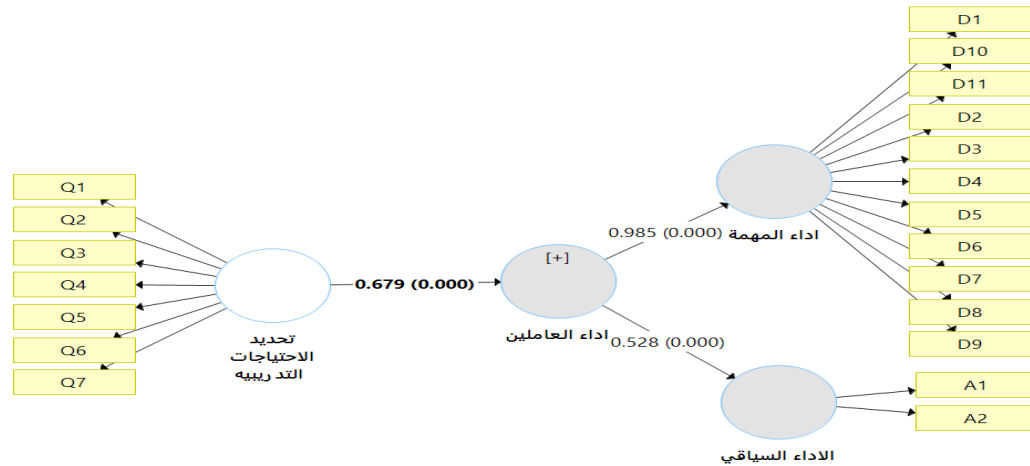
معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	حجم الأثر f2
التدريب - أداء العاملين	0.816	0.081	9.969	0.000	1.837

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج التحليل الإحصائي.

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (10) أعلاه المعتمد على الفرضية الرئيسية نلاحظ أن معامل الارتباط بين محور (التدريب) كمتغير مستقل ومحور (أداء العاملين) كمتغير تابع إيجابي قوي 0.805، كما أن حجم الأثر الذي يخلفه المتغير المستقل على المتغير التابع بأبعاده يعد كبيراً 1.837، كما أن علاقة الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على أنه: لا يوجد أثر للتدريب على أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه: (لا يوجد أثر لتحديد الاحتياجات التدريبية في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في مدينة تعز)، ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان تحليل الأنموذج البنائي للمتغيرات الكامنة، وكانت النتائج كما هي موضحة بالشكل (3) والجدول (12) الآتيين.



شكل رقم (3) يُبين أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في أداء العاملين.

جدول رقم (11) يُبين أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في أداء العاملين.

معامل التحديد	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	معامل التحديد R2
0.460	0.679	0.698	0.094	7.228	0.000	0.460

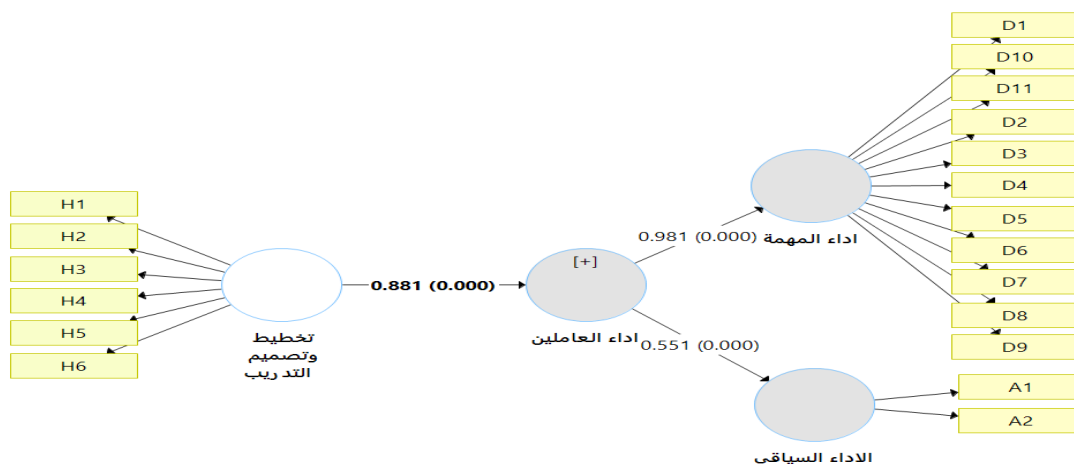
تحديد الاحتياجات التدريبية - < أداء العاملين

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (11) أعلاه المعتمد على الفرضية الفرعية الأولى نلاحظ أن معامل الارتباط بين محور (تحديد الاحتياجات التدريبية) كمتغير مستقل ومحور (أداء العاملين) كمتغير تابع إيجابي متوسط القوة 0.679، كما تشير قيمة معامل التحديد R2 إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته تقريبا 46% من التغير في المتغير التابع بحسب نفس وحدة القياس، كما أن الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة القائلة: لا يوجد أثر لتحديد الاحتياجات التدريبية في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية في مدينة تعز، وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه: (لا يوجد أثر لتخطيط وتصميم التدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل)، ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان تحليل الأنموذج البنائي للمتغيرات الكامنة، وكانت النتائج كما هي موضحة بالشكل (4) والجدول (12) الآتيين.



شكل رقم (4) يُبين أثر تخطيط وتصميم التدريب في أداء العاملين.

جدول رقم (12) يُبين أثر تخطيط وتصميم التدريب في أداء العاملين.

معامل التحدي	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	معامل التحدي
R2	0.881	0.887	0.025	34.990	0.000	0.777

-> أداء العاملين
تخطيط وتصميم التدريب

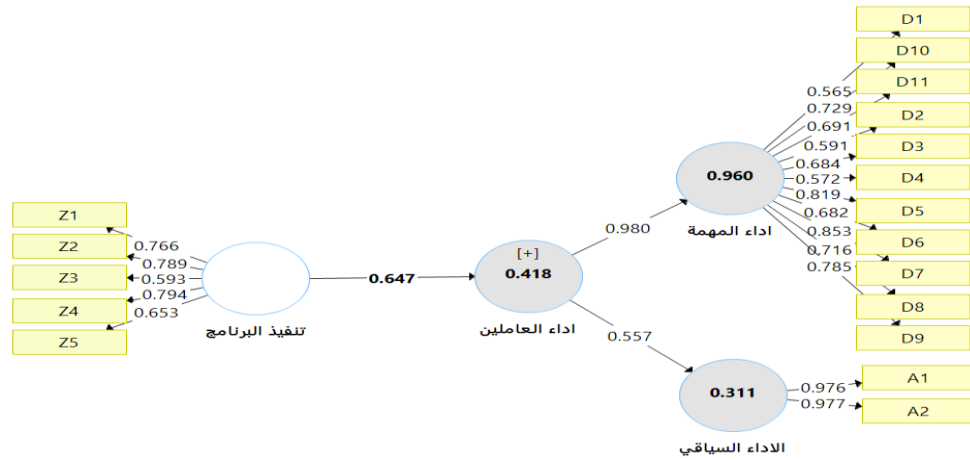
المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (12) أعلاه المعتمد على الفرضية الفرعية الثانية نلاحظ أن معامل الارتباط بين محور (تخطيط وتصميم التدريب) كمتغير مستقل ومحور (أداء العاملين) كمتغير تابع إيجابي وعال من حيث القوة 0.881، كما تشير قيمة معامل التحديد R2 إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته تقريباً 78% من التغير في المتغير التابع بحسب نفس وحدة القياس، كما أن الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على أنه: لا يوجد أثر لتخطيط وتصميم التدريب على أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في مدينة تعز وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ التدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في مدينة تعز).

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان تحليل الأنموذج البنائي للمتغيرات الكامنة، وكانت النتائج كما هي موضحة بالشكل (5) والجدول (13) كما يلي:



شكل رقم (5) يُبين أثر تنفيذ التدريب في أداء العاملين.

جدول رقم (13) يُبين أثر تخطيط وتصميم التدريب في أداء العاملين.

معامل التحدي	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	معامل التحدي R2
0.418	0.647	0.671	0.118	5.459	0.000	0.418

تنفيذ التدريب - < أداء العاملين

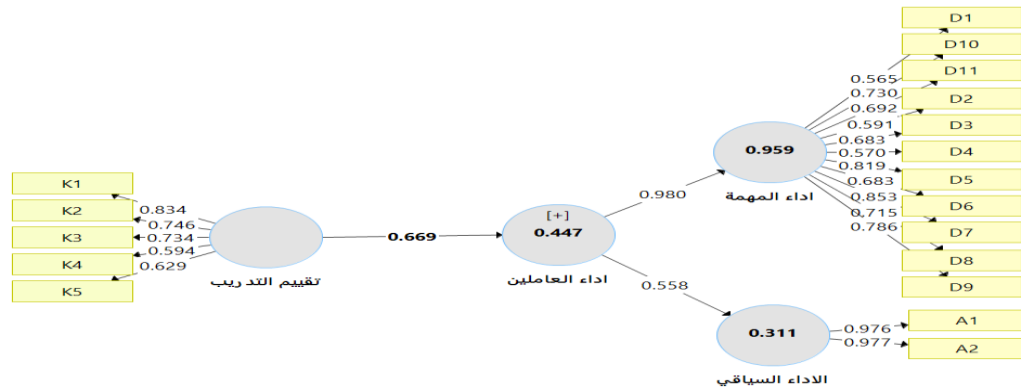
المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (13) أعلاه المعتمد على الفرضية الفرعية الثانية نلاحظ أن معامل الارتباط بين محور (تنفيذ التدريب) كمتغير مستقل ومحور (أداء العاملين) كمتغير تابع إيجابي ومتوسط من حيث القوة 0.647، كما تشير قيمة معامل التحديد R2 إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته تقريباً 42% من التغير في المتغير التابع بحسب نفس وحدة القياس، كما أن الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم التدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في مدينة تعز، وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على أنه: (لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتقييم التدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في مدينة تعز).

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان تحليل الأنموذج البنائي للمتغيرات الكامنة، وكانت النتائج كما هي موضحة بالشكل (6) والجدول (14) الآتيين.



شكل رقم (6) يُبين أثر تقييم التدريب في أداء العاملين.

جدول رقم (14) يُبين أثر تخطيط وتصميم التدريب في أداء العاملين.

معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	معامل التحديد R2
تقييم التدريب - < أداء العاملين	0.669	0.105	6.352	0.000	0.447

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (14) أعلاه المعتمد على الفرضية الفرعية الثانية نلاحظ أن معامل الارتباط بين محور (تقييم التدريب) كمتغير مستقل ومحور (أداء العاملين) كمتغير تابع إيجابي ومتوسط من حيث القوة 0.669، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس يحدد ما نسبته تقريباً 45% من التغير في المتغير التابع بحسب نفس وحدة القياس، كما أن الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لتقييم التدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة تعز وقبول الفرضية البديلة.

ب. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على أنه: (توجد فروق معنوية بين أفراد العينة تجاه التدريب وأداء العاملين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، الدورات المشارك بها). ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان اختبار T-test لعينتين مستقلتين، واختبار التباين الأحادي (ANOVA). والجدول الآتي توضح ذلك.

الفروق تبعاً لمتغير الجنس؛

جدول (15) اختبار T لعنتين مستقلتين لاختبار الفروق بين أفراد العينة، وفقاً لمتغير (الجنس).

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	الدلالة
التدريب ذكور	33	3.32	0.613	-0.280	0.780
إناث	27	3.37	0.630		
أداء ذكور	33	3.57	0.745	-0.683	0.497
إناث	27	3.71	0.744		

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

يتبين من الجدول (15) أعلاه أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة الذكور تجاه مستوى التدريب وأداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل يقترب من المتوسط الحسابي لدى الإناث بمستوى عال، كذلك وجد أن مستوى دلالة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعني عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة تجاه التدريب وأداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل وفقاً لمتغير (الجنس).

الفروق تبعاً لمتغير العمر؛

جدول (16) اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق بين أفراد العينة، وفقاً لمتغير (العمر).

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة المعنوية
التدريب	بين المجموعات	1.331	3	.444	1.181	.325
	داخل المجموعات	21.048	56	.376		
	المجموع	22.379	59			
أداء العاملين	بين المجموعات	.409	3	.136	.239	.869
	داخل المجموعات	32.007	56	.572		
	المجموع	32.416	59			

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

يتضح من الجدول السابق (16) أن اختبار تحليل التباين الأحادي لم يظهر فروقاً دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول التدريب وأداء العاملين وفقاً لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (F) في التدريب (1.181) وفي أداء العاملين (0.239)، بمستويات دلالة إحصائية أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يعني أن وجهة نظر أفراد العينة متقارب حول التدريب وأداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل وفقاً لمتغير للعمر.

الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي؛

جدول (17) اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق بين أفراد العينة، وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي).

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة المعنوية
التدريب	بين المجموعات	1.929	4	.482	1.297	.282
	داخل المجموعات	20.449	55	.372		
	المجموع	22.379	59			
أداء العاملين	بين المجموعات	2.826	4	.707	1.313	.276
	داخل المجموعات	29.590	55	.538		
	المجموع	32.416	59			

المصدر: اعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

يتضح من الجدول (17) أن اختبار تحليل التباين الأحادي لم يظهر فروقاً دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول التدريب وأداء العاملين وفقاً لمتغير المؤهل الجامعي، حيث بلغت قيمة (F) في التدريب (1.297) وفي أداء العاملين (1.313)، بمستويات دلالة إحصائية أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يعني أن وجهة نظر أفراد العينة متقاربة حول التدريب وأداء العاملين. وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي).
الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخدمة؛

جدول (18) اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق بين أفراد العينة، وفقاً لمتغير (سنوات الخدمة).

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة المعنوية
التدريب	بين المجموعات	1.685	3	.562	1.507	.223
	داخل المجموعات	20.495	55	.373		
	المجموع	22.179	58			
أداء العاملين	بين المجموعات	.720	3	.240	.418	.741
	داخل المجموعات	31.591	55	.574		
	المجموع	32.311	58			

المصدر: اعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

يتضح من الجدول (18) أن اختبار تحليل التباين الأحادي لم يظهر فروقاً دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول التدريب وأداء العاملين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، فقد بلغت قيمة (F) في

التدريب (0.223) وفي أداء العاملين (0.741)، بمستويات دلالة إحصائية أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يعني أن وجهة نظر أفراد العينة متقارب حول التدريب وأداء العاملين في المكتب وسنوات الخدمة. الفروق تبعاً لمتغير الدورات المشارك بها:

جدول (19) اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق بين أفراد العينة، وفقاً لمتغير (الدورات المشارك بها).

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة المعنوية
التدريب	بين المجموعات	2.441	4	.610	1.120	.357
	داخل المجموعات	29.975	55	.545		
	المجموع	32.416	59			
أداء العاملين	بين المجموعات	1.254	4	.314	.279	.890
	داخل المجموعات	61.846	55	1.124		
	المجموع	63.100	59			

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لنتائج تحليل الـ SPSS.

يتضح من الجدول (19) أن اختبار تحليل التباين الأحادي لم يظهر فروقا دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول التدريب وأداء العاملين وفقاً لمتغير الدورات المشارك بها، حيث بلغت قيمة (F) في التدريب (1.120) وفي أداء العاملين (0.279)، بمستويات دلالة إحصائية أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يعني أن وجهة نظر أفراد العينة متقارب حول التدريب وأداء العاملين في المكتب الشؤون الاجتماعية والعمل.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

في ضوء الدراسة الميدانية، وتحليل النتائج توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أن مستوى التدريب بشكل عام في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل كان متوسطاً، وكذلك بحسب الأبعاد (تحديد الاحتياجات التدريبية وتخطيط وتصميم البرامج التدريبية)، ومستوى عالٍ في بعدي (تنفيذ التدريب، وتقييم التدريب).
2. أن مستوى أداء العاملين بشكل عام في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل كان عالياً، أما بحسب بعد الأداء المهمة كان متوسطاً، ومستوى عالٍ جداً في بعد الأداء السياقي.
3. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتدريب في أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز.
4. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتحديد الاحتياجات التدريبية في أداء العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز.

5. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتخطيط وتصميم التدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز.
6. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتنفيذ التدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمدينة تعز.
7. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتقييم التدريب في أداء العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل.
8. لا يوجد فروق معنوية بين آراء أفراد العينة تجاه أثر التدريب في أداء العاملين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والدورات المشاركون بها).

التوصيات:

في ضوء النتائج، نوصي بالآتي:

1. إشراك جميع العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في عملية تحديد الاحتياجات التدريبية.
2. استخدام أدوات وتقنيات متنوعة لتحديد الاحتياجات التدريبية، مع مراجعة وتحديث تلك الاحتياجات بشكل دوري.
3. الاهتمام بشكل أكبر في التخطيط والتصميم لبرامج تدريبية تلبى احتياجات المتدربين وأهداف المكتب.
4. توفير برامج تدريبية تركز على المهارات الحديثة المعتمدة على الحاسب الآلي واللازمة لإنجاز المهام بكفاءة.
5. خلق بيئة عمل إيجابية تدعم التعاون والتواصل الفعال بين الموظفين في المكتب.
6. إجراء دراسات مستقبلية حول تحديد الاحتياجات التدريبية في المكتب والمعوقات التي تواجههم لتنفيذ العملية.
7. إجراء دراسات مستقبلية حول أثر أبعاد التدريب في تحسين الأداء المؤسسي في المكتب.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- البساطي، ب. م. ع. (2021). (أثر التدريب على الأداء الوظيفي) رسالته ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
- الجميل، ط. ع. ن. (2014). (أثر تدريب الموارد البشرية بتحقيق الميزة التنافسية في المصارف العراقية) رسالته دكتوراه غير منشورة). كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا.
- الجميعان، ف. و. (2021). (أثر تدريب الموارد البشرية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية) رسالته ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الرفاعي، آ. م. (2017). (دراسة تقييم البرامج التدريبية المنفذة في وزارة التنمية الإدارية) رسالته ماجستير غير منشورة). كلية إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية، سوريا.

- الطيب، أ. (2021). (أثر برنامج التدريب التأهيلي على أداء العاملين بشركات نفط وغاز مختارة في السودان) رسالت ماجستير غير منشورة). إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان.
- المخلافي، ر. س. د. (2021). (أثر التدريب على أداء العاملين في المستشفيات الحكومية في مدينة تعز: دراسة ميدانية في المستشفى الجمهوري التعليمي) رسالت ماجستير غير منشورة). مركز الدراسات العليا، جامعة تعز، اليمن.
- النيسافي، إ. ر. (2020). (أثر استراتيجيات التدريب في الأداء الوظيفي: دراسة ميدانية في قطاع المؤسسة العامة للنقط في سوريا) رسالت ماجستير غير منشورة). الجامعة الافتراضية، سوريا.
- نشاش، ف. د. (2018). (دور التدريب في تحسين أداء العاملين) رسالت ماجستير غير منشورة). علوم الاجتماع، جامعة أحمد دايرة، الجزائر.
- نعمان، ع. ع. (2008). (علاقة التدريب بأداء الأفراد العاملين في الإدارة الوسطى) رسالت ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن.
- هلسة، م. أ. (2021). (أثر التدريب الإداري على أداء موظفي بلديات محافظة القدس. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 4(1).
- فضيل، و. م. (2019). (التدريب ودوره في رفع كفاءة أداء العاملين) رسالت دكتوراه غير منشورة). الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة النيلين، السودان.
- فتيحة، م. (2016). (استراتيجية تكوين وتدريب العمال في المؤسسة: دراسة حالة لمؤسسة ميناء مستغانم) رسالت ماجستير غير منشورة). تخصص تسيير استراتيجي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
- مدني، س. ع. ع. (2020). (الاحتياجات التدريبية لوكلاء الإدارات التعليمية في ضوء مهامهم الوظيفية. مجلة الجامعة جنوب الوادي الدولية للعلوم التربوية، 5(5)، ديسمبر.
- موقع مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل - تعز. (2024). (نبذة عن المكتب ونشاطه <https://www.google.com>).

المراجع الإنجليزية:

- Kuruppu, C. L., Kavirhua, C. S., & Karuararathna, N. (2021). The impact of training on employee performance in a selected apparel sector organization in Sri Lanka. *Global Journal of Management and Business Research: Administration and Management*, 2(2).
- Tahir, N., Yousafzai, I. K., Jan, S. H., & Hashim, M. (2014). The impact of training and development on employees' performance and productivity. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(4), 86–98.

أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء العاملين في مركز الأمل لعلاج الأورام في مدينة تعز

أمجد سعيد دبوان خالد^(*)

مروى عبد الله عبد الرحمن حزام⁽²⁾

دينا نبيل محمد عبد الجليل الشميري⁽²⁾

نسيم سعيد احمد فارغ⁽²⁾

خالد علي محمد قائد الشميري⁽²⁾

الاستلام: 2025/ 06 /05

التحكيم: 2025/ 09 /01

القبول: 2025/ 09 /02

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 قسم نظم المعلومات الإدارية - كلية العلوم الإدارية والإنسانية - جامعة الجند للعلوم والتكنولوجيا - تعز

2 قسم إدارة صحبة - مركز الدراسات العليا - جامعة تعز

* عنوان المراسلة: amgad2014saeed@gmail.com

أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء العاملين في مركز الأمل لعلاج الأورام في مدينة تعز

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر نظم المعلومات الإدارية بأبعادها (لمكونات البرمجية، الموارد البشرية، المكونات المادية، البيانات، الشبكات) على أداء العاملين في مركز الأمل في مدينة تعز، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات. شمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في مركز الأمل والبالغ عددهم 160 موظفاً، بمن هم في درجة (مدير اداري، رئيس قسم، فني)، تم تطوير استبانة إلكترونية وتوزيعها على أفراد مجتمع الدراسة بطريقة المسح الشامل، وكان عدد المستجيبين الذين استجابوا 96 موظفاً. توصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات الإدارية بأبعاده مجتمعة في أداء العاملين في مركز الأمل، كما توصلت الدراسة الي وجود أثر لأبعاد نظم المعلومات عند مستوى دلالة.

($\alpha \leq 0.05$) منفردة (المكونات البرمجية، الموارد البشرية، المكونات المادية، البيانات، الشبكات) في أداء العاملين. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديث البرمجيات المستخدمة في المركز مع تدريب الموظفين علي استخدام الأنظمة

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات الإدارية، أداء العاملين، مركز الأمل.

The Impact of Management Information Systems on the Performance of Employees at Al-Amel Center for Oncology Treatment in Taiz

Amgad S. D. Khaled ^(1,*)
Marwa Abdullah Abdulrahman Hazem ⁽²⁾
Dina Nabil Mohammed Abduljalil ⁽²⁾
Naseem Saeed Ahmed Farea ⁽²⁾
Khaled Ali Mohammed Qaid Al-Shamiri ⁽²⁾

Abstract:

This study aimed to measure the impact of management information systems (MIS) across its dimensions (software components, human resources, hardware components, data, and networks) on the performance of employees at the Hope Center in Taiz. The study followed a descriptive-analytical approach and relied on a questionnaire as a data collection tool. The study population included all employees at the Hope Center, totaling 160 employees, at the levels of administrative director, department head, and technician. An electronic questionnaire was developed and distributed to members of the study population, and the number of respondents who constituted the study sample was 96 employees. The study found a statistically significant impact at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$) of management information systems across its combined dimensions on the performance of employees at the Hope Center. It also found an impact at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$) of the individual dimensions of information systems (software components, human resources, hardware components, data, and networks) on employee performance. The study recommended updating the software used at the center and training employees on how to use the systems.

Keywords: *Management Information System, Performance, Al-Amel Center*

⁽¹⁾ Department of Management Information System, Faculty of Administrative Sciences, Aljanad University for Science and Technology, Taiz, Yemen

⁽²⁾ Department of Hospital Management, Postgraduate Studies Center, Taiz University, Taiz, Yemen

أولاً: الإطار العام للدراسة المقدمة

يعد أداء الموظفين عاملاً حاسماً يؤثر بشكل مباشر على الضعالية والكفاءة العامة لمؤسسات الرعاية الصحية. ويشمل ذلك قدرة الموظفين على إنجاز المهام بضعالية، والتكيف مع أهداف المؤسسة، وتقديم رعاية عالية الجودة. ويرتبط تحسين أداء الموظفين بزيادة الإنتاجية، والرضا الوظيفي، والتوافق مع الأهداف التنظيمية، مما يعزز في نهاية المطاف جودة الخدمة ونتائج المرضى (غميض، 2017) وباعتباره العمود الفقري التشغيلي لمؤسسات الرعاية الصحية، فإن الأداء العالي بين الموظفين يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وتحسين تقديم الرعاية الصحية. لذلك، يظل فهم أداء الموظفين وتحسينه محوراً أساسياً لإدارة الرعاية الصحية، لا سيما في البيئات الصعبة مثل اليمن.

تعد أنظمة المعلومات الإدارية (MIS) مكونات تكنولوجية حيوية تسهل جمع المعلومات المهمة ومعالجتها وتخزينها ونشرها داخل مؤسسات الرعاية الصحية. وهي تدعم الوظائف الإدارية التي تتراوح من إدارة الموارد إلى اتخاذ القرارات السريعة. تتطلب التطورات التكنولوجية السريعة ونمو بيانات الصحة الرقمية وجود نظام معلومات إداري فعال لضمان الوصول السريع والدقيق والموثوق إلى المعلومات (Zeng et al., 2021) على الصعيد العالمي، يشهد قطاع الرعاية الصحية تحولاً رقمياً يهدف إلى تحسين الجودة وخفض التكاليف وزيادة الكفاءة التشغيلية (HIMSS Analytics، 2023). يساهم نظام المعلومات الإدارية، من خلال أنظمة مثل السجلات الطبية الإلكترونية وأدوات إدارة الموارد، بشكل كبير في هذا التحول من خلال تعزيز عملية صنع القرار واستخدام الموارد والأداء التنظيمي العام. وانطلاقاً إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة التي جرت في أماكن مختلفة مثل دراسة (الشرعة، 2016)، دراسة وديان (2018)، (سيف، 2023)، (عيسى، 2015)، (أبو كريم، 2013)، (Sakr and Jaber, 2022) وذلك بالتطرق إلى أهمية وجود نظم المعلومات الإدارية من أجل زيادة تحسين الأداء. ومن هنا فقد جاء اختيار الباحثين لموضوع هذه الدراسة، لدراسة أثر نظم المعلومات الإدارية في أداء العاملين في مركز الأمل لعلاج الأورام في مدينة تعز

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في ملاحظة أن المركز يعاني من قلّة وجود أشخاص مدربين، خصوصاً في تطبيقات نظم المعلومات الإدارية وقد لمس احد الباحثين كونه أحد الممارسين للعمل في المؤسسة أن نظم المعلومات الإدارية من وجهة نظره سوف تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة وسرعة إنجاز العمل في المركز وهذا ما يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (الصادق، 2024) حول تأثير نظم المعلومات على أداء العاملين، وكذلك ما أكدته دراسة سيف (2023) حول أثر نظم المعلومات الإدارية على الأداء الوظيفي، وكذلك دراسة Jaber & Sakr (2022) التي بينت أثر نظم المعلومات الإدارية على سهولة ممارسات الأداء لدى موظفي وزارة التعليم العالي في العراق. وتتفق هذه النتائج أيضاً مع ما ذكرته دراسات سابقة مثل المعلمي (2021) والضياني (2021) من أن نظم المعلومات الإدارية لها تأثير إيجابي على الأداء الإداري في المؤسسات المختلفة.. وبناءً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

- ما أثر نظم المعلومات الإدارية بأبعادها (المكونات البرمجية، الموارد البشرية، المكونات المادية، البيانات، الشبكات) في أداء العاملين في "مركز الأمل لعلاج الأورام بمدينة تعز

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

- إثراء المعرفة الأكاديمية بدور أنظمة المعلومات الإدارية في تحسين أداء الموظفين، خاصة في بيئة عمل صعبة مثل مركز الأمل في مدينة تعز.
- سد فجوة في الأدبيات العلمية من خلال دراسة العلاقة بين أنظمة المعلومات الإدارية وأداء الموظفين في السياق اليمني، وهو ما لم يحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة.
- تقديم إطار نظري وأدوات قياس يمكن أن تكون مرجعاً للباحثين الراغبين في إجراء دراسات مستقبلية في مجالات مشابهة.

ثانياً: الأهمية العملية:

- تقديم توصيات لصانعي القرار والسياسات لدعم تبني أنظمة المعلومات الإدارية وتعزيز استخدامها في مركز الأمل لعلاج الأورام في مدينة تعز.
- توفير إرشادات عملية للمنظمات الصحية العاملة في البيئات الصعبة مثل مركز الأمل حول كيفية دمج التكنولوجيا بفعالية لتحسين الأداء الوظيفي وجودة الخدمات.
- مساعدة مديري مركز الأمل والمؤسسات المماثلة على تطوير أنظمتهم الإدارية ورفع كفاءة موظفيهم استناداً إلى نتائج الدراسة العلمية.

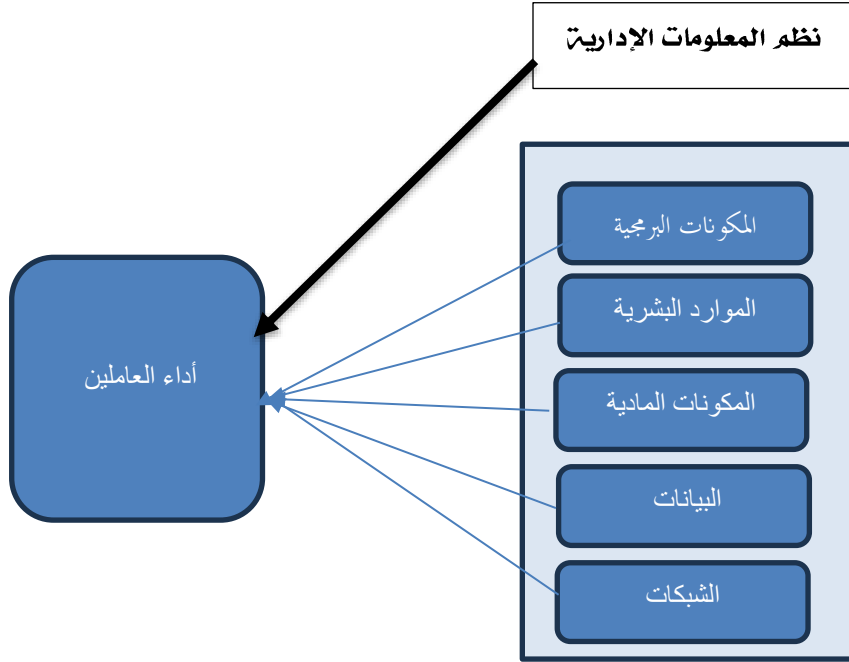
هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر نظم المعلومات الإدارية بأبعادها (المكونات البرمجية، الموارد البشرية، المكونات المادية، البيانات، الشبكات) على أداء العاملين في مركز الأمل في مدينة تعز.

أموذج الدراسة

يتمثل المتغير المستقل (نظم المعلومات الإدارية) بخمسة أبعاد: (المكونات البرمجية، الموارد البشرية، المكونات المادية، البيانات، الشبكات)، وتم تحديد هذه الأبعاد استناداً إلى دراسات سيف (2023) و (Sakr & Jaber , 2022) و (المعلمي، 2021) و (عيسى، 2015) و (النجار، 2010).

تم تحديد الأداء كمتغير تابع يعكس مستوى إنجاز الموظفين لمهامهم ومسؤولياتهم بشكل عام، دون تفصيل إلى أبعاد فرعية، وذلك انسجاماً مع طبيعة العمل في المركز الذي يركز على الجودة وكفاءة الأداء ككل. وقد استفادت الدراسة من الدراسات السابقة (سيف، 2023؛ صافي، 2023؛ Sakr & Jaber، 2022؛ الرميتم، 2020؛ عشيت، 2018؛ Afandi، 2017) في بناء المفهوم العام للأداء الوظيفي وأهميته قياسه في الدراسات الإدارية، رغم أن بعض تلك الدراسات فصلت الأداء إلى أبعاده المختلفة.



الشكل (1) نموذج الدراسة

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية H1: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) لنظم المعلومات الإدارية بأبعادها: المكونات البرمجية، الموارد البشرية، المكونات المادية، البيانات، الشبكات) في أداء العاملين في مركز الأمل في مدينة تعز"

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى H1a: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للمكونات البرمجية في أداء العاملين في مركز الأمل في مدينة تعز"

الفرضية الفرعية الثانية H1b: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للموارد البشرية في أداء العاملين في مركز الأمل في مدينة تعز"

الفرضية الفرعية الثالثة H1c: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للمكونات المادية في أداء العاملين في مركز الأمل في مدينة تعز"

الفرضية الفرعية الرابعة H1d: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للبيانات في أداء العاملين في مركز الأمل في مدينة تعز"

الفرضية الفرعية الخامسة H1e: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للشبكات في أداء العاملين في مركز الأمل في مدينة تعز"

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على المتغير المستقل نظم المعلومات الإدارية والمتغير التابع أداء العاملين الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة مركز الأمل لعلاج الأورام مؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان فرع تعز. الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2024 و2025م. التعريفات الإجرائية:

نظم المعلومات الإدارية: عرفها " (النجار، 2010، ص 53) أنها نظام منهجي محوسب قادر على تكامل البيانات من مصادر مُختلفة بقصد توفير المعلومات الضرورية للمستخدمين ذوي الاحتياجات المتشابهة". وتعرف اجرائيا في هذه الدراسة: هي مجموعة من الأنظمة والتقنيات (المكونات البرمجية، الموارد البشرية، المكونات المادية، البيانات، الشبكات) المستخدمة في مركز الامل لجمع، تخزين، إدارة، وتحليل البيانات الصحية بهدف تحسين كفاءة وجودة الخدمات الصحية. يُعرف أداء العاملين: هو الجهد والسلوك الوظيفي الذي يقوم به العامل في المنظمة، من أجل انجاز الاعمال التي يكلف بها من قبل الادارة، بناء على الشروط المحددة لتنفيذ هذا العمل ويهدف تحقيق أهداف المنظمة المرجوة. (أبو جمعة والمغربي ، 2021، ص103). وتعرف اجرائيا في هذه الدراسة: أنه ما يقوم به العاملين في مركز الامل من جهود لإنجاز الأعمال والأنشطة والمهام الإدارية على وفق أنظمة وقوانين المركز، وبما يسهم في تحقيق أهداف الصندوق.

منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي من خلال المسح والاستطلاع لتشخيص المشكلة واقتراح حلول لها، كونه المنهج الأنسب لدراسة هذه الظاهرة، وتم تصميم أسئلة بحثية مناسبة، من الناحية النظرية، تم الاستناد إلى الدراسات العلمية ذات الصلة التي تسنى الاطلاع عليها، ومن الناحية التطبيقية، اعتمدت الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مركز الامل بمدينة تعز، والبالغ عددهم 160 موظفاً، ويشمل ذلك الفئات التالية: مدراء الإدارات، رؤساء الأقسام، والفنيين. وقد استخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وتم توزيع الاستبانة على جميع الأفراد، وبلغ عدد المستجيبين الذين شكلوا عينة الدراسة 96 موظفاً.

جدول 1. التوزيع العددي بحسب عينة الدراسة

العدد	المسمى الوظيفي	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
1	مدير إدارة	10	10.4
2	رئيس قسم	18	18.8
3	المختصون	68	70.8

ثانياً: الدراسات السابقة

هدفت دراسة الصادق (2024) إلى توضيح دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين عناصر الأداء الوظيفي لدى مصلحة الأحوال المدنية في بني وليد، بالإضافة إلى التعرف على واقع نظم المعلومات الإدارية في المؤسسات العامة وأثرها

على الأداء. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مصلحة الأحوال المدنية في بني وليد، وعددهم 50 موظفاً، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها وجود تحول ملحوظ نحو اعتماد نظم المعلومات الإدارية في العمل الإداري بالمصلحة، ووجود أثر للنظم المستخدمة حالياً على رفع مستوى الأداء الإداري وتقليص حجم الأعمال الورقية. هدفت دراسة سيف (2023) إلى التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات بأبعادها على أداء العمل الإداري بجامعة صنعاء، تم جمع البيانات والمعلومات عن طريق الاستبانة من عينة الدراسة المكونة من (328) من القيادات الإدارية بجامعة صنعاء في أمانة العاصمة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود أثر لتكنولوجيا المعلومات بأبعادها (المكونات المادية، البرامج، شبكات الاتصالات، قاعدة البيانات، المكونات البشرية) في أداء العمل الإداري بجامعة صنعاء.

هدفت دراسة الطاهر واخرون (2022) إلى التعرف على أثر تطبيق وظائف إدارة الموارد البشرية على أداء العاملين في المستشفيات العامة بولاية الخرطوم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، مع جمع البيانات باستخدام الاستبانة، حيث تم توزيع 80 استبياناً، وتم استرجاع 77 استبياناً صالحةً للتحليل. أظهرت النتائج وجود علاقة جزئية بين استراتيجيات الموارد البشرية وأداء العاملين، بالإضافة إلى علاقة بين الدافعية للعاملين وأداء العاملين، كما تبين وجود علاقة بين تخطيط الموارد البشرية والكفاءة.

هدفت دراسة شنقال وشاوش (2022) إلى التعرف على دور نظام معلومات الموارد البشرية (HRIS) في أداء العاملين في مؤسسة مطاحن الواحات تقرت. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى البيانات الأولية التي جمعت باستخدام أداتي المقابلة والاستبانة، حيث تم توزيع 50 استبانة على العاملين في المؤسسة. توصلت الدراسة إلى أن نظام معلومات الموارد البشرية له أثر إيجابي على أداء العاملين في مؤسسة مطاحن الواحات، مما يعكس أهمية تبني هذه النظم لتحسين الأداء الوظيفي في المؤسسات.

هدفت دراسة Sakr and Jaber (2022) إلى تحليل أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء العاملين في الدائرة الإدارية والمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة في جمع البيانات، وبلغ حجم مجتمع الدراسة (203) موظفين من موظفي الوزارة من مختلف المستويات الوظيفية في بيئة العمل، وتمثلت عينة الدراسة في 57 موظفاً، وأخذت بطريقة عشوائية بسيطة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لأنظمة المعلومات الإدارية بجميع أبعادها على سهولة الممارسات والأنظمة المتعلقة بأداء العاملين.

هدفت دراسة المعلمي (2021) إلى التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية على الأداء الإداري في مكاتب الأوقاف - الأمانة العامة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة، حيث تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من 196 موظفاً من إجمالي مجتمع الدراسة البالغ 400 موظف. وأظهرت نتائج التحليل وجود تأثير لنظم المعلومات الإدارية على الأداء الإداري في مكاتب الأوقاف، مما يعكس أهمية هذه النظم في تحسين كفاءة العمل الإداري وتطويره.

هدفت الدراسة: دراسة الضياني (2021) إلى التعرف على أثر نظم المعلومات على أداء العاملين في شركة النفط اليمنية - صنعاء، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين والبالغ عددهم (684) وقد تم أخذ عينة طبقية عشوائية بلغت (170) موظفاً، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع

البيانات، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لنظم المعلومات الإدارية على أداء العاملين في الشركة، مما يؤكد دور هذه النظم في تحسين الأداء وتعزيز الكفاءة الوظيفية.

هدفت دراسة الردايدة (2020) إلى التعرف على أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء الموارد البشرية في جامعة مؤتة- الأردن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات باستخدام الاستبانة التي وزعت على 81 موظفًا من العاملين في الجامعة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن استخدام نظم المعلومات الإدارية له أثر كبير وإيجابي في تحسين أداء الموارد البشرية، مما يؤكد دور هذه النظم في رفع كفاءة العمل الإداري وتطوير أداء الموظفين.

هدفت دراسة وديان (2018) إلى التعرف على أثر استخدام نظام معلومات الموارد البشرية على أداء الموظفين في مستشفى الملك عبد الله المؤسس الجامعي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانة على عينة عشوائية من 210 موظفين من مجتمع الدراسة المكون من 2500 موظف. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لاستخدام نظام معلومات الموارد البشرية في أداء الموظفين، حيث أسهم في رفع مستوى الأداء كما بينت النتائج وجود أثر لتطبيق النظام على الأداء. أوصت الدراسة بالاستمرار في تطبيق النظام وتحديثه، نشره في المستشفيات الأخرى، وزيادة الوعي بالفوائد التي يمكن جنيها من تطبيقه.

هدفت دراسة عشيبة (2018) إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات الإدارية وتحسين الأداء الوظيفي في المؤسسة العامة للاتصالات باليمن. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع استبانة على عينة عشوائية مكونة من 152 موظفًا من مجتمع الدراسة البالغ 1525 موظفًا، واستعبدت منها 150 استبانة صالحة للتحليل. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تطبيق نظم المعلومات الإدارية وتحسين الأداء الوظيفي، حيث ساهمت هذه النظم في رفع مستوى الأداء إلى درجة عالية.

هدفت دراسة غميص (2017) إلى التعرف على العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية (MIS) وأداء العاملين في مؤسسة جامعة قاصدي مرباح، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات والمعلومات من الموظفين حيث وزع 60 استبانة واسترجع 45 استبانة قابلة للتحليل. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين نظم المعلومات الإدارية وأداء العاملين، كما تبين وجود علاقة بين أبعاد نظم المعلومات منفردة (البرامج، الشبكات، السياسات الأمنية، والإمكانات البشرية) والأداء الوظيفي. في المقابل، لم تجد الدراسة علاقة بين الأجهزة كأحد أبعاد نظم المعلومات وبين الأداء الوظيفي.

هدفت دراسة الشرعة (2016) إلى معرفة أثر نظم المعلومات الإدارية في أداء العاملين في وزارة الصحة الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات من 300 عامل وعاملت في وزارة الصحة الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لنظم المعلومات بأبعاده مجتمعة على أداء العاملين في وزارة الصحة، ووجود أثر لكفاءة المعدات ولحدثة البرمجيات، والموارد البشرية، وتطور الشبكات، وكفاءة قواعد البيانات، ومرونة الإجراءات والأنظمة على أداء العاملين في وزارة الصحة الأردنية.

هدفت دراسة عيسى (2015) إلى التعرف على دور نظم المعلومات الإدارية في تطوير الأداء الإداري بولاية غرب دارفور. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من 110 موظفين في وظائف مختلفة، وبلغت نسبة الاستجابة 88%. وقد توصلت الدراسة إلى أن نظم

المعلومات الإدارية تسهم في تطوير الأداء الإداري من خلال رفع وعي الإدارة العليا بأهمية استخدامها، وتوفير الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية اللازمة، إضافة إلى توفر مستوى تنظيمي ملائم لتطبيق هذه النظم بفعالية. هدفت دراسة أبو كريم (2013) إلى التعرف على علاقة نظم المعلومات الإدارية بتحسين الأداء الإداري في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيع 172 استبانة على المديرين في هذه المنظمات، وتم استرجاع 151 استبانة بنسبة استجابة بلغت 88.3%. أظهرت نتائج الدراسة أن الأجهزة كانت أكثر أبعاد نظم المعلومات الإدارية تأثيراً في تحسين الأداء الإداري، تلاها المستخدمون، ثم البرمجيات، بينما جاء أقل تأثير لكل من الاختصاصيين الفنيين وقواعد البيانات. وأكدت الدراسة وجود علاقة بين نظم المعلومات الإدارية وتحسين الأداء الإداري.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (الشرعة، 2016)، دراسة وديان (2018)، دراسة سيف (2023)، و المعلمي (2021)، والضياياني (2021)، والرميمية (2020)، وعشيتة (2018)، دراسة عيسى (2015)، وأبو كريم (2013)، ودراسة Jaber & Sakr (2022) في العديد من الجوانب. أولاً: تم تحديد المتغير المستقل في معظم هذه الدراسات على أنه نظم المعلومات الإدارية أو تكنولوجيا المعلومات، بينما تم تصنيف المتغير التابع في هذه الدراسات على أنه الأداء. واعتمدت جميع الدراسات المذكورة سابقاً على المنهج الوصفي والتحليلي في منهجيتها، واتبعت طرقاً مشابهة في عرض نتائج تحليل البيانات. بناءً على ذلك، ستستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي والتحليلي. إضافة إلى ذلك، استخدمت جميع الدراسات السابقة أداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وهي الأداة التي سيتم الاعتماد عليها أيضاً في هذه الدراسة. فيما يخص أوجه الاختلاف، يلاحظ أن الدراسات السابقة أجريت في مراحل زمنية وأماكن عمل مختلفة، حيث تركزت معظم مجالات التطبيق في هذه الدراسات إما على المؤسسات الحكومية الخدمية أو التعليمية.

في المقابل، تميزت هذه الدراسة بأنها تركز على القطاع الصحي في مركز الأمل لعلاج الأورام في مدينة تعز، مما يقدم دراسة ميدانية دقيقة تتعلق بتأثير نظم المعلومات الإدارية على أداء العاملين في مؤسسة صحية متخصصة. كما أن الدراسة الحالية تتميز بالتركيز على نظم المعلومات الإدارية بشكل عام، وهو ما يغيب عن العديد من الدراسات التي قد تركز فقط على نظم معلومات الموارد البشرية أو نظم المعلومات الأخرى. وبذلك، تقدم الدراسة مساهمة جديدة من حيث التركيز على نظم المعلومات الإدارية بشكل شامل وكيفية تأثيرها على الأداء الوظيفي للعاملين في بيئة صحية. كما أن النتائج ستساهم في فهم كيفية تطوير وتطبيق نظم المعلومات لتناسب بيئات العمل الصحية، وهو ما يعكس توجهاً عملياً مباشراً لتحسين أداء العاملين في المؤسسات الصحية اليمنية.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة:

أنظمة المعلومات الإدارية (MIS) هي أنظمة متكاملة تعمل على تحسين أداء المؤسسة من خلال جمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها لدعم عملية صنع القرار والعمليات اليومية (Laudon & Laudon، 2021). توفر هذه الأنظمة لأصحاب المصلحة بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب، مما يتيح اتخاذ قرارات فعالة تعمل على تحسين الكفاءة والاستجابة لمتطلبات السوق. ينسق نظام المعلومات والبيانات والمعلومات لتحسين الكفاءة التشغيلية ودعم القرارات والعمليات التنظيمية. فنظام المعلومات مزيج من الأشخاص والعمليات والأجهزة والبرامج التي تنتج المعلومات وتحللها وتوزعها للعمليات والإدارة وصنع القرار. يؤكد هذا التعريف على العناصر البشرية والإجرائية لأنظمة

المعلومات، وليس فقط التكنولوجيا. وبالمثل، فالنظام بأنه يدمج الأفراد والمعدات والإجراءات والوثائق وأدوات الاتصال لجمع البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وعرضها لتسهيل التخطيط ووضع الميزانية وصنع القرار.
مكونات نظم المعلومات الإدارية:

يشكل انتشار أنظمة المعلومات الإدارية (MIS) وموثوقيتها عنصراً حيوياً أساسياً في الأطر الإدارية والتنظيمية للمنظمات الحديثة. وقد ازدادت أهمية دمج ونشر أنظمة المعلومات الإدارية في ظلّ التحول الرقمي. ولا يقتصر تطبيقها على القبول الاستراتيجي والموافقة الإدارية فحسب، بل يتطلب أيضاً تلبية المتطلبات والاحتياجات الهيكلية المحددة لضمان سلاسة العمل ضمن مختلف السياقات التنظيمية
تتكون مكونات نظام المعلومات الإدارية من عناصر رئيسة، يشرحها الباحثون على النحو التالي:

الأجهزة: تشمل أجهزة الحوسبة المادية، مثل الحواسيب الشخصية والخوادم والأجهزة الطرفية، والتي تسهل استقبال البيانات وتخزينها ومعالجتها وإخراجها بكفاءة، مما يحسن سرعة الأداء ودقته (رايبر وسيجيلسكي، 2022).
البرمجيات: تشمل أنظمة التشغيل، وبرامج التطبيقات، وأدوات إدارة قواعد البيانات، التي توجه عمليات الأجهزة، وتنظم معالجة البيانات من المدخلات إلى المخرجات، وتدعم التحليل الدقيق واعداد التقارير (Laudon & Laudon، 2021).
قواعد البيانات: تشير إلى مجموعات منظمة من البيانات الإلكترونية تديرها أنظمة حاسوبية بناءً على علاقات محددة مسبقاً. تستخدم قواعد البيانات هذه لدعم عمليات المعالجة والاسترجاع والتحديث بكفاءة ويشير عليان (٢٠٠٨) إلى أن ملصات قواعد البيانات غالباً ما تتكون من سجلات أو مدخلات متعددة يسهل التعامل معها.

الاتصالات: تشمل البنية التحتية لشبكة الاتصالات التي تربط أجهزة النظام بجميع مكونات المؤسسة، بالإضافة إلى الشبكات الخارجية. وتستخدم تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية لنقل البيانات بسرعة وموثوقية، ودعم التبادل المستمر للمعلومات عبر جميع حدود المؤسسة. ويلعب نظام الشبكات دوراً رئيسياً في تعزيز الكفاءة، وتسهيل التعاون، وتحقيق التكامل بين مختلف الوحدات التنظيمية. ويشدد الإطار المتكامل لمكونات نظام المعلومات الإدارية على الأدوار المنسقة والمتراصة لهذه المكونات في دعم عمليات اتخاذ القرارات الإدارية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ودفع استراتيجيات الابتكار والنمو المستدام للمؤسسة، يتطلب التنفيذ والصيانة الناجحان لنظام المعلومات الإدارية فهماً شاملاً لكيفية تفاعل هذه المكونات وتأثيرها على بعضها البعض.

ومع تزايد خطر الهجمات الإلكترونية واختراقات البيانات، يجب على المؤسسات الاستثمار في بروتوكولات وتقنيات الأمان لحماية أنظمة المعلومات الإدارية الخاصة بها من الوصول غير المصرح به والتلاعب (ويتمان وماتورد، 2020). ويشمل ذلك تطبيق جدران الحماية وأنظمة كشف التسلل وتقنيات التشفير، بالإضافة إلى توفير التدريب المستمر للموظفين على أفضل ممارسات الأمان. تعد سياسات حوكمة البيانات ضرورية لضمان الامتثال التنظيمي وسلامة البيانات (ويبر، 2023). ولا يزال تطور أنظمة المعلومات الإدارية يتشكل من خلال التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (ML) والحوسبة السحابية. إذ يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لأتمتة المهام وتحسين عملية صنع القرار وتخصيص تجربة المستخدم (راسل ونورفيج، 2021). فالحوسبة السحابية توفر قابلية التوسع والمرونة والفعالية من حيث التكلفة، مما يمكن المؤسسات من الوصول إلى موارد أنظمة المعلومات الإدارية الخاصة بها وإدارتها من أي مكان في العالم (بويبا وآخرون، 2009).

بالإضافة إلى الاعتبارات التكنولوجية، تلعب ثقافة المؤسسة دوراً هاماً في نجاح أنظمة المعلومات الإدارية. فالثقافة التي تتبنى اتخاذ القرارات القائمة على البيانات والتعاون والتحسين المستمر هي أكثر قدرة على تحقيق الامكانات

الكاملتة لنظام المعلومات الإدارية (شايين، 2010). وهذا يتطلب تعزيز الفهم المشترك لأهمية أنظمتة المعلومات وتزويد الموظفين بالمهارات والموارد التي يحتاجونها لاستخدام النظام بفعالية. كما تعد استراتيجيات إدارة التغيير حاسمة لضمان انتقال سلس إلى أنظمتة وعمليات جديدة (كوتر، 2012). ومن المرجح أن يتميز مستقبل أنظمتة المعلومات الإدارية بتكامل وأتمتة أكبر. ومع تزايد اعتماد المؤسسات على البيانات، ستكون القدرة على جمع المعلومات وتحليلها والتصرف بناءً عليها مصدراً رئيسياً للميزة التنافسية. وسيطلب هذا التحول نحو هياكل أنظمتة معلومات إدارية أكثر مرونة ومرونة، قادرة على التكيف مع احتياجات العمل المتغيرة بسرعة. علاوة على ذلك، ينبغي دراسة الآثار الأخلاقية لاستخدام أنظمتة المعلومات الإدارية بعناية، لا سيما في مجالات مثل الخصوصية والأمن (Stahl & Ess، 2021). فمن خلال تبني الابتكار، والاستثمار في الكفاءات، واعطاء الأولوية للاعتبارات الأخلاقية، يمكن للمؤسسات الاستفادة من أنظمتة المعلومات الإدارية لدفع عجلة النمو المستدام وخلق قيمة مضافة لأصحاب المصلحة.

أداء العاملين:

يعرف الأداء بأنه " سلوك يحدث نتيجة، أو بعبارة أخرى؛ متا يفعله الفرد استجابةً لمهمة معينة أو القدرة على تحويل المدخلات التنظيمية (مواد أولية - مواد نصف مصنعة - عدد - آلات) إلى مخرجات: سلع أو خدمات بمواصفات فنية وبمعدلات محددة" (الخزامي، 2000، ص: 19).

ويشير الأداء إلى درجة تحقيق واتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الطريقة التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة. إلا أنه هناك فرق بين الأداء والجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة في حين يقاس الأداء على أساس النتائج التي حققها الفرد (حسن، 2001). إن نجاح المنظمات مرتبط بأداء العاملين فيها، فالمؤسسات تسعى دائماً إلى الارتقاء بأداء العاملين فيها من خلال تدريبهم وتحفيزهم باستمرار للوصول إلى أهدافها، وحسب معايير الأداء المحددة التي يمكن أن تكون كمية أو نوعية بالنسبة للجهد المبذول ونمط الأداء (عاشور، 2010). ويعرف الأداء أيضاً بأنه "تفاعل بين السلوك والانجاز أو أنه مجموع السلوك والنتائج معا، مع الميل إلى إبراز السلوك أو النتائج، وذلك لصعوبة الفصل بين السلوك من ناحية وبين الانجاز والنتائج من ناحية أخرى" (درة، 2003، ص: 87).

رابعا: الجانب العملي للبحث:

أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، بهدف قياس آراء أفراد العينة حول أثر نظم المعلومات الإدارية في أداء العاملين في مركز الامل. وقد تم تصميم الاستبانة استناداً إلى الدراسات السابقة ذات الصلة، مع إجراء التعديلات اللازمة لضمان توافقها مع أهداف الدراسة وبيئة التطبيق.

مكونات أداة الدراسة:

الجزء الأول: البيانات الوظيفية و الديموغرافية:

يهدف هذا الجزء إلى جمع المعلومات الأساسية عن أفراد العينة، ويشمل: (النوع، الفئات العمرية، المؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، سنوات الخدمة).

الجزء الثاني: محاور الدراسة:

يشمل هذا الجزء المحاور الأساسية لمتغيرات الدراسة، والتي تم تقسيمها إلى محورين رئيسيين: المحور الأول: المتغير المستقل (نظم المعلومات الإدارية)، والذي يتضمن أبعاده الخمسة الرئيسة. حيث خصصت (22) فقرة تعكس تلك الأبعاد.

المحور الثاني: المتغير التابع (أداء العاملين). وخصصت (9) فقرات لقياسه.

جدول 1: مكونات أداة الدراسة:

فقرات الاستبانة لمتغيرات الدراسة:	
المتغير المستقل: نظم المعلومات الإدارية	المتغير التابع: أداء العاملين
عدد الفقرات	عدد الفقرات
المكونات المادية	5
البرمجية	5
الشبكات	4
البيانات	4
الموارد البشرية	4
الإجمالي	22
عدد الفقرات	9

الجدول التالي يوضح المراجع التي استندت إليها الدراسة في صياغة فقرات الاستبانة لكل من المتغير المستقل: نظم المعلومات الإدارية، والمتغير التابع: أداء العاملين.

جدول 2: الدراسات التي اشتقت منها فقرات الاستبانة

المتغيرات	المراجع
المتغير المستقل: نظم المعلومات الإدارية	الشرعة، 2016، سيف (2023) (Sakr & Jaber, 2023)
المتغير التابع: أداء العاملين	الشرعة، 2016، حلوة (2022)

الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم إعداد استبانة، وحددت محاورها، وصياغة فقراتها، وتم اختبار الصدق الظاهري لأداة الاستبانة عن طريق عرضها على عدد (5) من المحكمين من ذوي الاختصاص، وقد تم إجراء ما يلزم في ضوء المقترحات المقدمة من المحكمين، لتصل الاستبانة إلى صورتها النهائية.

الصدق البنائي

قيس الصدق البنائي لأداة الاستبانة عن طريق حساب ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية للأداة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (3) معامل ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية لأداة الاستبانة.

الدرجات الكلية لأداة الدراسة		الأبعاد
مستوى الدلالة	درجة الارتباط	
.000	.689**	المكونات البرمجية
.000	.781**	الموارد البشرية
.000	.796**	المكونات المادية
.000	.791**	البيانات
.000	.910**	الشبكات
.000	.915**	نظم المعلومات الإدارية
.000	.918**	أداء العاملين

(** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.01)$)

يتضح من الجدول (3) أن جميع الأبعاد متسقة مع الدرجة الكلية للاستبانة، حيث كانت دالته إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، وتراوح معامل ارتباطها بين (0.915** و 0.689**)، وهذا يدل على صدق الاتساق البنائي لهذه الأداة. ثبات أداة الاستبانة:

تحقق الباحثون من ثبات أداة الدراسة بحساب ثبات الاتساق الداخلي للعبارات باستخدام معادلة (Cronbach Alpha)، كما هو موضح في الجدول (2):

جدول (4) يوضح قيم معامل (Cronbach Alpha) ثبات أداة الاستبانة

الرقم	الأبعاد	عدد الفقرات	درجة الثبات (Cronbach Alpha)
1	المعدات	5	0.905
2	البرمجيات	5	0.895
3	الموارد	4	0.919
4	الشبكات	4	0.899
5	البيانات	4	0.894
6	الأداء	9	0.903
	الاستبانة بشكل عام	31	0.912

يتضح من الجدول (14) أن قيم جميع معاملات درجة الثبات (Cronbach Alpha) معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية؛ لأنها أكبر من 70%، كما أن معامل الثبات العام للاستبانة يساوي (0.912)، وهي درجة عالية من الموثوقية، في الإجابة على الاستبانة، ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة (Beckett et al., 2018).

التوزيع الطبيعي للبيانات:

لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، اعتمدت الدراسة على اختبار معاملات الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis)، وهما مقاييس إحصائية تصف شكل التوزيع الاحتمالي، يقيس الالتواء انحراف التوزيع عن الطبيعي؛ حيث يشير الالتواء الصفري إلى توزيع متماثل، بينما يشير الالتواء الإيجابي إلى انحراف لليمين، والسلبى إلى انحراف لليسار، أما التفلطح فيقيس انحراف توزيع الشكل بالنسبة للقيمة والذيلين؛ حيث يشير التفلطح الصفري إلى توزيع طبيعي، والتفلطح الإيجابي إلى ذيل أكثر سمكاً وقيمة حادة، في حين يشير التفلطح السلبى إلى ذيل ضعيف سمك وقيمة أقل حدة، حيث إن:

جدول (5) معاملات الالتواء والتفلطح

Kurtosis		أبعاد الدراسة	
الخطأ	إحصائياً	الخطأ	إحصائياً
488.	1.172	246.	984.
488.	1.578	246.	567.
488.	819.	246.	-609.
488.	1.217	246.	912.
488.	1.151	246.	465.
488.	552.	246.	796.

بناءً على بيانات اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات في جدول (5) تبين أن توزيع البيانات كان طبيعياً، إذ إن القيمة الإحصائية لاختبار الالتواء (Skewness) بين (-0.609) و (-0.264)، وهي ضمن المدى المقبول للتوزيع الطبيعي الذي يتراوح بين -1 و +1، كما القيمة الإحصائية لاختبار التفلطح (kurtoses) بين (1.851) و (0.488)، وهو أيضاً ضمن المدى المقبول للتوزيع الطبيعي بين -2 و +2.

الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

جدول (6) الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

النوع	الخصائص الشخصية	العدد	النسبة المئوية %
النوع	ذكر	50	52.1
	أنثى	46	47.9
الفئات العمرية	أقل من 30 سنة	22	22.9
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	57	59.4
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	16	16.7
	من 50 سنة فأكثر	1	1
المؤهل العلمي	دبلوم	14	14.6
	بكالوريوس	65	67.7
	دراسات عليا	17	17.7
المستوى الوظيفي	مدير إدارة	10	10.4
	رئيس قسم	18	18.8
سنوات الخدمة	مختص	68	70.8
	أقل من 5 سنوات	23	24
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	32	33.3
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	24	25
	من 15 سنة فأكثر	17	17.7

يتناول هذا الجزء وصف الخصائص الوظيفية والديموغرافية لأفراد عينة الدراسة ويتضمن خمسة متغيرات متمثلة بـ: (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخدمة)؛ إذ أظهر جدول (6) أن نسبة أفراد عينة الدراسة من الإناث والذكور متقاربة، فقد بلغت نسبة الإناث (47.9%) من إجمالي عينة الدراسة، وبلغت نسبة الذكور (52.1%) من إجمالي عينة الدراسة. أما فيما يخص العمر، فقد أظهرت البيانات أن أغلبية أفراد العينة هم من الذين تتراوح أعمارهم بين (30 إلى أقل من 40 سنة)، ويشكلون نسبة (59.4%) من إجمالي العينة، تلتهم فئة (أقل من 30 سنة) بنسبة (22.9%)، بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين (40 إلى أقل من 50 سنة) (16.7%)، وأخيراً، كانت نسبة الذين أعمارهم (50 سنة فأكثر) (1.0%). هذا يشير إلى أن العينة تتكون في الغالب من مهنيين في منتصف مسيرتهم المهنية. ومع ذلك، لا يعني هذا أن النتائج غير قابلة للتعميم على فئات عمرية أخرى. في الواقع، رغم التوزيع غير المتساوي، يمكن أن يساهم هذا التوزيع في تقديم رؤى أعمق حول تأثير المراحل العمرية والمهنية المختلفة على تصورات الأفراد حول أنظمة المعلومات. فيما يخص المؤهل العلمي، أظهرت البيانات أن (14.6%) من أفراد العينة يحملون شهادة دبلوم، و(67.7%) يحملون شهادة بكالوريوس، و(17.7%) يحملون شهادة دراسات عليا. وتوزيع المؤهلات العلمية في العينة يعكس تنوعاً يساهم في فهم كيفية تأثير المؤهل العلمي على التصورات والأداء داخل المركز. بالنسبة للمستوى الوظيفي، وجد أن (70.8%) من الأفراد يشغلون وظيفة "مختص"، بينما يشغل (18.8%)

وظيفة "رئيس قسم"، و(10.4%) وظيفة "مدير". هذا التوزيع بين المستويات الوظيفية المختلفة يدعم تمثيل مجموعة واسعة من الأدوار الوظيفية، مما يعزز تعميم النتائج على مختلف المناصب داخل المركز. أما بالنسبة لسنوات الخدمة، فقد كانت أعلى نسبة (33.3%) من أفراد العينة في فئة الخدمة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، تلتها فئة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (25.0%). هذا التنوع في سنوات الخدمة بين الأفراد يعزز فهم تأثير الخدمة على كيفية استخدام أنظمة المعلومات وتصوراتها داخل المركز.

اختبار الفرضية الرئيسية:

التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات الإدارية بأبعادها مجتمعة (المكونات البرمجية، الموارد البشرية، المكونات المادية، البيانات، الشبكات) على أداء العاملين في مركز الامل في مدينة تعز"

جدول (7) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	(f) المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	7.441	1	7.441	66.911	.000
البواقي	9.232	83	.111		
الإجمالي	16.673	84			
النموذج	B المعامل	الخطأ المعياري	معامل Beta	المحسوبة (T)	مستوى الدلالة
الثابت	1.726	.312		5.535	.000
نظم المعلومات الإدارية	.929	.071	.803	13.065	.000

معامل التحديد $R^2 = .447$ ، المتغير التابع : أداء العاملين

من النتائج الواردة في الجدول (7) تبين أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (66.911) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي دالة إحصائية؛ لأنها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يؤكد صلاحية النموذج لقياس أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء العاملين، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 تقدر بـ (0.447).

وهذا يدل أن المتغير المستقل (نظم المعلومات الإدارية) تفسر (44%) من التغيرات في المتغير التابع (أداء العاملين)، والنسبة المتبقية (55.4%) تعود إلى عوامل أخرى لم يتطرق إليها النموذج.

يبين الجدول (7) أن البعد المستقل (نظم المعلومات) له تأثير إيجابي على أداء العاملين في مركز الامل، إذ جاءت قيم (t) المحسوبة لهذه الأبعاد (13.065) بقيمة احتمالية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على المعنوية الإحصائية لها، كما بلغت قيم معاملات بيتا (Beta) لهذه الأبعاد (0.803)، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الرئيسية التي نصها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات على أداء العاملين في مركز الامل - تعز"

الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية

الفرضية الرئيسية H1: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) لنظم المعلومات الإدارية بأبعادها: المكونات البرمجية ، الموارد البشرية، المكونات المادية، البيانات، الشبكات) على أداء العاملين في مركز في مدينة تعز"

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى H1a: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للمكونات البرمجية على أداء العاملين في مركز في مدينة تعز"

الفرضية الفرعية الثانية H1b: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للموارد البشرية على أداء العاملين في مركز في مدينة تعز"

الفرضية الفرعية الثالثة H1c: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للمكونات المادية على أداء العاملين في مركز في مدينة تعز"

الفرضية الفرعية الرابعة H1d: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للبيانات على أداء العاملين في مركز في مدينة تعز"

الفرضية الفرعية الخامسة H1e: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) للشبكات على أداء العاملين في مركز في مدينة تعز"

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

نوع الفرضيات	المتغير	التابع	المعامل B	الخطأ المعياري	Beta	(t) المحسوبة	القيمة الاحتمالية
الفرضية الفرعية الأولى	المكونات البرمجية	الأداء الإداري	.715	.075	.678	9.539	.000
الفرضية الفرعية الثانية	الموارد البشرية	الأداء الإداري	.178	.062	.202	2.847	.005
الفرضية الفرعية الثالثة	المعدات	الأداء الإداري	.524	.076	.582	6.933	.000
الفرضية الفرعية الرابعة	الشبكات	الأداء الإداري	.275	.075	.340	3.659	.000
الفرضية الفرعية الخامسة	البيانات	الأداء الإداري	.496	.095	.485	5.228	.000

يبين الجدول (8) أن البعد المستقل الفرعي (المكونات البرمجية) له تأثير إيجابي على أداء العاملين في مركز الامل ، إذ جاءت قيم (t) المحسوبة لهذه الأبعاد (9.539) بقيمه احتمالية (0.05)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على المعنوية الإحصائية لها، كما بلغت قيم معاملات بيتا (Beta) لهذه الأبعاد (.678)، وعليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى التي نصها: توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للمكونات البرمجية علي أداء العاملين في مركز الامل - تعز".

يبين الجدول (8) أن الموارد البشرية له تأثير إيجابي على أداء العاملين في مركز الامل ، إذ جاءت قيم (t) المحسوبة لهذه الأبعاد (2.847) بقيمه احتمالية (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على المعنوية الإحصائية

لها، كما بلغت قيم معاملات بيتا (Beta) لهذه الأبعاد (202.) ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الاولى التي نصها: توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) الموارد البشرية على أداء العاملين في مركز الامل - تعز".
يبين الجدول (8) أن المعدلات له تأثير إيجابي على أداء العاملين في مركز الامل ، إذ جاءت قيم (t) المحسوبة لهذه الأبعاد (6.933) بقيمه احتمالية (000.)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على المعنوية الإحصائية لها، كما بلغت قيم معاملات بيتا (Beta) لهذه الأبعاد (582.) ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الاولى التي نصها: توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) للمعدات على أداء العاملين في مركز الامل - تعز".
يبين الجدول (8) أن الشبكات له تأثير إيجابي على أداء العاملين في مركز الامل ، إذ جاءت قيم (t) المحسوبة لهذه الأبعاد (3.659) بقيمه احتمالية (000.)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على المعنوية الإحصائية لها، كما بلغت قيم معاملات بيتا (Beta) لهذه الأبعاد (340.) ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الاولى التي نصها: توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) للشبكات على أداء العاملين في مركز الامل - تعز".
يبين الجدول (8) أن البيانات له تأثير إيجابي على أداء العاملين في مركز الامل ، إذ جاءت قيم (t) المحسوبة لهذه الأبعاد (5.228) بقيمه احتمالية (000.)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على المعنوية الإحصائية لها، كما بلغت قيم معاملات بيتا (Beta) لهذه الأبعاد (485.) ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الاولى التي نصها: توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) للبيانات على أداء العاملين في مركز الامل - تعز".

نتائج الدراسة:

بناءً على تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها ما يلي:

1. يوجد أثر لنظم المعلومات بأبعادها مجتمعة على أداء العاملين في مركز الامل.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمكونات البرمجية على أداء العاملين في الامل مركز في مدينة تعز".
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للموارد البشرية على أداء العاملين في مركز الامل في مدينة تعز".
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمكونات المادية على أداء العاملين في مركز الامل في مدينة تعز".
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشبكات على أداء العاملين في مركز الامل في مدينة تعز".
6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيانات على أداء العاملين في مركز الامل في مدينة تعز".

توصيات الدراسة:

1. تحسين وتطوير نظم المعلومات والعمل على تبادل المعلومات بشكل أفضل بين جميع العاملين في "مركز الأمل لعلاج الأورام.
2. تفعيل معايير واضحة ومحددة وموثقة بطريقتة إلكترونية.
3. تطوير وتدريب الموظفين في مركز الامل علي استخدام الأنظمة.
4. تطوير الشبكات التواصل عبر الانترنت كونها بعد من ابعاد النظم.
5. تحديث قواعد البيانات لما لها من أهمية في حفظ المعلومات واستردادها في أوقات اتخاذ القرارات.

المراجع:

- أبو جمعة، م. ح.، & المغربي، د. (2021). أثر إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين في الشركات الصناعية (دراسة حالة: الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية المساهمة العامة - الأردن). *مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والادارية*. الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو كريم، ا. م. أ. (2013). علاقة نظم المعلومات في تحسين الأداء الإداري: دراسة ميدانية بالتطبيق على المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأزهر.
- الخمالي، ع. (2007). *دراسات تطبيقية في نظم المعلومات الجغرافية* (ط. 1). جمهورية مصر العربية: دار العلم للنشر.
- الريمية، ع. س. ع. ع. (2020). تكنولوجيا المعلومات وأثرها في تحسين الأداء المنظمي: دراسة حالة شركة جنت هنت لاستكشاف وإنتاج النفط بالجمهورية اليمنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.
- الردايدة، أ. ت.، الحوامدة، ح. م.، وآخرون. (2020). أثر نظم المعلومات الإدارية وكفاءتها على أداء الموارد البشرية: دراسة تطبيقية على الموظفين في جامعة مؤتة - الأردن. *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية - سلسلة العلوم الإنسانية*، 23(2)، 11.1-
- الضياي، م. ع. م. (2021). نظم المعلومات الإدارية وأثرها على أداء العاملين في شركة النفط اليمنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة المستقبل، صنعاء، اليمن.
- الظاهر، م. ع. ح.، عبد الجليل، إ. م.، & إسماعيل، ح. ع. أ. (2022). أثر تطبيق وظائف إدارة الموارد البشرية على أداء العاملين بالتطبيق على المستشفيات العامة بولاية الخرطوم. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، <https://doi.org/10.53796/hnsj33183> (3).
- الصادق، أ. م. أ. (2024). نظم المعلومات الإدارية وأثرها على عناصر الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على مصلحة الأحوال المدنية بني وليد. *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة بوللي*، (09)، 202.180-
- سيف، ب. ع. (2023). أثر تكنولوجيا المعلومات في أداء العمل الإداري بجامعة صنعاء [رسالة ماجستير غير منشورة]. مركز الإدارة العامة، جامعة صنعاء، اليمن.
- شنقال، أ.، & شاوش، ر. (2022). دور نظام معلومات الموارد البشرية في فعالية تقييم أداء العاملين: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات - تقرت [مذكرة ماستر غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- عاشور، أ. (2010). *(السلوك الإنساني في المنظمات)* (ط. 3). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عشيتة، ع. م. ح. (2018). دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية في المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأندلس، صنعاء، اليمن.
- عليان، ر. (2008). *(دقة المعرفة)* (ط. 1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عيسى، آ. ي. ت. (2015). دور نظم المعلومات الإدارية في تطوير الأداء الإداري: دراسة حالة في حكومة ولاية غرب دارفور [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، دارفور، السودان.
- غميض، إ. (2017). أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء العاملين: دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

المعلمي، غ. م. (2021). أثر استخدام نظم المعلومات على الأداء الإداري: دراسة تطبيقية على الأوقاف اليمينية (أمانة العاصمة) [رسالة ماجستير غير منشورة]. مركز الإدارة العامة، جامعة صنعاء، اليمن.
النجار، ف. ج. (2010). (نظم المعلومات الإدارية: منظور إداري) ط. 3. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
وديان، إ. ن. م. (2018). أثر استخدام نظم معلومات الموارد البشرية على أداء العاملين في مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الاقتصاد، جامعة آل البيت، الأردن.
حسن، ر. (2001). (إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية) ط. 1. الإسكندرية: الدار الجامعية.
درة، ع. ب. (2003). (تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
مصطفى، ص. ف. ا. (2016). أثر نظم المعلومات الإدارية في أداء العاملين في وزارة الصحة الأردنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.

المراجع الإنجليزية:

- Afandi, W. S. (2017). Management information systems and their impact on job performance among employees in the private sector: Saudi telecommunications companies. *International Journal of Computer Applications*, 164(11), 29–37.
- Beckett, C., Eriksson, L., Johansson, E., & Wikström, C. (2018). Multivariate data analysis (MVDA). In *Pharmaceutical quality by design: A practical approach* (pp. 201–225).
- HIMSS Analytics. (2023). 2023 HIMSS analytics database: Trends in healthcare technology adoption. Health Information and Management Systems Society.
- Laudon, K. C., & Laudon, J. P. (2021). *Management information systems: Managing the digital firm*. Pearson.
- Rainer, R. K., & Cegielski, C. G. (2022). *Introduction to information systems: Supporting and changing digital business*. Wiley.
- Sakr, H. A., & Jabar, M. (2022). The impact of management information systems on improving employee performance: A case study in the Financial and Administrative Department/Ministry of Higher Education and Scientific Research. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 18(58, 2), 112–133.
- Turban, E., Volonino, L., Wood, G., & Sipior, J. (2023). *Management of information systems*. Springer.
- Zeng, M., & Lu, J. (2021). The impact of information technology capabilities on agri-food supply chain performance: The mediating effects of interorganizational relationships. *Journal of Enterprise Information Management*, 34(6), 1699–1721.

Zwass, V. (1998). Foundations of information systems (1st ed.). Boston Ridge, MA:
Irwin/McGraw-Hill.

The Role of Regional Economic Integration in Attracting FDI: A Case Study of ASEAN Economic Community (AEC)

Md. Mizanur Rahman (1)
Tahsin Binta Anis (2,*)

Received: 26 June 2025
Revised: 01 September 2025
Accepted: 02 September 2025

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

¹ Assistant Commissioner, Office of the Deputy Commissioner, Rajbari, Bangladesh.

² Assistant Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Bangladesh

* Corresponding author. E-mail: binta.tahsin@gmail.com

The Role of Regional Economic Integration in Attracting FDI: A Case Study of ASEAN Economic Community (AEC)

Abstract:

Regional economic integration is widely recognized as a means to enhance trade and investment flows. In Asia, the ASEAN Economic Community (AEC) represents one of the most advanced efforts, aiming to create an integrated market and promote free movement of investment within the region. This study examines trends in Foreign Direct Investment (FDI) inflows in ASEAN countries over 2010–2019, comparing periods before and after the implementation of the AEC, and explores the key factors driving FDI. The analysis shows that while intra-ASEAN FDI growth slowed slightly after the AEC, overall FDI inflows to the region showed a clear upward trend, reflecting the rising attractiveness of ASEAN as an investment destination. FMOLS estimation highlights that larger markets and greater trade openness, along with innovation, stability in exchange rates and prices, governance quality, and productivity, are important drivers of FDI, indicating that the AEC has contributed to a more integrated and stable economic environment. These findings provide insights for policymakers on how effective regional cooperation can sustain investment flows and also shed light on why similar initiatives in South Asia have struggled due to political and strategic challenges.

JEL Classification Codes: F15, F02, R10, R11, R58 and O47

Keywords: FDI Inflow, Economic Integration, ASEAN Economic Community, Determinants of FDI, Panel Data Analysis, South Asian Economic Integration.

(AEC) دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة لمجتمع آسيان الاقتصادي

م. ميزان الرحمن⁽¹⁾

تحسين بنت أنيس⁽²⁾

الملخص:

يُعد مجتمع آسيان الاقتصادي (AEC) أحد أكثر أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي الواعدة والمتطورة في آسيا، ويسعى لأن يكون الأفضل على مستوى العالم. ولقد كان أحد المعايير الرئيسية في المخطط التأسيسي لآسيان لعام 2007 هو ضمان التدفق الحر للاستثمار من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار داخل منطقة آسيان. تسعى هذه الدراسة إلى إظهار اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول آسيان بمقارنة الفترات السابقة واللاحقة لتنفيذ مجتمع آسيان الاقتصادي، وركزت على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لتحديد ما إذا كانت العوامل المتعلقة بمجتمع آسيان الاقتصادي قد أثرت على التدفق. كما اهتمت الدراسة بالتحقق من أسباب عدم تبلور فكرة التكامل الاقتصادي لجنوب آسيا على أرض الواقع. استخدمت الورقة بيانات لمدة عشر سنوات من 2010 إلى 2019 لدول آسيان، ووجدت أن متوسط معدل النمو للاستثمار الأجنبي المباشر داخل آسيان قد انخفض، بينما شهد متوسط معدل النمو للاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي إلى آسيان تحسناً ملحوظاً. أثبت نموذج الانحدار القياسي لتحليل بيانات البائل وجود علاقة إيجابية وهامة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض العوامل المرتبطة بمجتمع آسيان الاقتصادي، وهي: حجم السوق، والبنية التحتية، والإنتاجية، ورأس المال البشري، والانفتاح التجاري، والابتكار، والاستقرار السياسي. ستكون هذه النتائج مفيدة جداً في فهم تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في توسيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رموز تصنيف JEL: F15, F02, R10, R11, R58, O47

الكلمات المفتاحية: آسيان؛ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تحليل بيانات البائل؛ التكامل الاقتصادي لجنوب آسيا.

¹ مساعد مفوض، مكتب المفوضية الفرعية، راجباري، بنغلاديش.

Introduction

With the target of "one vision, one identity, and one community," the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) was commenced in 1967. Since its establishment, ASEAN has been very promising and is evolving as an integrated regional body. The initial target of ASEAN was mostly political, with the aim of preaching peace in this volatile region. Later with time, its target shifted to economic development. After 25 years of its inception in 1992, this association made its first attempt at economic cooperation by forming the ASEAN Free Trade Area (AFTA). The purpose of AFTA was to support local trade and manufacturing in the member countries and enable economic amalgamation with regional and international allies.

A proposal to form a regional economic integration by 2020 was put forth at the ASEAN Summit at Phnom Penh in 2002. Afterwards, in 2007, the proposal was validated by the formation of the 'ASEAN Blueprint' with a deadline to implement the ASEAN Economic Community (AEC) by 2015. Four goals were set for AEC: the formation of a single market and production base, a competitive economic region, equitable economic development, and integration into the global economy. Free flow of investment is one criterion under 'a single market and production base' in the 'ASEAN Blueprint.' The blueprint mentions Foreign Direct Investment (FDI) and intra-ASEAN investment as the catalyst to enhance the economic competitiveness of ASEAN.

This paper is designed with the aim of addressing three objectives. Primarily, this work addressed the pattern of intra-ASEAN FDI inflow and total FDI inflow to ASEAN countries. The second focus of this work was to find the determinants of FDI inflow in the ASEAN countries to investigate if the related components of AEC have influenced the growth of FDI inflow in this region. The final objective was to bring the reasons for the failure of the attempts of South Asian economic integration into the light.

There have been a considerable number of works on the impact analysis of ASEAN and AFTA. On the contrary, very few studies have focused on the ASEAN Economic Community. Even if some studies were done on AEC, those did not focus on its impact on FDI inflow. Besides, though notable studies were carried out on South Asian economic integration, very few could mention all the major reasons for this idea not being successful even after multiple attempts. Hence, this study tried to cover all the critical factors that contributed to the failure of South Asian economic integration.

The scope of this study is limited to analyzing the pattern of FDI inflow and its determinants for only ten years. This work was considered only four years after the implementation of AEC to cite the pattern. Four years is a relatively small time frame

to understand the impact of macroeconomic variables. Concisely, this work is targeted to investigate the role of regional economic integration in attracting FDI inflow and addressing this development prospect in the context of South Asia.

LITERATURE REVIEW

A few numbers of studies were carried out on the impacts of Regional Economic Integrations (REI) and their impacts, including the European Union (EU), ASEAN Free Trade Area (AFTA), and African Economic Community (AEC). Many earlier studies on REI had mainly concentrated on trade diversion and trade creation suggested by Viner (2014). After the establishment of the European Economic Community, the association between REI and FDI got attention. Currently, studies focusing on the association of REI and FDI are getting more priority in developing countries. Motta et al. (1996) showed how the enhancement of market reachability through economic integration persuades foreign firms to invest in the regionally integrated countries. A positive association between trade openness and injection of foreign investment was found by Neary (2002).

A few studies have been undertaken on ASEAN and the ASEAN Free Trade Area (AFTA) and their impacts. Besides, a few works are done on the determinants of FDI of the ASEAN countries. Petri et al. (2010) utilized a computable general equilibrium model and found the possibility of AEC yielding benefits like the European Union. They also mentioned that the world, as a whole, would benefit from the AEC. Anis et al. (2021) showed that though the growth of total FDI inflow increases, the growth of intra-country FDI inflow decreases after implementing Regional Economic Integration (REI). Kawai et al. (2015) investigated the long-run challenges for FDI and trade of the member countries of ASEAN. Their econometric analysis suggested that there is a mutual reinforcement between FDI and trade, indicating the stimulation of inward FDI by the rise in trade flow and vice versa. They also revealed large markets, free trade areas, institutional strength, infrastructure capacity, and low cost of business as the reasons for stimulating FDI.

Ismail et al. (2009) analyzed the data from 1995 to 2003 to study the role of AFTA in attracting direct investment from both member countries and others. This analysis found that the old ASEAN countries invested more among themselves than they did in the new ones. Lee et al. (2011) used a dynamic computable general equilibrium (CGE) model to investigate the outcome of the AEC and found its positive impact on economic well-being, trade, and productivity. Another study was done by Hoang et al. (2015), analyzing the factors of FDI inflows from 1991 to 2009 in ASEAN countries. Their findings indicated that factors like market size, trade openness, infrastructural development, and human capital positively influence FDI inflow. The Regional Economic Cooperation and Integration (RECI) report of UNESCAP-2018 published the potential of South Asia in this regard. This report suggested, "The South Asian countries should take bold steps to broaden the

horizons of economic relations with neighboring subregions of Central Asia, Southeast Asia, and beyond.” Moinuddin (2013) mentioned that in comparison to other regions, South Asia lags in market-driven integration. In his work, he highlighted the importance of REI in this zone's prosperity and development process.

Nguyen (2025), using quantitative analysis, found that greater economic integration is associated with higher economic growth. The study highlights that FDI positively influences growth in the short term, with its impact becoming even more pronounced over the long term. Garg et al. (2025) aimed to investigate the key determinants of foreign direct investment (FDI) in ASEAN economies, with the goal of providing insights to policymakers and governments for attracting sustainable investment to the region. Their findings highlighted that market size, human capital, and trade openness significantly enhanced FDI inflows by emphasizing the importance of economic scale and liberalized trade in ASEAN nations. Jaloliddin (2024) analyzed the impact of Regional Trade Agreements (RTAs) on boosting international trade and investment, with particular emphasis on the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP). The study highlights how RCEP enhances regional economic growth and stability by improving market access, simplifying trade procedures, and fostering investment across member countries.

Methodology

This study is designed to analyze the pattern of FDI inflow in ASEAN countries before and after the implementation of AEC. Besides, it desired to detect if the economic cointegration has contributed to the FDI inflow of the ASEAN countries. The study wanted to detect the determining factors of FDI in the ten ASEAN countries to investigate whether the ASEAN Economic Community has impacted the FDI inflow. For this reason, this study explored the data of the ASEAN countries from 2010 to 2019, considering the period 2010-2015 as the studied period before AEC and the period 2016-2019 as the period after AEC.

This study used the endogenous growth function that is analysed as:

$$FDI = F (MS, IR, F, PRS, TO, C, LP, HC, I, BE, P, PS, ER) \dots\dots(1)$$

Where FDI symbolizes FDI inflow, whereas the explanatory variables are represented by Market Size (MS), Interest Rate (I), Finance (F), Price Stability (PRS), Trade Openness (TO), Corruption (C), Logistic Performance (LP), Human Capital (HC), Innovation (I), Business Environment (BE), Productivity (P), Political Stability (PS), and Exchange Rate (ER).

The adopted linear econometric model is specified as:

$$FDI_{it} = \alpha_0 + \beta_1 MS + \beta_2 IR + \beta_3 F + \beta_4 PRS + \beta_5 TO + \beta_6 C + \beta_7 LP + \beta_8 HC + \beta_9 I + \beta_{10} BE + \beta_{11} P + \beta_{12} PS + \beta_{13} ER + \epsilon_t \dots\dots(2)$$

Here,

The subscript i and t denote country and year, respectively.

α_0 is the coefficient term.

β terms indicate the slope coefficients of the respective explanatory variables and ϵ_t is the error term.

In this model, a linear relationship was established between FDI and its determinants, and the slope coefficients represent the intensity of the relationships. This study aimed to calculate the value of the slope coefficients using appropriate statistical methods.

In this process, this study first focused on selecting between fixed and random effect models. For this reason, this paper used the Hausman Specification test. After that, to find out if a pooled estimation approach is appropriate, this study used an F test. This study also adopted the Breusch-Pagan Lagrange Multiplier (LM) test to pick between a Random Effect (RE) and a Pooled OLS model. Once the model was selected, this study proceeded to perform some diagnoses on the quality of the panel data set.

The study adopted Pesaran's (2015) Cross-Sectional Dependence (CD) test to scrutinize if all the units in the same cross-section are correlated. Following this test, group-wise heteroscedasticity was checked by undertaking the Modified Wald Test. Besides, this paper also conducted the Wooldridge Test to identify if serial correlation was present. After these tests were done, this work focused on checking for the stationarity of the panel data set. For this purpose, this paper used the Pesaran (2007) CIPS panel unit root test, which accounts for cross-sectional dependence in heterogeneous panels. The Kao Panel Cointegration test was conducted afterwards. Finally, this paper utilized the Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) estimation technique to frame the results of slope coefficients and estimated the long-run relationship between FDI and the independent variables accordingly.

Data Source

This study conducted the analysis using the longitudinal data of 10 years from 2010 to 2019 of the ten ASEAN countries: Brunei Darussalam, Cambodia, Laos, Indonesia, Malaysia, Myanmar, the Philippines, Singapore, Thailand, and Vietnam.

The data sources of the variables used in this discussion are mentioned in the following table.

Table 1: Data source of the variables

Variables	Data	Data Source
FDI	FDI Inflows	ASEAN
MS	GDP (current US\$)	World Development Indicator
IR	Real interest rate (%)	World Development Indicator
F	Domestic credit to private Sector (% of GDP)	World Development Indicator
PRS	Inflation, consumer prices (annual %)	World Development Indicator
TO	Trade (% of GDP)	World Development Indicator
C	Corruption perceptions Index Score	Transparency International
LP	Logistics performance index: Quality of trade and transport-related infrastructure	World Development Indicator
HC	Labor force with intermediate education	World Development Indicator
I	Innovation index score	World Development Indicator
BE	Ease of doing business Rank	World Development Indicator
P	Value added per worker (constant 2010 US\$)	World Development Indicator
PS	Political Index risk	International Country Risk Guide
ER	Official exchange rate (LCU per US\$, period average)	ExchangeRates.org.uk

Results and Discussion

Trend of FDI inflows from 2010 to 2019

Foreign Direct Investment (FDI) is essential for the economic prosperity of any nation. When ASEAN decided to create a new and reformed economic integration for its member states, the main target was to ensure the free flow of investment. The blueprint of AEC mentioned that a liberalized investment strategy is crucial to bring FDI through enhancement in competitiveness. This study analyzed the data of FDI inflow within the ten ASEAN countries and total FDI inflows to these ASEAN countries from 2010 to 2019.

Data from 2010-2015 were used to detect the trend of growth before AEC. Hence, AEC was implemented in 2015; data from 2016 to 2019 were used to

investigate the trend after AEC. As data of FDI inflows within the ASEAN countries from 2010 to 2019 were plotted, it showed the following trend:

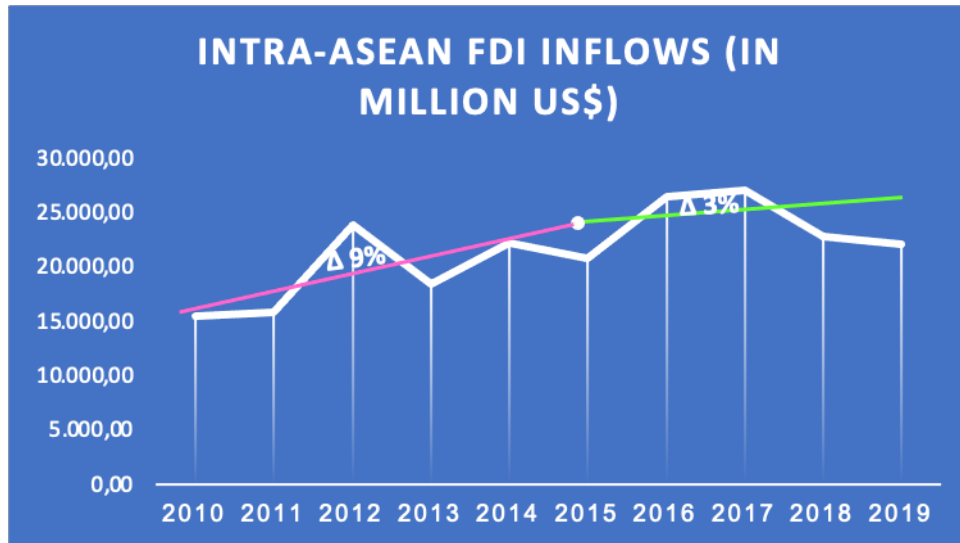


Figure 1: Inflows of intra-ASEAN FDI from 2010 to 2019

Figure 1 shows that the average growth rate lessened after the implementation of AEC. Before five years of implementation, AEC experienced an average growth rate of 9%, whereas the latter four years experienced only 3%. This suggests that after the implementation of AEC, the average growth rate of intra-ASEAN FDI inflow reduced significantly. The AEC Blueprint aimed to increase the competitiveness of intra-ASEAN investment, which was far from making any progress in the first four years of implementation of the AEC.

This study also explored the growing trend of total inward foreign investment to the studied region from 2010 to 2019.

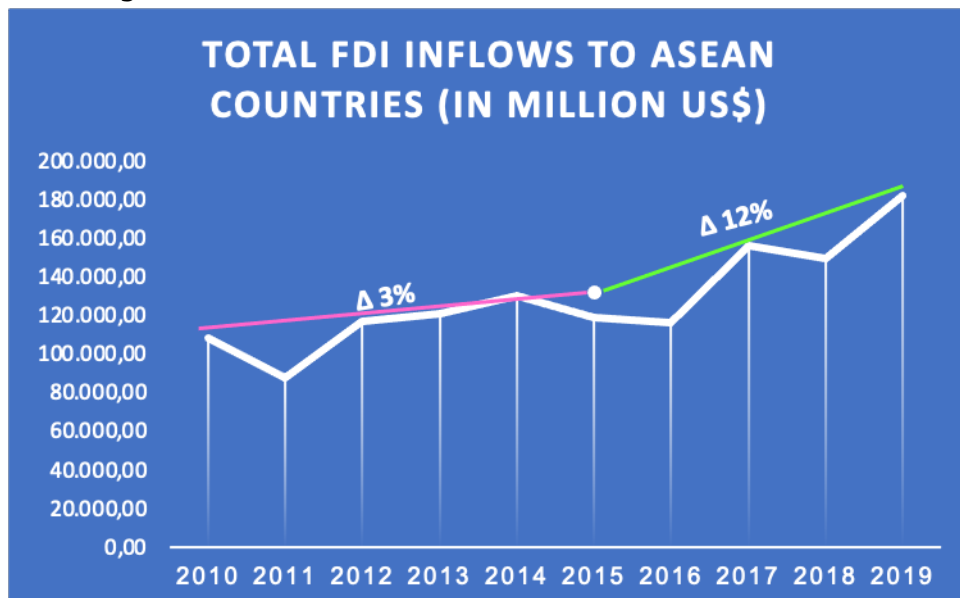


Figure 2: Total Inflows of FDI to ASEAN Countries from 2010 to 2019

The result is quite the opposite of the one obtained in the case of intra-ASEAN inflows. This shows that the average growth rate increased after AEC was implemented. The average growth rate is 12% in the later period, which was only 3% in the period before AEC was implemented. This indicates that the ASEAN countries experienced an increase in total FDI inflow growth significantly after AEC was implemented.

Preliminary Specification Diagnostics

Before conducting the cointegration-based estimations, preliminary specification tests (Hausman, F, and LM) were performed to examine whether a fixed, random, or pooled OLS structure might be appropriate under a classical static panel data framework. These results are reported here only as diagnostic information about the panel data structure. This study took the help of the Hausman test to select whether to use fixed or random effect models. "Individual effects being not correlated with any regressor in the model" is considered the null hypothesis in the Hausman Specification Test (Hausman, 1978).

H0: Random effect model is appropriate

H1: Fixed effect model is appropriate

Table 2: Hausman Specification Test for FE and RE Models

	Fixed Effect(re)	Random Effect (fe)	Difference (re-fe)	Standard Error
MS	0.0379322	0.0165065	0.0214257	-
IR	-5.14e+07	-9.72e+07	4.57e+07	1.05e+08
F	-2.27e+08	-5.95e+07	-1.67e+08	1.14e+08
PRS	1.11e+08	-6.46e+07	1.75e+08	1.09e+08
TO	2.37e+08	2.03e+07	2.17e+08	9.89e+07
C	1.02e+07	1.72e+08	-1.62e+08	2.88e+08
LP	1.13e+09	2.50e+08	8.80e+08	3.62e+08
HC	3.59e+08	-2.89e+07	3.88e+08	1.84e+08
I	4.13e+08	1.18e+08	2.96e+08	1.66e+08
BE	1.28e+08	-1.12e+08	2.40e+08	9.01e+07
P	411143.7	785158.1	-374014.5	-
PS	4.01e+10	6.40e+09	3.37e+10	1.69e+10
ER	-31853.49	-2296962	-2265109	-
	P-Value		(0.0000)***	

Note: ***, ** and * indicate 1%, 5% and 10% significance level.

The result obtained indicates that the Fixed effect model is more suitable for this panel data set.

This study used the F test to see if the Pooled Ordinary Least Squares (OLS) model or the Fixed Effect model is appropriate for the studied data set.

H0: Pooled OLS Model is appropriate

H1: Pooled OLS Model is not appropriate

Table 3: F Test

F (9, 39)	1.13
P- Value	(0.3680)

The result obtained suggests non-rejection of the null hypothesis, leading to the decision that the pooled OLS model is more suitable for this panel data set.

The LM test is used to choose between a random-effects regression and a pooled OLS regression. In other words, it helps to examine if random effects exist.

H0: Pooled OLS Model is appropriate ($\sigma_u = 0$)

H1: Pooled OLS Model is not appropriate ($\sigma_u \neq 0$)

Table 4: Breusch-Pagan LM test

	Variance	Standard Deviation
FDI	6.11e+20	2.47e+10
E	4.86e+19	6.97e+09
U	0	0
P value	(1.0000)	

The result obtained suggests that the pooled OLS model is appropriate for the studied panel data set. The Hausman test indicated that the fixed-effects model would be preferable to random effects under the assumption of no cointegration. However, the F test results suggested that pooled OLS could not be rejected in favor of fixed effects, while the LM test likewise pointed towards pooled OLS being appropriate in the absence of cointegration.

Importantly, these specification diagnostics were considered preliminary only. Since subsequent unit root and cointegration tests (reported in Sections 5.4 and 5.5) established the presence of cross-sectional dependence and long-run relationships among variables, static estimators such as pooled OLS, fixed effects, or random effects were deemed unsuitable. Therefore, the final long-run estimation was conducted using FMOLS, which is specifically designed to handle cointegrated panels while correcting for endogeneity and serial correlation.

Tests for Cross-sectional Dependence, Heteroskedasticity and Serial Correlation

This test used the Pesaran (2015) cross-sectional dependence (CD) test to investigate if all units in the same cross-section are correlated. "Presence of weak cross-sectional dependence" is used as the null hypothesis of this CD test. Then the presence of heteroskedasticity in the model was checked utilizing the Modified Wald Test. This test for group-wise heteroscedasticity considers the "presence of no heteroscedasticity" as the null hypothesis. As panel data with serial correlation may cause some severe problems, this study used the Wooldridge test for autocorrelation. The Wooldridge test considers the null hypothesis of no first-order autocorrelation.

Table 5: Test for Cross-sectional Dependence, Heteroskedasticity, and serial correlation

Test	Result	
Pesaran Cross Sectional Dependence (CD) test	FDI	2.048 (0.041)**
	MS	13.778 (0.0000)***
	IR	1.383 (0.167)
	F	0.433 (0.665)
	PRS	4.025 (0.0000)***
	TO	-1.704 (0.283)
	C	9.609 (0.0000)***
	LP	2.536 (0.011)**
	HC	-1.023 (0.306)
	I	15.856 (0.0000)***
	BE	0.475 (0.635)
	P	7.473 (0.0000)***
	PS	7.077 (0.0000)***
	ER	11.085 (0.0000)***
Modified Wald test	Chi2	7.6e+30 (0.0000)***
Wooldridge test for autocorrelation	F	0.093 (0.7709)

Note: Values in the parenthesis indicate the p-value, and ***, ** and * indicate 1%, 5% and 10% significance level.

The result obtained from the CD test is significant for nine (09) variables, including the dependent variable. The modified Wald test confirmed the presence of heteroskedasticity, while the Wooldridge test indicated no evidence of first-order serial correlation.

Panel Unit Root Test:

The panel unit root tests were conducted using the Pesaran (2007) CIPS test, which accounts for cross-sectional dependence across countries, as preliminary cross-sectional dependence tests indicated significant interdependencies among the variables.

Table 6: Pesaran CIPS Panel Unit Root Test

Variable	Level CIPS	Decision at Level	First/Second Diff CIPS	Decision at First/Second Diff	Order of Integration
FDI	-1.231	Non-stationary	-2.687**	Stationary	I(1)
MS	-1.477	Non-stationary	-2.653**	Stationary	I(1)
IR	-2.596**	Stationary	–	–	I(0)
F	-2.330*	Stationary	–	–	I(0)
PRS	-2.957**	Stationary	–	–	I(0)
TO	-1.456	Non-stationary	-2.395*	Stationary	I(1)
C	-2.662**	Stationary	–	–	I(0)
LP	-1.084	Non-stationary	-3.903***	Stationary	I(2)
HC	-0.491	Non-stationary	-2.637**	Stationary	I(1)
I	-1.642	Non-stationary	-2.908**	Stationary	I(1)
BE	-1.400	Non-stationary	-3.633***	Stationary	I(2)
P	0.264	Non-stationary	-2.619**	Stationary	I(2)
PS	-2.847**	Stationary	–	–	I(0)
ER	-2.260	Non-stationary	-3.456***	Stationary	I(1)

Note: ***, ** and * indicate that at 1%, 5% and 10% significance level the variable is stationary.

The results indicate that most variables are integrated of order one (I(1)), while a few are stationary at level (I(0)) or require second differencing (I(2)) to achieve stationarity. For instance, FDI, MS, TO, HC, I, and ER are I(1), whereas IR, F, PRS, C, and PS are I(0). Variables such as LP, BE, and P are I(2), reflecting higher persistence. The Pesaran CIPS results reinforce the choice of a panel cointegration framework for the subsequent long-run estimation.

Panel Cointegration Tests

With the aim of exploring the presence of cointegration, this study used the Kao (1999) test for panel cointegration. This test considers “no cointegration” as the null hypothesis.

H0: No cointegration

H1: All panels are cointegrated

The result obtained is shown in the following table.

Table 7: Kao Test for Panel Cointegration

Variables	Tests	Statistic
MS	Unadjusted DF (Modified)	-7.8064 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-14.6456 (0.0000)***
IR	Unadjusted DF (Modified)	-8.9783 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-13.9297 (0.0000)***
F	Unadjusted DF (Modified)	-9.321 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-15.2242 (0.0000)***
PRS	Unadjusted DF (Modified)	-9.3123 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-15.1366 (0.0000)***
TO	Unadjusted DF (Modified)	-9.3020 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-15.1253 (0.0000)***
C	Unadjusted DF (Modified)	-9.3005 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-15.1221 (0.0000)***
LP	Unadjusted DF (Modified)	-9.2907 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-15.0846 (0.0000)***
HC	Unadjusted DF (Modified)	-9.3388 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-15.2277 (0.0000)***
I	Unadjusted DF (Modified)	-6.5142 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-11.1813 (0.0000)***
BE	Unadjusted DF (Modified)	-8.6627 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-14.7924 (0.0000)***
P	Unadjusted DF (Modified)	-7.8906 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-13.2505 (0.0000)***
PS	Unadjusted DF (Modified)	-8.2176 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-12.8971 (0.0000)***

ER	Unadjusted DF (Modified)	-9.2941 (0.0000)***
	Unadjusted DF	-15.1618 (0.0000)***

Note: Values in the parenthesis indicate the p-value, and ***, ** and * indicate 1%, 5% and 10% significance level.

The test considered the variables at the level and found the existence of cointegration among the variables. The rejection of the null of no cointegration provides the basis for applying panel FMOLS as the long-run estimation method. While preliminary diagnostic tests initially indicated that pooled OLS might be appropriate, the detection of cointegration among variables makes static estimators like pooled OLS or FE/RE unsuitable. Therefore, FMOLS was employed for the long-run estimation, as it corrects for both endogeneity and serial correlation, ensuring consistent and unbiased results.

Estimation of Model

To explore the long-run relationships among the variables, this study used Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS), a panel econometric method introduced by Phillips and Hansen (1990). FMOLS is particularly useful because it adjusts for endogeneity and serial correlation that can occur when regressors are cointegrated, ensuring more reliable results. It provides unbiased and efficient estimates of long-run coefficients, making it well-suited for our dataset, which is relatively small and includes variables with different integration orders, as indicated by the Pesaran CIPS test.

The results indicate that most variables are integrated of order one (I(1)), including FDI, MS, TO, HC, I, and ER, while a few, such as IR, F, PRS, C, and PS, are stationary at level (I(0)). In contrast, LP, BE, and P exhibit higher persistence, requiring second differencing (I(2)). This mixed integration order underscores the suitability of FMOLS, as it can effectively handle cointegrated panels with such data properties while ensuring valid long-run estimates. To conduct the FMOLS estimation, the I(0) variables were retained in levels, as differencing them would eliminate meaningful long-run information. Likewise, the I(1) variables were also employed in levels, given that FMOLS adequately corrects for both endogeneity and serial correlation in the long-run cointegration relationship. However, I(2) variables are not directly suitable for cointegration-based methods such as FMOLS, DOLS, VECM, or ARDL. Therefore, these variables were transformed to achieve I(1) stationarity before being incorporated into the estimation framework. Finally, the variables are log-transformed to address heteroskedasticity, improve normality, and facilitate interpretation of the estimated coefficients as long-run effects.

Table 8: FMOLS Regression Results for Long-Run Determinants of FDI

Variable	Coefficient	Variable	Coefficient
lnMS	0.3613 (0.00)***	lnPRS	0.1748 (0.001)***
lnTO	0.1190 (0.045)**	lnC	0.1344 (0.029)**
lnHC	-0.0709 (0.84)	lnPS	-0.5058 (0.005)**
lnI	4.1325 (0.000)***	ΔlnBE	0.1389 (0.371)
lnER	0.0877 (0.000)***	ΔlnLP	0.1367 (0.771)
lnIR	0.1858 (0.080)*	ΔlnP	1.0385 (0.000)***
lnF	-0.4571 (0.000)***	Constant	-0.6093 (0.727)

Note: Values in the parenthesis indicate the p-value, and ***, ** and * indicate 1%, 5% and 10% significance level.

The FMOLS estimation identifies several significant determinants of FDI inflows in the ASEAN countries. Market size (lnMS, 0.3613, $p < 0.01$) and trade openness (lnTO, 0.1190, $p < 0.05$) are positively associated with FDI, suggesting that larger markets and higher levels of trade encourage investment. Other significant positive factors include innovation (lnI, 4.1325, $p < 0.01$), exchange rate stability (lnER, 0.0877, $p < 0.01$), price stability (lnPRS, 0.1748, $p < 0.01$), governance quality (lnC, 0.1344, $p < 0.05$), real interest rate (lnIR, 0.1858, $p < 0.10$), and productivity (ΔlnP, 1.0385, $p < 0.01$). Negative effects are observed for political stability (lnPS, -0.5058, $p < 0.01$) and domestic credit (lnF, -0.4571, $p < 0.01$). Variables such as human capital (lnHC), business environment (ΔlnBE), and logistics performance (ΔlnLP) are not statistically significant. The model demonstrates reasonable explanatory power, with $R^2 = 0.503$, indicating that about 50% of the variation in FDI inflows is accounted for by the included determinants.

South Asian Economic Integration

A good number of studies have already been done on the benefits of regional economic integration and have established positive and significant relationships for many. For instance, Balassa and Stoutjesdijk (1975) concluded that regional economic integration helps developing countries create economies of scale and enables their yet-to-be-established production structure to compete with the world. Clegg, Forsans, and Reilly (2003, p. 191) stated that "Regional integration offers insider firms incentives to invest more locally by reducing transaction costs and thereby increasing the rate of return on capital. At the same time, it creates motives for outsider firms to become insider firms." Kato, Suphal, and Piseth (1998) studied

the link between Cambodia's long-run sustainable economic development and its membership in regional integration like AFTA and ASEAN. They concluded that membership in regional integration has a positive and significant effect on the long-term sustainable economic development of Cambodia.

After seeing the benefits and success of regional economic integration around the world, like the European Union (EU), the North American Free Trade Agreement (NAFTA), the Asian Pacific Economic Cooperation Forum (APEC), the African Union (AU), the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), and many more, one may wonder why not South Asian economic integration. Regional integration is more of a political decision than a social, cultural, or religious one. In South Asia, several attempts have already been made for economic integration and regional economic cooperation.

On December 8, 1985, the South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC) was established as the first attempt at regional cooperation to promote a free trade agreement with the aim of apprehending economic potential. The SAARC Preferential Trading Arrangement (SAPTA) was formalized in 1993 to facilitate economic cooperation with tariff concessions among SAARC countries. In 1997, the Bay of Bengal Initiative for Multi-Sectoral Technical and Economic Cooperation (BIMSTEC) was formed with seven South Asian and Southeast Asian countries. Later, another agreement was validated in 2004 for the South Asian Free Trade Area (SAFTA), which constituted a free trade area of 1600 million people. Another notable sub-regional initiative was the BBIN Motor Vehicle Agreement among Bangladesh, Bhutan, India, and Nepal.

Although South Asian countries share homogeneity in historical, social, economic, and cultural aspects, SAARC has struggled to evolve into a cohesive economic grouping, resulting in delays in regional economic cooperation (Das, 1992). Muzaffar, Jathol, and Yaseen (2017) stated that SAARC could not achieve its desired progress because of regional power politics. They claimed the absence of discussion of political and other issues in the SAARC Charter as the main problem behind this. Several regional agreements have been made under SAARC, but their adequate implementation is questionable. Bhattacharjee (2018) opined that even though SAFTA has been in effect since 2006, which is regarded as one of the major successes of SAARC, the intra-regional trade remains at only 5%. BIMSTEC has emerged as another potential prospect of South Asian integration, although it leaves out three important South Asian countries: Afghanistan, Pakistan, and the Maldives. One can only hope that, seeing the enormous success of regional integration around the globe, the political leaders of South Asia could agree on establishing effective regional integration.

Conclusion

This study examined the trends of FDI inflows in ASEAN countries over 2010–2019, comparing the periods before and after the implementation of the ASEAN Economic Community (AEC). The analysis reveals that while intra-ASEAN FDI growth slowed after AEC, total FDI inflows to the region showed a clear upward trend, indicating that the overall attractiveness of ASEAN as an investment destination strengthened in the post-AEC period.

The FMOLS estimation highlights several key factors that underpin the attraction of FDI in ASEAN countries. In particular, larger markets and more open trade emphasize the role of the ASEAN Economic Community (AEC) in creating an integrated market and promoting cross-border trade, which in turn encourages investment. Innovation, exchange rate and price stability, governance quality, and productivity also contribute positively, further suggesting that the AEC fosters a more stable and cohesive economic environment. These findings provide a solid foundation for understanding how regional economic integration can support and sustain FDI inflows in the ASEAN region.

Finally, by highlighting the trends and determinants of FDI, this study provides insights that can inform policymakers in ASEAN and other regions. It also underscores why similar initiatives in South Asia, such as SAARC and SAFTA, have struggled to achieve meaningful economic integration, largely due to political and strategic challenges. The findings suggest that regional cooperation, if effectively implemented, has the potential to enhance investment flows and economic development, emphasizing the value of initiatives like the AEC in promoting long-term regional prosperity.

References:

- Anis, T. B., Mamun, M., & Rahman, M. M. (2021). ASEAN economic community (AEC): An empirical impact analysis. *South Asian Journal of Social Studies and Economics*, 12(4), 338–353. <https://doi.org/10.9734/sajsse/2021/v12i430340>
- Balassa, B., & Stoutjesdijk, A. (1975). Economic integration among developing countries. *Journal of Common Market Studies*, 14(1), 37–55.
- Bhattacharjee, J. (2018). SAARC vs. BIMSTEC: The search for the ideal platform for regional cooperation. *Observer Research Foundation Issue Brief*, 226, 1–12.
- Clegg, J., Forsans, N., & Reilly, K. T. (2003). Increasing the size of the “country”: Regional economic integration and foreign direct investment in a globalized world economy. In J. Cantwell & R. Narula (Eds.), *The changing global context of international business* (pp. 191–217). London: Palgrave Macmillan.

- Das, D. K. (Ed.). (1992). *SAARC: Regional co-operation and development: Perspectives, problems, politics*. New Delhi: Deep & Deep Publications.
- Garg, S., Garg, A., & Mittal, S. (2025). Unveiling the enigmas on determinants of sustainable foreign direct investment dynamics: Empirical insight from ASEAN economies. *Competitiveness Review: An International Business Journal*. Advance online publication. [https://doi.org/\[insert DOI if available\]](https://doi.org/[insert DOI if available])
- Hausman, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. *Econometrica*, 46(6), 1251–1271.
- Hoang, H., & Bui, D. (2015). Determinants of foreign direct investment in ASEAN: A panel approach. *Management Science Letters*, 5(2), 213–222.
- Ismail, N. W., Smith, P., & Kugler, M. (2009). The effect of ASEAN economic integration on foreign direct investment. *Journal of Economic Integration*, 24(3), 385–407.
- Jaloliddin, R. (2024). The role of regional trade agreements in promoting international trade and investment: A case study of the regional comprehensive economic partnership (RCEP). *Central Asian Journal of Social Sciences and History*, 5(8), 417–424.
- Kao, C. (1999). Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data. *Journal of Econometrics*, 90(1), 1–44.
- Kato, T., Suphal, C., & Piseth, L. V. (1998). *Regional economic integration for sustainable development in Cambodia*(No. 5). Phnom Penh: Cambodia Development Resource Institute.
- Kawai, M., & Naknoi, K. (2015). ASEAN economic integration through trade and foreign direct investment: Long-term challenges (*ADB Working Papers No. 545*). Tokyo: Asian Development Bank Institute. Retrieved from <http://www.adb.org/publications/asean-economic-integration-through-trade-and-foreign-direct-investment-long-term/>
- Lee, H., & Plummer, M. G. (2011). *Assessing the impact of the ASEAN economic community* (No. 11E002). Osaka: Osaka School of International Public Policy, Osaka University.
- Moinuddin, M. (2013). *Fulfilling the promises of South Asian integration: A gravity estimation* (ADB Working Paper 415). Tokyo: Asian Development Bank

- Institute. Retrieved from <http://www.adbi.org/working-paper/2013/04/05/5596.promises.south.asian.integration/>
- Motta, M., & Norman, G. (1996). Does economic integration cause foreign direct investment? *International Economic Review*, 37(4), 757–783.
- Muzaffar, M., Jathol, I., & Yaseen, Z. (2017). SAARC: An evaluation of its achievements, failures, and compulsion for cooperation. *Global Political Review*, 2(1), 36–45.
- Nguyen, C. V. (2025). The role of economic integration policies in increasing economic growth in selected Southeast Asian countries. *Journal of Risk and Financial Management*, 18(5), 229. [https://doi.org/\[insert DOI if available\]](https://doi.org/[insert DOI if available])
- Neary, J. P. (2002). Foreign direct investment and single market. *The Manchester School*, 70(3), 291–314.
- Pesaran, M. H. (2007). A simple panel unit root test in the presence of cross-section dependence. *Journal of Applied Econometrics*, 22(2), 265–312.
- Pesaran, M. H. (2015). Testing weak cross-sectional dependence in large panels. *Econometric Reviews*, 34(6–10), 1089–1117.
- Petri, P. A., Plummer, M. G., & Zhai, F. (2010). *The economics of the ASEAN economic community* (Working Paper No. 13). Waltham, MA: Brandeis University, Department of Economics and International Business School.
- Phillips, P. C., & Hansen, B. E. (1990). Statistical inference in instrumental variables regression with I(1) processes. *The Review of Economic Studies*, 57(1), 99–125.
- United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP). (2018). *Unlocking the potential of regional economic cooperation and integration in South Asia: Potential, challenges, and the way forward* (United Nations Publication, E.17.II.F.14). Bangkok: UNESCAP.
- Viner, J. (2014). *The customs union issue*. Oxford: Oxford University Press.

قياس أثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. دراسة تطبيقية

الاستلام: 2025/ 09 /04

التحكيم: 2025/ 09 /12

القبول: 2025/ 09 /13

أحمد محمد سلامة شمعون^(*)

بدر صالح العبدى⁽²⁾

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك خالد ، أبها ، السعودية

2 قسم إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك خالد ، أبها ، السعودية

* عنوان المراسلة: azamalmoal@gmail.com

قياس أثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. دراسة تطبيقية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، واختبار العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والنتاج المحلي الإجمالي. اعتمد الباحثون على منهجية تحليلية متعددة، شملت اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، واختبارات جذر الوحدة، بالإضافة إلى تحليل الانحدار باستخدام نموذج انحدار العتبة. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الضرائب والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن زيادة الإيرادات غير النفطية ترتبط بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. كما كشف نموذج انحدار العتبة عن وجود نظامين حاكمين للعلاقة: النظام الأول: عندما تقل الإيرادات عن مستوى 11.04، فإن زيادة الضرائب بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.17%. النظام الثاني: عند تجاوز الإيرادات مستوى 11.04، تؤدي نفس الزيادة بنسبة 1% إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.23%. تشير هذه النتائج إلى أن الضرائب والرسوم تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز النمو الاقتصادي، مع قدرة تفسيرية للنموذج بلغت 82.5%. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بزيادة الضرائب على السلع غير الضرورية، مع توجيه الزيادات الضريبية نحو الإنفاق الحكومي الاستثماري لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الرسوم، النمو الاقتصادي، منحنى لافر، نموذج انحدار العتبة.

Measuring the Impact of Taxes and Fees on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia. An Applied Study

Ahmed Mohamed Salama Shamoun ^(1,*)

Badr Saleh Al-Abdi ⁽²⁾

Abstract:

This study aimed to measure the impact of taxes and fees on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia and to examine the long-term relationship between non-oil government revenues and GDP. The researchers employed a comprehensive analytical methodology, including the Johansen cointegration test, unit root tests, and threshold regression analysis. The results indicated the existence of a long-term equilibrium relationship between taxes and economic growth, showing that increases in non-oil revenues are associated with higher GDP. The threshold regression model identified two governing regimes for this relationship:

Regime 1: When revenues are below the threshold of 11.04, a 1% increase in taxes leads to a 0.17% increase in GDP. Regime 2: When revenues exceed the threshold of 11.04, the same 1% increase in taxes results in a 0.23% rise in GDP. These findings suggest that taxes and fees positively contribute to economic growth, with the model explaining 82.5% of the variation. Based on these results, the study recommends increasing taxes on non-essential goods while directing the additional revenues toward government investment expenditure to promote sustainable economic development.

Keywords: *Taxes, fees, GDP, Laffer curve, Threshold Regression*

⁽¹⁾ Department of Economics - College of Business Administration - King Khalid University, Abha, Saudi Arabia

⁽²⁾ Department of Business Administration - College of Business Administration - King Khalid University, Abha, Saudi Arabia

* Corresponding Email Address: azamalmoal@gmail.com

المقدمة

يعدّ موضوع الضرائب والرسوم من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية والسياسات المالية المعاصرة، نظراً لتأثيره المباشر في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. فالضرائب تعدّ أحد المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية، وتسهم في تمويل الإنفاق العام الذي يشمل قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. وفي المملكة العربية السعودية، تشكّل الضرائب والرسوم غير النفطية ركيزة أساسية ضمن استراتيجيات تنويع مصادر الإيرادات، خصوصاً في ظل الجهود الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على النفط (البنك المركزي السعودي، 2024).

ومن خلال رؤية المملكة 2030، تؤكد السياسات الاقتصادية على أهمية تنمية الإيرادات غير النفطية بوصفها أحد المسارات الرئيسية لدعم استدامة الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، تسعى الحكومة السعودية إلى تحقيق التوازن بين تعظيم الإيرادات الضريبية وتعزيز النمو الاقتصادي عبر تبني سياسات مالية تشجع نمو القطاعات غير النفطية. وتزايد أهمية دراسة أثر الضرائب والرسوم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد السعودي في سياق تطور سياساته المالية والاقتصادية (Al-tarawneh, A., et al 2020).

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والنتائج المحلي الإجمالي بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية. وتعتمد الدراسة على منهجية إحصائية متقدمة تتمثل في نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression)، الذي يتيح تحليل التغيرات الهيكلية في العلاقة بين المتغيرات عبر الزمن، بما يوفر تصوراً أكثر دقة حول كيفية تأثير الضرائب والرسوم على الأداء الاقتصادي. وتأتي أهمية هذه الدراسة في ضوء رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز دور القطاعات غير النفطية، حيث تسهم النتائج المتوقعة في صياغة توصيات عملية تدعم صناع القرار في تبني سياسات مالية تحقق التوازن بين تعظيم الإيرادات وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

المشكلة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. فعلى الرغم من أن المملكة تعد من أكبر الاقتصادات المصدرة للنفط، فإن اعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية جعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، مما يهدد استدامة المالية العامة على المدى الطويل. ومع تزايد النفقات الحكومية واحتياجات التنمية الاقتصادية، برزت الحاجة إلى تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز دور الضرائب والرسوم في تحقيق استقرار مالي واقتصادي مستدام. فإن هذه الضرائب والرسوم قد تحمل في طياتها تحديات، إذ يمكن أن تؤثر زيادتها على وتيرة النمو الاقتصادي، خصوصاً في الاقتصادات النامية مثل المملكة. ومن هنا تتشكل إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تؤثر الإيرادات الحكومية غير النفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟ وهل تسهم هذه الإيرادات في تحفيز الاقتصاد الوطني دون أن تفرض أعباءً على القطاعات الإنتاجية الأخرى؟ وتكمن أهمية هذه الإشكالية في أن الإجابة عنها ستساعد صناع القرار على صياغة سياسات مالية أكثر توازناً، تضمن استدامة الإيرادات غير النفطية وتدعم في الوقت ذاته تحقيق النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة إلى فحص وجود علاقة طويلة الأجل

بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والنمو الاقتصادي في المملكة، وقياس الأثر الدقيق لهذه الإيرادات باستخدام أدوات تحليلية متقدمة، مع مراعاة الانكسارات الهيكلية المحتملة في السلاسل الزمنية للبيانات. ويمكن بلورة تساؤلات الدراسة وفق الآتي:

1. هل توجد علاقة حقيقية طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
 2. هل توجد انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تستدعي إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression) ؟
 3. ما هي الأنظمة المختلفة الحاكمة للعلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة؟
 4. ما هو الأثر الدقيق للتغيرات بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة؟
- ما هي أهم الإجراءات والآليات المقترحة التي تسهم بها دراستنا الحالية في تطوير النظام الضريبي وتفعيل دوره التنموي في المملكة العربية السعودية؟

الأهداف

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تتماشى مع التساؤلات البحثية المطروحة، وهي:

1. اختبار العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2. تحليل الانكسارات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.
3. تحديد الأنظمة أو المراحل التي تحكم العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والنمو الاقتصادي.
4. قياس الأثر المباشر وغير المباشر للتغيرات في الإيرادات الحكومية غير النفطية على النمو الاقتصادي.
5. اقتراح سياسات مالية عملية من شأنها تحسين كفاءة النظام الضريبي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

الأهمية

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من بعدين أساسيين:

الأهمية العلمية:

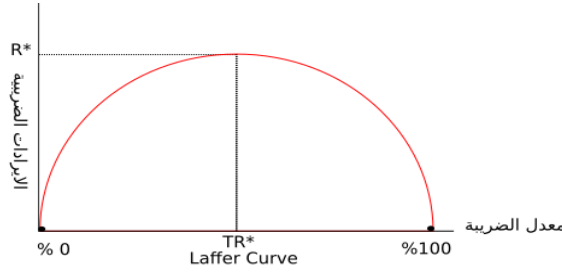
تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية من خلال تناول العلاقة بين الضرائب والرسوم والنمو الاقتصادي في سياق اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط. كما تبرز قيمتها في ظل التوجه نحو تنوع مصادر الدخل في المملكة، وهو ما يجعل النتائج قابلة للتعميم أو المقارنة مع تجارب دول أخرى تمر بتحول اقتصادي مماثلة.

الأهمية التطبيقية:

توفر الدراسة نتائج عملية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في المملكة لتطوير السياسات الضريبية بما يحقق التوازن بين تعظيم الإيرادات غير النفطية وضمان استدامة النمو الاقتصادي. كما تتيح التوصيات المستخلصة فرصاً لتحسين كفاءة النظام المالي وتعزيز استقراره على المدى الطويل.

الإطار النظري

ترجع الجذور الفكرية لدراسة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي إلى ما يُعرف بمنحنى لافر (Laffer Curve) ، الذي يوضح العلاقة غير الخطية بين معدلات الضرائب والإيرادات الضريبية. ورغم ارتباط المنحنى بالاقتصادي الأمريكي آرثر لافر (1974)، فإن جذوره الفكرية تعود إلى المفكر المسلم عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر، حيث أشار في المقدمة إلى أن فرض الضرائب المعتدلة يعزز النشاط الاقتصادي والإيرادات، بينما تؤدي الضرائب المرتفعة إلى ضعف الحوافز الاقتصادية وانخفاض الإيرادات. وقد دفع هذا بعض الباحثين إلى تسميته بمنحنى خلدون-لافر (Khalidun-Laffer Curve) (Hsing 1996) .



شكل (1) منحنى "خلدون-لافر"

يمثل المنحنى العلاقة بين معدل الضريبة (t) على المحور الأفقي والإيرادات الضريبية (TR) على المحور الرأسي. ويظهر أن الإيرادات تساوي صفراً عند معدل 0% (لغياب الضرائب أصلاً) وعند معدل 100% (لغياب الحافز على العمل والإنتاج). وبين هذين الحدين يوجد معدل ضريبي أمثل يعظم الإيرادات. ففي الجزء الصاعد من المنحنى، تؤدي زيادة المعدلات إلى زيادة الإيرادات، بينما في الجزء الهابط تؤدي الزيادة إلى نتائج عكسية. تدعم دراسات عديدة هذه الفرضية، منها دراسة Hsing (1996) التي قدرت المعدل الضريبي الأمثل في الولايات المتحدة بين 32.67% و35.21%، مقارنة بمعدل فعلي بلغ 19.58% عام 1991. وفي السويد، أظهرت دراسة Laffer, A. (2010) & Moore, S. أن الضرائب المرتفعة أسهمت في انخفاض الإيرادات. أما في التشيك، فقدّر Karas (2012) المعدل الأمثل عند 33.13%، مؤكداً العلاقة العكسية على شكل حرف U بين المعدلات الضريبية والحصيلية. كما وجدت دراسات Hansen, B. (2011) أن فرضية لافر صحيحة فيما يتعلق بـضرائب العمل ورأس المال في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. وقد خلصت إلى أنه لتحقيق "التمويل الذاتي" (أي زيادة الإيرادات من دون فرض ضرائب جديدة)، ينبغي خفض ضرائب العمل ورأس المال بنسب كبيرة تراوحت بين 32% و79% في بعض الاقتصادات. بناءً على ذلك، يُعد منحنى خلدون-لافر إطاراً نظرياً مهماً لفهم العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي، خاصة في الاقتصادات الساعية لتنويع مصادر دخلها. فهو يوضح أن الزيادة غير المدروسة في الضرائب قد تضعف النشاط الاقتصادي وتقلل من الإيرادات، بينما تمثل المعدلات المعتدلة أداة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنمو.

مراجعة الأدبيات

الدراسات التطبيقية الأجنبية:

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في سياقات مختلفة، مستخدمة نماذج وأساليب تحليلية متنوعة. ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1. دراسات العلاقة العامة بين الضرائب والنمو:

مثل دراسة (Kessy & Sukartini (2024) التي تناولت 21 دولة أفريقية، وأكدت الدور الإيجابي للضرائب في دعم النمو الاقتصادي، ودراسة (Yossinomita & Hodijah (2024) في إندونيسيا التي أظهرت أن الناتج المحلي يعزز الإيرادات الضريبية. كما وجدت (Zahra & Abbas (2022) في باكستان أثراً إيجابياً لزيادة الإيرادات الضريبية على النمو باستخدام منهجية ARDL.

2. دراسات على اقتصادات نقطية أو مشابهة:

مثل دراسة (Mohammed, D. (2025) في الجزائر التي أظهرت أن زيادة الضغط الضريبي بشكل مفرط يضعف النمو، ودراسة (Bawa, A. (2022) في نيجيريا التي أكدت العلاقة الإيجابية بين ضرائب أرباح البترول والنمو. كما أن (Albishi et al. (2020 ركزت على السعودية نفسها، حيث أظهرت أن ضريبة القيمة المضافة عززت الإيرادات العامة، وهو ما يعكس بداية تطبيق السياسات الضريبية الجديدة في ضوء رؤية 2030.

3. دراسات وضفت فرضية لافر أو اختبرت المعدل الأمثل للضرائب:

تشمل دراسة (Wang & Rousek (2021 في دول V4 التي قدرت المعدل الأمثل عند 18.26%، ودراسة (F. Martins & Lopes (2020 في منطقة اليورو التي أبرزت تباين المعدلات المثلى بين الدول. أما (Sen & Kaya (2017 فقدرت المعدل الأمثل لضريبة الدخل في تركيا عند 15%، في حين طرحت (Tavor, T., et al. (2022 مقاربة نقدية لفرضية لافر بافتراض وجود أكثر من ذروة واحدة للمنحنى. هذه الدراسات تعزز مكانة منحنى خلدون-لافر كإطار نظري لتحليل العلاقة غير الخطية بين معدلات الضرائب والإيرادات.

من خلال استعراض هذه الدراسات، يتبين أن تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي ليس موحداً، بل يختلف باختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد. كما أن الدراسات التي طبقت فرضية لافر أظهرت أهميتها في تحديد المعدلات المثلى للضرائب، لكن نتائجها ليست قاعدة عامة، مما يبرز الحاجة إلى دراسات متخصصة في السياق السعودي باستخدام نماذج تحليلية متقدمة.

الدراسات التطبيقية العربية:

تعددت الدراسات العربية التي تناولت أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والإيرادات الحكومية، واختلفت من حيث السياق والمنهجية. ويمكن عرض أبرزها كما يلي:

1. في المملكة العربية السعودية:

تناولت دراسة الثميري. أمثال (2021) الأثر الكلي لفرض ضريبة الدخل باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي، وأظهرت أن فرض ضريبة دخل بنسبة 5% سيؤدي إلى زيادة طفيفة في النمو الاقتصادي وتحسين في المؤشرات الكلية، مع ارتفاع مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية. دراسة السليمي. إيناس (2019) ركزت على البعد الاجتماعي لضريبة القيمة المضافة من خلال دراسة ميدانية على الأسر السعودية، وأظهرت ارتباطاً بين اتجاهات الأسرة نحو الضريبة وسلوكيات ترشيد الاستهلاك.

2. في مصر والأردن وليبيا:

هدفت دراسة محمود حسن (2020) إلى اختبار فرضية منحنى لافر باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression)، وأظهرت النتائج وجود علاقة غير خطية بين معدلات الضرائب والإيرادات عبر ثلاث مراحل، مؤكدة الحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي.

أ- دراسة المصري ، سامي (2019) في الأردن اعتمدت على نموذج التكامل المشترك (ARDL) ، وخلصت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الضرائب والنمو الاقتصادي، حيث كانت ضريبة الدخل إيجابية الأثر، بينما ضريبة المبيعات سلبية.

ب- دراسة الأصغر يوسف. والصالحي، عبد العزيز (2016) في ليبيا اعتمدت على منحنى لافر لقياس أثر معدلات الضرائب على الحصيلة الضريبية، وأظهرت أن التغييرات الكبيرة في معدلات الضرائب تزيد من ظاهرة التهرب الضريبي، مما يقلل من فاعلية النظام الضريبي.

من خلال هذه الدراسات، يمكن استخلاص عدة ملاحظات:

تنوع المناهج والنماذج: فقد استخدمت الدراسات العربية نماذج كمية مختلفة مثل التوازن العام الديناميكي، انحدار العتبة، ARDL، ومنحنى لافر.

تفاوت النتائج باختلاف السياق: ففي السعودية ومصر مثلاً، أظهرت النتائج إمكانية زيادة الإيرادات عبر إصلاح النظام الضريبي أو فرض ضرائب جديدة، بينما في الأردن وليبيا برزت تحديات تتعلق بآثار سلبية للضرائب المرتفعة أو التهرب الضريبي.

الفجوة البحثية: رغم وجود دراسات عربية حول الضرائب والنمو، فإن عدد الدراسات التي طبقت منهجية انحدار العتبة أو اختبرت فرضية لافر بشكل صريح في السياق الخليجي أو السعودي يظل محدوداً، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية إلى معالجته.

الدروس المستفادة من الدراسات التطبيقية السابقة وتميز الدراسة الحالية:

بعد استعراض أهم الدراسات التطبيقية السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المهمة التي تسلط الضوء على الفجوات والمعوقات الموجودة في الأدبيات الحالية، إضافة إلى التمييز الواضح لدراستنا الحالية:

- أهمية العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي ما زالت العلاقة بين الضرائب والرسوم والنمو الاقتصادي تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين والممارسين على كافة المستويات العلمية والاقتصادية والسياسية. يعتبر التحليل الدقيق لهذه العلاقة ضرورياً لتحديد الآليات والإجراءات العملية التي يجب اتباعها في السياسة المالية الخاصة بالضرائب والرسوم. هذا التحليل يساعد في فهم كيفية تأثير الضرائب كأداة أساسية في الاقتصاد على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

- اختلاف نتائج الدراسات التطبيقية: اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية السابقة بشأن العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي. ففي بعض الدراسات مثل دراسة (Kessy and Sukartini, 2024) ودراسة (Yossinomita and Hodijah, 2024)، تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة بين الضرائب والنمو الاقتصادي. بينما دراسات أخرى مثل (Sakina, 2021) ودراسة (المصري والمومني، 2019) أظهرت علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، من الضروري التأكيد على أن نتائج قياس الأثر النهائي للتغيرات في حجم الضرائب على النمو الاقتصادي تكون مرهونة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة. لذا ينصح دائماً بدراسة هذه العلاقة من منظور كل دولة على حدة وفقاً لظروفها الفريدة. هذه النقطة تعد واحدة من أبرز الأسباب التي تدفعنا إلى دراسة هذه العلاقة في السياق السعودي بشكل منفصل.

تميز الدراسة الحالية:

تميزت دراستنا الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة من عدة نواح:

- المنهجية الكمية الدقيقة: تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت قياس العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية كمية دقيقة. حيث اعتمدت الدراسة على نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression Test) ، وأيضاً على إجراء التكامل المشترك لبيان العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.
 - التوجه التحليلي الكمي: في حين أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في المملكة العربية السعودية اعتمدت على المنهجية الوصفية واستخدام الاستبيانات، فإن الدراسة الحالية تبتعد عن هذه المنهجية وتستند إلى أساليب تحليلية كمية معمقة، مما يعطيها ميزة في تقديم نتائج أكثر دقة وموثوقية.
 - محدودية الدراسات السابقة: تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات القليلة (على حد علم الباحثين) التي تناولت هذا الموضوع باستخدام المنهجية الكمية المتبعة في المملكة، مما يميزها عن الدراسات السابقة التي غالباً ما تقتصر على التفسير الوصفي أو المعالجة بشكل عام دون التطرق إلى الأبعاد الكمية العميقة.
 - صياغة فرضيات الدراسة الحالية: إن صياغة فرضيات الدراسة الحالية هي ثمرة من ثمرات استعراض الدراسات التطبيقية السابقة. بناءً على الدروس المستفادة من هذه الدراسات، قمنا بتحديد الفرضيات التي تساهم في فهم العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في سياقها الخاص. ومن المهم أن نذكر أن هذه الفرضيات تستند إلى منهجيات تحليلية راسخة وتستفيد من التجارب السابقة لتحديد مسارات البحث المستقبلية وتحقيق أهداف الدراسة.
- تقدم دراستنا الحالية إضافة نوعية للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال استخدام منهجية كمية دقيقة واختيار أدوات تحليل متقدمة (مثل نموذج انحدار العتبة). كما تساهم هذه الدراسة في معالجة الفجوات التي تم تحديدها في الدراسات السابقة وتقدم رؤى مبتكرة تدعم السياسة المالية للبلاد.

تطور الإيرادات الحكومية والنتائج المحلي الإجمالي بالمملكة خلال (1970-2023):

تطور الإيرادات الحكومية (النفطية وغير النفطية) وعلاقتها بالعجز أو الفائض في الميزانية العامة؛ واجهت المملكة العربية السعودية تحديات مالية كبيرة على مدى العقود الماضية، نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة. فقد أظهرت البيانات أن الإيرادات غير النفطية شكلت فقط 22% من إجمالي الإيرادات الحكومية في الفترة بين 1970 و2023، مقابل 78% للإيرادات النفطية، مما يعكس هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني. أسهمت فترات ارتفاع أسعار النفط، مثل الأعوام 2011-2013 (حين تجاوزت الإيرادات النفطية التريليون ريال)، في تأخير تنويع مصادر الدخل. في المقابل، أدت الأزمات النفطية المتكررة، مثل أعوام 1986، 1997، 2008، و2014، إلى تذبذب الإيرادات النفطية، وانعكس ذلك بشكل مباشر على استقرار الميزانية، حيث سجلت عجوزات مالية متكررة منذ عام 2014، بلغت ذروتها في عام 2023 بعجز قدره -809 مليار ريال، أي -2.75% من الناتج المحلي الإجمالي. وتظهر البيانات (الشكلان 2 و3) أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الإيرادات النفطية والعجز أو الفائض في الميزانية، مما يؤكد الحاجة الملحة لتعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق الاستدامة المالية ضمن إطار رؤية المملكة 2030.

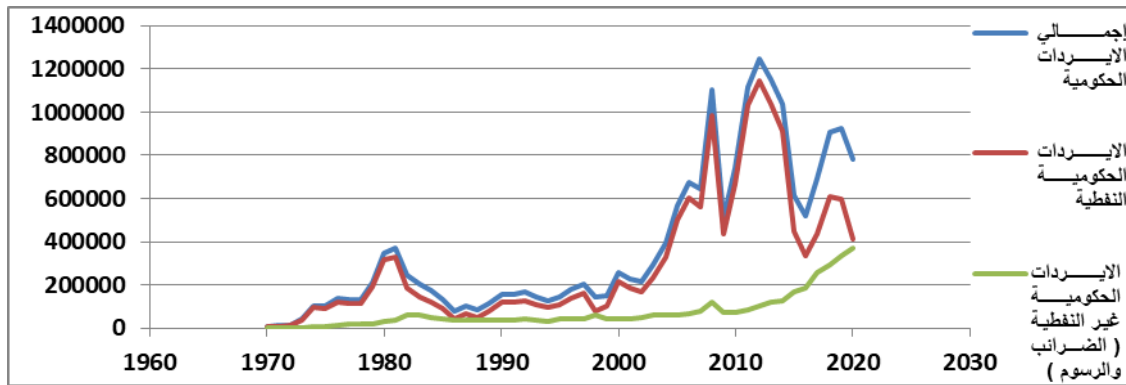
جدول (1) الإيرادات الحكومية النفطية وغير النفطية (الضرائب والرسوم) والعجز الضلي في الموازنة العامة للدولة

العام	إجمالي الإيرادات الحكومية	الإيرادات الحكومية النفطية	الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)	(*) معدل نمو الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) %	(*) نسبة مساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) إلى الإيرادات الحكومية %	الفاض أو العجز الضلي في الموازنة العامة للدولة	(*) نسبة الفاض أو العجز للنتاج المحلي الإجمالي %
1970	7940	7122	818	-----	10.30227	1647	7.298914
1971	11120	9685	1435	75.4279	12.90468	2990	9.804243
1972	15368	13480	1888	31.5679	12.28527	5210	13.61771
1973	41705	39285	2420	28.178	5.802662	23110	43.17205
1974	100103	94190	5913	144.3388	5.906916	65064	40.7368
1975	103384	93481	9903	67.4784	9.578852	22149	13.53272
1976	135957	121191	14766	49.1063	10.86079	7684	3.409822
1977	130659	114042	16617	12.5356	12.71784	-7389	-2.83148
1978	131505	115078	16427	-1.143	12.49154	-16467	-6.04813
1979	211196	189295	21901	33.3232	10.36999	25472	6.784049
1980	348100	319305	28795	31.478	8.272048	111345	20.37032
1981	368006	328594	39412	36.871	10.70961	83356	13.39752
1982	246182	186006	60176	52.6845	24.4437	1270	0.242275
1983	206419	145123	61296	1.8612	29.69494	-23767	-5.33838
1984	171509	121348	50161	-18.166	29.24686	-44854	-10.6696
1985	133565	88425	45140	-10.01	33.79628	-50439	-13.4033
1986	76498	42464	34034	-24.603	44.49005	-60924	-18.9193
1987	103811	67405	36406	6.9695	35.0695	-81108	-25.2727
1988	84600	48400	36200	-0.566	42.7896	-56256	-17.0205
1989	114600	75900	38700	6.9061	33.76963	-40270	-11.2781
1990	158319.5	123148.5	35171	-9.119	22.2152	-85393	-9.1901
1991	158319.5	123148.5	35171	0	22.2152	-85393	-9.1901
1992	169647	128790	40857	16.1667	24.08354	-69340	-13.5839
1993	141445	105976	35469	-13.187	25.07618	-46445	-9.38459
1994	128991	95505	33486	-5.591	25.95995	-34785	-6.91475
1995	146500	105728	40772	21.7583	27.83072	-27443	-5.14392
1996	179085	135982	43103	5.7172	24.06846	-19032	-3.22168
1997	205500	159985	45515	5.5959	22.14842	-15772	-2.55251
1998	141608	79998	61610	35.362	43.50743	-48452	-8.86347
1999	147454	104447	43007	-30.195	29.16638	-36387	-6.02844
2000	258065	214424	43641	1.4742	16.91086	22743	3.200179
2001	228159	183915	44244	1.3817	19.39174	-26981	-3.90736
2002	213000	166100	46900	6.0031	22.01878	-20500	-2.88318
2003	293000	231000	62000	32.1962	21.16041	36000	4.448407
2004	392291	330000	62291	0.4694	15.87877	107091	11.03708
2005	564335	504540	59795	-4.007	10.59566	217861	17.70118
2006	673682	604470	69212	15.7488	10.27369	280360	19.86268
2007	642800	562186	80614	16.474	12.54107	176552	11.32597

29.80264	580924	10.68345	45.9101	117624	983369	1100993	2008
-5.38363	-86629	14.78703	-35.91	75385	434420	509805	2009
4.391508	86986	9.534306	-6.298	70637	670235	740872	2010
11.55384	290827	7.441878	17.7357	83165	1034362	1117527	2011
11.93302	329340	8.1602	22.3111	101720	1144818	1246538	2012
5.638648	157878	10.19979	15.5761	117564	1035048	1152612	2013
-3.54199	-100462	12.19008	7.851	126794	913347	1040141	2014
-15.8385	-388599	27.1361	31.1269	166261	446432	612693	2015
-12.8615	-311056	35.76023	11.7273	185759	333698	519457	2016
-9.23589	-238489	36.96418	37.6036	255611	435899	691510	2017
-5.89459	-173858	32.5052	15.1633	294370	611239	905609	2018
-4.45917	-132599	35.86594	12.9266	332422	594424	926846	2019
-11.1943	-293900	47.16922	10.9388	368785	413049	781834	2020
-2.7949	-73447	41.7711	9.3577	403295	562191	965486	2021
3.8088	103855	32.4004	1.8834	410891	857272	1268164	2022
-2.7574	-80946	37.7573	11.3988	457728	754562	1212290	2023

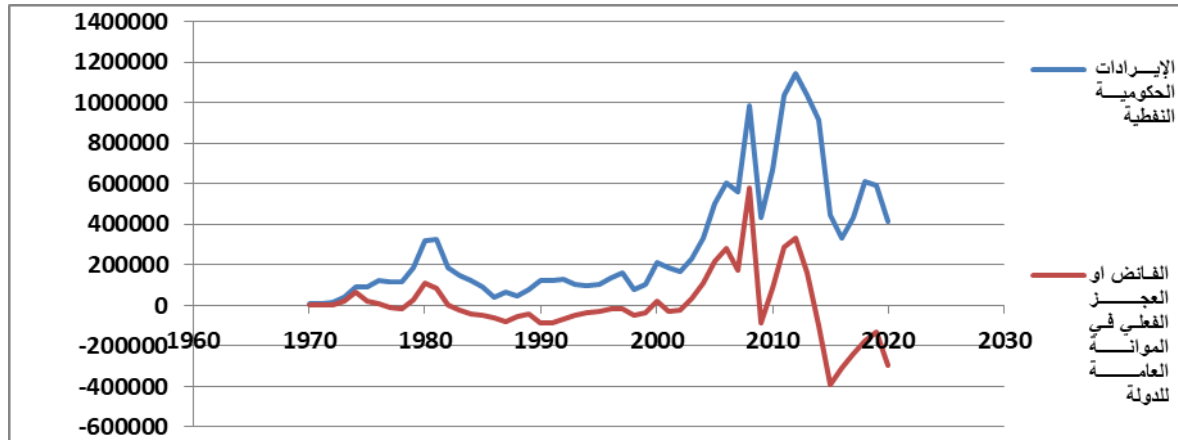
المصدر: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2024 م

(*) من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات المرفقة بالجدول.



شكل (2) إجمالي الإيرادات الحكومية والإيرادات النفطية والإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الفترة (1970-2023) والواردة بالجدول رقم (1).



شكل (3) الفائض أو العجز الضلي في الموازنة العامة للدولة في الفترة (1970-2023)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الفترة (1970-2023) والواردة بالجدول رقم (1).

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100):

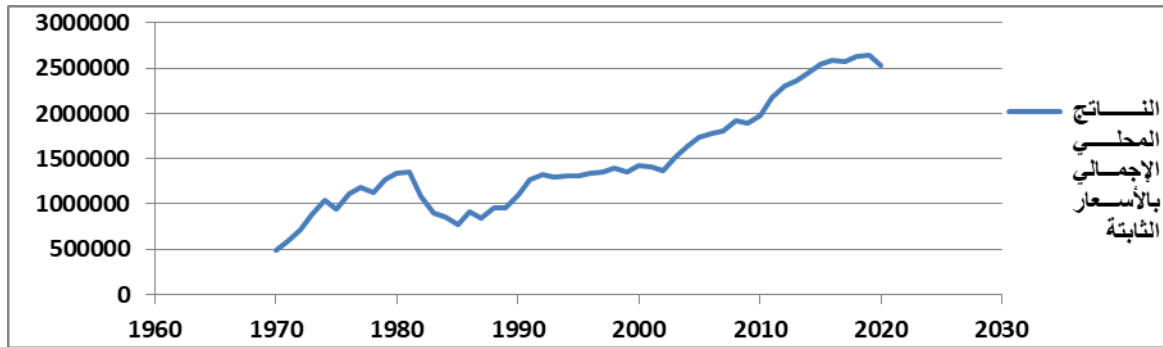
يشكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مؤشراً رئيسياً لقياس الأداء الاقتصادي. وبحسب تقرير البنك المركزي السعودي لعام 2023، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في المملكة 3.8% خلال الفترة 1970-2023، مع تسجيل معدلات نمو سالبة في بعض السنوات، خصوصاً في الثمانينيات نتيجة انخفاض أسعار النفط من 76.09 إلى 21.47 دولاراً للبرميل. وبلغ متوسط مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي 58% خلال نفس الفترة، مما يعكس اعتماد الاقتصاد على النفط وضرورة تنويع مصادر الدخل.

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ونسبة مساهمة القطاع النفطي فيه

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100)	معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (2010=100) %	القطاع النفطي	(*) نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) %
1970	484432.8	-----	376521	77.724093
1971	583800.7	20.51221552	465821	79.79109994
1972	717669.9	22.93063369	583654	81.32624762
1973	891134.6	24.17054136	732407	82.18814531
1974	1035748	16.22800865	818556	79.03042053
1975	943270.5	-8.928571429	674905	71.5494654
1976	1111370	17.82092199	836421	75.26035434
1977	1190204	7.093407236	894383	75.14535323
1978	1128079	-5.219693431	814734	72.22313331
1979	1262539	11.91937799	934089	73.98496205
1980	1333904	5.652498655	976849	73.23233156
1981	1359821	1.94294342	968502	71.22275652
1982	1077932	-20.72986077	660618	61.28568407
1983	904908.9	-16.05139285	477398	52.75647084
1984	862727	-4.661452661	437213	50.67802445
1985	778227.2	-9.794500462	355458	45.67535033
1986	910625.1	17.01275669	510432	56.05292452
1987	850227.9	-6.632498928	451647	53.12069858
1988	961686.9	13.10930869	551082	57.30368169
1989	956849.5	-0.503011947	540653	56.50345221
1990	1102228	15.19345519	671820	60.95109179
1991	1267649	15.00787496	828143	65.32904613
1992	1318197	3.987539137	854112	64.7939572
1993	1300220	-1.363756707	827228	63.62215625
1994	1307485	0.558751596	829987	63.47965751
1995	1310258	0.212086563	827646	63.16664352
1996	1344815	2.637419501	843751	62.74104617
1997	1359658	1.103720586	832896	61.25775747
1998	1398998	2.893374657	858219	61.34526282
1999	1346350	-3.763264851	790547	58.71779255
2000	1422088	5.625431723	845785	59.47487075
2001	1404870	-1.21075489	812634	57.84407098
2002	1365264	-2.819193235	753595	55.1977493
2003	1518748	11.24207479	884789	58.25778865
2004	1639617	7.958463155	946764	57.7429973

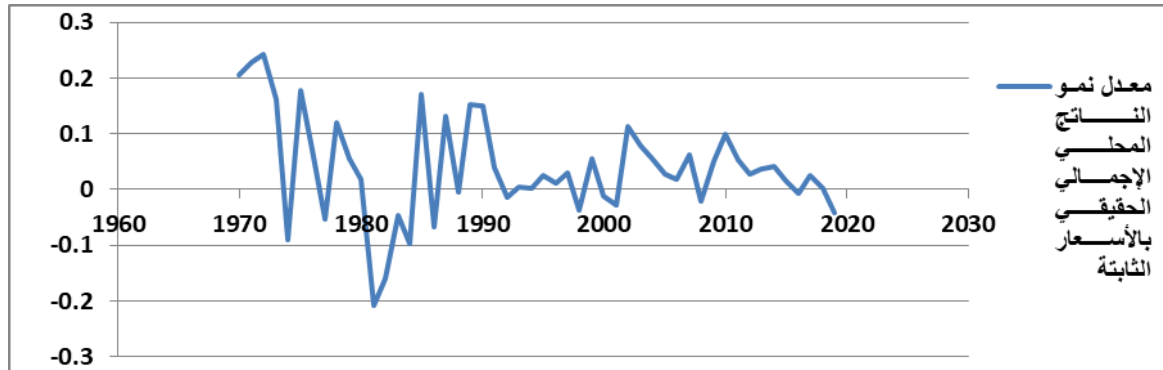
57.01464928	986927	5.573801687	1731006	2005
54.69107063	973104	2.78843632	1779274	2006
51.58301874	934756	1.847101683	1812139	2007
50.69705214	976118	6.249796511	1925394	2008
46.82229039	882949	-2.059266831	1885745	2009
44.51887087	881820	5.039546704	1980778	2010
45.39517981	989067	9.996829529	2178793	2011
45.2544282	1039358	5.411528309	2296699	2012
43.34527639	1022382	2.699265337	2358693	2013
42.68993362	1043701	3.65236171	2444841	2014
43.16737498	1098712	4.106442914	2545237	2015
43.98784585	1138299	1.670610635	2587758	2016
42.948689	1103168	-0.741413996	2568572	2017
43.20478758	1137646	2.514081754	2633148	2018
41.49113265	1096170	0.333820963	2641938	2019
40.40228632	1023238	-4.137644411	2532624	2020
40.40226801	1061711	3.759973845	2627850	2021
40.40228001	1101632	3.760031965	2726658	2022**
38.9381981	1143053	7.66135687	2935557	2023**

المصدر: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2024. (*): من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات المرفقة بالجدول. (**): تقديرية.



شكل (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الفترة (1970-2023) والواردة بالجدول رقم (2).



شكل (5) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الفترة (1970-2023) والواردة بالجدول رقم (2).

منهجية الدراسة التطبيقية:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية قياسية متقدمة. تتبع الدراسة منهجية نموذج انحدار العتبة لاختبار وجود انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية للمتحولات الاقتصادية، كما تعتمد على اختبار التكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات والنمو الاقتصادي. وانطلاقاً من الإطار النظري ومما توصلت إليه الدراسات التطبيقية السابقة، ومن أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم وضع فرضيات الدراسة الراهنة على الصورة العدمية لتناسب مع المنهجية القياسية والتحليلية المتبعة في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

- H01: لا توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) وبين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- H02: لا توجد انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تستدعي إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test.
- H03: لا توجد أنظمة مختلفة حاکمة للعلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) وبين النمو الاقتصادي في المملكة.
- H04: لا توجد علاقة موجبة ومعنوية بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) وبين النمو الاقتصادي في المملكة.

للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي لتقدير أثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتم استخدام سلسلة زمنية سنوية للبيانات خلال الفترة (1970-2023)، والصادرة عن البنك المركزي السعودي في التقرير السنوي لعام 2024، مع الاعتماد على البرنامج الإحصائي E-VIEWS.12.

متغيرات الدراسة:

LnGDP: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010)، ويستخدم كمتغير تابع يعبر عن مستوى النمو الاقتصادي.

LnTF: لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، ويستخدم كمتغير مستقل لقياس تأثير السياسات الضريبية على النمو الاقتصادي.
المنهجية:

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل العلاقة بين المتغيرين باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression Model)، وهو نموذج غير خطي يُعد مناسباً لتحليل التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية الاقتصادية. يعتمد هذا النموذج على إدخال متغير عتبة (Threshold Variable)، ويستخدم لتقسيم العينة إلى أنظمة جزئية أو فترات مختلفة بحسب القيم الحرجة لذلك المتغير، مما يسمح بالكشف عن التحولات في العلاقة بين المتغيرات عبر الزمن. يفترض النموذج أن العلاقة بين الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي ليست ثابتة بل تتغير عند تجاوز مستوى معين من الإيرادات أو عند حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد، مثل الصدمات النفطية أو تبني إصلاحات

مالية. وبالتالي، فإن هذا النموذج يُمكن الباحث من التعرف على مستويات العتبة التي تؤثر عندها السياسات الضريبية بشكل مختلف على النمو الاقتصادي، وهو ما يتماشى مع أهداف الدراسة لفهم تدبذبات الإيرادات غير النفطية وتأثيرها على الاقتصاد السعودي.
الخطوات المنهجية:

1. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغير المستقل باستخدام اختبار(ADF): ففي بداية المنهجية المتبعة في هذه الدراسة لا بد من التأكد من استقرار سلاسل البيانات لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وللتأكد من ذلك كان من الضروري القيام بإجراء اختبارات جذر الوحدة (Unit Roots test) باستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) وذلك لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث وتجنب النتائج المزيضة نتيجة لعدم استقرارها.
2. إجراء اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن Johansen Cointegration test: فبعد التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة (سواء كان الاستقرار حدث في المستوى أو حدث بعد أخذ الفرق الأول) نقوم باختبار وجود علاقة حقيقية (أي علاقة ليست زائفة) بين متغيرات الدراسة على عكس نماذج الإحصاء التقليدية، أي اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، وبين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010))، وذلك بإجراء اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن Johansen Cointegration test.
3. إجراء اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكل Unit Root with break test: وذلك لاختبار الاستقرار والسكون في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ولكن في ظل وجود انكسار هيكل Unit Root with break test، وعادة ما يتم استخدام اختبار ديكي فولر (ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (PP) للتأكد من خلو السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من جذر الوحدة في ظل وجود انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية.
4. إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test: بعد الخطوة السابقة التي تثبت وجود انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نقوم بإجراء اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test، الذي يشمل: أ- إجراء اختبار F-statistic التتابعي (Bai-Perron): لتوصيف عدد العتبات في نموذج انحدار العتبة، ب- الحصول على مخرجات اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test: للحصول على الأنظمة المختلفة الحاكمة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
5. تقدير واستنتاج معلمات الأنظمة المحددة للعلاقة بين متغيرات الدراسة: من الاختبار السابق نقوم باستنتاج تأثيرات الأنظمة المحددة للعلاقة بين المتغير المستقل الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) وبين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010)).

التحليل ونتائج الاختبارات التطبيقية:

1. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغير المستقل باستخدام اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF):

أ- بالنسبة للمتغير التابع (LnGDP): لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010)، يتضح من الجدولين (3)، (4) أنه بإجراء اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP) في مستوياتها (أي قبل أخذ الفرق الأول) وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وجد أن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-2.294439) أصغر من القيمة الحرجة Test critical values (-2.921175) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني قبول فرض العدم H_0 أي قبول عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع (LnGDP) لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) في مستوياتها، لكن بإعادة اختبار جذر الوحدة مرة أخرى بعد أخذ الفرق الأول لسلسلة بيانات المتغير (LnGDP)، نجد أن سلسلة بيانات المتغير أصبحت مستقرة، حيث نجد أن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-5.343856) أكبر من القيمة الحرجة Test critical values (-2.922449) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني رفض فرضية العدم H_0 أي رفض عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP)، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP) أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

جدول (3) اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP) في مستوياتها

	t-Statistic	Prob.	* القرار
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.294439	0.1777	
Test critical values: 1% level	-3.568308		
5% level	-2.921175		قبول فرض العدم H_0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12. (*) القرار إعداد الباحثين وفقاً للمخرجات

جدول (4) اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP) بعد أخذ الفرق الأول

	t-Statistic	Prob.	* القرار
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.343856	0.0000	
Test critical values: 1% level	-3.571310		رفض فرض العدم H_0
5% level	-2.922449		رفض فرض العدم H_0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12. (*) القرار إعداد الباحثين وفقاً للمخرجات

ب- بالنسبة للمتغير المستقل (LnTF): لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، يتضح من النتائج الواردة بالجدول (5)، عدم وجود جذر الوحدة لسلسلة بيانات المتغير (LnTF)، حيث إن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-3.680034) أكبر من القيمة الحرجة Test critical values (-2.921175) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني رفض فرضية العدم H_0 أي رفض عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (LnTF) لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، وبالتالي فإن هذه السلسلة مستقرة في مستوياتها.

جدول (5) اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمتغير (LnTF) في مستوياتها

	t-Statistic	Prob.	القرار *
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.680034	0.0593	
Test critical values:			
1% level	-3.568308		رفض فرض العدم H0
5% level	-2.921175		رفض فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

2. اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration test.

بعد إجراء اختبارات الاستقرار والسكون على السلاسل الزمنية محل الدراسة أوضحت النتائج استقرار السلاسل الزمنية للبيانات في بعضها عند المستوى وفي بعضها الآخر بعد أخذ الفرق الأول، والآن نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك، للتأكد من وجود علاقة حقيقية (ليست علاقة زائفة) بين متغيرات الدراسة، وقد أوضحت النتائج الواردة بالجدول (6) في الاختبار الأول (اختبار الأثر Trace Test) وتحديدًا في الصف الأول لهذا الاختبار رفض فرض العدم H_0 أي رفض عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (LnTF) (LnGDP)، حيث زادت القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic (26.67630) عن القيمة الحرجة Critical Value (15.49471) عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (LnTF) (LnGDP)، كما أوضحت النتائج الواردة بالصف الثاني من الجدول (6) وجود معادلة واحدة تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وذلك عند مستوى معنوية 5%.

كما أكدت نتائج الاختبار الثاني بالجدول (7) اختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test) على وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% حيث زادت القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار (23.80900) Max-Eigen Statistic عن القيمة الحرجة Critical Value (14.26460)، وأوضحت النتائج الواردة بالصف الثاني بالجدول (7) لهذا الاختبار وجود معادلة واحدة تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية 5%. وعلى هذا تؤكد النتائج السابقة وجود علاقة توازنية حقيقية في الأجل الطويل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، وبين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وتتفق النتائج التطبيقية لدراستنا الراهنة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات التطبيقية السابقة، وبخاصة دراسة (Zahra, Abbas: 2022) التي هدفت إلى قياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في باكستان، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهجية التكامل المشترك (ARDL)، وأكدت نتائجها على وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، كما أكدت النتائج القياسية لهذه الدراسة وجود تأثير إيجابي كبير للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي، حيث أكدت النتائج أن زيادة الإيرادات الضريبية بـ 1% تؤدي إلى زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي في باكستان بنسبة 0.12%. كما تتفق نتائج دراستنا مع ما توصلت إليه دراسة Şen, H., Bulut-Çevik, Z. B., & Kaya, A. (2017). التي هدفت إلى تقدير فرضية (خلدون- لافر) (K-L) في تركيا، وقد استخدمت هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration test، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وهو ما يؤكد على وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات بهذه

الدراسة، كما تتفق النتائج مع توصلت إليه دراسات تطبيقية مماثلة، مثل دراسة (Hsing، 1996) ودراسة (2012، Karas).

وتتفق أيضا نتائج دراستنا مع ما توصلت إليه دراسة (Austine, Nsima J, Umoffong: 2020) التي هدفت إلى قياس الأثر في الأجل الطويل لضريبة أرباح البترول وضريبة دخل الشركات على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهجية التكامل المشترك، وأكدت نتائج اختبار التكامل المشترك بها على وجود علاقة حقيقية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت النتائج أن متغيرات الدراسة المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بنسبة 94%. وأخيرا تتفق النتائج مع نتائج دراسة (المصري، المومني، 2019) التي هدفت إلى اختبار وتقدير أثر الضرائب المختلفة على النمو الاقتصادي بالأردن باستخدام منهجية التكامل المشترك، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة حقيقية بين متغيرات الدراسة، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي لضريبة الدخل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بينما يوجد أثر سلبي لضريبة المبيعات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

جدول (6) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، اختبار الأثر Trace Test

Series: GDP BCBC BCMP BCC IVM Lags interval (in first differences): 1 to 1					
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.	القرار*
None	0.384855	26.67630	15.49471	0.0007	رفض فرض العدم H0
At most 1	0.056837	2.867296	3.841466	0.0904	قبول فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

جدول (7) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalue test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.	* القرار
None	0.384855	23.80900	14.26460	0.0012	رفض فرض العدم H0
At most 1	0.056837	2.867296	3.841466	0.0904	قبول فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

3. اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلية Unit Root with break test؛

بعد التأكد من وجود علاقة حقيقية بين متغيرات الدراسة، نقوم الآن بإجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة ولكن في ظل وجود انكسار هيكلية Unit Root with break test، وعادة ما يتم استخدام اختبار أديكي فولر (ADF) أو اختبار فيليبس بيرون (PP) في التأكد من خلو السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلية.

أ- بالنسبة للمتغير التابع (LnGDP): لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100)، يتضح من الجدولين (8)، (9) أنه بإجراء اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلية Unit Root with break

test للسلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP) في مستوياتها (أي قبل أخذ الفرق الأول) وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وجد أن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-4.177999) أصغر من القيمة الحرجة Test critical values (-4.443649) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني قبول فرض العدم H_0 أي قبول عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع (LnGDP) لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مستوياتها، لكن بإعادة اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي مرة أخرى بعد أخذ الفرق الأول لسلسلة بيانات المتغير (LnGDP)، نجد أن سلسلة بيانات المتغير أصبحت مستقرة، حيث نجد أن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-6.476569) أكبر من القيمة الحرجة Test critical values (-4.443649) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني رفض فرضية العدم H_0 أي رفض عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP)، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP) أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

جدول (8) اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break test للمتغير (LnGDP) في

مستوياتها		t-Statistic	Prob.	*القرار
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.177999	0.1041	
Test critical values:	1% level	-4.949133		
	5% level	-4.443649		H0 قبول فرض العدم

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 (* القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

جدول (9) اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break test للمتغير (LnGDP) بعد

أخذ الفرق الأول

مستوياتها		t-Statistic	Prob.	* القرار
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.476569	< 0.01	
Test critical values:	1% level	-4.949133		رفض فرض العدم H0
	5% level	-4.443649		رفض فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 (* القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

ب- بالنسبة للمتغير المستقل (LnTF): لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، يتضح من النتائج الواردة بالجدول (10)، عدم وجود جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break test لسلسلة بيانات المتغير (LnTF)، حيث إن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-5.518098) أكبر من القيمة الحرجة Test critical values (-4.443649) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني رفض فرضية العدم H_0 أي رفض عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (LnTF) لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، وبالتالي فهذه السلسلة مستقرة في مستوياتها.

جدول (10) اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلية Unit Root with break test للمتغير (LnTF) في

مستوياتها		t-Statistic	Prob.	القرار *
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.518098	< 0.01	
Test critical values:	1% level	-4.949133		رفض فرض العدم H0
	5% level	-4.443649		رفض فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

4. إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test:

بعد أن أثبت اختبار جذر الوحدة وجود انكسارات هيكلية في سلاسل البيانات، سيكون من غير الطبيعي اللجوء لطريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير نموذج الدراسة. وبالتالي نأتي لخطوتنا الحالية في دراستنا التطبيقية وهي إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test وفقا لمنهجية هانسن (Hansen, 2000) وذلك لاختبار وقياس أثر الضرائب والرسوم على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (تقدير فرضية لافر) في المملكة العربية السعودية، وتكون إجراءات هذا الاختبار على النحو التالي:

أ- إجراء اختبار F-statistic التتابعي (Bai-Perron):

وفي هذا الإجراء يتم إظهار نتائج اختبار F-statistic التتابعي (Bai-Perron) لقيم العتبة Threshold كما في الجدول (11) والتي توضح رفض فرض العدم H0 بوجود عتبة واحدة في الصف الأول من الجدول، وقبول فرض العدم H0 بوجود عبتين لانحدار العتبة Threshold Regression في الصف الثاني.

جدول (11) اختبار F-statistic التتابعي (Bai-Perron)

لتوصيف عدد العتبات في نموذج انحدار العتبة Threshold Regression Test

Sequential F-statistic determined thresholds:			1	القرار **
Threshold Test	F-statistic	Scaled F-statistic	Critical Value**	
0 vs. 1 *	17.77935	35.55870	11.47	رفض فرض العدم H0
1 vs. 2	3.305368	6.610737	12.95	قبول فرض العدم H0

* Significant at the 0.05 level critical values Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) **

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 (***) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

ب- الحصول على مخرجات اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test، وذلك للحصول على الأنظمة المختلفة الحاكمة للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول (12)، حيث يتضح من هذا الجدول عدد الأنظمة التي تم الحصول عليها من إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test بين المتغير التابع: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) (LnGDP) وبين المتغير المستقل: لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) (LnTF)، وتؤكد نتائج الاختبار التطبيقية على وجود نظامين حاكمين للعلاقة بين متغيرات الدراسة الراهنة، ويمكن توضيح النتائج التطبيقية التي تم الحصول عليها من تقدير المعلمات بالنموذج على النحو التالي:

- I. بالنسبة للنظام الأول ($LNTF < 11.03957$): الذي تقل فيه قيمة لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) عن القيمة اللوغاريتمية (11.03957) والتي تساوي بالقيم العادية (62219). توضح النتائج القياسية أنه لو زادت قيمة الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) بنسبة 1% فإن قيمة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (LnGDP) ستزداد بـ (0.17%)، كما يتضح من النتائج ارتفاع المعنوية في هذا النظام بقوة عند أقل من 1% (0.000).
- II. بالنسبة للنظام الثاني ($LNTF \leq 11.03957$): الذي تزيد فيه أو تساوي قيمة لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) عن القيمة اللوغاريتمية (11.03957) والتي تساوي بالقيم العادية (62219). توضح النتائج القياسية أنه لو زادت قيمة الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) بنسبة 1% فإن قيمة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (LnGDP) ستزداد بـ (0.23%)، كما يتضح من النتائج ارتفاع المعنوية في هذا النظام بشدة أيضاً وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1% (0.0028).
- III. ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج وارتفاع جودته، حيث بلغت قيمة R-squared (83.6%) بينما بلغت قيمة Adjusted R-squared (82.5%)، كما بلغت قيمة إحصائية F-statistic (79.7)، وهو ما يثبت جودة النموذج وارتفاع قدرته التفسيرية.
- IV. تؤكد النتائج بالنظامين الأثر الإيجابي الواضح للإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وهو ما يؤكد أن المملكة ما زالت في الجانب الصاعد من منحنى "خلدون-لافر" (الجانب المقبول من المنحنى).

جدول (12) اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test لتقدير معالم أنظمة الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)

Dependent Variable: LNGDP				
Method: Discrete Threshold Regression				
Included observations: 51				
Selection: Trimming 0.15, , Sig. level 0.05				
Threshold variable: LNTF				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTF < 11.03957 -- 35 obs				
C	12.15416	0.261183	46.53505	0.0000
LNTF	0.174236	0.025740	6.768974	0.0000
11.03957 <= LNTF -- 16 obs				
C	11.87595	0.867311	13.69284	0.0000
LNTF	0.231912	0.073503	3.155144	0.0028
R-squared	0.835769	Mean dependent var		14.13020
Adjusted R-squared	0.825287	S.D. dependent var		0.408507
S.E. of regression	0.170751	Akaike info criterion		-0.622040
Sum squared resid	1.370322	Schwarz criterion		-0.470524
Log likelihood	19.86202	Hannan-Quinn criter.		-0.564141
F-statistic	79.72763	Durbin-Watson stat		0.572316
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

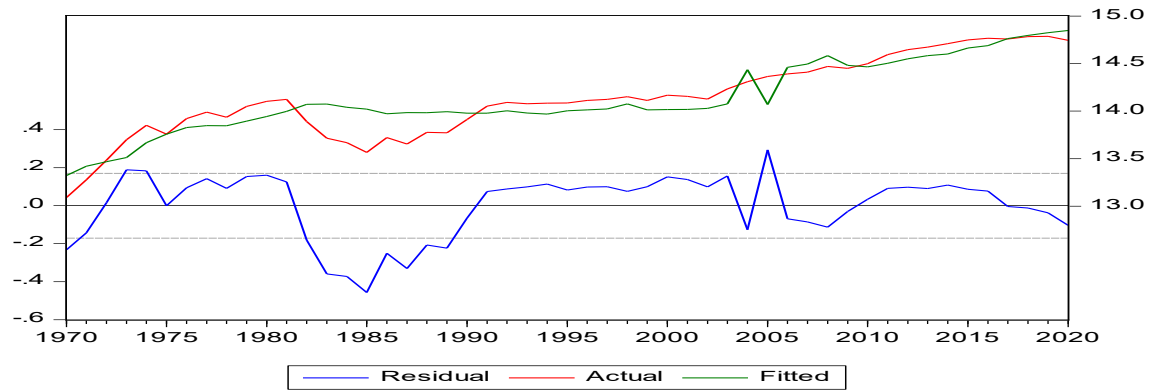
هذا ويمكن اختصار نتائج تقدير المعلمات المقدرة لانحدار لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) (LnGDP) على لوغاريتم الإيرادات العامة غير النفطية (الضرائب والرسوم) (LnTF)، باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test على النحو التالي:

Estimation Equation:

$$\text{LNGDP} = (\text{LNTF} < 11.03957) * (\text{C}(1) + \text{C}(2) * \text{LNTF}) + (\text{LNTF} \geq 11.03957) * (\text{C}(3) + \text{C}(4) * \text{LNTF})$$

Substituted Coefficients:

$$\text{LNGDP} = (\text{LNTF} < 11.03957) * (12.1541561571 + 0.174236493514 * \text{LNTF}) + (\text{LNTF} \geq 11.03957) * (11.8759463904 + 0.231912242157 * \text{LNTF})$$



شكل (6) نموذج انحدار (LnGDP) على (LnTF) باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test

مخرجات برنامج Eviews 12

يمكن تفسير النتائج الإيجابية لأثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

1. دور الحصيلة الضريبية في تمويل التنمية الاقتصادية: إن زيادة الإيرادات الضريبية تتيح للدولة القدرة على تمويل متطلبات تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة إذا تم توجيه هذه الحصيلة إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري (بدلاً من الإنفاق الجاري) في مشاريع البنية التحتية الأساسية، مثل المنشآت التعليمية، والمرافق الصحية، وطرق وجسور، ومحطات الطاقة الكهربائية، والصرف الصحي، فإن ذلك يساهم في تعزيز الإنتاجية العامة للاقتصاد الوطني. هذه العملية تتماشى مع مفهوم "مضاعف الميزانية المتوازنة" في الفكر الاقتصادي، الذي يشير إلى أن زيادة الضرائب والرسوم في هذه الحالة يمكن أن تؤثر إيجاباً على قيمة الدخل القومي.
2. تقليل فاتورة الواردات وتحفيز الإنتاج المحلي: زيادة الضرائب والرسوم قد تؤدي إلى تقليص الدخل المتاح للقطاع العائلي، مما يساهم في تقليل الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة. وفي حالة المملكة العربية السعودية، التي تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع مثل السيارات، والسلع الغذائية المحفوظة، والأجهزة الإلكترونية، والملابس الجاهزة، فإن ارتفاع الضرائب قد يحد من استهلاك هذه السلع، وبالتالي يقلل من قيمة فاتورة الاستيراد. هذا التوجه يمكن أن يساهم في تحسين قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، حيث يحفز الإنتاج المحلي ويقلل من الاعتماد على الخارج.

3. الخلل الهيكلي في القاعدة الإنتاجية: رغم الفوائد المحتملة من زيادة الضرائب والرسوم، فإن المملكة تعاني من ضعف في القاعدة الإنتاجية والصناعية خارج القطاع النفطي. ومن المفترض أن زيادة الضرائب والرسوم قد تؤثر سلباً على هذه القطاعات، حيث إن الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط الذي يعد المكون الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة. هذا الخلل الهيكلي قد يجعل القطاعات غير النفطية أكثر عرضة للأثار السلبية لزيادة الضرائب، مما يعيق التنوع الاقتصادي المنشود.

في النهاية، توضح هذه النتائج أهمية إدارة السياسة الضريبية بعناية لتحقيق توازن بين تحفيز النمو الاقتصادي وتمويل التنمية، مع ضرورة تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتعزيز التنوع الاقتصادي.

اهم النتائج للدراسة الحالية ومدى التوافق مع الدراسات السابقة:

1. نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test)

أظهرت نتائج Trace Test أن القيمة المحسوبة بلغت 26.67630، متجاوزة القيمة الحرجة 15.49471 عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض فرضية العدم ووجود تكامل مشترك طويل الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (LnTF) والناتج المحلي الإجمالي (LnGDP). نتائج Maximum Eigenvalue Test أكدت وجود معادلتين تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات، حيث تجاوزت القيمة المحسوبة 23.80900 القيمة الحرجة 14.26460 عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي، تؤكد هذه النتائج على وجود علاقة توازنية حقيقية طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

2. نتائج اختبار نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression Test)

كشفت النتائج عن نظامين حاكمين للعلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (LnTF) والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: (LnGDP) النظام الأول: عندما تقل الإيرادات عن 62,219 مليون ريال ($\text{LnTF} < 11.03957$)، تؤدي زيادة 1% في الإيرادات إلى نمو اقتصادي بنسبة 0.17%.

النظام الثاني: عندما تساوي أو تتجاوز الإيرادات 62,219 مليون ريال ($\text{LnTF} \geq 11.03957$)، تؤدي زيادة 1% في الإيرادات إلى نمو اقتصادي بنسبة 0.23%.

بلغت قدرة النموذج التفسيرية $R^2 = 83.6\%$ و $\text{Adjusted } R^2 = 82.5\%$ ، مع قيمة $F\text{-statistic} = 79.7$ ، ما يدل على جودة النموذج وثبات النتائج عند مستوى معنوية 0.1%.

3. التفسير الاقتصادي للنتائج

زيادة الإيرادات الضريبية تدعم تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، مما يحقق أثراً مضاعفاً على النمو الاقتصادي.

زيادة الضرائب والرسوم تقلل من الاستهلاك الفردي للسلع المستوردة، مما يحسن الميزان التجاري ويخفض العجز الخارجي.

على الرغم من ضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية في المملكة، فإن النتائج تبين أن الضرائب والرسوم تؤثر إيجاباً على النمو، بما يعكس الوضع الحالي على الجانب الصاعد من منحنى "خلدون-لافر".

4. اتفاق نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة:

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات التطبيقية السابقة التي أثبتت وجود تأثير إيجابي للضرائب على النمو الاقتصادي. ففي القارة الأفريقية، توصلت دراسة (Sukartini (2024 إلى أن الضرائب تسهم بشكل ملحوظ في تعزيز النمو. وفي السياق الآسيوي، أثبتته دراسة (Yossinomita, Y., Hodijah, S 2024). وفي باكستان تشير دراسة Zahra و (2022) إلى نتائج مماثلة، حيث بينت أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 2% تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بنسبة 0.12%. أما في نيجيريا، فقد وجدت دراسة (Yahaya, K. A., & Bakare, T. O. (2018). و (Bawa, A. (2022). أن التغيير في ضريبة أرباح البترول وضريبة دخل الشركات يرتبط بزيادة النمو الاقتصادي بنسب متفاوتة. وفي أوروبا، أكدت دراسة Wang Rousek 2021 و دراسة كل من (Uhlig و Trabandt (2011 أن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تقع على الجانب الصاعد من منحنى "خلدون-لافر"، وهو ما يعني وجود أثر موجب للضرائب على الناتج المحلي. وفي المملكة العربية السعودية، أكدت دراسة امتثال عبد الله الشميري. (2021) على نتائج مشابهة فيما يتعلق بضريبة الدخل. هذه النتائج مجتمعة تعزز ما توصلت إليه الدراسة الحالية من أن المملكة ما تزال تقع على الجانب الصاعد من منحنى "خلدون-لافر".

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التطبيقية المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة، يوصي الباحثون بما يلي:

1. تعزيز السياسات المالية لزيادة الإيرادات الضريبية:
على السلطات المالية في المملكة العربية السعودية وضع سياسات وإجراءات ملزمة تهدف إلى زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز النشاط الإنتاجي.
2. إعادة هيكلة النظام الضريبي:
مراجعة وتحسين الهيكل الضريبي الحالي بما يضمن زيادة الإيرادات دون التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. يمكن أن يشمل ذلك تبسيط القوانين الضريبية، وتحسين جمع الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي، وهو ما يحقق فعالية أكبر للنظام الضريبي ويزيد من حصيلته كما أظهرت نتائج الدراسة.
3. تحسين الضرائب على السلع والخدمات الاستهلاكية:
رفع معدلات ضريبة أرباح الشركات المستوردة للسلع الترفيهية والاستهلاكية غير الضرورية. زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة غير الأساسية. زيادة ضريبة الدخل على فئات الدخل المرتفع التي تتميز بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك، مما يجد من تأثير الضرائب على الاستهلاك العام ويزيد من الإيرادات.
4. تعزيز الوعي الضريبي:
نشر الوعي بأهمية الضرائب بين مختلف فئات المجتمع وقطاعات الاقتصاد، لا سيما القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي الخاص، لتشجيع الالتزام الضريبي وتحقيق أثر إيجابي أكبر على النمو الاقتصادي.
5. توجيه الإيرادات الضريبية نحو الإنفاق الاستثماري:

يجب أن تعاد زيادة الإيرادات الضريبية إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري، وليس الإنفاق الجاري، مثل مشاريع البنية التحتية، التعليم، والصحة. هذا يضمن تحقيق أثر مضاعف على النمو الاقتصادي، ويمنع حدوث انكماش في الاقتصاد أو انخفاض في دخل الدولة التوازني نتيجة فرض الضرائب.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- الأصغر، ي. ف.، والصالحي، ع. ع. م. (2016). معدلات الضريبة وأثرها على الحصيلة الضريبية باستخدام منحني لافر (Laffer): دراسة تحليلية على النظام الضريبي في ليبيا خلال الفترة 1990-2015. *مجلة جامعة الزيتونة*، (20)، 112-133.
- البرماوي، أ. م. الس. (2021). أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression). *مجلة البحوث المالية والتجارية*، (2)، 231-264.
- الشميري، أ. ع. (2021). الآثار الاقتصادية المتوقعة لضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للاقتصاد الكلي. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، (21)، 22-48.
- السليمي، إ. أ. ع. (2019). القيمة المضافة وانعكاسها على ترشيد الاستهلاك الأسري. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (7)، 100-130.
- محمود، ح. أ. م. (2020). اختبار فرضية منحني لافر في مصر باستخدام منهجية Threshold Regression. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، (3)، 301-329.
- المصري، س. ع.، والمومني، ر. ع. (2019). أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية قياسية (1980-2016) (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

المراجع الإنجليزية:

- Albishi, G. A., et al. (2020). The value-added tax (VAT): Effects on Saudi economy in the light of the Saudi Vision 2030. *Journal of Scientific Research in Science and Technology (IJSRST)*, 7(2), 201–214. <https://doi.org/10.32628/IJSRST1207229>
- Al-Tarawneh, A., Khataybeh, M., & Alkhaldeh, S. (2020). Impact of taxation on economic growth in an emerging country. *International Journal of Business and Economics Research*, 9(2), 73–77.
- Bawa, A. (2022). Effects of petroleum profit tax and company income tax on economic growth in Nigeria. *Jalingo Journal of Social and Management Sciences*, 4(2), 314–327.
- Ferreira-Lopes, A., Martins, L. F., & Espanhol, R. (2020). The relationship between tax rates and tax revenues in eurozone member countries: Exploring the Laffer curve. *Accounting and Management Information Systems*, 19(2), 252–282.

- Hsing, Y. (1996). Estimating the Laffer curve and policy implications. *Journal of Socio-Economics*, 25(3), 395–401.
- Karas, M. (2012). Tax rate to maximize the revenue: Laffer curve for the Czech Republic. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*, 20, 189–194.
- Kessy, M., & Sukartini, N. M. (2024). Impacts of taxation on economic growth in Africa in 2008–2018: Panel data analysis. *Journal of Developing Economies (JDE)*, 8(2), 244–260. <https://doi.org/10.20473/jde.v8i2.43290>
- Mohammed, D. (2025). The impact of public expenditure and tax pressure on foreign direct investment in Algeria during the period 1997–2023. *Journal of North African Economies*, 21(38), 21–38.
- Sakina, M. (2021). Tax pressure and litigation: What impact on the national economy? *Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review*, 14(1), 676–689.
- Şen, H., Bulut-Çevik, Z. B., & Kaya, A. (2017). The Khaldûn-Laffer curve revisited: A personal income tax-based analysis for Turkey. [*Journal details missing*].
- Tavor, T., Gonen, L. D., & Spiegel, U. (2021). Reservations on the classical Laffer curve. *The Review of Austrian Economics*, 34, 479–493.
- Tavor, T., Gonen, L. D., & Spiegel, U. (2022). The double-peaked shape of the Laffer curve in the case of the inverted S-shaped labor supply curve. *Mathematics*, 10(6), 858.
- Trabandt, M., & Uhlig, H. (2011). The Laffer curve revisited. *Journal of Monetary Economics*, 58(4), 305–327.
- Wang, L., Rousek, P., & Haskova, S. (2021). Laffer curve: A comparative study across the V4 (Visegrad) countries. *Entrepreneurship and Sustainability Issues*, 9(2), 28. <https://doi.org/10.9770/jesi>
- Yahaya, K. A., & Bakare, T. O. (2018). Effect of petroleum profit tax and companies income tax on economic growth in Nigeria. *Journal of Public Administration, Finance and Law*, 13(1), 100–121.
- Yossinomita, Y., & Hodijah, S. (2024). Determining the future direction and amount of tax revenue in Indonesia using an error correction model (ECM). *Economics/Ekonomika*, 103(1), 56–77. <https://doi.org/10.15388/Ekon.2024.103.1.4>

Zahra, K. A., Abbas, M. S., & Aurmaghan, M. (2022). Tax revenue, development spending and economic growth: A case study of Pakistan. *Journal of Contemporary Macroeconomic Issues*, 2(1), 38–46.

Contents	Pages
Nommo: Self- Naming and Definition of Africana Woman in Haile Gerima’s Child of Resistance Tigist Alemayehu Gion, Aboneh Ashagrie Zeiyesus , Samuel Tefera Alemu	1
The Future of Social Relationships with the Advancement of Artificial Intelligence Technologies Hilal Ahmed Al-Habsi	24
Social Innovation in Yemen: Opportunities and Challenges Abdulrahman Dabwan Abdo Abullah, Fatima abdulwahab Abdullah rageh	36
The role of knowledge and information management in addressing educational loss from the point of view of geography teachers in the Directorate of Education in Qasbat Salt Fidaa Ahmad Al-Amer	57
The Impact of Service Quality Dimensions on Customer Satisfaction A Field Study on Customers of Yemenia Airways. Abdullah Saleh Al-Haj , Nasr Naji Abbas	81
The Impact of Innovative Thinking as a Mediating Variable on the Relationship Between Inspirational Leadership and Achieving Competitive Advantage in Microfinance Banks in Marib Governorate Youssef Saeed Thabet Al-Zakari	104
The Impact of Training on the Performance of Employees of the Office of Social Affairs and Labor in Taiz Governorate - Republic of Yemen Nouria Abdel Karim Othman, Abdullah Qaid Ghaleb Ali	127
The Impact of Management Information Systems on the Performance of Employees at Al-Amel Center for Oncology Treatment in Taiz Amgad S. D. Khaled , Marwa Abdullah Abdulrahman Hazem, Dina Nabil Mohammed Abduljalil , Naseem Saeed Ahmed Farea, Khaled Ali Mohammed Qaid Al-Shamiri	153
The Role of Regional Economic Integration in Attracting FDI: A Case Study of ASEAN Economic Community (AEC) Md. Mizanur Rahman, Tahsin Binta Anis	175
Measuring the Impact of Taxes and Fees on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia. An Applied Study Ahmed Mohamed Salama Shamoun, Badr Saleh Al-Abdi	195

6. Researcher is informed of the referee's decision in two months' time after its submission. If research is to be published, researchers will be informed about the date of publication and issue number in which the research will appear.
7. Referees' comments, if any, will be sent to the researcher in order to enable him/her to make necessary modifications. The modified version of the paper should be returned in no more than a fortnight's time.
8. Research which is not considered for publication shall not be returned to the author(s).
9. Authors of research papers shall receive one copy of the issue of the journal that includes their paper.
10. All publication rights belong to the Journal (JSS).

Publication Fees:

The journal has no article processing and submission charges.

Indexing services: JSS is indexed in the following sites:



Opinions expressed in the journal are merely those of their authors and do not reflect those of the journal or the University.

Example:

Rabiee, F. (2007). Focus-group interview and data analysis. *Proceedings of the Nutrition Society*, 63(4), 655-660.

2. The research paper must not have been previously published or considered for publication elsewhere.
3. The journal reserves the right to print the research and present its captions according to its own style.
4. An abstract of the manuscript (150-200 words) in both Arabic and English must be submitted. The abstract should include the issue of research, the purpose of the study, the method adopted in the study and important results and conclusions.
5. Including Keywords (3-5 words) below the abstract.
6. Translating the title of the research paper, the abstract and the keywords from Arabic into English and vice versa based on the language of the research paper.

Publication Procedures:

1. Researches, studies and all correspondence should be sent to the following
Email: iss@ust.edu
Website: <https://journals.ust.edu/index.php/JSS>
Mobile: +967 718 032 009.
2. An electronic copy of the research paper is to be sent to the journal address above. Research cover must show the researcher's name, the degree he/she holds and the place of work.
3. A brief C.V must also be sent including the researcher's address in detail, home and work telephone number and fax to facilitate necessary contact with the researcher.
4. An author declaration form should be signed and submitted by the authors).
5. If research gains initial appreciation, it will be sent to referees with strong credentials in the same subject area. Their identity is kept confidential and similarly the identity of the researcher will not be revealed to them. They will assess the research in terms of its originality, scientific value, and researcher commitment to research methodology. Referees are asked to decide whether or not research is valid for publication in the journal.

- e. Tables and graphs should be inserted in the correct place including captions and necessary explanations. The size of the graphs and tables should not exceed that of the paper (11 cm).
- f. Research must be well-documented. Citation and references are to be included in the following way:
- When formatting an in-text citation, give the last name of the author of the cited work and the year it was published (e.g., Postman (1979) or (Postman, 1979). If the cited work is by two authors, give the names of both authors followed by the year of publication (e.g. Wegener and Petty (1994) or (Wegener & Petty, 1994). If the work is by three to five authors, list all the authors the first time you cite the source (e.g., Kernis, Cornell, Sun, Berry, & Harlow, 1993); and then in subsequent citations, only use the first author's last name followed by "et al." (e.g., Kernis et al., 1993). When the work is by more than five authors, use the first author's last name followed by "et al." and year of publication (e.g., Harris et al., 2001). In case of quoting the exact words from a work, the number of page(s) should be written after the author(s) name(s) and year of publication (e.g. Wegener, Petty, & Smith, 1995, p. 6).
 - Each reference cited in the text must appear in the reference list. All references are to be arranged in alphabetical order and spaces should be left between one reference and the other.
 - References should be included in the following style:
 - * When books are used as a reference:**
 - Author's full name (surname and then first name(s)).
 - Date of publication (within round brackets).
 - Book title (Italicized).
 - Edition number.
 - Place of publication.
 - Publisher.
 - Example:**
Gradner, H. (2005). *Multiple Intelligence New Horizons*. New York: Basic book.
 - * When Periodicals are used as a reference:**
 - Author / authors' full name.
 - Date of publication within round brackets.
 - Article title (Italicized).
 - Volume number.
 - Issue number.
 - Number of pages.

Publication Rules and Procedures

General Rules:

Research papers sent for publication in the Journal of Social Studies at University of Science and Technology - Yemen, should meet the following requirements:

1. The journal publishes research papers in Arabic and English, in the fields of economics, administration, education and other human and social sciences, provided that they comply with the following conditions:

a. The research paper should contain the following:

- Introduction that addresses the following:

- Theoretical background and previous studies
- Problem / issue of research
- Research questions
- Research objectives
- Theoretical framework (based on type of research)
- Research hypotheses (based on type of research)
- Significance of research
- Research limitations
- Operational definition(s)

- Research methodology and procedures

- Results and discussion

- Conclusions

- Recommendations and suggestions.

b. The research should be original and fulfill the requirements of scientific research. It should be based on the widely known scientific and methodological techniques followed in academic research papers.

c. A sound language should be used. Drawings and Graphs, if any, must be clear and precise.

d. The research paper must be typed using the (OFFICE) computer program. It should be between 5000 and 7000 words or between 12 and 15 pages in font (Times New Roman), and font size (12) with single space.

Website:

<https://journals.ust.edu/index.php/JSS>

The screenshot shows the homepage of the Journal of Social Studies. The header is green with the journal's logo and title in Arabic and English. A navigation menu includes Home, About the Journal, Editorial Team, Abstracting and Indexing, Archives, and Contact. A search bar is located on the right. The main content area features an 'ABOUT THE JOURNAL' section with a thumbnail of the journal cover and descriptive text. To the right, there is a 'Make a Submission' button, a 'LANGUAGE' section with links for Arabic and English, an 'INFORMATION' section with links for Readers, Authors, and Librarians, and a 'Visitors' section displaying a world map with visitor counts by country.

ABOUT THE JOURNAL

Journal of Social Studies is an open access peer-reviewed journal published by the Faculties of Administrative Sciences and Human and Social Sciences, University of Science and Technology–Yemen. The Journal welcomes articles that contribute to wide spectrum coverage of academic research papers in the fields of administration, economics, education and other human and social sciences. Originality, high quality and significance of the content are essentially considered.

JSS provides open access to both individuals and institutions.

Online ISSN: 2312-5268
Print ISSN: 2312-525X

Make a Submission

LANGUAGE

- العربية
- English

INFORMATION

- For Readers
- For Authors
- For Librarians

Visitors See more

20,993	15,870	7,150	4,158
18,839	13,851	6,075	
16,641	7,442	5,515	

FLAG counter

Advisory Board

Prof. Dr. Dawood Abdulmalik Alhidabi, Yemen
Prof. Dr. Mohammed Abdullah Al-Soofi, Yemen
Prof. Dr. Abdelrahman Abdrabou Al-Dirbiji, Yemen
Prof. Dr. Mohammed Hamed Al-Mekhlafy, Yemen
Prof. Dr. Abdulaziz Saleh Al-Makaleh, Yemen
Prof. Dr. Mohammed Ahmed Al-Afandi, Yemen
Prof. Dr. Mahmood Fathi Okasha, Egypt
Prof. Dr. Rushami Zien B Yusoff, Malaysia
Prof. Dr. Medhat Mohamed Abo El Nasr, Egypt
Assoc. Prof. Dr. Nori Abdulwadood Al-Genae'e, Iraq

Editorial Staff

Editor In Chief

Prof. Dr. Abdulwahab Abdullah Al-Mamari
Faculty of Administrative Sciences, University of Science
and Technology, Aden.

Deputy Editors-in-Chief

Assis. Prof. Dr. Ali Ashaal
University of Science and Technology – Aden.

Assis Prof. Dr. Waleed Mohammed A. Ahmed
Faculty of Human and Social Sciences, University of
Science and Technology, Yemen.

Assis. Prof. Dr. Basheer Al- Hammadi
Faculty of Administrative Sciences, University of Science
and Technology, Aden, Yemen.

Assistant Editor

Sumaya Nasr Al-Badani
University of Science and Technology, Aden.

Editorial Board

Assoc. Prof. Dr. Murad Mohammed Al-Nashmi
Faculty of Administrative Sciences, University
of Science and Technology, Yemen.

Prof. Dr. Mohammed Ali Al-Robaidy
Faculty of Administrative Sciences, Sana'a University, Yemen.

Prof. Sherin Hamed Abouwarda
Faculty of Economics and Administration, King Abdulaziz
University, Saudi Arabia.

Assoc. Prof. Dr. Mohammed Ahmed Al-Hawri
Faculty of Commerce and Economics, Sana'a University,
Yemen.

Assoc. Prof. Dr. Ismail Masoud Naji
Faculty of Education, Sana'a University, Yemen.

Assoc. Prof. Dr. Abdullah Kaid Al-Swidi
College of Business and Economics, Qatar University, Qatar.

Dr. Abdulghani Mohammed Alamrani
Faculty of Human and Social Sciences, University of
Science and Technology, Yemen.

Dr. Helal Hizam Sanad
Faculty of Human and Social Sciences, University of
Science and Technology, Yemen.

Prof. Dr. Abdullatif Musleh Mohammed
Faculty of Administrative Sciences, University of Science
and Technology, Yemen.

Statistical Review

Assistant Lecturer. Amr Mohammed Saleh Ali
University of Science and Technology, Yemen

Copy Editors

Prof. Dr. Mohammed Hussain Khaqo
Sana'a University, Yemen

Dr. Mohammed Ali Al-Mohammedy
University of Science and Technology, Yemen

For Contact

Journal of Social Studies
Faculties of Administrative Sciences and Human and Social Sciences, University of Science and Technology,
Main Campus - Aden - Yemen
تلفون: +967718032009
البريد الإلكتروني: jss@ust.edu

Coefficient Factor

Journal of Social Studies

2.4

Indexing services: JSS is indexed in the following sites:



Journal of Social Studies

Vol. 31 No. 8 (2025)



جامعة العلوم والتكنولوجيا

University of Science & Technology
المركز الرئيس - عدن



JOURNAL OF SOCIAL STUDIES

(Volume 31 - No. 8) , 2025

Journal of Social Studies is an open access peer-reviewed journal published by the Faculty of Administrative and Human Sciences, University of Science and Technology- Yemen.

Online ISSN: 2312-5268

Print ISSN: 2312-525X

- ▶ The Future of Social Relationships with the Advancement of Artificial Intelligence Technologies
Hilal Ahmed Al-Habsi
- ▶ Social Innovation in Yemen: Opportunities and Challenges
Abdulrahman Dabwan Abdo Abullah, Fatima Abdulwahab Abdullah rageh
- ▶ The role of knowledge and information management in addressing educational loss from the point of view of geography teachers in the Directorate of Education in Qasbat Salt
Fidaa Ahmad Al-Amer
- ▶ The Impact of Service Quality Dimensions on Customer Satisfaction A Field Study on Customers of Yemenia Airways.
Abdullah Saleh Al-Haj , Nasr Naji Abbas
- ▶ The Impact of Innovative Thinking as a Mediating Variable on the Relationship Between Inspirational Leadership and Achieving Competitive Advantage in Microfinance Banks in Marib Governorate
Youssef Saeed Thabet Al-Zakari
- ▶ The Impact of Training on the Performance of Employees of the Office of Social Affairs and Labor in Taiz Governorate - Republic of Yemen
Nouria Abdel Karim Othman, Abdullah Qaid Ghaleb Ali
- ▶ The Impact of Management Information Systems on the Performance of Employees at Al-Amel Center for Oncology Treatment in Taiz
Amgad S. D. Khaled , Marwa Abdullah Abdulrahman Hazem, Dina Nabil Mohammed Abduljalil , Naseem Saeed Ahmed Farea, Khaled Ali Mohammed Qaid Al-Shamiri
- ▶ Measuring the Impact of Taxes and Fees on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia. An Applied Study
Ahmed Mohamed Salama Shamoun, Badr Saleh Al-Abdi
- ▶ Nommo: Self- Naming and Definition of Africana Woman in Haile Gerima's Child of Resistance
Tigist Alemayehu Gion, Aboneh Ashagrie Zeiyesus , Samuel Tefera Alemu
- ▶ The Role of Regional Economic Integration in Attracting FDI: A Case Study of ASEAN Economic Community (AEC)
Md. Mizanur Rahman, Tahsin Binta Anis